

# اتجاهات حديثة فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية

دكتور

محمد إبراهيم مبروك

استاذ علم الاجتماع والدراسات المستقبلية المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

## إهداء

إلى أستاذى ومعلمى الأستاذ الدكتور / محمد سعيد فرح  
أهدى هذا العمل حباً ووفاءً واعترافاً بفضلته ، فهذا الكتاب  
ليس إلا ثمرة من ثمار غرسه .

## رؤية كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تسعى كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم أن تكون مؤسسة تعليمية معتمدة ومتميزة محلياً وإقليمياً.

## رسالة كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تلتزم كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم بإعداد خريج مكتسباً للمهارات المعرفية والذهنية والمهنية والعامة طبقاً للمعايير القومية الأكاديمية القياسية، قادراً على المنافسة محلياً وإقليمياً، مواكباً التطور التكنولوجي،

متفرداً في إجراء البحث العلمي لمواجهة المشكلات والأزمات المجتمعية في إطار من القيم والأخلاقيات، مشاركاً في تحقيق التنمية المستدامة.

تاريخ اعتماد مجلس الكلية ١١/١١/٢٠٢٠ بجلسته رقم (٣٠٩)

الخريطة الزمنية الدراسية لمقرر ( . علم اجتماع الخدمة الاجتماعية )

بالفصل الدراسي الأول – العام الجامعي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

م	الأسبوع	خلال الفترة		رقم المحاضرة	محتوى المحاضرات
		من	إلى		
١	الأول	٢٠٢٤/٩/٢٨	٢٠٢٤/١٠/٣	المحاضرة الأولى	فى نشأة وأهمية دراسة علم الاجتماع
٢	الثاني	٢٠٢٤/١٠/٥	٢٠٢٤/١٠/١٠	المحاضرة الثانية	عوامل ظهور علم الاجتماع
٣	الثالث	٢٠٢٤/١٠/١٢	٢٠٢٤/١٠/١٧	المحاضرة الثالثة	ميادين علم الاجتماع
٤	الرابع	٢٠٢٤/١٠/١٩	٢٠٢٤/١٠/٢٤	المحاضرة الرابعة	علم الاجتماع والعلوم الأخرى
٥	الخامس	٢٠٢٤/١٠/٢٦	٢٠٢٤/١٠/٣١	المحاضرة الخامسة	نظرية الحداثة
٦	السادس	٢٠٢٤/١١/٢	٢٠٢٤/١١/٧	المحاضرة السادسة	نظرية الحداثة
٧	السابع	٢٠٢٤/١١/٩	٢٠٢٤/١١/١٤	المحاضرة السابعة	نظريتي نهاية التاريخ وصراع الحضارات
٨	الثامن	٢٠٢٤/١١/١٦	٢٠٢٤/١١/٢١	المحاضرة الثامنة	نظريات ما بعد الحداثة
٩	التاسع	٢٠٢٤/١١/٢٣	٢٠٢٤/١١/٢٨	المحاضرة التاسعة	علم الاجتماع وسيناريوهات مستقبل مصر
١٠	العاشر	٢٠٢٤/١١/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٥	المحاضرة العاشرة	صناعة واستشراف المستقبل فى العلوم

الاجتماعية					
المفاهيم الاساسية فى علم اجتماع دراسة المستقبل	المحاضرة الحادية عشر	٢٠٢٤/١٢/١٢	٢٠٢٤/١٢/٧	الحادى عشر	١١
العلوم الاجتماعية ودراسة المستقبل	المحاضرة الثانية عشر	٢٠٢٤/١٢/١٩	٢٠٢٤/١٢/١٤	الثاني عشر	١٢
علم الاجتماع والتغيرات المناخية	المحاضرة الثالثة عشر	٢٠٢٤/١٢/٢٦	٢٠٢٤/١٢/٢١	الثالث عشر	١٣
فن تصميم واجراء البحث العلمى الاجتماعى	المحاضرة الرابعة عشر	٢٠٢٥/١/٢	٢٠٢٤/١٢/٢٨	الرابع عشر	١٤

بدء إمتحانات الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ اعتباراً من السبت ٢٠٢٥/١/٤ حتى الخميس ٢٠٢٥/١/٢٣

إجازة نصف العام الدراسي إبتداءً من السبت ٢٠٢٥/١/٢٥ حتى الخميس ٢٠٢٥/٢/٦

## مقدمة:

إذا كانت الرغبة فى فهم الواقع الاجتماعى والتأثير فيه من أهم الدوافع التى أفضت الى ظهور علم الاجتماع، فإنه حسبما يرى " فيليب كaban " برز فى إطار مجتمع جديد ، كان قد مر بثلاث ثورات ، سياسية ( الثورة الفرنسية ) ، اقتصادية ( الثورة الصناعية ) ، وفكرية ( انتصار العقلانية والعلم والفلسفة الوضعية ) ويشى ذلك الى ان علم الاجتماع ظهر استجابة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى قوضت المجتمع التقليدى فى اوربا (المجتمع الاقطاعى ) وذلك فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

وإذا كنا نعش اليوم فى عالم حافل بالقلق والتوتر وسرعة التغير ، وملء بالصراعات والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعى ، فإن علم الاجتماع هو المنحى المعرفى القادر على إعادة انتظام وتوازن المجتمع والارتقاء به من خلال دراسة الحياة الاجتماعية وما بها من أمراض اجتماعية تقيد مسيرة تقدم ورقى أى مجتمع .

فالمشكلات والقضايا الاجتماعية التى تفرزها مجتمعات العالم كافة اليوم ، هى جزء من اهتمامات علم الاجتماع ، فهو دون غيره من العلوم - وفقا لما رأى اوجست كونت - قادر عل الوصول إلى التعميمات التجريبية أو النظريات أو القوانين العلمية التى تحكم تلك المشكلات والقضايا وتتحكم فيها ، اى قادر على إسعاد البشر من خلال التوصل إلى الحلول الناجعة للمشكلات التى يعانون منها

، شريطة أن يرصد بدقة وعمق الأسباب الفاعلة وليست الغائية وحسب ، التى أفضت إلى بروز تلك الأمراض فى المجتمع .

وإذا تباينت الرؤى إزاء موضوع علم الاجتماع ، وانقسمت النظريات واختلفت نحو تفسير الواقع الاجتماعى ، وتتنوع المناهج والأساليب والأدوات التى تدرس الظواهر الاجتماعية ، فإن ذلك الاختلاف وهذا التنوع كان إثر تباين أيديولوجيات علماء الاجتماع ، تلك الأيديولوجيات التى ساهمت عوامل عدة فى تكوينها، منها البناء الطبقي الذى ينتمى إليه كل عالم ، والظروف الاجتماعية ، والاقتصادية، والسياسية التى نشأ هؤلاء العلماء فى إطارها .

وجدير بالذكر أن إعداد مؤلف علمى عن علم الاجتماع يناسب طلاب الدراسات العليا ، يلزم أن يشمل على ثلاثة محاور رئيسة : الأول نشأة العلم ونظريته ، والثانى منهج العلم وأساليبه وأدواته ، والأخير أهم الاتجاهات العلمية الحديثة والتى تقع فى إطار اهتمامات علم الاجتماع . وعليه جاء الكتاب الذى بين أيدينا . وإذا كان العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة ، فإننى على يقين بأن هذا العمل ينقصه بعض الموضوعات ، وذلك لأن الكمال لله وحده ، فمن الصعب أن يتضمن مؤلف علمى واحد كل الموضوعات التى تندرج تحت إطاره .

**والله من وراء القصد**

**د/ محمد إبراهيم مبروك**

## الفصل الاول

### فى نشأة وأهمية دراسة علم الاجتماع

#### تمهيد :

إذا كان علم الاجتماع هو ثمرة الفكر الانسانى على مدى العصور المختلفة ، وبوجه خاص ثمرة الفلسفة العربية كما برزت فى فكر ابن خلدون فى مؤلفه للعمران البشرى الذى يعنى به علم الاجتماع ، فإن علم الاجتماع الحديث مدين فى نشأته وبشكل مباشر لانجازات المدرسة الفرنسية الحديثة والمعاصرة فى علم الاجتماع .

فمن ثم ارتبط ظهور علم الاجتماع بمحاولة العلماء فى أواخر القرن التاسع عشر وفى بداية القرن العشرين ، فهم التغيرات التى تمخضت عن الثورة الصناعية والثورة الفرنسية فى أوروبا ، وفهم ظروف تلك التغيرات والنتائج التى أفضت إليها وأثرت فى البنية الاجتماعية للمجتمعات الأوروبية . وعلى الرغم من صعوبة تحديد الأصول الأولى لأى ميدان من ميادين العلم ، فإنه يمكن تتبع بعض الكتابات فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى المراحل الأخيرة للفكر الاجتماعى . ونلاحظ أن السياق الاجتماعى الذى نمت فيه أفكار نشأة علم الاجتماع قد ساهم فى ظهور الثورتين المشار إليهما . وجدير بالذكر أنه منذ نشأة علم الاجتماع ، تباينت النظرة إلى ماهيته ؛ نتيجة لاختلاف وجهات النظر إزاء



موضوعه ، ومع ذلك استطاع هذا العلم تطوير موضوعه وإرساء منهجه حتى أضحي من أهم العلوم الاجتماعية ، ومن ثم تعددت مدارسه وتنوعت مجالاته .

ولقد حظى العلم بمكانة رفيعة منذ زمن بعيد ، فثمة اعتراف عام بأن العلم والعلماء يمسون بمفاتيح مستقبلنا ، وبالنسبة إلى علم الاجتماع فإن الخلاف إزاء اعتباره علماً من عدمه ، يمتد بامتداد تاريخ هذا التخصص نفسه ، حيث بدأ ظهور علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر بعد حدوث تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة على إثر انهيار المجتمع الإقطاعى ، وحينئذ اهتم العلماء بفهم هذه التحولات والتعرف إلى أبعاد العالم الجديد الذى بدأ يظهر . وأفضت تلك المرحلة إلى مرحلة أخرى تعرف بحركة التنوير ، والتي تميزت بتطوير تصورات جديدة فيما يتعلق بالمجتمع والمنحى الاجتماعى عموماً .

وما من شك أن حركة التنوير مثلت حداً فاصلاً فى الفكر البشرى فيما يتعلق بالمجتمع ، حيث دعت إلى اتباع أسلوب جديد فى التفكير يتسم بإعمال العقل الذى أصبح محك الحكم على الأشياء ، وليس النص الدينى كما كان سائداً فى مرحلة الإقطاع التى كانت سائدة فيها الفلسفة اللاهوتية ، والتي كانت تروج لبعض الأفكار ، أهمها أن سلطة الحاكم مستمدة من الله ، وأن الفرد غير قادر على حل مشكلاته وأن المجتمع هو الذى يصنع الأفراد وأن النص الدينى هو محك الحكم على الأشياء .

وفى أواخر القرن التاسع عشر ، بدأ علماء الاجتماع الأوائل دراسة مشكلات المجتمع ، والبناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى مستخدمين الوسائل العلمية.(١)

وكانت هذه الدراسات بمثابة حجر الأساس فيما سمي بعد ذلك بعلم الاجتماع ،  
الذي مر بمراحل كثيرة حتى صك اسمه وأسس منهجه في دراسة المجتمع ، وبناءً  
عليه جاء الفصل الراهن للإجابة على بعض الاسئلة مفادها : ما علم الاجتماع  
وما موضوعه ؟ وما العوامل الممهدة لنشأته؟ و كيف حدد رواد علم الاجتماع  
موضوعه ؟ وما أهم ميادين علم الاجتماع في الوقت الحالي ؟ هذا ما سنتعرف  
عليه في الفصل الراهن من خلال بعض المباحث كما يلي:

### أولاً - ما علم الاجتماع ؟

ارتبط علم الاجتماع في القرن التاسع عشر - ليس في فرنسا وحدها - بفكر  
أوجست كونت الذي يعد بمثابة حجر الزاوية في الفلسفة الوضعية فقد كان يرى انه  
علينا الا نفكر في ظواهر الطبيعة وظواهر المجتمع تفكيراً ميتافيزيقياً ولا دينياً،  
انما نبدأ بملاحظة الظواهر ملاحظة دقيقة ووصفها ثم ترتيبها بحيث يمكن  
التوصل منها الى احكام عامة او قوانين علمية .

وتأسيساً على ذلك لم يظهر مصطلح علم الاجتماع Sociology إلا في  
عام ١٨٤٢ في آخر مجلد من كتاب الفلسفة الوضعية الذي ألفه أوجست كونت  
(١٧٩٨-١٨٥٧) والذي ظهر أول مجلد منه عام ١٨٣٠ - وهناك من ذهب  
إلى أنه ظهرت كلمة سوسولوجي في الكتاب نفسه عام ١٨٣٩- وتعود أصول  
كلمة " علم الاجتماع" Sociology إلى الكلمة اللاتينية Socius ( وتعنى  
مجتمع) والكلمة الإغريقية Logos وتعنى علم أو دراسة ، ويشير ذلك إلى طبيعة  
هذا العلم ، والذي له نسب مزدوج ، كما أن له تاريخاً حديثاً مثيراً للجدل بوصفه

أحدث العلوم الاجتماعية نسبياً ، والذي يحاول تثبيت أقدامه فى جميع جامعات العالم

وقد جمع " أوجست كونت" بين كلمتى Socius و Logos ليعنى بهما دراسة المجتمع ، وعلى الرغم من أن أوجست كونت يعد مؤسس علم الاجتماع كما يدعى علماء الغرب ، فإنه سبقه وتلاه علماء كثر أسهموا فى تحديد مجالات وموضوعات هذا العلم وأساليب البحث فيه ، ولعل أبرزهم العلامة العربى " ابن خلدون" الذى يعده العلماء العرب وبعض علماء الغرب المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع ، والذى سماه قبل أوجست كونت بفترة تتجاوز أربعة قرون بعلم العمران البشرى فى مقدمته الشهيرة .

ولقد استمرت الدراسات الاجتماعية أقرب ما تكون إلى الفلسفة الاجتماعية إلى أن جاء العلامة الإيطالى فيكو Vico " (١٦٦٨ - ١٧٧٤) فى القرن السابع عشر ، والذى نصح باستخدام المنهج الاستقرائى والمقارنة فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، واتفق مع ابن خلدون على أن الظواهر الاجتماعية تسير وفق قوانين عامة مثل الظواهر الطبيعية تماماً.

وجاء بعد ذلك سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) والذى نادى بضرورة وجود علم يدرس المجتمع ، وأطلق عليه حينئذ " الفسيولوجيا الاجتماعية " وطالب بضرورة معالجة ظواهره بنفس الطريقة التى تعالج بها ظواهر العلوم الفسيولوجية ، ولقد أثر " سان سيمون" فى المفكرين الذين جاءوا بعده وكان أبرز من تأثر به هو " أوجست كونت" (١٧٩٨ - ١٨٥٧) الذى اقتبس من سان سيمون فكرة إنشاء

العلم الجديد ، ولكنه كان قد أطلق عليه فى بداية الأمر اسم " الفيزياء الاجتماعية " ، ولكنه عندما ظهر فى عام ١٨٣٨ دراسة للباحث البلجيكى " أدولف كتيليه " بعنوان " الفيزياء الاجتماعية ، عدل عن هذا الاسم وأطلق عليه اسم " علم الاجتماع " أو السوسولوجيا "Sociologie" ( بالفرنسية )، ووقتئذ رأى أوجست كونت أن علم الاجتماع يمثل ذروة الإنجاز العلمى ويحتل قمة العلوم ، وذلك لأنه يسهم فى صوغ قوانين العالم الاجتماعى التى تعادل ما نعرفه عن قوانين العالم الطبيعى ، وعن طريق القوانين التى يتوصل إليها علماء الاجتماع نستطيع إصلاح المجتمع ورأى " جون ستيوارت ميل " أن هذه التسمية من مصدرين متباينين ، وأراد أن يوحد أصل المفهوم ، فاقترح أن يكون اسمه " أثولوجى Ethology " بمعنى العلم الذى يدرس نفسية الشعوب ، إلا أن هذا الاسم لم يكتب له الذبوع والانتشار ، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر استخدم المفكر الإنجليزى هربرت سبنسر كلمة سوسولوجى Sociology وجعلها عنواناً لمؤلفه الذى سماه " مبادئ علم الاجتماع " وعليه استقر اسم العلم بعد ذلك فى مختلف بلاد العالم ، واهتمت جامعات العالم بتدريسه ، ومن ثم درس فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧٦ ، وفى فرنسا عام ١٨٨٩ ، وفى انجلترا ١٩٠٧ ، وفى بولندا والهند فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وفى مصر والمكسيك درس عام ١٩٢٥ ، وفى السويد ١٩٤٧ . **وعليه ما تعريف علم الاجتماع ؟**

إن الإجابة على السؤال الفائت ليست بالأمر الهين كما يعتقد البعض ؛ وذلك لأن لكل علم جوانب مختلفة يمكن أن يعرف على أساس كل منها أو على

أساسها جميعاً ، فكل علم موضوعه وأهدافه وطرق وأساليب للبحث فيه ، كما أن هذه الجوانب الثلاثة متغيرة ومتطورة دائماً ؛ ولذا تظهر عديد من التعريفات المختلفة التي تتناول مفهوم هذا العلم. ولقد عرف " ريتشارد شيفر " . علم الاجتماع بأنه الدراسة المنظمة للسلوك الاجتماعي والجماعات الإنسانية ، ويرى أن علم الاجتماع يركز بصفة رئيسة على تأثير العلاقات الاجتماعية في اتجاهات الناس وسلوكهم ، كما يركز على كيفية نشوء المجتمعات وتغييرها.

وفى هذا الصدد عرفه " هربرت سبنسر " بأنه العلم الذى يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة ، والضبط الاجتماعى والعلاقات بين النظم المختلفة .بينما عرفه إميل دوركايم بأنه العلم الذى يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية ، كما ذكر فى كتابه قواعد المنهج فى علم الاجتماع أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية ، يهتم بدراسة جميع أنماط الحياة والظواهر والمشكلات الاجتماعية بصورة عامة .

ويرى تيودور كابلو " أن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للعلاقات التي تقوم بين الناس ، ولما يترتب على هذه العلاقات من آثار " ويضيف أن علم الاجتماع من أطرف العلوم الاجتماعية وأكثرها جذباً، ومع ذلك فهو ليس أسهلها ولا أبسطها فى الدراسة ، ذلك لأن العلاقات الإنسانية- التي تمثل موضوع العلم وفقاً لرؤيته - يمكن أن تكون معقدة أشد التعقيد ، كما يرى أن ثمة صعوبة فى دراسات علم الاجتماع ، ترجع إلى أن العلاقات الإنسانية التي تكون محوراً رئيساً وموضوعاً للعلم . تكون غير واضح فى كثير من الأحيان ، كما أن بعض جوانبها

يصعب ملاحظته مباشرة. ويشير " أنتوني غيدنز " إلى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية ، وأنه تخصص مذهل وشديد التعقيد ؛ لأن موضوعه الأساسى هو سلوكنا ككائنات اجتماعية ، ويترتب على ذلك اتساع نطاق الدراسة الاجتماعية ، ما بين تحليل وتفسير التفاعلات العابرة بين الأفراد فى الشارع من جهة ، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى ، ويوضح لنا علم الاجتماع تصرفاتنا وسلوكياتنا فى الوقت الراهن والأسباب التى تجعلنا نتصرف بطرق متباينة إزاء مواقف الحياة . فهو يوضح لنا الغث والثلث وأن الثمين قد لا يكون هكذا ، بل العكس هو الصحيح ، وكذلك يوضح لنا أن ثمة قوى اجتماعية وأحداث تاريخية تؤثر فىنا وفى تصرفاتنا وفى السياق الاجتماعى بشكل عام .

ويعرف " تالكوت بارسونز " علم الاجتماع بأنه دراسة المجموعات البشرية، والعلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية - والأنساق الاجتماعية- ويضيف " أنكلز " أن علم الاجتماع يهدف إلى " دراسة بناء ووظيفة النظم الاجتماعية " ويرى " بوسكوف " أن علم الاجتماع يدرس التفاعل الإنسانى ويهدف إلى الوصول إلى تعميمات عن العلاقات بين الوقائع الاجتماعية ، ورأى " رايت ميلز " أن وظيفة علم الاجتماع فى المجتمع تتمثل فى دراسة البناء الاجتماعى للمجتمع ، والعلاقات المتبادلة بين مكوناته وما يطرأ عليها من تغيرات . وفى سياق متصل يعرف " ماكس فيبر " علم الاجتماع بأنه العلم الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى ، وذلك من أجل معرفة أسبابه والنتائج المترتبة عليه .

ورأى "ميلتون بارون" أنه العلم الذى يقوم بالبحث عن الحقيقة والمعرفة المرتبطة بأنماط التفاعل الاجتماعى أو دراسة أنواع الأنساق الاجتماعية ، ومدى تأثيرها فى ردود فعل الأفراد وسلوكهم . وأكد " وليكنز " على أنه العلم الذى يهتم بدراسة الأنشطة البشرية وعلاقاتها المختلفة وطبيعة أسبابها وحدثها ونتائجها ، والقواعد والقوانين التى تنظمها وتتحكم فيها ، وفى السياق ذاته عرفه " توم بوتومور " بأنه علم دراسة الحاضر ، وأنه نشأ نتيجة الحاجة الماسة لوجود علم يهتم بدراسة الحياة العصرية والبناء الاجتماعى والأنظمة الاجتماعية المتغيرة التى ظهرت فى الحياة الاجتماعية . ومع ذلك أرى أن ثمة بعض القصور فى تعريف " بوتومور " والذى فسر فيه أهمية العلم فى دراسته للحاضر ، بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة الماضى والحاضر ؛ من أجل استشراف المستقبل وهذا ما أفضى إلى نشأة فرع جديد من هذا العلم هو علم اجتماع المستقبل .

وعلاوة على التعريفات سالفة الذكر هناك من يرى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع فى إطار الأسرة أو داخل الجماعات السياسية أو العلاقات التى تنشأ بين جماعة وأخرى من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية ، ودراسة هذه العلاقات يتمخض عنها دراسة التفاعل الاجتماعى فى المواقف المختلفة ، من أجل التعرف إلى درجة التكامل والتعاون والتنافس بين الجماعات الاجتماعية بمختلف أنماطها .

وبعد هذا الطرح الموجز عن أهم التعريفات التى حددت ماهية علم الاجتماع

يتطلب السياق طرح سؤال هام مفاده : هل علم الاجتماع يعد علم ؟

وفى إطار الإجابة على السؤال السالف رأى " ريتشارد شيفر " أن علم الاجتماع يعد أحد العلوم الاجتماعية الهامة ؛ وذلك لأن مصطلح العلم يشير إلى المعرفة المنظمة التى يتم التوصل إليها عن طريق المنهج العلمى والملاحظة المنظمة وعلم الاجتماع يعتمد على المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية بطريقة منظمة ، وثمة فرق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، فالأولى تختص بدراسة الجوانب المتعددة للمجتمع الإنسانى ، بينما الأخرى ( العلوم الطبيعية) تهتم بدراسة الملامح الفيزيائية للطبيعة وطرق تفاعلها وتغيرها .

ونستخلص مما سبق أن ثمة اختلافاً بين العلماء إزاء تعريفهم لمفهوم علم الاجتماع وأن هذا الاختلاف نتيجة لاختلاف البنية المعرفية لكل عالم واختلاف ظروف النشأة والتكوين العلمى والذى أفضى إلى اختلاف الأيديولوجيات التى ينتمى إليها هؤلاء العلماء وأن اختلاف هذه التعريفات تمخض عن تباين النظرة إلى موضوع هذا العلم . فهناك من قال أنه دراسة النظم " سبنسر" ، وهناك من رأى أنه دراسة الفعل الاجتماعى " ماكس فيبر وبارسونز" . و أكد البعض على أن موضوعه هو الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية " روبرت ماكيفر ، جيلين ، فيرتشيلد، تيرنر، جنزبرج" بينما رأى كل من ادوارد روس وباريتو ، بأن موضوعه هو دراسة الظواهر الاجتماعية ، ورأى آخر بأنه دراسة الجماعات الاجتماعية " جونسون" وذهب " لستر وارد، و هنرى جيدنجز، رينيه مونييه، و أوجست كونت ، إلى أن موضوعه دراسة المجتمع ، ورأى " أنكلز أليكس " بأنه دراسة المجتمعات والنظم والعلاقات الاجتماعية "



ومع كل التعريفات السابقة تجدر الإشارة إلى ان كاتب هذه السطور يرى أن علم الاجتماع يمكن تعريفه بأنه ذلك العلم الذى يهتم بدراسة السياق الاجتماعى الذى يعيش فيه أفراد المجتمع ومن ثم يدرس الظواهر الاجتماعية ، والنظم الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية ، والسلوك الاجتماعى للأفراد ؛ بهدف فهم وتفسير الواقع الاجتماعى والتعرف إلى ظواهره الاجتماعية ، وأسباب ظهورها و إيجاد حلول للظواهر المرضية التى تصيبه ، ومحاولة استشراف مساراتها فى المستقبل ؛ وكل ذلك بهدف السيطرة عليها من خلال التوصل إلى القوانين العلمية التى تحكم ظهورها .

## ثانيا- موضوع علم الاجتماع :

إذا كان علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية الهامة ، التى تسعى لايجاد حلول رصينة للمشكلات الاجتماعية التى تواجه المجتمع، وكل مشكلة من مشاكل المجتمع تمثل موضوعا من موضوعاته الرئيسة ، فإن التراث النظرى لعلم الاجتماع يعكس تعدد الموضوعات التى يهتم بها هذا العلم منذ نشأته وحتى الآن . وفضلاً عن ذلك يتضمن علم الاجتماع فى الوقت الراهن عدداً كبيراً من الآراء المختلفة فيما يتعلق بموضوعه ، ومع ذلك هناك ثلاثة اتجاهات: إزاء موضوع هذا العلم الأول، يرى أن الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع هو البناء الاجتماعى ، وما يشتمل عليه من علاقات اجتماعية متنوعة ، والثانى : يذهب إلى أن الموضوع الرئيس لعلم الاجتماع يتمثل فى التصورات الجمعية وتعنى أساليب تنظيم العالم معرفياً والتى تستمر فى الوجود قبل الأفراد الذين نشأوا عليها ، وتظل

بعدهم كذلك مثل اللغة ، أماالاتجاه الثالث : فيرى أن الفعل الاجتماعى الهادف كما حدده ماكس فيبر هو الموضوع المحورى لعلم الاجتماع ، ويفترض هذا الاتجاه عدم وجود ما يطلق عليه البعض مجتمع ، وكل ما هناك هم أفراد أو جماعات تدخل فى علاقات اجتماعية مع بعضها بعضاً ، وهناك طرق مختلفة لدراسة هذا التفاعل ، وهذا ما اتضح فى نظرية ماكس فيبر واتجاه التفاعلية الرمزية ودراسة الأثنوميثودولوجيا للواقع الاجتماعى ، أو كما يفضل البعض أن يطلق عليه البناء الاجتماعى .

وفى السياق ذاته ذهب " أوسيبوف " إلى أن هناك عدة موضوعات يعتبرها العلماء أساسية ؛ لتحديد موضوع علم الاجتماع وهى : تفاعل الجماعات، والتفاعل البشرى، والعلاقات الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية ، والتنظيمات الاجتماعية وموقفها من السلوك البشرى والطبيعة ، والجماعات الاجتماعية ، وأشكال الوحدات البشرية ، والكائنات البشرية فى سياقها الاجتماعى ، والبنى الأساسية للمجتمع البشرى ، والعمليات الاجتماعية ، والظواهر الاجتماعية ، إلا أننى أجد أن الاتجاهات الثلاث التى طرحت فى السابق والتى اهتمت بتحديد موضوع علم الاجتماع ، تضمنت فى إيجاز غير مخل كل ما قاله أوسيبوف ، فيما يتعلق بالموضوعات الهامة التى يركز عليها موضوع هذا العلم .

وفى سياق متصل رأى أليكس أنكلز أن من الموضوعات المتعددة التى يهتم بها علم الاجتماع يمكن رصد ثلاثة موضوعات رئيسة هى : المجتمعات والنظم والعلاقات الاجتماعية كما يلى :

## أ- علم الاجتماع كدراسة للمجتمع :

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمع من كل جوانب الحياة الاجتماعية ، ومن ثم فعلم الاجتماع يتخذ المجتمع وحدة التحليل ويصبح هنا هدفه التوصل إلى العلاقات التي تربط النظم التي يتكون منها المجتمع .

## ب- علم الاجتماع كدراسة للنظم الاجتماعية :

يرى البعض أن النظم الاجتماعية مثل الأسرة ، الكنيسة والمدرسة والحزب السياسى وغيرها موضوع أكثر تميزاً لعلم الاجتماع على أساس أن المجتمع ككل يمثل وحدة التحليل ، وفى ذلك الصدد ذهب دوركايم فى عام ١٩٠١ إلى أنه يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه علم دراسة النظم .

## ج- علم الاجتماع كدراسة للعلاقات الاجتماعية :

إذا كانت المجتمعات تعتبر أنساقاً معقدة من النظم ، فإن النظم تعد أنساقاً معقدة من علاقات اجتماعية . فالأسرة على سبيل المثال تتكون من مجموعات عدة من العلاقات منها العلاقة القائمة بين الزوج والزوجة والعلاقات بين الأبوين والطفل ، والعلاقة بين الأخوة ، وكذلك العلاقة بين الجدين وحفيدهما فكل علاقة من هذه العلاقات يمكن أن تدرس كنمط متميز من العلاقات .

## ثالثاً - العوامل الممهدة لظهور علم الاجتماع :

نشأ علم الاجتماع إثر الازمات الاجتماعية والثورات الفكرية والسياسية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر ، ودفعت العلماء للبحث عن الطرق والاساليب التي من خلالها يعيد المجتمع توازنه وانتظامه، فالمناخ الفكرى الذى ساد اوربا حينئذ ساهم فى نشأة هذا العلم وما من شك ان عصر التنوير وفلاسفته يمثلون جزء من ذلك المناخ ويطلق عصر التنوير عادة على القرن الثامن فلاسفته ومفكرية من أمثال" جون لوك ومونتسكيو هيوم وأدم سميث وكانط" وغيرهم .

والمتتبع للفكر الاجتماعى منذ ظهور المجتمعات البشرية مروراً بالفكر الاجتماعى الذى ظهر فى حضارات الشرق القديم ، أو الذى ظهر فى الحضارة الإغريقية ( اليونانية) ، أو خلال العصور الوسطى المسيحية أو الإسلامية يجد أن هذا الفكر تطور بفضل التحولات الاجتماعية التى مرت بها الإنسانية خلال تلك الحقبة . ومع ذلك فقد كان التغيير الكبير فى هذا الفكر خلال مرحلة التحول من المجتمع الإقطاعى بعد انهياره إلى المجتمع الصناعى الذى تبنى أفكار فلسفة التنوير تلك الأفكار التى كانت بمثابة حجر الأساس الذى قامت عليها النهضة الأوروبية حتى يومنا هذا ، ومن ثم كانت تدعو إلى الحرية والفردية وأن العقل هو محك الحكم على الأشياء وليس النص الدينى والنظرة الخطية للتقدم ، والاهتمام بالتكنولوجيا، وقدرة الفرد على حل المشكلات التى تواجهه وأن الفرد هو من يصنع المجتمع ، وليس العكس كما كانت تدعى الفلسفة اللاهوتية فى ظل النظام الإقطاعى .

وقد عبر عن التغيير الذى طرأ على الحياة فى إطار التحول من نمط المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الصناعى ، مفكرى وفلاسفة التاريخ الذين دعوا إلى دراسة المجتمع بصورة أكثر دقة ، ونادوا بضرورة تأسيس علم حديث لدراسة الظواهر الاجتماعية يمكننا من التعرف إلى أسبابها الفاعلة والغائية ، وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت الدعوة صريحة لضرورة وجود علم لدراسة المجتمع . يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية ويحاول التوصل إلى القوانين العامة التى تحكم ظهور تلك الظواهر و تسهم فى حل المشكلات الاجتماعية التى تظهر فى المجتمع وتقوض مسيرة نهضته ، وكان هذا العلم هو علم الاجتماع .

وتأسيساً على ما سبق فإن البداية الحقيقية لنشأة علم الاجتماع فى أوروبا ترجع إلى عصر التنوير ، ويطلق هذا الاسم غالباً على القرن الثامن عشر وفلاسفته وعلمائه ومفكره من أمثال " فولتير ، وروسو ، وديدرو، ودالمبير، وكوندياك ،وآدم سميث ،وكانط ، .... وغيرهم من الذين نادوا بالإصلاح والهجرة من اللارشد والبعد عن الأفكار الدجماطيقية التى كانت تروج لها الفلسفة اللاهوتية ، وتدريب الناس على المنهج العلمى والعقلى فى التفكير والوصول إلى المعرفة ، وقد اتجه فلاسفة التنوير إلى نقد الأوضاع السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية السائدة ، وطالبوا بضرورة تغيير النظم التى تبدو غير منطقية ، والتى تتعارض مع الطبيعة الإنسانية ،وقد استطاعوا بأرائهم وأفكارهم ونظراتهم الناقدة للحياة والمجتمع أن يتوصلوا إلى آفاق جديدة للتفكير فى شئون المجتمع ، وأن يمهدوا الطريق لظهور علم الاجتماع .

وفى هذا الصدد يرى " أنتونى غيدنز" أن نشأة علم الاجتماع ارتبطت بتغيرات هائلة كانت نتيجة لثورتين كبيرتين حدثتا فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، الأولى حدثت فى إنجلترا وامتدت تدريجيا بعد ذلك إلى دول العالم كافة وهى الثورة الصناعية ، والأخرى حدثت فى فرنسا وهزت البنية الاجتماعية للمجتمعات الأوروبية وهى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م .

ويتضح مما سبق أن ثمة عوامل فكرية واقتصادية وسياسية ، ساهمت فى تمهيد الطريق لظهور علم الاجتماع كعلم يحتل مكان ومكانة بين العلوم الاجتماعية ، و سوف نسلط الضوء على هذه العوامل فيما يلى :

#### ١-العوامل الفكرية :

يقصد بالعوامل الفكرية التى مهدت الطريق لنشأة علم الاجتماع ، الآراء والأفكار والاتجاهات النقدية التى ظهرت فى أوروبا خلال عصر التنوير . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأفكار والآراء لم يقبلها كل علماء الاجتماع ، بل وقف منها فئة كبيرة من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع موقفاً محافظاً ، وهم ما أطلق عليهم أنصار الفلسفة الرومانسية المحافظة أمثال بونال، ودى مستر ، وبيرك ،.... وغيرهم ، والتى أعلنت عدائها للاتجاه الراديكالى الذى كان يدعمه أنصار فلسفة التنوير .

وقد مهد فلاسفة التنوير بأفكارهم الناقدة للحياة الأوروبية والمجتمع الأوروبى لظهور حركات التحرر الفكرى والسياسى التى شهدتها المجتمعات الأوروبى فى

القرن التاسع عشر ، والتي ساهمت فى نشأة علم الاجتماع . وإذا كانت الفلسفة الرومانسية والمحافظة قد طورت كثير من أفكار علم الاجتماع المحافظ ، فإن فلسفة التنوير النقدية قد أثرت التيارات الراديكالية والثورية فى الفكر الاجتماعى . وعليه نستطيع أن نفرق بين تيارين فى علم الاجتماع ، الأول : هو التيار المحافظ الذى أسسه أوجست كونت ، ومن قبله سان سيمون ، ووجد امتداداً له فى المدرسة الغربية البرجوازية فى علم الاجتماع ، وهو التيار الذى يعد وريثاً شرعياً للفلسفة المحافظة والرومانسية ، أما التيار الآخر الراديكالى ، وهو الوريث الشرعى لفلسفة التنوير النقدية ، وبالتالي النقيض المباشر للتيار المحافظ ، ومع ذلك ظل التيار الراديكالى بعيداً على أن يحظى بقبول أو اعتراف من قبل التيار المحافظ ، وأن يعد جزءاً من علم الاجتماع ، وذلك لفترة طويلة نسبياً من عمر علم الاجتماع حتى فرض نفسه فى مراحل لاحقة على المسرح النظرى لعلم الاجتماع . ولقد أدت العوامل الفكرية إلى تكوين اتجاهات وأفكار أكثر طموحاً ورغبة فى تغيير المجتمع للأفضل ، واكتساب المزيد من الديمقراطية والحرية الفردية والمساواة فى العمل والإنتاج ورأس المال ، كما كان لهذه العوامل أثر واضح فى تكوين الوعى الطبقي وظهور الاتجاهات المؤيدة والمعارضة للبنية الطبقيّة وقتئذ .

وأفضت العوامل الفكرية كذلك إلى ظهور عديد من الاتجاهات الفكرية المفسرة للظواهر الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية ، وأسهم ذلك فى تطوير وإثراء النظريات السوسولوجية الباكورة ومناهج وطرق البحث التى ترتبط بعلم الاجتماع .

## ٢-العوامل الاقتصادية :

تتركز أهم العوامل الاقتصادية التي أثرت في نشأة علم الاجتماع في الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والتي بدأت في إنجلترا ثم انتقلت منها إلى باقي دول أوروبا والعالم كافة ، وكانت تسمى بالنظام الإنجليزي وتضمنت الثورة الصناعية التي صاحبها ابتكارات تقنية جديدة مثل استخدام الطاقة البخارية والمعدات الآلية ، وأدى توسع الصناعة إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين من أراضيهم إلى مواقع المصانع والأنشطة الصناعية ؛ مما تمخض عنه اتساع المناطق الحضرية واستحداث أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ، وقد أسفر ذلك كله عن تغير في ملامح العالم الاجتماعى والعادات والتقاليد والقيم ، فضلاً عن ظهور عديد من الأمراض الاجتماعية ( المشكلات الاجتماعية) فى المجتمع .

مما أثار حافظة علماء الاجتماع بضرورة دراسة تلك الظواهر الحديثة والمشكلات ، دراسة علمية رصينة . وعليه أفضى ذلك إلى تطور هذا العلم وتطور أدواته ومنهجه .

وفى ذلك الصدد حدد " نيسبت" التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية ، والتي أثرت فى نشأة علم الاجتماع ، وتحديد مشكلاته ، وبلورة مفاهيمه فى خمسة جوانب رئيسة هى:

- ظروف العمل .



- التحول الذى طرأ على نظام الملكية .

- ظهور المدينة الصناعية .

- التقدم التكنولوجى .

- نظام المجتمع الحديث .

### ٣-العوامل السياسية :

تعد الثورة الفرنسية التى قامت فى عام ١٧٨٩ الحدث السياسى الهام الذى أثر فى نشأة علم الاجتماع وفى مسيرته ، ويذهب " نيسبت " إلى أن الثورة السياسية فى فرنسا والثورة الصناعية فى إنجلترا غيرتا وجه أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ؛ وذلك لأن كل منهما ذات طبيعة فجائية ، وقد أحدثت هذه الطبيعة الفجائية تناقضاً بين القديم والجديد ، بحيث يمكن القول بأن كل منهما تعد أسطورة بكل ما تحمله الكلمة من معنى .

وقد تحقق للثورة الفرنسية ما لم يتحقق للثورة الصناعية من نتائج وآثار. فقد كانت تستند إلى أيديولوجية كاملة التكوين ، بل إن هذه الأيديولوجية كانت قد انتقلت من أدمغة المفكرين إلى عقول المثقفين ، ثم إلى قلوب العامة أنفسهم ، فأصبحت بمثابة عقيدة جديدة يعتنقها المثقفون.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة فوضى ودماراً وتفككاً ساد فرنسا بعد ثورتها ؛ الأمر الذى أثار أفكار المفكرين والعلماء الاجتماعيين نحو كيفية إعادة النظام إلى

المجتمع وإصلاح الدولة بعد الثورة الفرنسية ، والفوضى التى نتجت عنها ، وكيفية وضع أسس النظام الاجتماعى بعدها وحل المشكلات التى انتشرت فى المجتمع ، وبالطبع أفضى ذلك إلى إجراء عديد من الدراسات الاجتماعية التى كانت ضمن أهم الدراسات الرائدة فى علم الاجتماع ، وأدى ذلك إلى إرساء دعائم العلم الجديد وترسيخ منهجه .

#### رابعاً - لماذا ندرس علم الاجتماع ؟

ما من شك أن علم الاجتماع لا يهتم بدراسة المجتمعات الحديثة وحسب ، بل يمثل علماً هاماً فى الحياة المعاصرة ، من خلال تأثيره فى مسيرة تلك الحياة وفى تغييرها للأفضل ، ونستطيع رصد بعض الآثار الإيجابية لعلم الاجتماع من خلال التعرف إلى جوانب التغير التى حدثت لبعض الظواهر الاجتماعية فى المجتمع ، مثل : الزواج ، والعلاقات بين الجنسين ، والأسرة، والسلوك السياسى ، فقد ساهمت بعض بحوث علم الاجتماع فى إحداث بعض التغيرات بصورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق إصدار بعض القوانين والتشريعات التى كان ولا يزال لها أثر واضح وملموس فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، هذا فضلاً عن تأثير أنماط التفكير والسلوك الاجتماعى للأفراد فى المجتمع بالمعرفة السوسيولوجية السائدة فيه . ولعل ذلك ما جعل علم الاجتماع فى الآونة الأخيرة أكثر ارتباطاً بالهموم والمشكلات التى تواجه أفراد المجتمع ؛ مما يسهم فى تعميق الفهم للواقع الاجتماعى الأمر الذى يساعد على تغيير وتحول تلك الواقع إلى الصورة المرغوب فيها .

إن الهدف من دراسة المجتمع وما يتضمنه من ظواهر ونظم وأنساق يختلف من فرد لآخر ، ومن اتجاه فكري لآخر ، ومن فترة زمنية لآخرى ، ومن ثم فعلماء الاجتماع أنفسهم لا يتفقون إزاء أسباب دراستهم وحتى الطلاب الذين يدرسون ذلك العلم تتباين أهدافهم من دراسته. وعليه نستطيع القول إنه أياً كان هدف الدارس لهذا العلم ، فإن عليه لكي يصل إلى هدفه أن يطبق الأساليب والطرق العلمية التي تميز دراسة علم الاجتماع عن الدردشة أو الدعاية أو الأساطير والحكايات المتداولة عن أمور المجتمع والتي تقدم تفسيرات غير علمية وغير منطقية لدراسة العلاقات الاجتماعية بين الناس .

### ولكن كيف يساعدنا علم الاجتماع في حياتنا ؟

وللإجابة على السؤال الفائق رأى أنتوني غيدنز أن علم الاجتماع يفيدنا في حياتنا من خلال الآتى :

#### أ- إدراك الفوارق بين الثقافات :

يسهم علم الاجتماع فى رؤية العالم الاجتماعى ، من خلال رؤى مختلفة تثرى من فهمنا للواقع الاجتماعى وللمشكلات التى تواجه المجتمع وتقوض مسيرة الارتقاء به ، وتوضح لنا الثقافات الفرعية التى توجد فى المجتمع والاختلافات الجوهرية بينها جميعاً .

#### ب- تقويم آثار السياسات :

يساعد البحث الاجتماعى فى تقويم نتائج المبادرات السياسية ، ويتعرف على الآليات التى أدت إلى نجاح برامج ومشروعات التنمية ، وكذلك الأسباب التى أدت إلى إخفاق برامج ومشروعات أخرى

### ج- التنوير الذاتى :

تساعدنا دراسات علم الاجتماع على فهمنا لأنفسنا والبواعث الكامنة وراء أفعالنا ، والآليات التى تسهم فى تغيير المجتمع الذى نعيش فيه للأفضل ، فضلاً عن توفير المعلومات والبيانات اللازمة لمتخذى القرار ؛ لكى يستطيع التخطيط أو أخذ القرارات السياسية والاقتصادية على أسس علمية رصينة ، فضلاً عن أن دراسة علم الاجتماع تسهم فى علاج العديد من الظواهر الباثولوجية فى المجتمع مثل ( ظاهرة الزواج العرفى ، والطلاق المبكر، وزواج القاصرات ، وإدمان المخدرات وغيرها من الظواهر ..) وفى السياق ذاته رأى محمد سعيد فرح أن هناك ثلاث إضافات هامة يحققها علماء الاجتماع :

١-تكشف لنا الدراسة السوسولوجية عن ظواهر اجتماعية غير ملحوظة من قبل .

٢-تضيف لنا الدراسات السوسولوجية مجموعة من المعارف والمعلومات عن التفاعل الاجتماعى .

٣- تسهم دراسة علم الاجتماع فى ملاحظة التغير الحادث فى الظواهر المختلفة ، والتفاعل المستمر بين الظواهر المتباينة ومدى التأثير المتبادل بين ظاهرتين أو أكثر .

وفى سياق متصل أضاف عبد الباسط عبد المعطى أن لعلم الاجتماع وظيفتين رئيسيتين ، يتفرع عنهما وظائف أخريات : الأولى ، وظيفة علمية تهتم بتطوير العلم ذاته ، والنقد الذاتى للأبحاث والدراسات التى أجريت فى إطاره ؛ بهدف الارتقاء بالعلم والوصول إلى درجة أكبر من الكفاءة والدقة فى التوصل إلى القوانين العلمية التى تفسر الواقع الاجتماعى ، والظواهر الاجتماعية الموجودة فيه ، وتسهم فى استشراف مستقبل ظواهره وآليات التحكم فيها والسيطرة عليها ، والوظيفة الأخرى : وظيفة مجتمعية وهذه الوظيفة ينبثق منها وظائف عديدة مثل ، فهم الواقع وتفسيره ، والاهتمام بالظواهر الباثولوجية فيه ومحاولة التعرف إلى أسبابها ، والتوصل إلى آليات لعلاجها ، علاوة على ذلك توفير بيانات ومعلومات عنها لمتخذى القرار تسهم فى أخذ قرارات سليمة حيالها ، تساعد على حلها وعلاجها .

ولكى يمكن لعلم الاجتماع أن يحقق وظائفه الإنسانية يلزم :

١- دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره .

٢- تقديم بدائل لتصورات التغيير .

٣- العمل على إنضاج وعى الجماهير بالمشاركة فى المجتمع من خلال وضعها على طريق التفكير العلمى ، وتبصيرها بما هو حادث حولها سلباً وإيجاباً .

٤- ضرورة المشاركة فى صنع القرارات وفى التخطيط المجتمعى .

### خامسا- ميادين علم الاجتماع :

اهتم العلماء والباحثين فى علم الاجتماع منذ نشأته بدراسة المجتمع ومحاولة تفسير الظواهر الاجتماعية به ورصد العلاقات التى تربط بين ظاهرة وغيرها من الظواهر ، وعليه تطور علم الاجتماع وتطورت نظريته وأساليبه وطرق البحث فيه ، وأفضى ذلك إلى أن ظهر بجانب علم الاجتماع العام عديد من الفروع التى اهتمت بدراسة منحنى من مناحى المجتمع أو قطاع هام من قطاعات الحياة الاجتماعية .

وتجدر الإشارة إلى أن تقسيم ميادين وفروع علم الاجتماع كان محل اهتمام كثير من رواد علم الاجتماع ، فعلى سبيل المثال نجد أن ابن خلدون قسم ظواهر العلم إلى :

أ- بحوث فى المورفولوجيا الاجتماعية ( دراسة البيئة والنوع والظواهر الجغرافية) .

ب- بحوث فى السكان وهى تتناول توزيع الأفراد على المساحة والكثافة والتخلخل السكانى .

ج-بحوث فى أصول المرئيات تتناول دراسة الظواهر المتصلة بالبدو والحضر  
وأصول المدنيات القديمة .

د- بحوث فى النظم العمرانية وتتناول مختلف النظم الاجتماعية .

وبالنسبة لأوجست كونت الذى صك اسم هذا العلم فقد قسم علم الاجتماع إلى  
قسمين يهتم الأول بالأساتيكاج الاجتماعية ، أو ( البناء الاجتماعى) ويركز الآخر  
على الديناميكا الاجتماعية أو ( التغير الاجتماعى) .

أما إميل دوركايم فقد قسم علم الاجتماع إلى :

أ- المورفولوجيا الاجتماعية : وتشمل دراسة جغرافية البيئة وعلاقة ذلك  
بالتنظيم الاجتماعى ، ودراسة السكان .

ب- علم الوظائف الاجتماعية ويشمل : الاجتماع الدينى والأخلاق ، القضائى  
، الاقتصادى ، اللغوى ، والجمالى .

ج- علم الاجتماع العام .

واتساقاً مع الطرح الفائت قسم " سوروكن" علم الاجتماع إلى علم الاجتماع  
العام وعلوم الاجتماع الخاصة . وتأسيساً على ما سبق أمكن رصد أهم الميادين  
الحديثة و المعاصرة لعلم الاجتماع فيما يلى:

## ١- علم الاجتماع العام :

يهتم بدراسة ماهية العلم وصلته بالعلوم الأخرى ، ومناهج البحث وطبيعة المجتمعات ، ويبحث فى نظريات علم الاجتماع ، وطرق دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية ، ويهتم بتصنيف أنماط المجتمعات والجماعات التى يتكون منها المجتمع ، ويهدف إلى استخلاص القوانين التى تحكم الظواهر الاجتماعية المختلفة .

## ٢- علم الاجتماع النظرى :

هو الدراسة العلمية الموضوعية غير المتحيزة للمجتمع ولا يهتم علم الاجتماع النظرى بالتطبيق العملى لحل المشكلات الاجتماعية ، أو حتى اتخاذ إجراءات من أجل التقدم الاجتماعى .

## ٣- علم الاجتماع التطبيقى :

يقصد به الاستعانة بالنظرية الاجتماعية فى تحليل وفهم الواقع الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية أى تطبيق ما توصل إليه العلم من أجل فهم الواقع وتفسيره وحل مشكلاته .

## ٤- علم الاجتماع الحضرى :

فرع من علم الاجتماع يهدف إلى دراسة الحياة والتنظيمات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية فى المدينة .



## ٥- علم الاجتماع الريفي :

يهتم هذا الفرع بدراسة شئون الريف ومشكلات القرى والتخطيط للتنمية الريفية ودراسة العلاقات والظواهر والمشكلات الاجتماعية في القرية .

## ٦- علم الاجتماع الحربى :

هناك من يطلق عليه سوسيولوجيا الحرب ويدرس الحروب من حيث نشأتها وعواملها وأسباب الكامنة في طبيعة الجماعات والنظريات التى فسرت الحروب والعوامل التى تسهم فى إحراز النصر .

## ٧- علم الاجتماع الدينى :

يدرس الدين كنظام اجتماعى له معتقداته وطقوسه كما يتناول الدين باعتباره حقيقة اجتماعية ، من حيث تطورها وتأثيرها فى باقى الظواهر الاجتماعية .

## ٨- علم الاجتماع اللغوى :

يأخذ من اللغة محورا للدراسة حيث يتناولها من حيث النشأة والتطور وانتقال التراث اللغوى عبر المعمورة ومدى تأثر اللغة بباقى الأنساق الاجتماعية ودورها فى عمليات التغير والانتشار الثقافى .

## ٩- علم الاجتماع السياسى :

يدرس النظم السياسية وعلاقة هذه النظم بالأنظمة الاجتماعية الأخرى ويهتم علم الاجتماع السياسى بالحركات

السياسية والأيدولوجيات المتباينة ، ويدرس الظواهر السياسية باعتبارها أجزاء هامة فى بناء المجتمع والعمليات الاجتماعية ، وهذا ما يميز علم الاجتماع السياسى عن العلوم السياسية التقليدية .

١٠- علم الاجتماع الصناعى : يدرس التنظيمات الصناعية مثل المصنع أو تنظيم العمل ، ومن أهم مجالات علم الاجتماع الصناعى دراسة جماعات العمل فى الصناعة والمهن الصناعية .

١١- علم الاجتماع التاريخى : يدرس المادة التاريخية للوصول إلى تعميمات سوسيلوجية ويتضمن المدخل التاريخى محاولة الكشف عن النزعات العامة فى تطور أو تغير المجتمعات أو الحضارات وقد يحاول هذا المدخل التاريخى اختبار فرض محدد عن السلوك الاجتماعى مستخدماً معلومات استمدها من الماضى .

١٢- علم الاجتماع المهنى : يهتم بدراسة العمل كنشاط اجتماعى وما يتصل بالعمل من نواحى اجتماعية مختلفة ومشاكل التوفيق التى يواجهها الفرد فى المراحل المختلفة من حياته المهنية ، ودراسة العلاقة بين مختلف المهن والنواحى الأخرى من مكونات البناء الاجتماعى كالتدرج الاجتماعى والنظم الطبقيّة فى المجتمع .

١٣- علم الاجتماع الجمالى ( الفنى): ويدررس الفن ومعايير الجمال

ويوضح مدى تأثير الإبداع الفنى بالبيئة الاجتماعية وظروف الحياة ، كما يدرس الفلكلور والفنون باعتبارها ظواهر اجتماعية .

١٤- علم الاجتماع الأخلاقى : يهتم بدراسة العرف والعادات والتقاليد

والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والعوامل التى تؤدى إلى دعم تلك المعايير .

١٥- علم الاجتماع الأسرى أو العائلى : يعنى بدراسة الأسرة وأشكالها

وظائفها وتطورها ومشاكلها والعلاقات بين أفرادها والعوامل التى تسهم فى فتور أو قوة تلك العلاقات .

١٦- علم الاجتماع النفسى : يدرس نفسية الشعوب والقوى المؤثرة فى

الجماهير ومنها العوامل المهيئة لقيام الانقلابات ، كما يدرس الزعامة ومقوماتها والرأى العام واتجاهاته والقوى المؤثرة فى الجماهير .

١٧- علم الاجتماع القانونى : يدرس النظم القضائية المختلفة ويوضح

إلى أى مدى تتلاءم تلك النظم مع المعايير والقيم الاجتماعية ، كما يهتم بدراسة الجرائم والانحرافات فى المجتمع .

١٨- علم الاجتماع الاقتصادى : يهتم بدراسة وتحليل النظم والظواهر

الاقتصادية ومدى تأثيرها وتأثرها بباقى الأنساق الاجتماعية ، ويدخل فى

نطاق هذا العلم نظم الإنتاج وتوزيع الثروات ونظام الأجور والريح ومستوى المعيشة .

١٩- علم الاجتماع التربوي : يعنى بدراسة البناء الاجتماعى للنظم التربوية وكيفية الارتقاء بتلك النظم ، ويدرس كذلك علاقة النظم التربوية بالأنظمة الاجتماعية الأخرى.

٢٠- علم اجتماع الأدب : يهدف إلى دراسة الأدب دراسة سوسولوجية سواء لمعرفة رؤية الكاتب إزاء المجتمع أو لربط العمل الأدبى بالبناء الاجتماعى ، إذ يساعدنا الأدب على أن نتعلم شيئاً ما عن المجتمع استناداً على أسس التحليل الاجتماعى المقارن ، كما تعكس الأعمال الأدبية التغييرات الاجتماعية التى طرأت على المجتمع ، ولكن من وجهة نظر الأديب .

٢١- علم الاجتماع الطبى : يدرس المظاهر الاجتماعية للمرض ويهتم بدراسة الاتجاهات نحو المرض وتوزيعات المرض فى مناطق معينة وعلاقة المرض بتنظيم المجتمع ، كما يدرس البناء التنظيمى للمستشفى والأدوار الاجتماعية التى يؤديها الطبيب والممرضة والمريض .

٢٢- علم الاجتماع الثقافى : يهتم بدراسة الثقافة وانتشارها ومظاهر التخلف والقوى الاجتماعية المؤثرة فى التطورات الثقافية والحضارية والاجتماعية .

٢٣- علم اجتماع السكان : يهتم بدراسة السكان وتوزيعهم وكثافتهم وتأثير ذلك فى المجتمع والظواهر الاجتماعية الأخرى .

٢٤- علم الاجتماع الجنائى : يهتم بدراسة الجريمة وأسبابها وتطورها وآثارها فى البناء الاجتماعى .

٢٥- علم اجتماع المعرفة : يهتم بدراسة المعرفة وأنماطها وتطورها وآثارها فى البناء الاجتماعى .

٢٦- علم الاجتماع الإعلامى : يهتم بدراسة وسائل الاتصال الجماهيرى وآثارها فى المجتمع وفى تطوره وتغييره

٢٧- علم اجتماع المستقبل : يهتم بدراسة المستقبل وبناء السيناريوهات المستقبلية واستشراف مستقبل الظواهر الاجتماعية والسيناريوهات المحتملة والممكنة لها .

٢٨- علم اجتماع الأزمات :

يهتم بدراسة الأزمات التى تطرأ على المجتمع وأسبابها وآثارها فى البناء الاجتماعى وطرق حلها والتحكم فيها فى المستقبل ومنع تكرارها .

## مراجع الفصل الأول

- ١- على الحوت واحمد النكلاوى : علم الاجتماع مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية ، منشورات جامعة الفاتح ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨
- ٢- ميل تشيرتون وأن براون : علم الاجتماع النظرية والمنهج ، ترجمة هناء الجوهري ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص ٦٩٥-٧١٨ .
- ٣-- عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع النشأة والتطور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٣٥ .
- ٤- المرجع السابق ، ص ص ٣٥،٣٦ .
- ٥- عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع ، الكتاب الأول ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، غير مبينة سنة النشر ، ص ١٣ .
- ٦- أنتونى غدنز بمساعدة كارين بيردسال : علم الاجتماع مع مدخلات عربية ، الطبعة الرابعة ، ترجمة فايز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤ .
- ٧- عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ١٤ .

٨- محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، غير مبينة الناشر ، ٢٠٠٧ ، ص  
ص ١٤ - ٦ .

٩- عبد الله محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ ، ٣٧ .

١٠- أنتوني غدنز : مرجع سابق ، ص ٥٤ .

١١- محمود عودة : مرجع سابق ، ص ١٧ .

١٢- عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص ص ٢٧ - ٢٩ .

١٣- جون سكوت وجوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد  
الجوهري وآخرون ، المجلد الثاني ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ص  
٣٨٢ .

١٤- المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .

١٥- سمير نعيم أحمد : أسس علم الاجتماع ، غير مبين الناشر ، ١٩٨٠ ،  
ص ٣٨ .

١٦- عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع النشأة والتطور ، دار  
المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٩ ، ص ص ٤٤ - ٦٨ .

١٧- سمير نعيم أحمد: أسس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٤٣ .

١٨-ريتشارد شيفر : من علم الاجتماع النظرى إلى علم الاجتماع التطبيقى والأكلينكى، فى قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، ترجمة مصطفى خلف ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، آداب القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢١٧.

١٩-عبد الله عبد الرحمن : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

٢٠-إميل دوركايم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠، ص ص ٢١٩ - ٢٢٦.

٢١- تيودور كابلو : البحث الاجتماعى الأسس النظرية والخبرات الميدانية ، ترجمة محمد الجوهري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٣.

٢٢- أنتونى غدنز: علم الاجتماع، مرجع سابق ص ص ٤٧ - ٤٨.

٢٣- سمير نعيم: أسس علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ص ٣٨ - ٤٥.

٢٤- عبد الله عبد الرحمن : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ - ٥١.

٢٥- ريتشارد شيفر : من علم الاجتماع النظرى إلى علم الاجتماع التطبيقى والإكلينكى ، مرجع سابق ، ص ٢١٩.

٢٦- أنتونى غدنز : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٦٩٥ .



- ٢٧- تيودور كابلو : البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ ، ١٦
- ٢٨- أنتونى غدنز : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .
- ٢٩- محمد سعيد فرح : ما... علم الاجتماع ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،  
غير مبينة سنة النشر ، ص ١٤٥ .
- ٣٠- عبد الباسط عبد المعطى: اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، دار المعرفة  
الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٧ ، ١٨ .
- ٣١- عبد الله عبد الرحمن : علم الاجتماع، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
- ٣٢- جون سكوت وجوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، مرجع سابق ،  
ص ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .
- ٣٣- أوسيبوف : أصول علم الاجتماع ، ترجمة سليم توما ، دار التقدم ،  
موسكو ، ١٩٩٠ ، ص ص ٥٣ ، ٥٤ .
- ٣٤- أليكس أنكلز : مقدمة فى علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ،  
الطبعة السادسة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣١ ، ٣٢ .
- ٣٥- محمد على محمد : تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة ،  
دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٣ - ٣٦ .
- ٣٦- عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، مرجع  
سابق ، ص ص ٦٩ - ٧٥ .

- ٣٧- أنتوني غدنز : علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
- ٣٨- جاستون بوتول : تاريخ علم الاجتماع ، ترجمة محمد عاطف غيث  
وعباس الشريبي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٥٧ .
- ٣٩- ريتشارد شيفر : مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .
- ٤٠- أحمد زايد : علم الاجتماع ودراسة المجتمع : المداخل النظرية ، غير  
مبينة الناشر ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٢ - ١٤ .
- ٤١- محمد على محمد : تاريخ علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ ،  
٩١ .
- ٤٢- أحمد زايد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع : المداخل النظرية مرجع  
سابق ، ص ص ١٢ - ١٤ .
- ٤٣- جاستون بوتول : مرجع سابق ، ص ص ٥٧ - ٥٩
- ٤٤- أليكس إنكلز : مقدمة في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ ،  
٣٨ .
- ٤٥- كمال التابعى وشريف عوض : مقدمة في علم اجتماع المستقبل ، دار  
النصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١١٠ - ١١٢ .
- ٤٦- أنتوني غدنز : مرجع سابق ، ص ص ٧٠٤ - ٧٠٥ .

- ٤٧- مايك أودونيل : نظرية علم الاجتماع : نموذج واحد أم نماذج متعددة ،  
فى قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، ترجمة مصطفى خلف ،  
القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٣٧ ،  
١٣٨ .
- ٤٨- عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، مرجع  
سابق ، ص ١١٩ .
- ٤٩- أليكس إنكلز ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .
- ٥٠- المرجع السابق ، ص ص ٤٠ ، ٤١ .
- ٥١- أنتونى غدنز : مرجع سابق ، ص ص ٧٠ ، ٧١ .
- ٥٢- كمال التابعى وشريف عوض : ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .
- ٥٣- أنتونى غدنز : مرجع سابق ، ص ٧١٠ .
- ٥٤- ماك أودنيل : نظرية علم الاجتماع ، نموذج واحد أم نماذج متعددة ، فى  
قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .
- ٥٥- عبد الباسط عبد المعطى : ، مرجع سابق ، ص ١٣٦
- ٥٦- أنتونى غدنز : مرجع سابق ، ص ٧١١ .

٥٧- محمد حسين غلوم ، إيان كريب ، مقدمة كتاب النظرية الاجتماعية من  
بارسونزالي هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، العدد  
٢٤٤ ، المجلس الوطنى للثقافة ، والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٩٩ ، ص  
ص ١٥ - ١٦ .

٥٨- ألكس أنكلز : مرجع سابق ، ص ص ٥٢ - ٥٩ .

٥٩- مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ،  
القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٥٨ .

٦٠- عبد الهادى الجوهري : أصول علم الاجتماع ، نهضة الشرق ، القاهرة ،  
١٩٨٤ ، ص ص ٢١١ - ٢١٣ .

٦١- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، الاسكندرية ، دار المعرفة  
الجامعية، ١٩٧٧ .

٦٢- للمزيد انظر كل من :

- عبد الهادى الجوهري ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٢ - ٢٢٥ .

- محمد سعيد فرح : مرجع سابق ، ص ص ١٤٨ - ١٥١ .

- عبد المنعم عبد الحى : أسس علم الاجتماع ، مكتبة فوزى الشيمى ،  
طنطا، غير مبينة سنة النشر .

- مصطفى الخشاب : مرجع سابق ، ص ص ٥٨ - ٦٠ .

## الفصل الثانی

### علم الاجتماع والعلوم الأخرى

#### تمهید:

إن التعرف إلى الملامح العامة لعلم الاجتماع ودوره وأهميته في المجتمع يقتضي أن نقف على علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية الاجتماعية الأخرى. تلك التي تتداخل معه من حيث اهتمامها بجانب أو أكثر من جوانب المجتمع فعلم الاجتماع يهتم بدراسة وتفسير السلوك الإنساني سواء في الماضي أو الحاضر وكذلك محاولة استشراف هذا السلوك في المستقبل.

إن وضع حدود فاصلة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى سوف تكون محاولة قاصرة، ذلك أن السلوك أو الفعل الإنساني ينتمي إلى معظم هذه العلوم ومجالاتها، أو بالأحرى يرتبط بها، إن الارتباط جلي بين فروع المعرفة العلمية كافة<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال تفسير أي ظاهرة في المجتمع لا بد أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد السوسولوجية والنفسية والاقتصادية والسياسية.... إلى غير ذلك.

ويرتبط سؤال العلاقة بين العلم وغيره من العلوم الاجتماعية والطبيعية التي تدرس المجتمع والإنسان، بتحديد موضوع العلم نفسه وتحديد موضوعات العلوم الأخرى. ولذا نجد أكثر من وجهة نظر تقابلنا تنتج عن اختلاف الآراء إزاء موضوعات علم الاجتماع ذاته والعلوم الأخرى ونطاقها<sup>(٦)</sup>. وعليه جاء الفصل الراهن للوقوف على صلة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والاجتماعية ودوره في الحياة العلمية والعملية، ولذا اشتمل الفصل على بعض المباحث سنسلط الضوء عليها فيما يلي:

#### أولاً: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية:

يشي تراث علم الاجتماع بتأثير علماء الاجتماع الأوائل بالتقدم العلمي في مجال العلوم الطبيعية وقدرتها على استنتاج القوانين والنظريات العلمية الرصينة التي تؤكد الشواهد الميدانية أو إعادة التجربة العلمية، الأمر الذي ظهر في اقتباس بعض العلماء لبعض المفهومات مثل "الباثولوجية- والفيزياء الاجتماعية، والاستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية، والبناء العضوي والفسولوجيا الاجتماعية إلى غير ذلك من المفهومات، بل لا يستطيع أحد أن ينكر أن الدافع الرئيس من نشأة علم الاجتماع عند رواده، هو محاولة التوصل إلى القوانين العلمية التي تحكم الظواهر الاجتماعية مثلما توصلت العلوم الطبيعية إلى القوانين العلمية التي تحكم الظواهر التي تقع في إطار دراستها.

ومما لا جدال فيه أن علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية لم تنقطع أبداً، وذلك لأن الاهتمامات العلمية سواءً أكانت طبيعية أم إنسانية تظهر في مجتمع واحد يتأثر بها كل من الإنسان والطبيعة بل إن الهدف الرئيس من العلوم الطبيعية هو سيطرة الإنسان على العالم الطبيعي في المجتمع، والعمل من أجل تذليل البيئة لخدمة الإنسان وتحقيق سعادته في المجتمع. إن العلوم الإنسانية بما فيها من علوم الفلسفة والمنطق والأخلاق كما ظهرت في العصور القديمة وفي المجتمعات الشرقية أو في بلاد الإغريق توضح أن السبق العلمي كان لهذه العلوم. وهذا ما يؤكد علماء العلوم الطبيعية أنفسهم. كما جاءت عملية التطور خلال العصور الوسطى أحد مراحل الانتقال إلى العصور الحديثة، لتؤكد أن جميع نظريات ومناهج العلوم الطبيعية، كانت أفكاراً وخيالاً علمياً<sup>(٣)</sup>، تم إجراء التجارب المتكررة حتى تم التحقق من صدقه.

## ١ - علم الاجتماع والطب:

تظهر الباثولوجية البيولوجية في المجتمع نتيجة التفاعل الاجتماعي بين الناس بعضهم بعضاً، فضلاً عن احتكاك الإنسان بالبيئة وما تحمله من عناصر أو فيروسات قد تصيب الإنسان، ورغم تقدم العلوم الطبية كأحد فروع العلوم الطبيعية الهامة في المجتمع فإنها لا تستطيع أن تتجاهل الدراسات الاجتماعية ونتائجها، حيث إنها تستفيد من نتائج تلك الدراسات في التعرف إلى المجتمع ومشاكله وتفسيرها.

فالتب كعلم يرتبط بعلم الاجتماع فثمة قواسم مشتركة بينهما فكلاهما يهتم بدراسة مشكلات الإنسان في المجتمع. عن طريق استخدام المنهج العلمي الذي يستند إلى طرق وأساليب وأدوات تم الاتفاق بصدها بين العلماء. هذا فضلاً عن أن عالم الطب والطبيب يهتمان بأساليب وطرق دراسة الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت مادة علم الاجتماع من المواد المقررة في كليات الطب والصيدلة والتمريض في الوقت الراهن.

ونجد بكليات الطب قسم الطب المجتمعي ونجد في فروع علم الاجتماع، فرع يسمى علم الاجتماع الطبي *Medical sociology* كما نجد فروع أخرى متخصصة في علم الاجتماع الطبي والتي يطلق عليها سوسولوجيا المستشفى *Sociology of hospital* أحد المجالات الهامة التي تهتم بدراسة الأمراض المتوطنة وغير المتوطنة وتنظيم إدارة المستشفيات، وأساليب رعاية المرضى.... والطاقة الإنتاجية المثلى لكل من الفئات العاملة بالمستشفى مثل الأطباء، وهيئة التمريض، والفئات المهنية المعاونة الأخرى.

ويهتم علماء الطب والاجتماع بالاستفادة من خبرات تخصصاتهم المهنية ودراساتهم الأكاديمية. فعالم الطب أو الطبيب المعالج لا يمكن أن يشخص حالة مرضاه دون الرجوع إلى كثير من المتغيرات السوسولوجية: مثل التاريخ المرضي للمريض و أسرته وما يعرف بالحالة المرضية، والوضع الطبقي، والمهنة، والدخل والأسرة، ومستوى التعليم، والثقافة<sup>(٤)</sup>.... إلى غير ذلك.

## ٢ - علاقة علم الاجتماع بالهندسة:



ما من شك أن عالم الهندسة يستفيد من نتائج البحوث والدراسات التي يجريها عالم الاجتماع ، فعند التخطيط للمدن وتعبيد الطرق وإقامة المدن والمجتمعات الجديدة على سبيل المثال، يهتم عالم الهندسة بالأبعاد والمتغيرات السوسولوجية مثل البيئة الاجتماعية والوضع الاقتصادي و والطبقي، والمستوى الثقافي.... والتي قد تجعل المكان الجديد جاذبًا للسكان أم لا. كما أن رجل الاجتماع عند إجراء دراسته يهتم بالدراسات الهندسية التي قد تؤثر بشكل واضح في سكان المكان وتسعد حياتهم أو العكس.

بالإضافة إلى أن دراسة تاريخ العمارة والهندسة أو نوعية الإنشاء والبناء في المجتمع الحديث، لا يمكن أن يتجاهل مجموعة العوامل والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية والطبقية والتشريعات القانونية التي ارتبطت بها نماذج العمارة والهندسة التي وجدت بالفعل. كما ترتبط كثير من فنون العمارة والبناء بالتاريخ الاجتماعي للعصور، فعلى سبيل المثال نجد العمارة الفرعونية أو الإسلامية أو المسيحية ، أوتقسم وفقًا لطبيعة المجتمعات مثل البريطانية، أو الايطالية<sup>(5)</sup> أو الفرنسية.... إلى غير ذلك.

### ٣- علاقة علم الاجتماع بالفيزياء:

إن الهدف الرئيس والمشارك بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية -  
والفيزياء من بينها - هو الفهم السليم للمجتمع والكون و ما يشتمل عليه كلية من

ظواهر ؛ رغبة في التوصل إلى القوانين العلمية، أو النظريات أو التعميمات التجريبية التي تجعل الإنسان يسيطر على الكون ويخضعه لإرادته ويعيش حياة سعيدة. فالهدف الأول للعلم هو إسعاد الإنسان والارتقاء به وتهيئته لعبادة الخالق في جو اجتماعي سليم نظيف من الأمراض البيولوجية والاجتماعية. فالحكمة من خلق الإنسان هي عبادة الرحمن.

وتأثر علماء الاجتماع بالفيزياء، يتضح من كثير من المفهومات التي اقتبسوها من هذا العلم، ومنها مفهوم الفيزياء الاجتماعية والتي كانت ستصبح الاسم الجديد لعلم الاجتماع على يد أوجست كونت والذي عدل عن هذا الاسم بعد ظهور دراسة في الإحصاء موسومة بهذا الاسم. وعلماء الفيزياء يهتمون كذلك بدراسة مشكلات الكون والبيئة الخارجية والبيئة الطبيعية، والتعرف إلى الكائنات والمخلوقات التي تعيش فيها. وعليه ظهرت علوم بينية بين علم الطبيعة والعلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع بوجه خاص. مثل الأيكولوجيا Ecology الذي يهتم بالبيئة الطبيعية والاجتماعية أو بعلاقة الإنسان بالبيئة.

وإذا كان علم الطبيعة (الفيزياء) يهتم بالدرجة الأولى بدراسة عناصر البيئة المكانية أو الكونية، و علم الاجتماع يهتم بدراسة مكونات وأسباب وعوامل ومظاهر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ذاته. وعليه فإن مهمة علم الاجتماع توجه لدراسة ظروف البيئة المكانية والاجتماعية والثقافية.

إن علاقة علم الطبيعة (الفيزياء) بعلم الاجتماع تتضح من خلال أهمية كلاهما فيما يتعلق بدراسة البيئة الطبيعية (المكانية) والاجتماعية والثقافية لخدمة الإنسان ومساعدته على التكيف في المجتمع الذي يحيا في إطاره<sup>(٦)</sup>.

### ٥- علاقة علم الاجتماع بعلم الإحياء (البيولوجيا):-

تأثر علماء الاجتماع الأوائل بعلم الأحياء (البيولوجيا)، واتضح ذلك في استعارتهم كثير من مفهومات علم الاجتماع من هذا العلم. لدرجة أن بعضاً منهم شبه المجتمع بالكائن الحي وأن كل جزء فيه له وظيفة يقوم بها. ونجد ذلك عند سينسر ونظريته عن المماثلة البيولوجية، ومحاولته للكشف عن مواطن التشابه والاختلاف بين المجتمع والكائن العضوي، حتى يحدد نوعية الوظائف التي يقوم بها كل من الاثنين- المجتمع والكائن العضوي- ومعرفة طبيعة الخلل الوظيفي لهذه الأعضاء. وجاءت كثير من أفكار علماء الاجتماع أو العلوم الاجتماعية الأخرى لتقتبس من أفكار دارون Darwin ونظريته في أصل الأنواع والبقاء للأصلح، لتطور مفاهيم ونظريات سوسيولوجية ترتبط كل منها بعلم البيولوجيا.

كما جاءت كثير من التحليلات السوسيولوجية الحديثة لتتهم مرة أخرى بإحياء النظريات الدارونية عن التطور، أو نظرية المماثلة البيولوجية عند سينسر، وتطلق على نفسها بالدارونية المحدثة أو النظريات التطورية الحديثة. والتي اهتمت بمعالجة عديد من التطورات سواء في المجال الاقتصادي أو التكنولوجي أو الديموجرافي<sup>(٧)</sup>... إلى غير ذلك.

## ثانيًا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية:

أفضى تعدد أنشطة الإنسان في المجتمع إلى تعدد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة تلك الأنشطة. وعلى الرغم من أن جميعها تهتم بالإنسان والجماعات التي تعيش في المجتمعات الإنسانية، فإن كلاً منها يهتم بجانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية، ومن ثم كل جانب من هذه الحياة يهتم به علم محدد، ولكل علم من هذه العلوم موضوعه المحدد ومجاله الخاص به<sup>(٨)</sup>.

ويطلق لفظ العلوم الاجتماعية على علم الاجتماع والانثروبولوجيا، والاقتصاد والسياسة، وعلم النفس، والتاريخ، والقانون، والخدمة الاجتماعية، والسياحة. ويلاحظ أن بعض أبحاث علم النفس لا تدخل في نطاق العلوم الاجتماعية وهي التي تتناول السلوك الحيواني، حيث إنه لا يعد سلوكًا إنسانيًا. أما الجغرافيا فيقع جانب كبير منها وهو الجانب الذي يتناول السطح والمناخ خارج نطاق العلوم الاجتماعية، بينما تتداخل الموضوعات ذات الصبغة الاقتصادية في مباحث علم الاقتصاد. أما الموضوعات التي تتعلق بالجوانب البشرية فتتداخل مع مباحث الأنثروبولوجيا والأيكولوجيا البشرية التي يهتم بها علم الاجتماع.

وبالنسبة للإحصاء - كما يرى البعض - فلا تعد علمًا اجتماعيًا لأنه لا

يحتوي على مضمون اجتماعي، وإنما يمثل أسلوبًا في الدراسة والبحث. كما يطلق اصطلاح العلوم الإنسانية في العادة على علم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة وعلم النفس، وقد يدخل في دائرتها التاريخ وكذلك الإدارة.

وتختلف العلوم الإنسانية عن الإنسانيات التي يقصد بها الأدب والفلسفة

والفن<sup>(٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن ثمة علاقة بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية أوضحناها في الصفحات الفائتة، فإن علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى أقوى. ويتضح ذلك فيما يلي:

### ١- علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد.

علم الاقتصاد يهتم بدراسة نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وقد عرفه "آدم سميث" بأنه العلم الذي يدرس طبيعة ثروة الأمم وأسبابها واستهلاكها وذلك عام ١٧٧٦ في كتابه الشهير ثروة الأمم. ولما كانت النظم والظواهر المختلفة في المجتمع تتفاعل فيما بينها، وتتبادل التأثير فإن علماء الاجتماع في دراساتهم يهتمون بدراسة تأثير الظواهر الاقتصادية في البناء الاجتماعي وآليات الحد من الآثار السلبية لهذا التأثير<sup>(١٠)</sup>.

وعليه يهتم علم الاجتماع بدراسات الاقتصاد ويستفيد منها وكذلك يهتم علم الاقتصاد بالدراسات التي تجري في إطار علم الاجتماع، حتى يستطيع دراسة الظواهر الاجتماعية ويصل إلى الحلول السديدة لها، والتي تسهم في الحد من المشكلة الاجتماعية والقضاء عليها. وعليه فثمة علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فعلى سبيل المثال الثروة كأحد أهم موضوعات علم الاقتصاد لا توجد إلا في مجتمع، ولا تنتج إلا عن طريق أيدي عاملة، ولا تتداول إلا بين أفراد تربطهم نظم وعلاقات اجتماعية<sup>(١١)</sup>.

## ٢- علاقة علم الاجتماع والإحصاء:

يهدف أي علم من العلوم إلى الدراسة العلمية للظواهر التي تقع في نطاق تخصصه والتوصل إلى العلاقات الارتباطية التي تربطها بغيرها من الظواهر الأخرى أو المتغيرات من أجل التعرف إلى العوامل التي تسبب ظهور تلك الظواهر في المجتمع، ومن أجل القياس الاجتماعي لتلك العلاقات يتم الاستعانة بالإحصاء والتي تعد القنطرة التي تمر من خلالها المعلومات والبيانات لتتحول إلى قضايا مصاغة، توضح علاقات تربط الظواهر ببعضها. وعليه فأى علم من العلوم لا يتحقق له صفة العلم إلا إذا اعتمد على مقاييس إحصائية لقياس العلاقات بين المتغيرات التي يقوم بدراستها؛ الأمر الذي يشير إلى أهمية الإحصاء بالنسبة إلى العلوم كافة وليس علم الاجتماع وحسب.

## ٣- علاقة علم الاجتماع بالانثروبولوجيا:

ظهر مصطلح الأنثروبولوجيا في بريطانيا عام ١٥٩٣ وكان المقصود به دراسة الإنسان من جميع جوانبه الطبيعية، والسيكولوجية والاجتماعية، والثقافية، وكلمة انثروبولوجيا من الناحية الاشتقاقية مشتقة من الكلمة الإغريقية Anthroपो أي الإنسان، واللفظة logy أي العلم أي معناها علم دراسة الإنسان. ويتضح من ذلك أن ثمة علاقة بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا في كونهما يدرسان المجتمع والإنسان حيث إن دراستهما وأبحاثهما تنصب على الإنسان. وفي الجامعات البريطانية نجد الانثروبولوجيا علماً أكاديمياً ذا تقاليد أقوى

من تقاليد علم الاجتماع، بينما نجد الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع في كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان معاً مجالاً واحداً من مجالات الدراسة. وهذا يشي بقوة العلاقة بينهما.

ومع ذلك فهناك أوجه اختلاف بين العلمين، فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائي أو غير المتعلم، بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً، فضلاً عن أن الانثروبولوجيين يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة.

أما علماء الاجتماع فيميلون - غالباً - إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع، كأن يدرسوا نظاماً بعينه أو عملية كالحراك الاجتماعي. وعادة ما يعيش الانثروبولوجيون في المجتمع الذي يدرسونه. حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة.

أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات أو الاستبيانات. فضلاً عن أن الوسط الطبيعي لعالم الانثروبولوجيا المجتمعات المحلية الصغيرة، بينما عالم الاجتماع يدرس التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة<sup>(١٢)</sup>.

#### ٤- علاقة علم الاجتماع بالتاريخ:

تعنى كلمة تاريخ أنها الإعلان عن الوقت وما وقع خلال هذا الوقت من حوادث ووقائع. فالتاريخ هو دراسة ماضي المجتمعات الإنسانية وعليه فالتاريخ علم اجتماعي لأنه يحاول معرفة الجوانب الماضية وتحقيقها وربطها بعضها

ببعض. وثمة ارتباط بين علم التاريخ وعلم الاجتماع فإننا إذا أردنا أن نفهم أي ظاهرة أو موقف اجتماعي لابد من التعرف إلى تطورها في الماضي. والتاريخ والأحداث التاريخية هامة بالنسبة لعالم الاجتماع حيث إنه لا يستطيع أن يفهم ويفسر ظاهرة من الظواهر إلا بعد دراسة تطورها التاريخي والتعرف إلى تاريخ السياق الاجتماعي التي ظهرت فيه وهذا ما جعل رايت ميلز يرى في كتابه المخيلة الاجتماعية أنه لا مناص من المعرفة التاريخية لعالم الاجتماع حتى يستطيع أن يقوم بمهمته إزاء تفسير الوقائع الاجتماعية والتي بدونها (المعرفة التاريخية) يصبح عاجزاً عن التفسير السليم للواقع الاجتماعي.

وعالم التاريخ كذلك يستفاد من الدراسات التي يجريها علماء الاجتماع في التعرف إلى طبيعة البناء الاجتماعي التي يكتب عنها وطبيعة العلاقات والبناء الطبقي والتحويلات الاجتماعية التي مرت بها النظم الاجتماعية وكيفية تأثيرهما في المجتمعات.

وعلى الرغم من الارتباط بين علم التاريخ والاجتماع فإن ثمة بعض الاختلافات بينهما، فعالم التاريخ يدرس الماضي وعالم الاجتماع يدرس الماضي والحاضر ويسعى إلى استشراف المستقبل. فجوهر الخلاف بين علم التاريخ والاجتماع هو هدف الدراسة والزاوية التي ينظر كل منهما بها إلى الموضوع محل الدراسة. فعالم التاريخ يدرس الظاهرة على أنها حدث أو فعل تاريخي، بينما عالم الاجتماع يدرسها على أنها ظاهرة قابلة للتكرار مثل ظاهرة تعاطي المخدرات.



## ٥- علاقة علم الاجتماع بعلم النفس (١٣):

يهتم علم النفس بدراسة السلوك الإنساني بأنواعه كافة، الظاهر والباطن والشعوري وغير الشعوري، والفطري والمكتسب. كما يهتم علم النفس بدراسة العمليات العقلية كالإدراك والتفكير والتخيل، والتعليم، والمشاعر، والدوافع والحوافز... إلى غير ذلك. وتجري هذه الدراسات في إطار شخصية الفرد حيث إنها وحدة الدراسة في علم النفس. وهناك فرع في علم النفس يسمى علم النفس الاجتماعي وهو الذي يدرس السلوك الاجتماعي الناشئ عن التفاعلات الاجتماعية. وعليه فعلم النفس يهتم بدراسة موضوعات يهتم بها علم الاجتماع مثل الاتجاهات والرأي العام والفعل الاجتماعي، وقياس العلاقات.

وعليه فعلم النفس يشترك مع علم الاجتماع في دراسة السلوك الإنساني والشخصية الإنسانية في السياق الاجتماعي. وهناك اتجاه داخل علم الاجتماع يهتم كذلك بدراسة الفعل الاجتماعي. ويستفيد علماء الاجتماع من الدراسات النفسية، وكذلك يستفيد علماء النفس من الدراسات التي تجري في إطار علم الاجتماع والتي توضح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

## ٦- علاقة علم الاجتماع بالإدارة:

يعد علم الإدارة من العلوم الاجتماعية التي انفصل حديثاً عن علم الاقتصاد وأخذت مفاهيم مثل Administration , Management ولقد ارتبط

علم الإدارة بعلم الاجتماع فقد اهتم علم الاجتماع بدراسة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، وعليه ظهر فرع من فروع علم الاجتماع هو علم اجتماع التنظيم ليهتم بدراسة طبيعة الإدارة داخل التنظيمات الاجتماعية بدء من الشركات متعددة الجنسيات حتى جماعة أو تنظيمات عصابات الأحداث. وعليه يهتم علم الاجتماع بدراسة سلوكيات الأفراد داخل تلك التنظيمات من أجل الوقوف على المشكلات التي تواجه الأفراد في تلك المنظمات والتوصل لحل فعال لها.

### ٧- علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة:

يرتبط علم السياسة بعلم الاجتماع حيث إن القاسم المشترك بينهما هو دراسة الإنسان. وهناك عدد غير قليل من علماء السياسة يؤمنون بتبعية الواقع السياسي للواقع الاجتماعي. ومن هنا فإنهم يحللون الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي للمجتمع ككل. وتم تتويج الروابط التي بين علم الاجتماع بعلم السياسة من خلال ظهور علم الاجتماع السياسي. وإذا كان علم الاجتماع العام يهتم بدراسة كل الظواهر الاجتماعية، فإن علم السياسة يهتم بدراسة الظواهر السياسية وتأثيرها في المجتمع. ولقد لعب ماكس فيبر و روبرت ميشلز دوراً هاماً في تطور علم الاجتماع السياسي. ومع ذلك هناك اختلافات أساسية بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي. ولقد عبر "ليبست Lipset عن ذلك قائلاً "يهتم علم السياسة بالإدارة العامة، أي كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة. أما علم الاجتماع السياسي فيهتم بالبيروقراطية ومشكلاتها الداخلية"<sup>(١٤)</sup>.

## ٨- علاقة علم الاجتماع بالفلسفة:

ما من شك أن الفلسفة هي أم العلوم، وأن كل العلوم الاجتماعية والطبيعية انفصلت عن الفلسفة تدريجياً، حتى أصبح لكل علم من هذه العلوم ميداناً خاصاً ويطور أساليب خاصة في البحث والتحليل. وعلم الاجتماع كغيره من العلوم نشأ في إطار الفلسفة، واهتم بدراسة تاريخ المجتمعات الإنسانية، وتاريخ المجتمعات في نشوئها وتطورها. وظهر في إطار ذلك فلسفة التاريخ والتي لعبت دوراً جوهرياً في نمو علم الاجتماع واكتمال ملامحه.

ومع أن علم الاجتماع وجد أن سبيله للنمو والتطور هو الابتعاد عن الدراسات الفلسفية، إلا أنه ليس في غنى عما تمده به الفلسفة من قواعد للاستقراء والاستنباط، كذلك فإن علم الاجتماع بدأ يقدم تفسيرات لكثير من القضايا الفلسفية، فدراسة الأخلاق والوظيفة الاجتماعية للدين كل هذه دراسات يسهم علم الاجتماع في دراستها.

فمنابع الفكر في العلمين واحدة، وإن العوامل التي تجمعهما أكثر من العوامل التي تفرق بينهما. ومن ثم لا غنى لعلم الاجتماع عن الفلسفة والعكس صحيح<sup>(١٥)</sup>.

## ٩- علاقة علم الاجتماع بالخدمة الاجتماعية:

إذا كانت الخدمة الاجتماعية كمهنة تسعى إلى تقديم العون والمساعدة للأفراد في المجتمع، واستمدت أطرها النظرية من علم الاجتماع والنفس وغيرها

من العلوم الاجتماعية الأخرى؛ الأمر الذي يشير إلى اعتمادها على دراسات علم الاجتماع ونظرياته والاستفادة منها في ممارسة المهنة في الميدان وفي المؤسسات والجمعيات الأهلية وكذلك في محاولة تفسيرها لبعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمع وإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة مجالات الحياة الاجتماعية ويحاول الوقوف على المشكلات التي تظهر في المجتمع وإيجاد الحلول الرصينة لها. فإنه يترك للخدمة الاجتماعية بطرقها الثلاث الفرد والجماعة والمجتمع مواجهة تلك المشكلات والتدخل من أجل حلها من خلال برامج اجتماعية محكمة تعد لذلك.

#### ١٠ - علاقة علم الاجتماع بعلم السياحة:

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمع، والتفاعلات الاجتماعية والسلوك الإنساني والنظم الاجتماعية والظواهر الاجتماعية وكذلك العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع، والسياحة كنشاط إنساني ترتبط بعلم الاجتماع، حيث إنها تستفيد من دراسات علم الاجتماع لبعض الأماكن والمجتمعات الحضرية أو البدوية أو المناطق السياحية والتعرف إلى العادات والتقاليد والقيم التي تسود تلك المجتمعات والبناء الطبقي لها، وكذلك أهم المشكلات التي تعاني منها والأساليب والإجراءات التي يلزم إتباعها لكي تتطور تلك المناطق، وتصبح مناطق مؤهلة للمعيشة وأيضاً مناطق جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية.

وكذلك يستفيد علم الاجتماع من الدراسات السياحية التي تجري في إطار علم السياحة حيث يتم التعرف إلى التطور التاريخي للمجتمعات والتعرف إلى الثروات الطبيعية وغير الطبيعية الموجودة في تلك المناطق وأن العلاقة الوثيقة بين علم الاجتماع والسياحة أفرزت فرعاً جديداً من علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياحي.

\*\*\*\*\*

## مراجع الفصل الثانى

- ١- عبد الهادى والى: مدخل إلى علم الاجتماع: الزهراء للطباعة، والنشر، ١٩٩٥، ص ٢١، ٢٢.
- ٢- عادل مختار الهوارى: أسس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥.
- ٣- عبد الله عبد الرحمن، مبادئ علم الاجتماع، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، ٢٠١٠ ص ٤٩ - ٥١.
- ٤- عبد الله عبد الرحمن: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٧.
- ٥- عبد الله عبد الرحمن، مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٩.
- ٦- عبد الله عبد الرحمن: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق ص، ص ٦٠، ٦١.
- ٧- عبد الله عبد الرحمن: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٢.
- ٨- محمد سعيد فرح : ما .. علم الاجتماع، منشأة المعارف ، الإسكندرية، د ت، ص ٢٠٣.
- ٩- عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع، الكتاب الأول.... ص ١٢٩.
- ١٠- عبد الهادي والى، مرجع سابق، ص ٢٤.
- ١١- أماني حامد إبراهيم، مبادئ علم الاجتماع العام، مركز التعليم المفتوح، جامعة الفيوم، ٢٠١٣، ص ٤٤.
- ١٢- عادل مختار الهوارى، مرجع سابق، ص ٧٧.
- ١٣- عبد الهادي والى: مرجع سابق، ص ٣٠، ٣١.
- ١٤- عبد الهادي والى: مرجع سابق، ص ٢٤.

## الفصل الثالث

### نظرية الحداثة: جدل العلاقة بين البناء والفعل

#### تمهيد :

يعكس التراث النظرى لعلم الاجتماع تعدد الموضوعات التى يهتم بها هذا العلم منذ نشأته وحتى الآن . فضلاً عن ذلك يتضمن علم الاجتماع فى الوقت الراهن عدداً كبيراً من الآراء المختلفة فيما يتعلق بموضوعه ، ومع ذلك هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة إزاء موضوع هذا العلم ، الأول: يرى أن الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع هو البناء الاجتماعى ، وما يشتمل عليه من علاقات اجتماعية متنوعة ، والثانى : يذهب إلى أن الموضوع الرئيس لعلم الاجتماع يتمثل فى التصورات الجمعية وتعنى أساليب تنظيم العالم معرفياً والتى تستمر فى الوجود قبل الأفراد الذين نشأوا عليها ، وتظل بعدهم كذلك مثل اللغة ، أما الاتجاه الثالث : فيرى أن الفعل الاجتماعى الهادف كما حدده ماكس فيبر هو الموضوع المحورى لعلم الاجتماع ، ويفترض هذا الاتجاه عدم وجود ما يطلق عليه البعض مجتمع ، وكل ما هناك هم أفراد أو جماعات تدخل فى علاقات اجتماعية مع بعضها بعضاً ، وهناك طرق مختلفة لدراسة هذا التفاعل ، وهذا ما اتضح فى نظرية ماكس فيبر واتجاه التفاعلية الرمزية ، ودراسة الأثنوميثودولوجيا للواقع الاجتماعى ، أو كما يفضل البعض أن يطلق عليه البناء الاجتماعى .

وفى السياق ذاته ذهب " أوسيبوف " إلى أن هناك عدة موضوعات يعتبرها العلماء أساسية ؛ لتحديد موضوع علم الاجتماع وهى : تفاعل الجماعات، والتفاعل البشرى، والعلاقات الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية ، والتنظيمات الاجتماعية وموقفها من السلوك البشرى والطبيعة ، والجماعات الاجتماعية ، وأشكال الوحدات البشرية ، والكائنات البشرية فى سياقها الاجتماعى ، والبنى الأساسية للمجتمع البشرى ، والعمليات الاجتماعية ، والظواهر الاجتماعية .

وفضلاً عن ذلك تعد الرغبة الإنسانية نحو تحليل الحاضر ومعرفة ما يحمله المستقبل من أحداث ، ظاهرة تاريخية عرفها الفكر الاجتماعى خلال مراحل تطوره المختلفة ، وتمتلى صفحات التاريخ وكتب السير ، والكشوفات الأثرية بالحكايات والأساطير عن استخدام الملوك أو القياصرة أو الحكام أو الأباطرة للكهان والعرافين والمنجمين للكشف عما يخفيه الغد ، ويشهد على ذلك تاريخ الرومانيين والفرعنة فى مصر . وما من شك أن معبد دلفى فى اليونان أكثر المؤسسات التاريخية شهرة فى هذا الميدان ، إلا أن هذا الاهتمام كان يعكس القلق الإنسانى إزاء المستقبل .

غير أن التفكير العلمى والمنطقى فى المستقبل كان مجمداً رديحاً طويلاً من الزمن ؛ نتيجة للاعتقاد بأنه أمر مجهول وخارج السيطرة البشرية، إذ كان ينظر إلى من يثير هذا الموضوع بأنه حالم أو مشعوذ أو فقد عقله ، إلا أن التحولات الاجتماعية التى شهدتها العالم ، وانتقال المجتمعات من نمط المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات ثم مجتمع المعرفة ، وما صاحب ذلك من تقدم هائل فى



التكنولوجيا والتقنية الحديثة ، بالإضافة إلى تأثير الحرب العالمية الثانية ، كل هذه الأمور دفعت الأفراد والمجتمعات والدول إلى الاهتمام بالتأثيرات المستقبلية للتقانة فى البنية الاجتماعية .

وفى العقود الأخيرة تطورت محاولات تحليل الواقع و استشراف المستقبل من خلال التطويرات المتلاحقة فى التخطيط والمنهجيات ، حتى ظهرت مناهج وأساليب علمية جديدة تحاول وصف المستقبل البعيد والقريب ،وهى ما عرفت بالدراسات المستقبلية .

وقد دخل علم الاجتماع مجال الدراسات المستقبلية ، معتمداً على أساليب وطرق الاستشراف العلمى ،وأقبل علماءه على القيام بمثل هذا النوع من الدراسات ، ويرز دورهم فى هذا المجال إلى الحد الذى جعل العلماء المهتمين بدراسة المستقبل يستندوا إلى تصوراتهم عند استشراف الصور المحتملة للمستقبل ومشكلات التنبؤ به ، ووضعها محل اهتمام فى مجالات تخصصهم . فكيف كانت نظرة علماء الاجتماع إلى مجتمعاتهم حينئذ وإلى المستقبل ؟

لقد ظهرت فى مجال العلوم الاجتماعية نظريات لا يمكن حصر أعدادها واتجاهاتها، ولا يمثل غياب موقف نظرى واحد ووحيد فى علم الاجتماع ، نقطة ضعف ، بل يدل على تنوع حيوى وغنى فى الدراسات الاجتماعية بوجه عام ، ذلك أنه يبتعد بالعلوم الاجتماعية عن النظريات الاختزالية أو المتشددة. لقد كان اتجاه حركة المجتمع عند علماء الاجتماع الأوائل تمثل نمطاً خطياً للتقدم ، يتمثل فى تحول المجتمعات من وضع اجتماعى بسيط إلى وضع اجتماعى أكثر تعقيداً

، ومن أجل ذلك فقد اهتموا بدراسة تاريخ مجتمعاتهم وتفهم ما ينطوى عليه من معانى ، وكان هدفهم من ذلك ليس تفسير التطورات التى شهدها المجتمع خلال الماضى وحسب ، وإنما محاولة التنبؤ بمستقبل المجتمع ، والذى يهتم بالتعرف على آراء الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع فى موضوع العلم والمجتمع ، وفى هذا الصدد نجد عدد من الآباء المؤسسين للعلم.

أولاً- ابن خلدون ( ١٣٣٢ - ١٤٠٦ )

يعد علماء كثر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع ،ومن ثم يرى أن الظواهر الاجتماعية الموجودة فى المجتمع تسير وفق قوانين تشبه القوانين الطبيعية ، ونادى بضرورة قيام علم جديد هو علم العمران البشرى لدراسة هذه الظواهر ، والتوصل إلى القوانين التى تحكم تسييرها. ويرى أن علم الاجتماع موضوعه هو دراسة المجتمع الإنسانى ، وأن المجتمع كلاً تاريخياً متغيراً ومتطوراً ، ويلعب الصراع بين العصبية دوراً بارزاً فى تغييره وتطويره ، وحدد التوجه المنهجى لهذا العلم بالملاحظة والتحليل والتفسير فى إطار تاريخى ، حتى يمكن الوصول إلى القوانين التى تحكم المجتمع . ورأى أن هناك طريقاً واحداً ووحيداً لإنقاذ الدولة وضمان استمرارها ، وهو الإصلاح الشامل للقوانين والمؤسسات الأساسية فى الدولة .

وفى ذات السياق ، يرى أن الحاضر يشبه المستقبل مثلما يشبه الماء الماء . وأن العالم يسير بخطوات ديناميكية سريعة نحو التطور الاستمرارى وهكذا نجد أن توقعاته تشير إلى أن كل شىء تقريباً قابل للترقى . فقد ذهب ابن خلدون إلى أن الحياة الاجتماعية دائماً فى تغير وتطور وحركة ، وأن هناك قانوناً عاماً لتطور

المجتمع ، وقد صاغ هذا القانون على أساس المشابهة البيولوجية ، حيث شبه المجتمع بالإنسان ، وهو بهذا يسبق أصحاب المدرسة العضوية فى علم الاجتماع الذين فسروا فكر التطور الاجتماعى فى ضوء المتغيرات البيولوجية. فقد كان يرى أن المجتمع سيتطور فى ظل خمسة أطوار ، حيث سينتقل من مرحلة البداوة ( الطور الأول) التى تتسم بالبساطة ، حتى يصل إلى مرحلة الحياة الحضرية ( الطور الخامس) والتى سيطغى فيها الطرف والتبذير على جوانب الحياة الاجتماعية مما سيؤدى إلى خراب الدولة وسقوطها عاجلاً أم آجلاً .

ويتضح من ذلك أن المستقبل عند ابن خلدون يتمثل فى مرحلة الحياة الحضرية التى سيقضى عليها طرف أصحابها ؛ مما يشير إلى أن نظرتة للمستقبل نظرة تشاؤمية إزاء المرحلة المتقدمة من تطور المجتمع ( الحضارة المترفة) . وتظهر رؤيته التشاؤمية إزاء المستقبل ، حينما يعرض لموضوع الخلافة ووصفها بأنها السلطة المثالية للبشر ؛ لأنها تحافظ على مصالحهم فى الدنيا والآخرة ، ومع ذلك يرى أن العرب لن يروها أبداً بعد الآن ، وحتى لو أدعتها أى سلطة ، فلم تكون إلا إدعاء شكلى ؛ لأنها كنظام سياسى محدد لن تتكرر فى التاريخ ؛ ذلك لأن شرطى تحققها قد انتهيا مع الزمن ، وهما الأول : قرب الجيل الذى عرفها من الوحي الدينى ، فمن ثم كان التباين بسيط بين ما هو دينى ، وما هو اجتماعى ؛ ولأن سيدنا محمد (ص) كان آخر الأنبياء فإن هذا الشرط لم يتكرر مرة أخرى ، والثانى: يرتبط بوجود عصبية قريش العربية ، وكرر " ابن خلدون" كثيراً فى مقدمته مقولة أن سلطة العرب انتهت تاريخياً وحلت مكانها

سلطة " العجم " فى المغرب والمشرق . وهذا ما حدث بعدها ولا يزال ، وإن دل  
فإنما يدل على رصانة وعمق استشراف ابن خلدون لمستقبل المجتمعات .

### ثانياً - أوجست كونت ( ١٧٩٨ - ١٨٥٧ )

يعتبر أوجست كونت بإجماع الآراء مؤسس علم الاجتماع الحديث ، ومن ثم  
فهو الذى أطلق عليه هذا الاسم . فقد رأى أن وجود علم نظرى لدراسة المجتمع  
وسلوكيات أفرادهِ ، أمر لا مفر منه لإصلاح حال المجتمع ، وعندما أراد ترتيب  
العلوم وضع كونت علم الاجتماع على قمة تلك العلوم وأطلق عليه ملك العلوم ،  
وعلى المشتغلين به " القديسين العلماء " . وأن علم الاجتماع هو الأكثر تعقيداً  
وأهمية من العلوم الأخرى . وكان يرى أن انفصال علم الاجتماع عن العلوم  
الاجتماعية الأخرى ، لن يكون عملياً ومرغوباً إلا فى المستقبل البعيد ؛ ولذا لا  
يمكن أن نجد عنده قائمة بموضوعات أو فروع علم الاجتماع .

واعتقد كونت أن علم الاجتماع هو نهاية التطور فى تقدم العقل البشرى ،  
وفى تقدم العلوم التى ابتكرها هذا العقل ، فهو العلم الذى يمثل أرقى مرحلة فى  
تطور العقل البشرى ، والعقل البشرى وفقاً لكونت مر بثلاث مراحل خلال تطوره  
:هى المرحلة اللاهوتية ، ثم المرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً المرحلة الوضعية .

وذهب أوجست كونت إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة النظام  
الاجتماعى ، وتنوع الأنظمة الاجتماعية فى العالم ، وأن المجتمع عبارة عن نسق  
يتكون من أجزاء ، وأن علم الاجتماع يدرس الأفعال والاستجابات الخاصة بالنسق

الاجتماعى وأجزائه ، وعليه يصبح علم الاجتماع هو الدراسة العلمية المنظمة ( لهذا الكل الاجتماعى ) ولطبيعة المجتمعات الإنسانية و أنماط النظم الاجتماعية المختلفة .

ويرى كونت أن الحياة الاجتماعية تسيطر عليها قوانين الثبات والحركة ، مثل عالم الطبيعة ، ومن هنا جاء حديثه عن " الإستاتيكا الاجتماعية" و" الديناميكا الاجتماعية " ويقصد بالأولى قوانين الثبات ، والثانية قوانين الحركة . ويطلق لفظ الإستاتيكا الاجتماعية فى العلم المعاصر على البناء الاجتماعى ، بينما يقصد بالديناميكا الاجتماعية التغير الاجتماعى .

ولقد كانت أفكار كونت متأثرة بما طرحه سان سيمون وكوندرسيه وغيرهم من أفكار ، ولقد تأثر كذلك بالأفكار المحافظة وخاصة أفكار " بونال ودى مستر " الفرنسيان إزاء الترابط والتماسك الاجتماعى ، والتي قدمت صورة للمجتمع تستند على النظر إليه بوصفه كلاً مترابط الأجزاء ، ولذلك آمن كونت بالتقدم وبأهمية العلم فى إحداث التقدم ، ولكنه لا يريد أن يسهم التقدم فى تفكك المجتمع أو فى ظهور الفوضى .

ورأى كونت أن علم الاجتماع يقدم إسهامات فى حل مشكلات المجتمع واستعادة الحياة بعد الفوضى التى أحدثتها الثورة الفرنسية ، وكان فى ظنه أن العلم الاجتماعى يمكن أن يصبح مثل العلم الطبيعى قادراً على أن يتوصل إلى قوانين لفهم الحياة الاجتماعية ، ومن ثم القدرة على ضبطها والتحكم فيها ، ولذلك فقد اطلق عليه فى بادئ الامر اسم الفيزياء الاجتماعية ، ولكنه عدل عن استخدام

هذا المفهوم منذ عام ١٨٣٨ عندما وجد بعض العلماء يستخدمونه بمعنى غير الذى كان يريده. ولقد كان أوجست كونت ، ينظر إلى المجتمع على أنه كل مترابط ، ويشبهه بالكائن الحى ، ليدلل بذلك على درجة الترابط بين مكونات الحياة الاجتماعية ، فقد كان يؤمن بالتقدم وبأهمية العلم فى تحقيق التقدم ، وإن المجتمع يتطور وفق مراحل مختلفة ، ويخضع التطور فى المجتمع لقوانين أشبه بالتطور البيولوجى .

ورأى أن المجتمع يمر فى تطوره بثلاث مراحل(قانون الأطوار الثلاثة) المرحلة اللاهوتية التى يسود فيها الأفكار الدينية ، والمرحلة الميتافيزيقية التى تصطبغ بالصبغة الفلسفية ، والمرحلة الثالثة هى الوضعية ، وهى المرحلة التى يسود فيها العلم ، ويساعد على فهم المجتمع وحل مشكلاته . ويعد قانون المراحل الثلاث- وفقاً لكونت- أكثر من قانون لتطور المجتمع ، بل إن كل ميدان من ميادين المعرفة ، بل الفرد فى تطوره وتربيته وتعليمه يمر بهذه المراحل الثلاث مثل المجتمع ، وعليه فالمستقبل عند " أوجست كونت" يكمن فى المرحلة الوضعية (العلمية).

### ثالثاً- هيرت سبنسر (١٨٢٠- ١٩٠٣)

جاءت أهم أفكار " هيرت سبنسر " عن علم الاجتماع وموضوعه فى كتابه " أسس (مبادئ) علم الاجتماع " الواقع فى ثلاثة مجلدات ، والمنشور عام ١٨٧٧ ، ويرى أليكس أنكلز أن هيرت سبنسر كان أكثر دقة من كونت فى تحديد موضوعات وميادين علم الاجتماع ، والتى كانت عنده تتمثل فى الأسرة ،

والسياسة ، والدين ، والضبط الاجتماعى ، والصناعة أو العمل ، كما أقر أن علم الاجتماع يهتم بالمجتمعات المحلية ، وتقسيم العمل والتباين الاجتماعى ، والفن والجمال ، واعتبر سبنسر أن المجتمع ككل هو وحدة التحليل فى علم الاجتماع . وكان يؤكد على أنه بالرغم من أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأجزاء ، فإن تلك الأجزاء بينها علاقة دائمة ، ويرى أنه يلزم علينا لكى نعرف أسس علم الاجتماع أن نتناول دراسة البناء والوظيفة منفصلة عن الظواهر الخاصة الأخرى التى ترد لظروف خاصة . فقد كان يرى أن المجتمع الإنسانى مثل الكائن الحى ينمو ويتطور ، وفى تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى اللاتجانس ، وأن الظواهر والنظم الاجتماعية عندما تستقر الحياة الاجتماعية ، فإنها تأخذ فى الارتقاء والتخصص ، وأن تطور الظواهر والنظم يتوقف على نوعين من العوامل: الأول ، العوامل الداخلية التى تتمثل فى التكوين الطبيعى ، والتكوين العاطفى ، والتكوين العقلى للأفراد الذين يتكون منهم المجتمع ، والعوامل الأخرى ، هى العوامل الخارجية التى تكمن فى البيئة الجغرافية والطبيعية وظروف المجتمع المناخية وموقعه وغيرها من الأمور التى تؤثر فى الظواهر الاجتماعية ، كما يذهب سبنسر إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعى للكون ، وأن تطور المجتمع يتسم بالاحتمية ، وأنه يسير فى خطوات ثابتة لا تتبدل ، وأن التقدم الاجتماعى يسير وفق قانون طبيعى.

و يقدم " هربرت سبنسر " أفكاره عن تقدم الإنسانية ، حيث يتصور فيها المجتمع كما لو كان يشكل حالة خاصة من قانون عام، فهو يشبه بالكائن الحى ينمو من حالة الوحدة غير المتمايزة إلى بناءات متمايزة وأكثر تعقيداً ، حيث

يتطور نحو التقدم من التجانس إلى اللاتجانس . والمجتمع اللامتجانس وفقاً لسبنسر هو المجتمع المتقدم أو المجتمع الصناعي . ويرى سبنسر أنه من الخطأ التدخل فى إصلاح المجتمع أو تغييره ؛ لأن التغيير تحكمه قوانين طبيعية لا تتغير . فالمجتمع عنده يعدل من نفسه عن طريق عملية تطويرية تقوم على الانتقاء الطبيعي لنماذج اجتماعية جديدة ، والاحتفاظ بهذه النماذج التى تساعد الأفراد على تحقيق أهدافهم وحذف النماذج التى ليست لها فعالية ، وأن أى نموذج للسلوك يعوق هذا التطور ، يعتبر حالة مرضية ( مشكلة اجتماعية ) .

والمستقبل عند سبنسر تمثل فى اعتقاده بأن نظاماً صناعياً (مجتمع صناعى) سوف ينبثق ، بحيث يسهم فى إقامة مجتمع متقدم ومرغوب فيه تصان فيه حقوق الأفراد ، وتنتهى به الصراعات والحروب والحدود القومية وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن نظريتنا سبنسر وكونت تعدا من النظريات التفاؤلية إزاء تصور المستقبل، فإن الباحث يرى أن سبنسر جانبه الصواب عندما أقر بحتمية التطور الاجتماعى ، وبأنه يكون وفق قانون طبيعى؛ ذلك لأن ذلك يشير إلى عدم مساهمة أفراد المجتمع فى صنع مستقبلهم ، وهذا يتناقض مع النتائج العلمية للدراسات الحديثة فى هذا الشأن .

#### رابعاً- إميل دوركايم ( ١٨٥٨ - ١٩١٧ )

ينظر إميل دوركايم إلى المجتمع كوحدة كلية متكاملة مكونة من مجموعة من الأجزاء مترابطة مثل الترابط العضوى لأعضاء الجسم فى الإنسان ، وأن المجتمع لى يحافظ على استمراريته فإن على مؤسساته مثل ( النظام السياسى



، والدين، العائلة، النسق التعليمي ) أن تعمل كلها في تناغم وانسجام فيما بينها ، ويعتمد استمرار المجتمع على التعاون بين أجزائه والذي يتحول إلى نوع من الإجماع والاتفاق بين أعضائه على مجموعة من القيم الأساسية . ويرى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة تأثير الأوضاع الاجتماعية في السلوك الإنساني مثال : تأثير الأزمة الاقتصادية على معدل الانتحار .

وعليه فالهدف العلمى لدى دوركايم من علم الاجتماع هو الكشف عن القوانين التى تسيطر على الظواهر الاجتماعية ، وذلك بهدف إيجاد حلول سديدة للمشكلات الاجتماعية التى تقوض مسيرة المجتمع ، فكما قال " ريمون آرون " فى كتابه " المجتمع الصناعى " لا يستحق علم الاجتماع لحظة عناء واحدة إن لم تكن له فوائد عملية .

وأشار دور كايم إلى الفروع الخاصة لعلم الاجتماع ، ورأى أن علم الاجتماع لم يصبح علماً إلا إذا تخطى عن الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعى وميز بين العناصر والجوانب التى يمكن أن تكون موضوعات لمشكلات اجتماعية محددة ، وأكد على أن علم الاجتماع له كثير من الفروع بما يكافئ التنوعات الموجودة فى الظواهر الاجتماعية التى يجب على العلماء الاهتمام بها ، ولقد أشار شأنه شأن كونت وسبنسر إلى أهمية تحليل العلاقات بين النظم الموجودة فى المجتمع من ناحية ، وبينها وبين البيئة المحيطة بها من ناحية أخرى .

ورأى دوركايم أن من أبرز إسهامات علم الاجتماع الوعى بأن هناك علاقة وثيقة بين جميع الظواهر الاجتماعية المتباينة ، وكان يؤكد على أن كل ظاهرة

اجتماعية لا بد وأن ترتبط ببيئة اجتماعية معينة ، وينمط محدد من أنماط المجتمعات ، فقد كان يرى أننا لا يمكن أن نفهم هذه الظواهر مالم ندرسها في علاقتها ببعضها البعض ، وفي علاقتها بالبيئة الاجتماعية التي تطورت فيها ، والتي تعد هذه الظواهر انعكاساً لها ، وقد كان يصف علم الاجتماع بأنه علم دراسة المجتمعات .

ونجد تصورات " دوركايم " إزاء المستقبل تقترب إلى حد كبير من رؤى هيربرت سبنسر، وكانت فكرته للتطور الاجتماعى تركز على مفهومه للتضامن الاجتماعى الذى ربطه بتقسيم العمل ، فمن ثم رأى أن مرحلة التصنيع أدت إلى بروز نوع جديد من التضامن . وعليه فرق " دوركايم " بين نوعين من التضامن هما : التضامن الآلى ، والتضامن العضوى، وربط بينهما وبين تقسيم العمل فى المجتمع والتوسع والتباين بين المهن والحرف المختلفة .

والتضامن الآلى تنسم به المجتمعات التقليدية التى ينخفض بها تقسيم العمل ، وتمارس فيها المعايير قوة ضاغطة ، ويسودها مستوى عالٍ من التماسك الاجتماعى ، وتتوحد فيها المعايير والتقاليد والمعتقدات، وتتقارب فيها الآراء والأفكار . أما التضامن العضوى يرتبط بالمجتمعات الصناعية الأكثر تقدماً ، والتى تتميز بتزايد تقسيم العمل ، وانتشار علاقات تقوم على التعاقد ، وانخفاض مستويات التكامل ، وضعف التماسك ، وفى هذا البناء تضعف قوة أساليب الضبط الاجتماعى التى تمارس على الأفراد ؛ مما يؤدي إلى زيادة الانحرافات

والتمرد على المعايير أو رفضها ؛ وذلك نتيجة ضعف الترابط بين الأفراد والبناء الاجتماعي ، ويصبح البناء الاجتماعي غير قادر على تنظيم العلاقات بشكل ملائم:

ويتضح من التحليل السابق أن دوركايم وجد أن التضامن ظاهرة اجتماعية ، إذا تغير شكلها تغير المجتمع بنائياً تبعاً لها: أما عن الأسباب التي ينتقل المجتمع بناءً عليها من الحالة الآلية إلى العضوية ، فقد حددها دوركايم في " الكثافة الاجتماعية" ، والتقسيم الاجتماعي للعمل ، وأنماط الاتصال التي تيسر التلاحم بين الأفراد ، وبالتالي الاشتراك والاتفاق القيمين وبين البيئة الاجتماعية ، وما يحيط بها من عوالم .

وعلى الرغم من أن المستقبل عند دوركايم يتمثل في المرحلة المتقدمة لتطور المجتمع ، وهي المجتمع الصناعي الحديث الذي يسوده التضامن العضوي ، فإن مفهوم اللامعيارية Anomie عند دوركايم يعبر عن خوفه وقلقه من المخاطر التي تهدد طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة التي عرفت نمواً اقتصادياً كبيراً وتفككاً هائلاً في بنيتها الاجتماعية ، فدوركايم المتأثر بنظرية التطور ليس هو عالم الاجتماع الوحيد الذي يتشاءم من الاحتمالات الخطيرة التي يحتمل أن تهدد مستقبل مجتمعاتهم ، فيشاركه ابن خلدون ، وماكس فيبر في قلقه وتشاؤمه إزاء المرحلة المتقدمة لتغير المجتمعات:

ويتضح من ذلك أن رواد علم الاجتماع في القرن التاسع عشر أشاروا إلى المخاطر المستقبلية والتي من المتوقع أن يواجهها المجتمع ؛ مما يشير إلى أنهم

قد سبقوا نظريات ما بعد الحداثة وخاصة نظرية "إيرلش بك" عن مجتمع المخاطر مع اختلاف أنواع المخاطر عند كل منهما .

### خامسا - ماركس

يرى ماركس ، أن قوة الدفع الأساسية للنمو فى المجتمعات الحديثة تكمن فى التوسع فى استخدام آليات النمو الاقتصادى الرأسمالى ، وأن المجتمعات الحديثة تتسم باللامساواة الطبقيّة . فالصراع الطبقي هو أساس بنية تلك المجتمعات ، ويتمخض عن عدم العدالة الاجتماعية تفاوت بين أفراد المجتمع ، وفجوة طبقية كبيرة تسهم فى نشوب الصراع الاجتماعى ، وأن الرأسمالية تحمل فى أحشائها بذور فنائها ، وأنها نظام سينتهى ذات يوم عندما تعى الطبقة الكادحة من العمال بمدى الظلم الواقع عليها ، عنئذ ستقوم بثورة تطيح بالمجتمع بأكمله وبعدها تظهر الاشتراكية كنظام يسود المجتمع ، ورأى ماركس كذلك أن النظام الرأسمالى ساهم فى اتساع النفوذ الغربى فى كل أنحاء العالم.

وعلى الرغم من انه لا يستطيع احد ان ينكر دور العلماء الرواد فى تأسيس موضوع العلم ومنهجه ، فإن ثلاثة منهم كان لهم الريادة دون سواهم فى تأسيس هذا العلم ، كما ذهب أنتونى جيننز ( صاحب نظرية التشكيل ) فى كتابه المعنون بـ" الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة : تحليل لكتابات كارل ماركس ودوركايم وماكس فيبر ، ويرى أن كتابات كارل ماركس تعد نقداً وتحليلاً للمرحلة الأولى للرأسمالية ، فى الوقت الذى شكلت فيه كتابات دوركايم الفرنسى وماكس فيبر

الألماني ، إعادة تأويل لأطروحات الليبرالية السياسية ، وقد جمع الثلاثة الاتجاهان الرئيسيان في علم الاجتماع ( الاتجاه المحافظ ، والاتجاه الراديكالي اليساري ) ، وقد كانت كتاباتهم أصولاً للمدارس والنظريات كافة التي ظهرت بعدهم .

وإذا كان دوركايم واضحاً في تصويره للمجتمع بوصفه مصدراً لتشكيل الفرد ضمن أطره الثقافية ( النظرية الجبرية ) وكانت وظيفة علم الاجتماع عنده هي دراسة العلاقات الاجتماعية وتفسيرها ، وإذا كان ماكس فيبر يرى أن الفرد هو ركيزة الحياة الاجتماعية ، ويشكل المجتمع بإرادته الواعية ( النظرية الطوعية ) و أصبحت مهمة علم الاجتماع عنده هو دراسة فعل هذا الفرد وتأويل أسبابه وفهم أهدافه ، فإن الصورة أكثر غموضاً عند ماركس أو هي بالأحرى تتأرجح بين نظرتين : نظرة ماركس الشاب الذي يركز على دور الفرد ونشاطه في العملية التاريخية و الاجتماعية ، ونظرة ماركس الشيخ ، الذي يرى أن المجتمع خاضع في حركته لقوانين تشبه قوانين الطبيعة ، لا قدرة للإنسان على تغييرها ، فهي قدر محتوم ، والحرية هي معرفة الضرورة ، وهذه النظرية الثنائية المتراوحة بين الجبرية والطوعية، جعلت " ألفن جولدنر " يذهب إلى القول بوجود ماركسييتين ، أحدهما علمية ، والأخرى نقدية ، وقد ظهرت خلافات إزاء أي الماركسييتين هي الماركسية الصحيحة التي كانت سبباً في ظهور عديد من المدارس والنظريات المستقلة .

و على الرغم من أن أفكار "ماركس" كانت غير متوافقة مع كونت ودوركايم بشكل جلى ، فإن ثمة قاسم مشترك ربط أفكارهم ، ألا وهو تفسير التغيرات التى طرأت على المجتمع ؛ نتيجة للثورة الصناعية .

ولقد ركزت تصورات ماركس على أن التنظيم الاقتصادى بما يشتمل عليه من نظام ملكية يؤثر فى التنظيمات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع، حيث إنه يحدد ويشكل النظم الثقافية والأيدولوجية . وعليه فالبناء الطبقي والقيم الثقافية والمعتقدات ونسق الأفكار، تعكس الأساس الاقتصادى للمجتمع، وأن طبيعة النظام الاقتصادى هى التى تولد الصراع الطبقي ، وأن هذا الصراع أمر يحدث فى كل العصور ويحمل بذور تدمير النظام القديم على أيدى الطبقة الحاكمة المالكة لاقتصاد الدولة، وأن هذا الصراع يكون دائماً بين الطبقة العاملة المستغلة ( البروليتاريا ) ، والأخرى الطبقة المالكة لرؤوس الأموال ( البرجوازية ) ، والطبقة العاملة التى تعيش فى ظل أوضاع اقتصادية متردية عندما يتكون لديها الوعى بمصالحها ، فإنها تثور ضد الطبقة المالكة لرؤوس الأموال .

إن التغير الاجتماعى - وفقاً لماركس- لا يسببه الأفكار والقيم والمعتقدات ، بل إن الأسباب الرئيسة للتغير الاجتماعى تكمن فى النظام الاقتصادى والصراع بين الطبقات ، فالتاريخ البشرى كله ، هو تاريخ الصراع بين الطبقات والنظم الاجتماعية تنتقل من نمط إنتاج إلى آخر بصورة تدريجية أحياناً ، وعن طريق الثورة أحياناً أخرى ؛ نتيجة للتناقضات الكامنة فى النظام الاقتصادى للمجتمع .

ويرى ماركس أن المجتمع يمر في تطوره بخمس مراحل هي : مرحلة الإنتاج البدائي أو الشيوعية البدائية، والرق (العبودية) ، والإقطاع ، والرأسمالية، ثم مرحلة الاشتراكية<sup>(٣٦)</sup> ويشير ذلك إلى أن المجتمعات الرأسمالية التي نعرفها اليوم تمثل مرحلة انتقالية ، وقد يعاد تنظيمها من خلال تحولات جذرية في المستقبل ، ولا مناص من أن تحل الاشتراكية بشكل أو بآخر مكان الرأسمالية في المستقبل . وعليه فإن الاشتراكية هي المستقبل المفضل عند ماركس ، والذي توقع حدوثه . وبالطبع لم يحدث ما توقعه ماركس بخصوص انتقال النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي .

وفي هذا الصدد يرى " رالف داهريندورف " أن ماركس كان يوتوبياً عندما تصور مجتمعاً بلا طبقات وبلا صراع ، وعلى الرغم من أنه بنى تنبؤاته على استقراء التاريخ ، وعلى تحليل النظام الرأسمالي ، فإنه ليس هناك من الشواهد الميدانية ما يؤكد صحة تنبؤه . ويرى كذلك " ريمون آرون " أن فكر ماركس السوسيولوجي يكاد يتوقف صدفة عند النظام الرأسمالي ، ولذلك أطلق عليه عالم اجتماع وعالم اقتصاد النظام الرأسمالي ، ويفسر " آرون " هذا بأن " ماركس " لم يكن لديه تصور دقيق بماهية النظام الاشتراكي .

سادسا - ماكس فيبر ( ١٨٦٤ - ١٩٢٠ )

اهتم ماكس فيبر في كثير من كتاباته بشرح وتفسير المنهج الخاص به ، والذي أطلق عليه منهج الفهم لمناقشة ما كان يطرأ على التمسك بالموضوعية والحياد ، فيما يتصل بإطلاق الأحكام القيمية في العلوم الاجتماعية . ولقد طرح فيبر تعريفاً عاماً لعلم الاجتماع قال فيه " إن علم الاجتماع هو العلم الذي يحاول

الوصول إلى فهم وتفسير للفعل الاجتماعي ؛ من أجل التوصل إلى تفسير علمي لمجره ونتائجه ، ويعتبر فيبر " الفعل الاجتماعي " أو " العلاقة الاجتماعية " هي الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع ، ولقد كتب فيبر عن بعض الموضوعات في إطار علم الاجتماع وهي : الدين وبعض جوانب الحياة الاقتصادية ، كالنقود ، وتقسيم العمل ، والأحزاب السياسية وغيرها من أشكال التنظيم السياسي والسلطة والبيروقراطية وغيرها من أنماط التنظيمات ذات النطاق الواسع والطبقة الاجتماعية والطبقة المغلقة والمدينة والموسيقى .

حاول فيبر ، مثلما حاول المفكرين من معاصريه فهم طبيعة التغيير الاجتماعي وأسبابه ، وقد تأثر بماركس رغم أنه وجه انتقادات كثيرة إلى بعض مفاهيمه الرئيسية ، فقد رفض المفهوم المادي للتاريخ ، (والذي يعنى أن التاريخ تحركه العوامل الاقتصادية والصراعات) واعتبر أن للصراع الطبقي أهمية أقل مما رآه ماركس . فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظر فيبر ، غير أن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل على التغيير الاجتماعي وأكد فيبر على أن علم الاجتماع لا يركز على البنية الاجتماعية وإنما جل اهتمامه هو الفعل الاجتماعي ، ويرى أن الدوافع والأفكار البشرية هي التي تسبب التغيير الاجتماعي ، وأن الآراء والقيم والمعتقدات تسهم في التحولات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ، ورأى أن على الفرد أن يتصرف بحرية ويخطط للمستقبل، ولم يكن فيبر يعتقد كما اعتقد دوركايم وماركس أن للبنى الاجتماعية وجوداً مستقلاً عن الأفراد ، بل كان يرى أن



البنى فى المجتمع إنما تتشكل بفعل تفاعل تبادلى معقد بين الأفعال ، وأن مهمة عالم الاجتماع تكمن فى تفهم المعانى الكامنة وراء هذه الأفعال .

وفى دراسته الشهيرة عن العلاقة بين البروتستانتية وروح الرأسمالية ، ذهب إلى أن الاخلاق البروتستانتية واحدة من العوامل التى أدت إلى ظهور الروح الرأسمالية الحديثة ، ورفض الرأى الذى يعتقد أن البروتستانتية هى السبب الأوحد . وعليه رفض فيبر التفسيرات الحتمية ، وقد كان يعتبر أن الدين هو أحد العوامل التى أدت إلى نشأة الرأسمالية ، وليس هو العامل الوحيد ، وقال فى ذلك " لست أهدف إلى أن استبدل الأحادية المادية بأحادية روحية فى تفسير الثقافة والتاريخ " وأكد على أن التغيير الاجتماعى يمكن أن يحدث لأسباب عديدة . فالأفكار والاختراعات الحديثة ، والحروب ، وأفول جماعات القوة ، والأفراد المؤثرين وغيرها من العوامل كلها تسهم فى التغيير التاريخى ، وتعد جزءاً منه .

وهناك من رأى أن ماكس فيبر يمثل واحداً من أبرز نقاد الفكر الماركسى الأوائل ، ويقال أحياناً إن أعمال فيبر كافية وخاصة مؤلفه الموسوعى " الاقتصاد والمجتمع " عبارة عن حوار مع "شبح ماركس " ؛ ولذا لا تزال الأفكار النظرية والمنهجية التى طرحها فيبر مؤثرة ومنشرة فى الأوساط العلمية حتى الآن ، ومن ثم فهو يرى أن العوامل غير الاقتصادية ( القيم والثقافة .. ) قد لعبت دوراً رئيساً فى تنمية المجتمع الحديث ، وهذا الطرح يمثل صلب كتابه عن الأخلاق البروتستانتية الذى ذكرناه من قبل . فالقيم الدينية ، وخاصة ما يتعلق منها بالمذهب البيورتانى ( البروتستانتية ) هى التى أسهمت إسهاماً كبيراً فى توليد

النظرة الرأسمالية التي لم يكن مبعثها التغيرات الاقتصادية ، كما يرى ماركس ، ويشير ذلك إلى أن هناك تعارض واضح بين أفكار ماركس وفبير في فهم طبيعة المجتمعات الحديثة وأسباب انتشار أنماط الحياة الغربية في العالم . فبالنسبة إلى فبير فإن الرأسمالية تمثل أحد العوامل الرئيسة التي تسهم في تشكيل وتطور المجتمع في العصر الحديث ، ومن العوامل المحورية وراء مكنة الاقتصاد الرأسمالي ، وربما تكون هي العامل الحاسم الأهم لتطور العلم والبيروقراطية .

ولتحديد وتفسير أنماط التشابه والاختلاف بين المجتمعات كان يستعين فبير بالمنهج المقارن ، وقد كان يرى أن كل مجتمع يمتاز بالتفرد في جوانب معينة من الناحية التاريخية ، ولذا يلزم أن يتم دراسته منفرداً ، ويعتقد أن تفرد المجتمعات وتعقد العمليات والأبنية الاجتماعية يعكس تفرد الأفراد والجماعات ورأى فبير أن الفرد يؤثر في المجتمع تأثيراً كبيراً ، واتضح ذلك من خلال طرحه لمفهوم الكارزما والتي تعنى " موهبة إلهية" وقد استخدم فبير هذا المفهوم ليقصد به القادة المنتخبين الذين يراهم اتباعهم أشخاصاً غير عاديين .

وبشأن موقفه من قضايا الصراع وأثره في تغيير المجتمع ، ذهب " ألبرت سالمون" A. Salomon إلى أن فبير اجتهد في التوصل إلى طرق لحل الصراع ، ورفض قدرة الصراع في تغيير المجتمع ، ورأى أن وجود الصراع لا يفضى إلى فناء المجتمع وتغييره .

ورأى عبد الباسط عبد المعطى أنه على الرغم من أن فبير انحاز فكرياً وسلوكياً بجانب المصالح الرأسمالية متغافلاً للطبقات الاجتماعية العريضة من

العمال والفلاحين والموظفين ، فإن دوره سيظل واضحاً في إثراء علم الاجتماع ، بقدر تأثيره في من تلوه ، خاصة من منظرى الغرب الرأسمالى ، فقد ساعدهم فى تحديد بعض الأسس المنهجية ، من خلال نمودجه المثالى ومن خلال مفهوماته ، ومن خلال دراساته الرصينة .

وسعى " ماكس فيبر " مثلما سعى المفكرون من معاصريه إلى فهم طبيعة التغير الاجتماعى وأسبابه ، وقد تأثر بماركس رغم أنه انتقد بعض مفاهيمه الرئيسة ، فمن ثم رفض المفهوم المادى للتاريخ ( يعنى أن التاريخ تحركه العوامل الاقتصادية والصراعات ) ، ورأى أن ماركس بالغ فى أهمية الصراع الطبقي ، وأن العوامل الاقتصادية هامة فى التغير الاجتماعى ، وأن الآراء والقيم لها أهمية مماثلة لها. وذهب فيبر إلى أن على علم الاجتماع أن يركز على الفعل الاجتماعى بدلاً من تركيزه على البنية الاجتماعية؛ وذلك لأن الأفكار البشرية والدوافع فى تصوره هى التى تقف وراء التغير الاجتماعى ، وبمقدور الآراء والقيم والمعتقدات أن تسهم فى التحولات الاجتماعية، وبوسع الفرد فى نظره أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره فى المستقبل ، ولم يكن فيبر يعتقد كما اعتقد دوركايم وماركس أن للبناء وجوداً مستقلاً عن الأفراد، بل إنه كان يرى أن المجتمع إنما يتشكل بفعل تفاعلى تبادلى معقد بين الأفعال . ومن هنا ينبثق دور عالم الاجتماع فى فهم المعانى الكامنة وراء هذه الأفعال .

ولقد رفض " فيبر " التفسيرات الحتمية ، ومن ثم أشار إلى أن الأخلاق البروتستانتية أحد العوامل المسببة للرأسمالية الحديثة ، ورفض الفكرة التى ترى أن

البروتستانتية هي السبب الأوحدها ، وعندما درس العلاقة بين الدين وروح الرأسمالية ، كان يفترض أن الدين هو أحد العوامل التي أدت إلى نشأة الرأسمالية وليس هو العامل الوحيد . وعليه رأى فيبر أن التغيير الاجتماعي يمكن أن يحدث لأسباب متباينة . فالأفكار والاختراعات الجديدة والحروب ، وصعود وأفول جماعات القوة ، والأفراد المؤثرين وغيرها من العوامل ، كلها تسهم في التغيير الاجتماعي .

إن المجتمع - وفقاً لفيبر - سينتقل من الحالة التقليدية إلى مرحلة التحديث العقلانية ؛ نتيجة لتطور عملية التصنيع وتحت تأثير الأخلاق البروتستانتية ، وعندما يصل المجتمع إلى هذه المرحلة من مراحل التطور تتاح له فرصة أكبر للضبط الاجتماعي والسيطرة والتنظيم ، وتسوده العلاقات اللاشخصية وعليه فالمستقبل عند فيبر يتمثل في المجتمع الرأسمالي الصناعي البيروقراطي الذي وصل إلى أعلى مستوى من العقلانية .

ومع ذلك خشى " ماكس فيبر " من ضياع الروح والتعاطف الإنساني إذا ما استمرت موجة العقلانية والبيروقراطية والعلمانية المادية في طغيانها على كل ملامح الحياة الاجتماعية . ويتضح من ذلك أنه ذو رؤية تشاؤمية بالنسبة إلى مصير المجتمعات البيروقراطية العقلانية ، حيث رأى أن البيروقراطية والعقلانية لا تترك شيئاً من دون التأثير فيه ، سواء كان ذلك في العلاقات العامة أو الخاصة بين الناس ، وموقف ماكس فيبر المضطرب إزاء المجتمعات الغربية الحديثة يشبه إلى حد كبير موقف ابن خلدون من المجتمع العربي المتحضر والمترف ، وبغض الطرف عن أسباب القلق فإنهم يتفقان على أن تغيير المجتمعات من حالة البساطة

إلى حالة التحضر والتعقيد هو السبب الرئيس لهذا الخوف عندهم فيما يتعلق  
بمصير تلك المجتمعات .

### سابعاً - تالكوت بارسونز

نظر " تالكوت بارسونز " إلى المجتمع من منظور النسق الاجتماعي الذي  
يتكون من أنساق اجتماعية فرعية لكل منها أربع وظائف رئيسية هي : التكيف  
وتحقيق الهدف والتكامل والمحافظة على النسق . وأن ثمة تفاعلاً بين الأنساق  
الفرعية بعضها بعضاً وبين النسق الأكبر . وعلى الرغم من وجود هذا الترابط  
والتداخل بين هذه الأنساق فإنها مستقلة فيما بينها .

والمجتمع عند " بارسونز " هو أحد الأنساق الرئيسية للفعل التي حددها في  
أربعة أنساق : الأول النسق العضوي ، ثم نسق الشخصية والمجتمع ، والرابع هو  
نسق الثقافة . وينقسم المجتمع من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية: الاقتصاد  
، والسياسة ، والروابط المجتمعية ، ونظم التنشئة الاجتماعية . والمجتمع كنسق  
يعيش في حالة توازن داخلي وخارجي ، فهو يدخل في علاقات متوازنة مع أنساق  
الفعل الأخرى ( النسق العضوي، نسق الشخصية، نسق الثقافة) وهو يتوازن من  
الداخل حيث تحقق أنساقه علاقات منتظمة ومتوازنة . وعندما يتعرض المجتمع  
لحالة تغير فإنه يظل متوازن ، حيث إن هذا التوازن دينامي ومستمر ؛ لذلك فإنه  
يجعل المجتمع يتكيف دائماً مع التغيرات الجديدة ودمجها داخل بنائه .

وفسر بارسونز التطور والتغير الاجتماعي من خلال قانونين رئيسيين:

قانون التطور العام الذي يحدد المبادئ التي يشتمل عليها التطور ، وقانون التدرج  
السبرنطيقى الذي يحدد اتجاه التغير . واقتبس بارسونز القانون العام للتطور من

علم البيولوجيا ، حيث رأى أن المجتمعات الإنسانية تشبه الكائنات الحية البيولوجية ، فمن ثم يتحقق تطورها من خلال قدرتها على التكيف مع بيئتها ، ويتحقق ذلك من خلال عمليات التفاوت البنائي التي هي عبارة عن تطور النظم المتخصصة للدرجة التي تستطيع أن تؤدي فيها الوظائف الاجتماعية الضرورية لمقابلة الاحتياجات الخاصة المتزايدة باستمرار .

ويميز بارسونز بين نوعين من التغيير الاجتماعي : الأول هو التغييرات قصيرة المدى ، وهي تغييرات تظهر داخل المجتمع ؛ نتيجة عوامل داخلية ، كالتوترات التي تفرض اتجاهاً للتغيير مثل تلك التي تفرزها الاختراعات والأفكار الجديدة ، أو عوامل خارجية كالتغييرات في الصفات الوراثية للسكان ، وتغير أساليب استغلال الطبيعة ، والحروب . أما النوع الثاني من التغيير هو التغييرات بعيدة المدى ، وهي تغييرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة ، ولقد فسّر بارسونز هذه التغييرات من خلال مفهوم العموميات التطورية التي يرى أنها أفرزت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات .

وتتضح رؤية بارسونز للمستقبل من خلال تصوره للمراحل التي تتطور من خلالها المجتمعات ، حيث يرى أن التطور الاجتماعي ما هو إلا امتداد للتطور البيولوجي ، وأن المجتمعات في تطورها مرت بمراحل بدأت بالمرحلة البيولوجية التي لها عمومياته التطورية والتي انفصل النوع الإنساني خلالها عن الأنواع الأخرى دون الإنسانية ، ثم جاءت المرحلة البدائية التي تشكلت في إطارها

البدايات الأولى للتنظيم الاجتماعى ، تلتها مرحلة انهيار البدائية ، حيث بداية ظهور مقدمات التنظيم الاجتماعى الحديث ، وهى المرحلة التى شهدت وجود تطورين هامين ، أولهما الدولة بشرعيتها الحديثة، أما التطور الثانى فيتمثل فى الترتيب الاجتماعى على أساس طبقي ، وليس على أساس انقسامى ، ثم جاءت المرحلة الحديثة التى تمثل المرحلة التى تعيشها المجتمعات المتقدمة الآن . والتى تتسم بالبيروقراطية والعقلانية والتصنيع والديمقراطية .

ولم يكن بارسونز هو العالم الوحيد الذى رد تطور المجتمع إلى مراحل يمكن التعرف عليها ، فقد كان هناك مجموعة من العلماء يتصورون أن المجتمعات تسير فى تطورها نحو مسار واحد محدد سلفاً عبر مراحل . ولعل من أشهر تلك النظريات التطورية فى القرن التاسع عشر نظرية "لويس مورجان" الذى يرى أن المجتمع يمر فى تطوره خلال ست مراحل تبدأ بمرحلة التوحش الدنيا، ثم التوحش الوسطى، تليها مرحلة التوحش العليا، ثم مرحلة البربرية الدنيا ، فالبربرية الوسطى ، ثم أخيراً البربرية العليا ، وبعد هذه المراحل الست يتوصل المجتمع إلى مرحلة المدينة التى لا تزال ممتدة حتى الوقت الحالى . بينما نجد " والت روستو" ١٩٦١ حدد مراحل نمو وتطور المجتمعات بخمس مراحل تبدأ بمرحلة المجتمع التقليدى ، ثم مرحلة التهيؤ للانطلاق ، تليها مرحلة الانطلاق ، ثم مرحلة السعى نحو النضج ، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الجمعى الوفير .

ونستخلص مما سبق أن اتجاه حركة المجتمع عند علماء الاجتماع الأوائل ، كان يمثل نمطاً خطياً للتقدم يتمثل فى انتقال المجتمع من وضع اجتماعى بسيط إلى وضع اجتماعى معقد ؛ ولذلك اهتموا بدراسة تاريخ مجتمعاتهم ؛ لفهم الواقع

الاجتماعى وقتئذ. ولم يكن هدفهم من ذلك تفسير التغيرات التى شهدها المجتمع فى الماضى وحسب ، وإنما محاولة تأويل الواقع والتنبؤ بمستقبل المجتمع . وعلى الرغم من أن بعض تصوراتهم للمستقبل اتسمت بقدر من الصواب وعمق الرؤية ، فإن البعض الآخر جانبه الصواب .

وفى هذا الصدد غنى عن البيان أن الطرح السابق يمثل أبرز إسهامات بعض الرواد فى مجال دراسة المستقبل ، فمن ثم هناك إسهامات أخرى لم يسلط الباحث عليها الضوء ، مثل إسهامات باريتو وتونيز.... وغيرهم الذين اهتموا بالتغير الاجتماعى للمجتمع وانتقاله من حالة إلى أخرى .

وبالإضافة إلى ما سبق لم يكن علماء الاجتماع فى هذه المرحلة علماء مستقبل ، ولكن نظرياتهم قد طرحت تصورت ضمنية حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمعات التى انشغلوا بدراستها ، فالفكرة الأساسية التى تقوم عليها هذه الدراسات أن الحاضر هو نتاج مباشر للماضى ، وأن المستقبل هو استمرار طبيعى للحاضر . فالزمن ممتد وممكن باستخدام المنهج العلمى ، أن نرى آفاق امتداده أن هذه الفكرة تظهر بشكل ضمنى فى هذه النظريات الاجتماعية المبكرة. فقد انطلقت هذه النظريات من واقع له جذوره فى الماضى ، وكونت أفكاراً حول النمط العام لتغير هذا الواقع عبر الزمن ، بحيث يستطيع القارئ لهذه الأفكار أن يرى ماذا سيكون عليه المستقبل .



## خاتمة:

إن الاهتمام بالمستقبل قديم قدم الفكر الاجتماعي ذاته، ولقد مر بعدة مراحل خلال التاريخ البشرى ، فقد شهدت العصور القديمة اهتمام الفلاسفة بطرح أفكار فلسفية يوتوبية حول ما ينبغى أن يكون عليه الواقع ، مثال المدينة الفاضلة عند أفلاطون ، والفارابى ، توماس مور ، وتوماس مونزا ، وكتاب فرانسيس بيكون "أطلنطا الجديدة" وغيره من الأعمال والكتابات اليوتوبية آنئذ ، إلا أن هذه الكتابات والأفكار جميعها اهتمت بالمستقبل المفضل ( المرغوب فيه) أى بالسيناريو المعيارى على حساب الصور الأخرى للمستقبل ، فضلاً عن أنها لم تحدد الخطوات والإجراءات التى من خلالها نستطيع الوصول إلى المستقبل المرغوب فيه وثمة اهتمام آخر بالمستقبل ظهر فى القرن التاسع عشر عرف بأدب الخيال العلمى عند " أدوارد بيلامى ، وجون فيرن ، وه . ج ويلز .. وغيرهم وهذا النمط من الأدب أفضى إلى تطور المعرفة العلمية ، حيث حقق العلم معظم الأفكار التى تتبأ بها الخيال العلمى ، فمن ثم يبدأ من أحدث الحقائق العلمية المتعارف عليها ، ويرسم من خلالها صورة أدبية يتتبأ من خلالها بمجتمع الغد .

وفضلاً عن ذلك اهتم الآباء المؤسسين للعلوم الاجتماعية باستشراف المستقبل ، من خلال إشارات ضمنية فى أعمالهم حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمعات التى اهتموا بدراستها ، وعلى الرغم من التباين النسبى بين أفكار هؤلاء العلماء ، فإن ثمة مبدأ عام يربط أفكارهم ، وهو مبدأ التقدم الخفى . فالفكرة المحورية التى تقوم عليها دراساتهم ، هى أن الحاضر هو نتاج مباشر للماضى ، وأن المستقبل هو استمرار طبيعى للحاضر .

### مراجع الفصل الثالث

- ١- وليد عبد الحى : الدراسات المستقبلية : النشأة والتطور والأهمية ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢ - ٨ فى : [http // www . alhadhariya](http://www.alhadhariya) .
- ٢- أدوارد كورنيش : الاستشراف ومناهج استكشاف المستقبل ، ترجمة حسن الشريف ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٧ .
- ٣- محمد فالح الجهنى : الدراسات المستقبلية شغف العلم .. وإشكالات المنهج ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية فى :  
[http :// www . alhadhariya . net / dataarch / dr - mostaqbelai](http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-mostaqbelai)
- ٤- محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
- ٥- أحمد زايد : التغيير الاجتماعى والدراسات المستقبلية، فى أحمد زايد واعتماد علام، التغيير الاجتماعى ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠ ، ص ٣١٣ .
- ٦- محمد عبد المنعم شلبى : "علم اجتماع المستقبل والمجتمع المصرى : دراسة استشرافية للأوضاع الاجتماعية المصرية - العربية فى ضوء النظام العالمى الجديد" ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ ، ص ١٠ .

٧- أحمد زايد : التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية، مرجع سابق ، ص ص

٣١٣

٨- محمد عبد المنعم شلبي : علم اجتماع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ص

١٠ ، ١١ .

٩- عواطف عبد الرحمن : الدراسات المستقبلية والإشكاليات والآفاق، الكويت،

عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، يناير، فبراير، مارس ١٩٨٨ ،

ص ١٠ .

١٠- محمد عبد المنعم شلبي : علم اجتماع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

١١- سعد حافظ محمود : حول منهج الدراسات المستقبلية رؤية نقدية ، فى جورج

طعمه وسعد حافظ ، الدراسات المستقبلية وتحديات العصر ، عرض تحليلي

ونقدى ، الكويت ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر بالتعاون مع المعهد

العربى للتخطيط ، ١٩٨٨ ، ص ص ٧٦، ٧٥ .

١٢- رؤوف وصفى : مقدمة كتاب ثلاث رؤى للمستقبل ، أدب الخيال العلمى

الأمريكى والبريطانى والروسى السوفيتى ، تأليف جون جريفيس، القاهرة ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩، ص ١١ .

١٣- باترك بارندر : ظلال المستقبل هـ .ج. ولز والقصص العلمى والنبوءة ،

ترجمة بكر عباس ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى

للترجمة ، الكتاب رقم ٢٤ ، غير مبينة سنة النشر، ص ص ٢١ ، ٢٢ .

١٤- أوارد كورنيش : المستقبلية مقدمة فى فن وعلم ..، مرجع سابق ، ص ص

١٢٦ - ١٣٢ .

- ١٥- عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١١ .
- ١٦- سعد حافظ محمود، مرجع سابق ، ص ٧٧ .
- ١٧- أحمد زايد : التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .
- ١٨- أنتوني جيننز ( بمساعدة كارين بيردسال): علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨، ص ٦٩٩ .
- ١٩- أنتوني جيننز ، المرجع السابق، ص ٥٥ .
- ٢٠- كمال التابعي وشريف عوض : مقدمة فى علم اجتماع المستقبل ، القاهرة، دار النصر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٠٤ .
- ٢١- محمد الزوادي : " المقاربة العمرانية الخلدونية للتغير الاجتماعى ونظيراتها لدى رواد علم الاجتماع الغربى ، عالم الفكر ، العدد ١ ، المجلد ٣٩ ، الكويت، المجلس الوطنى للفنون والآداب ، يوليو- سبتمبر ٢٠١٠ ، ص ١٧٨ .
- ٢٢- على أو ميل : الخطاب التاريخى دراسة لمنهجية ابن خلدون ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، غير مبينة سنة النشر، ص ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
- ٢٣- أحمد زايد : علم الاجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية، (دون ناشر)، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ١٣ .
- ٢٤- نيقولا يتماشف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٤٨ .

- ٢٥- آلان سوينجو ود : تاريخ النظرية فى علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦، ص ص ٧٢-٧٦.
- ٢٦- محمد على محمد : علم الاجتماع ودراسة المستقبل : تحليل نظرى ومنهجى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢ ، ص ص ١٧ ، ١٨.
- ٢٧- أنتونى جيننز : علم الاجتماع ،مرجع سابق، ص ٦٥.
- ٢٨- جراهام كينلوتشى: تمهيد فى النظرية الاجتماعية ، تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة محمد سعيد فرح ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ١٠٠.
- ٢٩- مريم أحمد مصطفى وآخرون : التغير ودراسة المستقبل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ص ٦٦.
- ٣٠- عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد رقم ٤٤، أغسطس ١٩٨١، ص ١١٨.
- ٣١- محمد الزوادي : المقاربة العمرانية الخلدونية للتغير، مرجع سابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٧.
- ٣٢- أنتونى جيننز : علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٨.
- ٣٣- جوناثان تيرنر: بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، الإسكندرية ، منشأة المعارف، ١٩٩٩، ص ١٠٤.
- ٣٤- أنتونى جيننز : علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ٦٩.

٣٥- كمال التابعى: تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١، ص ٧٧.

٣٦- أنتونى جيننز: علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ٧١١.

٣٧- عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠ ، ١١١ .

٣٨- أنتونى جيننز: علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٧٠ ، ٧١.

٣٩- كمال التابعى وشريف عوض : مقدمة فى علم اجتماع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

٤٠- جراهام كينلوتش: تمهيد فى النظرية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

٤١- محمد الزوادى : المقاربة العمرانية الخلدونية للتغير الاجتماعى ، مرجع سابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٧ .

٤٢- مريم أحمد مصطفى وآخرون : التغير ودراسة المستقبل ، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

٤٣- أحمد زايد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية، مرجع سابق، ص ٢١٠ .

٤٤- كمال التابعى وشريف عوض : مقدمة فى علم اجتماع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

٤٥- أحمد زايد : علم اجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية ، مرجع سابق، ص ص ١١١ ، ١١٢ .

٤٦- يقصد بالعموميات التطورية ، والعوامل التى تساهم فى إحداث التطور الاجتماعى ، وهى التنظيم البيروقراطى، ونظام السوق والمال ، والنظام التشريعى الشامل ، والمنظمات الديمقراطية) انظر : محمد الجوهري وآخرون : التغير الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص (١٢٢).

٤٧- جراهام كينلوتش: تمهيد فى النظرية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

٤٨- كمال التابعى وشريف محمد عوض : مقدمة فى علم اجتماع المستقبل، مرجع سابق، ص ص ١٣١ - ١٣٨.

٤٩- أحمد زايد : التغير الاجتماعى والدراسات المستقبلية ، مرجع سابق، ص ص ٣١٥ ، ٣١٦.

## الفصل الرابع

### نهاية التاريخ وصراع الحضارات: ارهاصات ما بعد الحداثة

#### تمهيد:

إذا كان علم الاجتماع فى نشأته قد عكس اهتمامات وقضايا القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فإن علم الاجتماع اليوم يعكس القضايا والاهتمامات الأساسية لما يطلق عليه عصر ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة. ومع ذلك يتواصل الاهتمام المحورى لعلم الاجتماع بعلاقة الفرد بالجماعات الاجتماعية ، وعلاقات القوة ، وبأسباب التغير الاجتماعى ونتائجه. والمشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تعكس الواقع الاجتماعى الذى يعيشه مجتمعنا المعاصر وأزماته المختلفة<sup>(٢)</sup> ولم تكن كل هذه الجهود إلا محاولة لتجويد ذلك الواقع وتحسينه وعلاجه من الباثولوجية الاجتماعية ؛ من أجل مستقبل أفضل.

وعليه جاء الفصل الراهن ليسلط الضوء على الاهتمامات الفكرية للنظريات الحديثة والمعاصرة فى علم الاجتماع وتصوراتها .

#### -النظريات الاجتماعية الحديثة:

بعد انتهاء ما سُمى بـ " الحرب الباردة " بين النظامين الرأسمالى والاشتراكي فى مطلع تسعينيات القرن العشرين ، وانهيار الاتحاد السوفيتى ، ظهر



فى الفكر الاجتماعى السياسى الأمريكى اتجاهان فى مناقشة مستقبل الجنس البشرى ، والعلاقة بين الشعوب والأمم وحضارتها. وينتسب هذان الاتجاهان إلى النظريات السوسولوجية العامة التى تعنى بالقوانين العامة لتطور المجتمع الإنسانى ، الأول : هو اتجاه " نهاية التاريخ " الذى بدأ "فرنسيس فوكاياما" عرضه فى مقال يحمل العنوان المذكور " The End of History " عام ١٩٨٩ ، ثم أكمل صوغه فى كتاب يحمل عنوان " نهاية التاريخ والإنسان الأخير History and The End of The last man " عام ١٩٩٢. والثانى : هو اتجاه " صراع الحضارات " الذى طرحه صمويل هنتجتون فى مقال نشره عام ١٩٩٣ ، ثم أصدر هنتجتون كتابه عن الموضوع بعنوان " صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمى

The clash of civilizations and The Remarking of

"world order " عام ١٩٩٧ . فكيف كانت نظرة هذان العالمان إلى المستقبل؟

#### ١- فرنسيس فوكاياما ونظرية نهاية التاريخ :

رأى " فوكاياما " أن التغيرات التى يشهدها العالم لا تدل على نهاية الحرب الباردة فحسب ، بل تدل على نهاية التاريخ بوصفه تاريخاً ، وتتنبأ بالوصول إلى نقطة النهاية لخط التطور الأيديولوجى للبشرية ، ونقطة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية ، بوصفها الشكل النهائى للحكم الإنسانى ، معبراً عن أن انتصار الغرب يتمظهر ، وقبل كل شىء فى انهيار أية بدائل منهجية قادرة على الحل محل الليبرالية الغربية.

فالديموقراطية الليبرالية قد تشكل " نقطة النهاية فى التطور الأيديولوجى للإنسانية" والصورة النهائية لنظام الحكم البشرى ، وبالتالى فهى تمثل " نهاية التاريخ" ، بينما شابت أشكال الحكم السابقة عيوب خطيرة وانتهاكات للعقل ، أدت فى النهاية إلى سقوطها ، فإن الديمقراطية الليبرالية قد يمكن القول بأنها خالية من مثل تلك التناقضات الأساسية الداخلية ، وليس معنى ذلك القول بأن الديمقراطيات الراسخة المعروفة فى زمننا هذا ، كالولايات المتحدة ، أو فرنسا ، أو سويسرا لا تعرف الظلم أو المشكلات الاجتماعية الخطيرة ، غير أن هذه المشكلات - كما يرى فوكاياما - وليدة قصور فى تطبيق مبدأ الحرية والمساواة ، اللذين قامت الديمقراطية الحديثة على أساسهما ، ولا تتصل بعيوب فى المبدأين نفسيهما .

ويشير "فوكاياما" إلى أن فكرة نهاية التاريخ ليست فكرة جديدة ، فكارل ماركس كان قد نظر إلى الشيوعية باعتبارها نهاية التاريخ ، وهيجل كذلك قبل ماركس رأى أن نهاية التاريخ كانت فى عام ١٨٠٦ إثر معركة إيبينا ، معتبراً أن انتصار جيوش نابليون على الملكية البروسية قد مثل انتصار لمثل الثورة الفرنسية ، وإيداناً بالتعميم الوشيك للدولة القائمة على مبادئ الحرية والمساواة . وهو فى هذا الصدد يقول " كان فى اعتقاد كل من هيجل وماركس أن تطور المجتمعات البشرية ليس إلى ما لا نهاية ، بل إنه سيتوقف حين تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية والرئيسية . وهكذا افترض الاثنان أن " للتاريخ نهاية" هى عند هيجل الدولة الليبرالية ، وعند ماركس المجتمع الشيوعى . وليس معنى هذا أن تنتهى الدورة الطبيعية من الولادة والحياة والموت ، وأن الأحداث الهامة سيتوقف وقوعها ، وأن الصحف التى تنشرها ستحجب من

الصدور ، وإنما يعنى هذا أنه لن يكون ثمة مجال لمزيد من التقدم فى تطور المبادئ والأنظمة الأساسية ، وذلك لأن جميع المسائل الكبيرة ستكون قد حلت . إن العالم الذى وصل فيه خط التطور الأيديولوجى للبشرية إلى نقطة النهاية بانتصار الليبرالية الغربية ، سيكون عالماً خالياً من الأيديولوجيا ، وسينقسم - كما يرى فوكاياما- إلى كتلتين رئيسيتين : كتلة بلدان العالم الثالث ، التى ستظل غارقة فى مستنقع التاريخ، وستشكل ساحة لنزاعات المستقبل ، وكتلة البلدان الغربية التى وصلت إلى نهاية التاريخ ، وستكون أكثر انشغالاً بالاقتصاد مما هى عليه بالسياسة ، وليس من المستبعد أن تبرز فى المستقبل نزاعات بين الدول التى لا تزال تقبع فى التاريخ ، والدول التى وصلت إلى نهايته .

وقد أنهى فوكاياما أطروحته بشعور يتمازج فيه الفرح والألم ، حيث قال " ستكون نهاية التاريخ حدثاً جد حزين" . فالنضال من أجل التميز ، والمخاطرة بحياة الفرد من أجل هدف مجرد خالص ، والصراع الأيديولوجى على نطاق العالم...ستحل محلها جميعها الحسابات الاقتصادية ، والحلول التى لا تنتهى للمشاكل التقنية ، والاهتمامات البيئية ، وإشباع المطالب للمستهلكين ، فى حقبة ما بعد التاريخ لن يكون ثمة شعر ولا فلسفة ، فقط الوصاية الدائمة على متحف التاريخ الإنسانى . ويشير ذلك إلى أن فوكاياما متشكك حول إمكان أن يؤدى التطور التاريخى العلمى إلى سعادة الإنسان ، حيث يرى أن التأثير النهائى لهذا التطور فى سعادة البشر أمر غامض .

ويكمل فوكاياما رؤيته لمستقبل الجنس البشرى فى كتابه الصادر عام

١٩٩٥ بعنوان " الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الرخاء " : The Trust

social virtues and The creation of prosperity " والذي يبحث فيه عن سبل النجاح والازدهار فى عالم " ما بعد التاريخ" ، ويرى فوكاياما أن المجتمعات التى تتمتع بدرجة عالية من الثقة مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، تطور نوعاً من المنظمات التى يتطلبها الاقتصاد العالمى بسهولة أكبر بكثير من تلك المجتمعات " العائلية" ذات المستوى الأدنى من الثقة مثل الصين ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وكوريا الجنوبية . وعليه يشير فوكاياما إلى أنه يضع يده على المفتاح المحدد للثقافة القومية ألا وهو " مستوى الثقة الموجودة فى المجتمع" فهو يرى أن للثقافة أهمية حاسمة فى الحياة الاقتصادية ، وأن المجتمعات التى تتمتع بدرجة عالية من الثقة هى وحدها التى تستطيع أن تخلق نوعاً من النشاط الاقتصادى الواسع القادر على المنافسة فى الاقتصاد العالمى الراهن .

ويبرز فوكاياما ثلاثة نماذج للثقة ، يعتمد الأول على الأسرة ، والثانى على المنظمات التطوعية خارج الأسرة ، والثالث على الدولة ، ولكل من هذه النماذج شكل التنظيم الاقتصادى المناسب له . فالمجتمعات التى تتمتع بروابط أسرية قوية تواجه صعوبات إدارة مؤسسات أو شركات مهنية كبيرة ، أما المجتمعات التى تتمتع بدرجة عالية من الثقة ، وعدد كبير من المؤسسات التطوعية ( مؤسسات المجتمع المدنى) فتستطيع خلق منظمات اقتصادية كبيرة دون مساعدة الدولة.

وعليه فمجتمعات مثل الصين وإيطاليا وفرنسا وكوريا الجنوبية ( التى تلعب فيها الأسرة دوراً كبيراً ) يمكن أن تحقق نجاحاً اقتصادياً ، ولكنها لن تتمكن من الصمود فى المنافسة الاقتصادية فى العالم الراهن. أما بلدان مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، فهى المؤهلة لخفض الصراع حتى النهاية بسبب وجود تلك

المؤسسات التطوعية ذات الدرجة العالية من الثقة . وبهذا يعود فوكاياما ليؤكد فكرته الأصلية فى كتابه الأول " نهاية التاريخ" الذى يرى أن الديمقراطية الليبرالية التى تسود الحضارة الغربية ، وفى أمريكا خاصة ، هى المستقبل المرغوب فيه والمتوقع .

## ٢ - صموئيل هنتجتون والصدام بين الحضارات:

بعد ما يقرب من أربع سنوات على ظهور أطروحة نهاية التاريخ لفوكاياما ، ظهرت أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتجتون ، وأشار بعض المحللين السياسيين إلى أن أطروحة هنتجتون هى عكس أطروحة فوكاياما ، فبينما يعلن الأول تصاعد الصراع بين الحضارات ، يعلن الثانى انتهاء الجدل والتدافع والتاريخ: إلا أن هنتجتون خلافاً لفوكاياما ، الذى أعلن انتصار الغرب ونموذجه الليبرالى الديمقراطى ، ينطلق من أن التاريخ لم ينته بعد ، ويبدى خشيته الواضحة على مستقبل الغرب ، ومستقبل هيمنته الكونية ، معتبراً أن السياسة الدولية صارت تتحرك بعد انتهاء الحرب الباردة ، خارج حقيبتها الغربية لتغدو مرتكزة على التفاعل بين الحضارات غير الغربية وحكوماتها لم تعد فى نظره موضوعاً للتاريخ بوصفها أهدافاً للاستعمار ، بل صارت نداءً للغرب بوصفها محرمة للتاريخ وصانعة له .

أما نقطة الخلاف الثانية بين فوكاياما وهنتجتون ، فتتمثل فى أن هذا الأخير لا يعتقد بأن العالم ، وبفعل عملية التغريب الجارية يسير نحو حضارة كونية متناغمة ، بل يقدر بأن الثقافة الغربية لا تخترق سائر أرجاء العالم إلا على

مستوى السطح وحسب . أما العمق فإن هذه الثقافة لا تستثير سوى القليل من الأصداء فى مناطق عديدة فى العالم .

إن البعد الرئيس والأكثر خطورة فى السياسة الكونية الناشئة ، سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارات مختلفة ، فصدام الحضارات هو الأخطر والأكثر تهديداً للسلام العالمى. إن الصراع فى العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً ، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر ، والمصدر الغالب للصراع ثقافياً ، فقد كان الصراع قديماً بين الملوك والأباطرة ، ثم بين الشعوب ( الدول القومية) ، ثم بين الأيديولوجيات ، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ، سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمى الجديد " فما يهم الناس ليس هو الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية ، بل الإيمان والأسرة ، والدم، والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس ، وما يحاربون من أجله ، ويموتون فى سبيله" ويرى أن الدين دوره محورى فى العالم الحديث ، وربما كان القوة المركزية التى تحرك البشر وتحشدهم . فهو يتوقع حدوث حرب باردة أو ربما سلام بارد بين الإسلام والغرب ، فيرى أنه من المرجح أن تشهد السنوات الأولى فى القرن الحادى والعشرين صحة مستمرة فى القوة والثقافة غير الغربية ، وفى الصراع بين شعوب الحضارات غير الغربية والحضارة الغربية ، وبين بعضها والبعض الآخر . وسيكون أشد الصراعات هو " بين الغرب والآخرين " وخاصة بين المجتمعات الإسلامية والأسىوية من جهة ، والغرب من جهة أخرى ، ومن المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات فى المستقبل ؛ نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامى والتوكيد الصينى " .

ويرى أنه لا يجوز استمرار اعتقاد الغرب فى عالمية ثقافته ؛ لأن هذا الاعتقاد زائف ولا أخلاقى وخطير ، وإلا فإن الحرب العالمية القادمة ستكون على الأرجح بين الغرب من جهة ، والصين والعالم الإسلامى من جهة أخرى ، وأياً كانت النتيجة المباشرة لهذه الحرب الكونية الحضارية ، فإن النتيجة الأشمل على المدى البعيد ستكون حتماً هى الانهيار الكبير فى القوة الاقتصادية والديمقراطية لكل المشاركين الرئيسيين فى الحرب .

ويشير إلى أن تجنب الحروب الرئيسية بين الحضارات فى الحقبة القادمة يتطلب أن تحجم دول المركز عن التدخل فى صراعات الحضارات الأخرى ، ويقترح على الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً القبول بثلاثة قوانين :

١- قانون الامتناع : أى أن تمتنع دول المركز عن التدخل فى صراعات داخل الحضارات الأخرى ، وهذا أولى متطلبات السلام فى عالم متعدد الحضارات متعدد الأقطاب .

٢- قانون الوساطة المشتركة : أى أن تتفاوض دول المركز مع بعضها ؛ لاحتواء أو إيقاف حروب خطوط التقسيم الحضارى بين دول أو جماعات داخل حضاراتها.

٣- قانون العوامل المشتركة : وذلك بأن تبحث شعوب جميع الحضارات عن القيم والمؤسسات ، والممارسات المشتركة بينها وبين شعوب الحضارات الأخرى، وأن يقوم الجميع بتوسيع تلك القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة .

ويختتم هنتجتون أفكاره بالدعوة إلى قيام نظام عالمي يستند إلى تعدد الحضارات وتمازجها بدلاً من صدامها ؛ وذلك لأن صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي . ويتضح أن نظرية هنتجتون شخّصت الواقع الاجتماعي ، ولفتت الانتباه إلى ما يمكن أن يأتي به المستقبل من صراع بين الحضارات ، ووضعت تصور لمعالجة تلك الصدمات بين الحضارات .

وغنى عن البيان أن هذه النظرية وجه إليها عديد من الانتقادات من قبل العلماء والمفكرين ، إلا أن لمحمد عابد الجابري رؤية بخصوصها حيث يرى أن صدام الحضارات من الناحية العلمية مجرد وهم ، ... ولكن هذه الفكرة من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية تشتمل على قضية ، يتعين علينا كمفكرين أن نعمم الوعي بمضمونها وأهدافها الخبيثة.

وعليه فإذا كان ماركس يرى أن تاريخ المجتمع هو الصراع الطبقي فإن هنتجتون يرى أن صراع ( صدام ) الحضارات هو السمة الغالبة على المستقبل ، ولا يزول إلا بنظام عالمي جديد يقوم على التساند بين الحضارات .



## الفصل الخامس

### نظريات ما بعد الحداثة: نقد السرديات الكبرى

#### تمهيد

تشهد الإنسانية فى الوقت الراهن تحولات اجتماعية هامة، تمخضت عن الثورة الكونية التى تمر بها ، والتى تعد إحدى أهم الثورات التى شهدتها الإنسانية والتى جاءت عقب الثورة الصناعية ، وتتمثل البدايات الأولى فى ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية ، والتى جعلت العلم قوة أساسية من قوى الإنتاج ، تضاف إلى الأرض ، ورأس المال والعمل.

وعليه بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير ، ليس فى بنيتها التحتية فحسب ، وإنما فى أسلوب الحياة ، والتفكير ، وأشكال القيم ، وأساليب الممارسة السياسية ، ومنذ الستينيات برز مصطلح " المجتمع ما بعد الصناعى " الذى أطلقه عالم الاجتماع الأمريكى " دانيال بيل" لوصف المجتمع الجديد ، إلا إنه مع مرور الزمن اتضح عجز هذا المصطلح عن التعبير عن التغير الكيفى الذى حدث ، الأمر الذى أدى إلى بحث العلماء الاجتماعيين عن مصطلح آخر يستطيع وصف ما حدث - ولا يزال - فى المجتمع العالمى من تغيرات ، فظهر مصطلح " مجتمع المعلومات " وذلك على أساس أن أبرز ملامح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساساً على إنتاج المعلومات ، وتداولها من خلال الحاسب الآلى.

إن الثورة الكونية التي يشهدها العالم فى الوقت الحالى ، تمثل ثورة ذو ثلاثة أبعاد فهى أولاً: ثورة سياسية وتعنى التحول من الشمولية والسلطوية إلى الليبرالية ، وهى ثانياً : ثورة فى القيم وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية ، وهى ثالثاً : ثورة معرفية يعبر عنها الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة . ويتسليط الضوء على الثورة المعرفية نجد أن الحداثة تعد المشروع الحضارى الذى قامت على أساسه النهضة الأوروبية ، فقد كان مشروع الرأسمالية الأوروبية فى لحظة صعودها ، وانبعاتها من عالم القرون الوسطى ، فقد قام مشروع الحداثة الغربى فى عصر التنوير على أنقاض المجتمعات التقليدية والإقطاعية ، وما كانت تتسم به من عبودية وتقويض لحرية الأفراد، وأفكار ميتافيزيقية؛ لتفسير الواقع.

وعليه دخل البشر فى فلك الحرية ، وفقد الحكم طابعه المقدس ، وصارت ممارسات الفكر العقلانية تتحرر من الحدود المقوضة لها ، فأدرك الإنسان منذ هذه اللحظة أنه هو صانع تاريخه ، بل إن العمل فى هذا السياق واجب ، الأمر الذى يفرض بدوره ضرورة الخيار . انطلقت الحداثة إذن عندما أعلن الإنسان تحرره من تحكم النظام الكونى ، وأصبح مفهوم التقدم الخطى وثيق الصلة بالحرية، كما أصبح العقل مرادفاً للحرية والتقدم . ونفهم من ذلك أن الحداثة كمشروع حضارى تعتمد على أسس ومبادئ هى الفردية، والعقلانية ، والحرية، وتبنى النظرة الخطية للتقدم .

والحدائثة مشروع حضارى متكامل متعدد الأبعاد ، فليس هناك حدائثة واحدة بل " حدائثات متعددة" هناك الحدائثة الاقتصادية ، وأبرز مفكريها هم " آدم سميث ، ودافيد ريكارد، وجون باتست ، وتوماس مالتوس" ، وهناك الحدائثة الاجتماعية وأشهر ممثليها هم " سان سيمون ، وأوجست كونت، وإميل دوركايم ، وجورج نيمل" والحدائثة السياسية ، وأبرز من عبر عنها" ماكيافيلى ، وتوماس هوبز ، وجون لوك ، وجان جاك رسو ، وأليكس توكفيل" والحدائثة العلمية وأشهر علماءها " كوبر نيكوس ، وجاليليو جالين، ويوهان كبلر، وإسحاق نيوتن" وأخيراً الحدائثة الفنية وممثلوها الشاعر الشهير " شارل بودلير ، وستيفان مالارميه، ورامبو ، ومارسيل بروست " . وعليه يمكن القول إن ثمة حدائثات متعددة ، غير أنها تقوم جميعاً على المبادئ الرئيسة التى تم ذكرها آنفاً .

وإذا كانت الحدائثة من أهم المشايخ الحضارية الغربية ، فإنه يمكن القول إن التحول التاريخى الذى شهدته الإنسانية فى العقود الأخيرة يتمثل فى نقد مبادئ الحدائثة والتبشير بمبادئ جديدة تعبر عن فلسفة ما بعد الحدائثة . وإذا كانت ما بعد الحدائثة قامت كحركة نقدية لأفكار ومبادئ الحدائثة ، فإنها انطلقت من مبادئ أساسية تؤمن بها أهمها :

- لقد رفضت ما بعد الحدائثة الكثير من افتراضات ومقولات النظريات السوسيولوجية الكبرى التقليدية والمعاصرة . حيث إنها تشير إلى سقوط النماذج النظرية التى سادت الفكر والعلم الاجتماعى فى القرن العشرين ؛ لأنها عجزت عن قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمصيره ، وتطلق عليها

الأنساق الفكرية المغلقة ، فهي تنمى مبدأ " موت المؤلف " أى زوال سلطة المؤلف الفكرية ، حيث ترى أنه لا يوجد نص كامل ، وأن النص يجب أن يكون به بعض الغموض حتى يشارك القارئ فى كتابته من خلال تأويله لمعانيه ، فمن ثم هناك علاقة ثلاثية بين " المؤلف ، والنص ، والقارئ " فالأول مات ، والثانى ناقص وغير كامل ، والثالث ( القارئ ) يشارك بدوره التأويل للنص فى صنعه وصوغه.

● وبعد إلغاء الذات الحديثة التى تمخضت عن الحداثة من مبادئ ما بعد الحداثة ، فهى ترى أن الذات الحديثة من اختراع عصر الحداثة ، وأن أى تركيز على الذات يعنى وجود فلسفة إنسانية ، ويعارض ذلك المفكرين ما بعد الحداثيين ، علاوة على أن اعتزازنا بوجود الذات ، يشير إلى وجود موضوع . وما بعد الحداثة ترفض ثنائية الذات والموضوع ، ولكنها تربط بين الذات والحداثة ، أى يرون أن الذات من اختراع الحداثة ( المجتمع الحديث ) وهى ربيبة عصر التنوير والعقلانية . ذلك أن العلم الحديث حين حل محل الدين ، فإن الفرد العقلانى ( يعنى الذات الحديثة ) حل محل الله ، كما كان يرى مشروع الحداثة الغربى . ومن هنا فالمفاهيم الحديثة التى ترتبط بالحداثة ، سواء كانت عملية مثل ( الواقع الخارجى ، أو النظرية النسبية ، أو الملاحظة ) أو سياسية مثل ( سياسة حقوق الإنسان ، أو التمثيل الديمقراطى ، أو التحرر ) كلها مفاهيم تقترض ذاتاً مستقلة . وإذا ألغينا الذات فمعنى ذلك إلغاء كل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها ، فمثلاً

بغير ذات تختفى الأهمية الكبرى التي كان يعطيها الماركسيون الليبراليون لمفاهيم مثل الوضع الاجتماعي ، والجماعة ، والشخص ، والطبقة ، فإذا ألغينا الذات تماماً مثلما استبعدنا المؤلف ( موت المؤلف ) فإن الأدوات الرئيسية للبحث بصورته الحديثة ستختفى مثل ( السببية أو إرادة الفاعل ، بالإضافة إلى أن أفكار الذات يؤكد النزعة التشاؤمية لحركة ما بعد الحداثة فيما يتعلق بفاعلية التدخل الإنساني ، والمخططات الإنسانية ، العقلانية ، ودور العقل في العالم الحديث . ولهذا تتقد حركة ما بعد الحداثة الدور الذي تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية ، والتي تصور الإنسان بأنه قادر وفعالاً ويستطيع الاختيار ، ومع أنه في الواقع - وفقاً لرؤية ما بعد الحداثة - ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الاقتصادي والسياسي والثقافي على وجوده .

● إن حركة ما بعد الحداثة - تقلل من أهمية التاريخ ومكانته ،ومن كثرة الاعتماد عليه ؛ لأنه ليس كما ادعت الحداثة بأن أهميته تكون في كونه شاهد على استمرار أو دليل على فكرة التقدم ، أو وسيلة للبحث عن الجذور أو أساساً للفهم السببي للواقع ، وأن التاريخ بالنسبة لما بعد الحداثة هو مجال للأساطير والأيديولوجيات والتحيز . أنه من وجهة نظر ما بعد الحداثة اختراع للأمم الغربية الحديثة ، قام بدوره في قمع شعوب العالم الثالث وغيرهم من الحضارات غير الغربية ، ويبررون تقليلهم لأهمية التاريخ بقولهم إن الواقع أو الحاضر الذي نعيشه باعتباره نصاً ينبغي أن يكون هو محور اهتمامنا ، وليس التاريخ مهماً إلا بالقدر الذي يسلط فيه

الضوء على الأحوال المعاصرة ، بالإضافة إلى ذلك فهذه الحركة ترفض أى فهم تعاقبى أو خطى للزمن أى الزمن لا يسير وفق مراحل ينتقل من مرحلة إلى أخرى ، بل قد يتراجع التاريخ ، بل إنهم يقدمون مفهوم آخر للزمن يتسم بعدم الاتصال والفوضوية ، فهم يروا أن الحادثة أدت إلى اختراع القنابل الذرية وأسلحة الدمار الشامل ، وإلى كوارث ، ولم تحقق السعادة للبشر ، وأن مزاعمها فى التقدم الخطى للتاريخ الإنسانى مزاعم باطلة ، وإلا لماذا قامت الحرب العالمية الأولى؟ ولماذا ظهرت النازية والفاشية؟ ولماذا قامت الحرب العالمية الثانية؟ ليس هذا تراجع فى التاريخ ، إذن فى رأى ما بعد الحادثة أن التاريخ الإنسانى قد يتقدم وقد يتراجع ، وأن مزاعم الحادثة بخصوص هذا الشأن لا أساس لها . وبالنسبة للجغرافيا فهى بالنسبة لهم ليست شيئاً ثابتاً راسخاً لا يتحرك ، فهم يطلقون كما تحدثت " آشلى " على الجغرافيا اللامكان أى لا حدود بين الدول ، وأبلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية ، فهم يضعون السياسات الداخلية والدولية فى موضع يطلقون عليه ( اللامكان).

- لحركة ما بعد الحادثة أفكار عن دور النظرية ، فهم يعتبرون السعى إلى الحقيقة كهدف إحدى سمات الحادثة التى يرفضونها ، والحقيقة - كما صورها عصر التنوير الغربى - تحيل فى فهمها والوصول إليها إلى النظام والقواعد والقيم والمنطق والعقلانية والعقل ، وكل هذه المقولات مرفوضة . فهم يرون أن الحقيقة من المستحيل الوصول إليها وترفض أى زعم باحتكار الحقيقة ؛ لأن ذلك إرهاباً فكرياً غير مقبول عندهم . وترفض من

ناحية أخرى النظرية الحديثة التي تزعم إمكانية أن تسيطر نظرية واحدة على مجمل علم أو تخصص بأسره ، وأن الزعم بأن النظريات الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تطبق مقولاتها في أى سياق اختلفت فيه الثقافات أو اللحظات التاريخية عن منشأ النظرية زعم باطل ( أى أن النظرية بنت مكانها) . وتريد حركة ما بعد الحداثة تقليص دور النظرية ، واستبدالها بحركة الحياة اليومية ، والتركيز على ديناميات التفاعل فى المجتمعات المحلية ، تلافياً لعملية التعميمات الجارفة التي تلجأ إليها النظريات ؛ الأمر الذى يؤدي إلى تغييب الفروق النوعية ، وإلغاء كل صور التعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية .

● ترفض ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل ، سواء أخذت شكل الإنابة Delegation بمعنى أن شخصاً يمثل الآخرين فى البرلمان ، أو التشابه Resemblance حين يزعم المصور أنه يحاكي فى لوحته ما يراه فى الواقع ، وقد استمدت حركة ما بعد الحداثة رفضها للتمثيل من رواد كبار سابقين أهمهم ( نيتشه، وفيتجنشتين وهيدجر) ومن فلاسفة معاصرين أهمهم ( بارت وفوكوه) .

● لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة فى مجال الأبيستمولوجيا ومناهج البحث ، وتشمل هذه الأفكار بعض من المقولات عن الحقيقة ، والسببية ، والتنبؤ ، والنسبية ، والموضوعية ، ودور القيم فى البحث العلمى ، وعن منهجية التفكيك ودور التأويل الحدسى ، وعن مستويات الحكم ومعايير التقييم .

ثمة سؤال يدور فى أذهان عديد من العلماء والمفكرين والمهتمين بحركة ما بعد الحداثة مفاده : هل نحن فى مرحلة الحداثة أم فى مرحلة ما بعد الحداثة ؟ هناك من يرى أننا فى الوقت الراهن نعيش فى ظل تحولات مجتمعية من المجتمع الصناعى الذى يعد السمة الأساسية للحداثة ، إلى مجتمع المعلومات العالمى الذى يتحول ببطء ، وإن كان بثبات نحو مجتمع المعرفة . إن العلم الاجتماعى فى الوقت الراهن لا ينشغل بالمجتمع الصناعى ، ولكنه يهتم بالثورة المعلوماتية والتكنولوجية والآثار التى أحدثتها فى البنية المجتمعية لدول العالم كافة ، وأن كل هذا يشير إلى أننا دخلنا فى ظل مرحلة ما بعد الحداثة التى تعبر عنها العولمة بكل أبعادها وتجلياتها ، وإذا لم نكن منتجين للمعرفة التى أصبحت سلعة تباع وتشتري ، سوف نجلس فى قاع المجتمع العالمى ، وسنظل تابعين مهمشين ليس لنا وزن أو مقدار عند الآخر . ولهذا يجب علينا صوغ مبادرات فى مجالات التنمية والسلام العالمى والديمقراطية وحوار الحضارات ، حتى نواكب تحولات العالم من انحسار لمواجهة إلى تنامى التعاون .

وفى هذا الصدد يصف بومان Bawman الاختلافين التوأمين اللذين يفصلان مجتمع ما بعد الحداثة عن مجتمع الحداثة ، الاختلاف الأول ، هو أن مجتمع ما بعد الحداثة متحرر من " الوعى الزائف" أو الأوهام المتفائلة للحداثة ، والثانى ، مجتمع ما بعد الحداثة ، يعد نمط جديد من الأوضاع الاجتماعية التى بنيت أو تأسست على مجموعة من الخصائص السلبية للحداثة مثل الدمار البيئى . وفى تقويم ما يك أودونيل لنظرية ما بعد الحداثة ، رأى أن من أهم الجوانب السلبية فيها هو رفضها للنظريات الشمولية أو ما أطلقت عليه الأساطير الكبرى ، فضلاً



على أنها ( ما بعد الحداثة) ليست نظرية شمولية ، أما الجوانب الإيجابية لها فهي تصور أنصارها بأن الثقافة أصبحت هي الجانب المهيمن على الحياة الاجتماعية ، وأن العولمة وخاصة وسائل الإعلام تشكل المرحلة العليا للثقافة ، وإنها نظرية يمكن أن تتصف بأنها حركة رومانسية ، بالإضافة إلى تأكيدها على الهوية ، والاختلاف والتعددية . وذهب بعض منظري ما بعد الحداثة إلى أن ما يتحكم في عالم اليوم هو وسائل الإعلام والاتصال الحديثة ، وأن مجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع . ومن هنا فإن العالم الذى نعيشه ونشاهده فى وسائل الاتصال الحديثة مثل التلفاز والأفلام والصور والمواقع الالكترونية زاخراً بالأفكار والقيم المطروحة للتداول ، ولا صلة له بتاريخ المنطقة التى نعيش فيها . فهم يرون أننا نعيش فى عالم يتشكل ويعاد تشكله باستمرار . ويتضح من ذلك أنه إذا كانت الصناعة هي المشروع الحضارى الذى قامت الحداثة فى إطاره ، فإن العولمة هي المشروع الذى قامت ما بعد الحداثة فى ضوءه ، والذى من أبرز سماته التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة .

لقد ارتبطت الحركة الفكرية المسماة ما بعد الحداثة بأسماء منظرين أمثال " جان بودريار ، وليوتار ، وميشال فوكو ، وإيرليش بك ، ومانويل كاستلز ، وأنتونى جيننز... وغيرهم .

#### ١- " جان بودريار :

يعد من أبرز المنظرين فى مدرسة ما بعد الحداثة فعلى الرغم من أنه اهتم بدراسة المجتمع الاستهلاكى ، ومظاهر الاتصال ، وأنماط الإنتاج الرأسمالى ، وأنساق الضبط الاجتماعى ، والتكنولوجيا . فإن نظريته المرتبطة بوسائل الإعلام

والاتصال تمثل أهمية خاصة ، فمن ثم يرى أن وسائل الاتصال الإلكترونية قد أنهت العلاقة التي تربطنا بماضيها ، وتمخض عنها عالم يتسم بالخواء والفوضى ، فهو يرى أن الإشارات والصور تؤثر في حياتنا الاجتماعية بشكل كبير . فالمعاني والدلالات في الوقت الراهن الذي تسيطر فيه وسائل الإعلام الجماهيرية تستمد من تدفق الصور على نحو ما نشاهده في برامج التلفاز ، حتى أصبح الجانب الأكبر من عالمنا مصطنعاً نتفاعل فيه مع صور إعلامية لا مع أشخاص وأحداث وأمكنة واقعية حقيقية . وقد غدونا نتأثر بالمشاهد التي تعرض علينا عن الأحداث والكوارث والمشكلات أكثر بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الوقائع. فالحياة عند بودريار تفككت وذابت في شاشات التلفاز .

إن التلفاز لا يعرض لنا العالم أو يعكسه أو يمثله ، بل إنه بصورة متزايدة يحدد ويعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش فيه . فالتلفاز ينقل لنا ما يسميه " بودريار " عالم الواقع المفرط ، فالواقع الحقيقي لم يعد موجوداً بالفعل ، بل استعيض عنه بما نشاهده على شاشات التلفاز من مشاهد وصور وأحداث وتعليقات . فالواقع يصبح واقعاً زائفاً بدرجة متزايدة ، ويتشكل هذا الواقع بواسطة وسائل الاتصال وغيرها من المصادر الثقافية ، ويفقد الناس التمييز بين الواقع الأصلي والزائف . وذلك لأنه يعتقد أن المجتمع الحديث قد تطور من محاكاة الشيء الحقيقي ( كما في عصر النهضة ) إلى إعادة إنتاج ذلك الشيء ( كما في رأسمالية الاستهلاك ) ليعود مرة أخرى ليحاكي عمليات المحاكاة ( كما في مجتمع ما بعد الحداثة ) ؛ مما يشير إلى أننا قد فقدنا كل صلة بالعالم الأصلي ، والآثار

السلبية التي تترتب على ذلك ، هو ما نشهده من كوارث طبيعية ، وانتشار مرض الإيدز ... وغيره ، وهو ما يطلق على تلك الآراء نظرية الهلاك Fatal Theory . وهذا يعكس نظرة تشاؤمية للمستقبل عند بودريار ، إذ أنه يتوقع مزيد من هيمنة وسائل الاتصال الإلكترونية ، وخاصة التلفاز على سلوك الأفراد وتشكيلها وتوجيهها ، وعلى التغير القيمي ؛ مما يترتب عليها عديد من الآثار السلبية ، ومزيد من الهلاك فى مجتمع يحاكي مجتمع محاكاً من قبل . وبناءً على ذلك نستطيع القول إن " بودريار " يتوقع أن المستقبل سيشهد مزيداً من سيطرة وسائل الاتصال الإلكترونية وخاصة تأثير التلفاز فى سلوكيات الأفراد وتشكيلها وتوجيهها .

## ٢-جان فرانسوا ليوتار " :

فهو يعد من أبرز فلاسفة ما بعد الحداثة ، ويمثل كتابه " حال ما بعد الحداثة : دراسة فى المعرفة " الصادر عام ١٩٨٤ أساس فكر ما بعد الحداثة ، فمن ثم عرض فيه القضايا الأساسية للحداثة وما بعد الحداثة . حيث رأى أن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية ، هو سقوط النظريات الكبرى وعجزها عن تفسير الواقع الاجتماعى ، ويقصد بها الأنساق الفكرية المغلقة التي تتسم بالجمود ، والتي تزعم قدرتها على التفسير الكلى للمجتمع ، وأيضاً سقطت فكرة الحتمية سواء فى العلوم الطبيعية - كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصر - أو فى التاريخ الإنسانى ، فليست هناك - كما أثبتت الأحداث - حتمية فى التطور التاريخى من مرحلة إلى مرحلة ، وذلك لأن التاريخ الإنسانى

مفتوح على احتمالات متعددة ، ومن هنا رفض فكرة التقدم الكلاسيكية التي كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطى صاعد من الأدنى إلى الأعلى على العكس يرى أن التاريخ الإنساني قد يتقدم ، ولكنه قد يتراجع .

ويرى " ليوتار " أن المعرفة مهما كانت ، حتى المعارف العلمية يجب أن تعرض بصورة سردية ( قصصية ) إذا أراد فهمها ، وعند عرضه لظاهرة ثورة المعلومات وحوسبة المعرفة ، رأى أن السرد القصصي للمعرفة قد قوض ؛ نتيجة تحول المعرفة إلى سلعة مثل سلع الرأسمالية. فلم يعد ينظر إليها بوصفها قيمة عليا ، بل أصبح ينظر إليها بوصفها سلعة لها فائدة ، ولذا فالمعرفة لا يمكن وصفها في سلعة تنتج رأس المال الذى يكون مصيره الزوال .

ومع ذلك يشير إلى أن المعرفة هي القوة المهيمنة في مرحلة ما بعد الحداثة ، ويرى أنه إذا كانت مرحلة الحداثة تعرف بأنها تطبيقاً عقلانياً للعلم على الطبيعة ، فإن ما بعد الحداثة تبدو وكأنها نتيجة من النتائج المعرفية للتكنولوجيا المعلوماتية الجديدة وهو بذلك يعتقد أن المعرفة هي التى ولدت ما بعد الحداثة لإنتاجها تكنولوجيا المعلومات الالكترونية التى كانت ثمرة من ثمرات ما بعد الحداثة ، وإذن فالمعرفة عند ليوتار هي المستقبل رغم تحولها إلى سلعة يتولد عنها رأس مال مصيره الزوال .

### ٣- ميشال فوكوه :

نجد ميشال فوكوه أن على الرغم من رفضه إدراجه في مدرسة ما بعد الحداثة ، فإنه يلتقى مع أنصار هذا الاتجاه في كثير من أفكاره . وفى هذا الصدد يقول " إن هناك ثلاثة ميادين ممكنة من النساييات الأول : أنطولوجيا تاريخية

لذواتنا فى علاقاتنا مع الحقيقة ، تتيح لنا أن نكون أنفسنا كخالقى معرفة ، والثانى : أنطولوجيا تاريخية لذواتنا فى علاقاتنا بميدان سلطوى ، حيث نكون أنفسنا كذوات نؤثر فى الآخرين ، والثالث : أنطولوجيا تاريخية لعلاقتنا مع الأخلاق ، تتيح لنا أن نكون أنفسنا كذوات أخلاقية " وتتركز كتابات فوكو على هذه الاهتمامات الثلاثة ، كما فى " تاريخ الجنون " مثلاً و " مولد العبادة " و " الكلمات والأشياء " و " أركيولوجيا المعرفة " و " قضية السلطة " و " المراقبة والعقاب " و " إرادة المعرفة " أما المسألة الأخلاقية فيخصص لها فوكو كتابى " استعمال المتع " و " الاهتمام بالذات " ومع ذلك نجد أن اهتمام فوكو بالسلطة والمعرفة ، استغرق حيزاً كبيراً من كتاباته فهو يرى أن علاقات السلطة لا تقوم خارج أنواع أخرى من العلاقات الاقتصادية ، والعلاقات المعرفية والعلاقات الجنسية ، ولا وجود للسلطة بدون مقاصد أو أهداف ، وحيث تقوم السلطة تكون مقاومة . وفى قلب كل سلطة عصيان ، وفى عمق كل استبداد معلى أو مقنع ، مرئى أو لا مرئى ، تنبت حريات عنيدة وجموحة ، ترجع فردياً للجميع ، ولا تمارس بالنيابة . وإذا كانت المعرفة فى علاقاتها بهذه السلطة مأسورة فى فكر تنبؤى شمولى ، يعد بالخالص من ربة القمع .

إن الخطاب يجسد المعرفة ، ولذلك فهو يجسد القوة وتعمل السلطة من خلال الخطاب على تغيير التوجهات والمواقف العامة لدى الناس تجاه مجموعة من الظواهر مثل الجريمة ، والجنون ، والنشاط الجنسى . وعليه تصبح المعرفة واحدة من قوى السيطرة والضبط . ويتضح من ذلك أن من يمتلك المعرفة يمتلك

القوة ، ويستطيع السيطرة على الآخرين وتغيير اتجاهاتهم ، وقيمهم أو بالأحرى السيطرة على سلوكياتهم .

وفى هذا الصدد يرى " ريتزر جورج" أن فوكو اهتم بالطريقة التى يتحكم بها الناس فى أنفسهم وفى الآخرين ، من خلال إنتاج المعرفة ، وهو يرى أن المعرفة - ضمن أشياء أخرى - تولد القوة ، واهتم بالتقنيات المنبثقة من المعرفة ، خاصة المعرفة العلمية ، وكيف أنها تستخدم بواسطة النظم ( المؤسسات ) المتعددة لممارسة القوة على الناس . ويشير ذلك إلى أن ثمة علاقات قوى كثيرة بعدد النظم ( المؤسسات ) الموجودة فى المجتمع ، وأن المجتمع يتكون من صراعات على القوى لا حصر لها ؛ نتيجة لتفاوت امتلاك المعرفة ، وإذا كانت المعرفة هى التى تولد السلطة ، والثانية هى التى تغير المجتمع - وفقاً لرؤية فوكو- فإن المعرفة هى المستقبل عند ميشال فوكو ، أو بعبارة أخرى المستقبل يتجسد فى المعرفة .

٤- " إيرليش بك" :

وبالنسبة إلى " إيرليش بك" أستاذ علم الاجتماع الألمانى ، يرى أننا لا نعيش فى عالم " ما بعد الحداثة" ، بل إننا نسير فى الوقت الراهن إزاء مرحلة يمكن أن نطلق عليها " الحداثة الثانية " التى تعولمت فيها المؤسسات الحديثة ، بينما انقلبت فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات . لقد بدأ المجتمع الصناعى القديم فى الزوال ؛ ليحل مكانه " مجتمع المخاطر" .

و يعد " بك " الرائد الذى وضع مشكلة المخاطر على قائمة جدول أعمال علماء الاجتماع المعاصرين ، من خلال كتابه الشهير " سوسولوجيا المخاطر " ، فقد صاغ نظرية متكاملة أطلق عليها مجتمع المخاطر العالمى World Risk Society . إن المخاطر - وفقاً لبك- تختلف فى أسبابها وأصولها وطبيعتها ، فإذا كانت الطبيعة مثلت المصدر للمخاطر التى أصابت المجتمع فى الماضى ، فإن المخاطر التى تواجه المجتمعات المعاصرة ترد إلى أنماط التنمية الاجتماعية ، والمرحلة المتقدمة التى بلغها التطور العلمى والتقنى . حيث إن التغيير التقنى فى تقدمه المطرد ينتج عنه أنواع جديدة من المخاطر التى يجب على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها . ولا ينحصر مجتمع المخاطر على المنحنى البيئى والصحى فحسب ، بل يتضمن عديد من التغيرات المرتبطة بحياتنا المعاصرة ، مثل تغير وتنوع أنماط العمالة ، وتفاقم الشعور بانعدام الأمن الوظيفى ، وتركز أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية ، وتآكل العائلة التقليدية ، وازدياد الأسرة النووية المتمركزة حول ذاتها ، وانتشار التحرر فى العلاقات الشخصية ، وغدت القرارات التى يتخذها الأفراد فى مناحى حياتهم كافة ، تشمل على كثير من المخاطر ؛ نظراً لأن مستقبلهم لم يعد مستقراً وثابتاً ، كما كان فى المجتمعات التقليدية ، فعلى سبيل المثال أصبح الإقدام على الزواج يمثل خطوة تشوبها المخاطر نسبياً ، بعدما كان يمثل فى الماضى مؤسسة مستقرة ودائمة إلى ما شاء الله ، وكذلك القرارات المتصلة بالتعليم والمؤهلات التربوية والمساواة الوظيفية والمهنية ، تكتنفها المخاطر ، إذ من الصعب التنبؤ بالمهارات والخبرات العملية التى ستطلبها مجالات الاقتصاد المتغيرة باستمرار .

إن هذه الأخطار تنتشر وتبرز بغض الطرف عن المحددات الزمانية والمكانية والاجتماعية. إن المخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية ، ولها آثار في الفرد والمجتمع في آن واحد .

وفيما يتعلق بمواجهة تلك المخاطر ، ذهب " بك " إلى أن مجابتهتها تتجاوز الدور المنوط به كلاً من السياسيين والعلماء ، بل يجب أن تسهم فيها الجماعات والحركات الاجتماعية والمجتمع المدني ، من خلال الضغط والتأثير في القرارات السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسات المرتبطة بالبيئة ، وغيرها من السياسات التي تساعد المجتمع على التقدم .

ونستنتج مما سبق أن " بك " يتوقع مستقبلاً غير مستقر للأفراد في العالم أجمع ، يتسم بعدم الثبات ومليء بالمخاطر المتعددة والمتنوعة التي ستنج عن التطور التقني والتكنولوجي المطرد ، ويتضح من ذلك أن نظريته للمستقبل متشائمة .

#### ٥- مانويل كاستلز :

وبالنسبة إلى " مانويل كاستلز " عالم الاجتماع الأسباني قد كان من أنصار الاتجاه الماركسي في بداية حياته الفكرية ، غير أنه مثل بورديار ، أخذ يبتعد عن هذا الاتجاه في مرحلة لاحقة ، وتزايد اهتمامه بآثار الثورات التقنية في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري في البناء الاجتماعي .



وبعد " كاستلز" رائد تحليل مجتمع المعلومات العالمي ، من خلال تحليله للمجتمع الشبكي ، واتضحت أفكاره في كتابه المعنون " عصر المعلومات" والذي يتكون من ثلاثة أجزاء هي : المجتمع الشبكي ، وقوة الهوية ، ونهاية الألفية. والأطروحة الأساسية التي يقدمها هي أن شكلاً جديداً في الرأسمالية قد نشأ في نهاية القرن العشرين ، وهي رأسمالية كونية في طبيعتها ، وهذه الرأسمالية يقابلها قوى تتصارع معها ، هي الحركات الاجتماعية التي ترنو إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية ، وقدرة البشر في التحكم في مصيرهم ، وفي البيئة التي يعيشون فيها ، وهذا الصراع هو الذي يصنع الديناميكية لعصر المعلومات ، أي أن ثمة صراع يحدث بين الشبكة والذات The Net and The self .

إن " كاستلز" يرى أن ظهور مجتمع المعلومات العالمي الذي أدى إلى ظهور الشبكات ، تمخض عنه مجتمعاً جديداً أفضى إلى تغيرات بنيوية في علاقات الإنتاج ، وعلاقات القوة ، وفي علاقات الخبرة . وجاءت أجزاء كتابه الثلاثة تتناول تحليلاً متعمقاً عن ذلك ، فمن ثم اهتم في الجزء الأول بعلاقات الإنتاج ، من خلال تسليط الضوء على الاقتصاد الكلي على علاقات القوة والخبرة ، من خلال تركيزه على أزمة الدولة في مواجهة المؤسسات الكونية ، وما يرافقها من أزمة في الديمقراطية السياسية في مواجهة الهويات المستحدثة ، بينما جاء الثالث يرصد فيه " كاستلز" تجليات عصر المعلومات ، وحدد أبرزها في انهيار الاتحاد السوفيتي ، ونمو العالم الرابع ، واستبعاد أقاليم وجماعات اجتماعية ، وبزوغ اقتصاد عالمي إجرامى .

ويرى "كاستلز" أنه إذا كان مجتمع المعلومات المعاصر يتميز بظهور " الشبكات" و" اقتصاد الشبكات " فإن الطابع الرأسمالى هو المسيطر على الاقتصاد الجديد الذى يعتمد على التواصل والترابط الناتجين عن ثورة الاتصالات العالمية ، وأن الاقتصاد الجديد لم يعد يعتمد على الطبقة العاملة ، كما كان يذهب ماركس ، وإنما أصبح يقوم على التقدم فى شبكات الاتصال والحوسبة التى أصبحت هى الأساسى لتنظيم عملية الإنتاج . ويعتقد أن الدول بمساعدة المنظمات العالمية ، وباستخدام تقانة المعلومات ، تكون قادرة على السيطرة على الأسواق المحلية ، ويضرب مثال على ذلك " بفلندا" التى تنتشر فيها ثقافة الحوسبة والنت فى كل المؤسسات ، وبين معظم السكان مع شيوع خدمات الرفاهية الاجتماعية . ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من الآثار التى ترتبت على تقانة المعلومات ، وشبكات الاتصال الجماهيرى على البناء الاجتماعى ، فإنها تمثل المستقبل عند مانويل كاستلز .

#### ٦- أنتونى جينز :

وبخصوص " أنتونى جينز" فقد اتخذ موقفاً نقدياً راديكالياً من معظم النظريات السوسولوجية التقليدية والمعاصرة ، حيث رأى أن كل النظريات السوسولوجية ، سواء الكبرى أو الصغرى أو المركزة ، لم تهتم بشيء اسمه المجتمع ، بل أنصب اهتمامهم على شيئين هما البناء Structure والفعل Action . وعليه جاءت نظريته عن التشكيل الاجتماعى ( أى الجمع بين البناء والفعل عند دراسة المجتمع ككل) مرتكزة على فكرة محورية هى : أن لابد على علم الاجتماع ونظرياته المتباينة أن يفتتوا بأن هناك ما يسمى بثنائية البنية ، وضرورة أن يجمع

( علم الاجتماع) بين البناء والفعل باعتبارهما العنصران الأساسيان اللذان يتشكل منهما المجتمع.

ويرى " جيدنز " أن ما بعد الحداثة لا تشكل بالضرورة قطيعة مع الحداثة ، بل هي امتداد لها ، بل ما يطلق عليه ما بعد الحداثة تمس نفس السمات التي تحملها الحداثة الراديكالية . أخيرة . فنحن فى الوقت الراهن نعيش فى عالم منفلت ، تحيط به المخاطر ، وينبغى علينا أن نضيف مفهوم الثقة إلى جانب مفهوم " المخاطر " فهى الآمال التى نعقدها على الأفراد والمؤسسات فى مجتمعاتنا المعاصرة . وما من شك أن العولمة والتحويلات التى نتجت عنها أدت إلى فقدان مفهوم الثقة بريقه والاهتمام به ، ولذا وجب علينا أن نثق فى الهيئات والمنظمات التى تؤثر فى حياتنا حتى نستطيع أن نواجه المخاطر التى تقابلنا .

إن معيشتنا فى العصر الحالى الذى يطلق عليه مجتمع المعلومات العالمى تقضى إلى زيادة فى مستوى " الانعكاسية الاجتماعية " التى تعنى أننا نقوم دائماً بالتفكير فى الأوضاع التى نعيشها ، وفى تأملها والتعمق فيها بما فى ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التى تراودنا فى حياتنا اليومية ، وتظل لدينا فى جميع الأحوال القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردى والجماعى ؛ مما يشير إلى قدرتنا على السيطرة على المستقبل .

ويضيف " جيدنز " بأنه على الرغم من أن الدول المفردة فقدت جانباً من قوتها التى كانت تتمتع بها فى الماضى ، وقل نفوذها فى وضع السياسات الاقتصادية

فى ظل التحولات العالمية الراهنة ، فإن تضافر الجهود التعاونية بين الدول تزيد من السيطرة والتوجيه على هذا العالم المنفلت ، وأن الحركات الاجتماعية إذا كانت تلعب دوراً مؤثراً فى المجتمع ، فإنها لا تستطيع أن تأخذ مكان ومكانة السياسات الديمقراطية المعهودة . ويشير إلى ضرورة تعاون الحكومات مع تلك الحركات ، وتنفيذ مطالبها ؛ من أجل تحقيق الديمقراطية ، والتي لا تقتصر على "المجال العام" ، وإنما ظهر لها نمط جديد هو ديمقراطية العواطف ، والتي تعنى مشاركة الرجل للمرأة فى الحياة العائلية على قدم المساواة . فمن وجهة نظر " جيدنز " أن المساواة بين الجنسين لا يجب أن تكون فى المشاركة السياسية فقط ، بل ينبغى أن تصل إلى الحياة الشخصية حتى تصبح العلاقات بينهما قائمة على الاحترام المتبادل والتسامح . وبالنظر إلى آراء جيدنز نجد أنه ينظر إلى المستقبل فى تحقيق الديمقراطية ، ليست فى المجال العام فقط ، وإنما حتى فى العلاقات العائلية ، هذا بالإضافة إلى ترسيخ مفهوم الثقة فى المجتمع ، فهى الآلية التى ستتغلب على مجتمع المخاطر ، وستجعلنا نصل إلى المستقبل المرغوب فيه .

## الفصل السادس

### صناعة واستشراف المستقبل في العلوم الاجتماعية

تمهيد :

وإذا كان عالم الأنثروبولوجيا " جوردون تشايلد" تكلم عن الإنسان الذى يصنع نفسه فى كتابه المعروف بهذا الاسم " Man makes Himself " ، فإن " دنيس جابور" تحدث عن الإنسان الذى يصنع مستقبله أو يخترع ذلك المستقبل ، ويقول فى هذا الصدد " إن أفضل وسيلة للتنبؤ بالمستقبل هى أن نخترعه . فالمستقبل هو المساحة من التجربة الإنسانية التى يمكن للإنسان أن يشكلها كما يشاء ؛ ذلك لأن الماضى انتهى ولا نستطيع تغييره ، كما أن الحاضر سيختفى بمجرد رصده ، بينما المستقبل هو وحده الذى نستطيع السيطرة عليه والتخطيط له . فالإنسان له القدرة على اختراع المستقبل ، ولو فى حدود معينة ، وما من شك أن هذه القدرة هى التى جعلت المجتمع الإنسانى يصل للصورة التى عليها الآن .<sup>(٣)</sup> فما هى الأسس المعرفية لاستشراف المستقبل ، وكيف يصنع ؟ هذان التساؤلان سنجيب عليهما فى هذا الفصل من خلال المباحث التالية .

## أولاً : أهمية دراسة المستقبل:

إننا نعيش فى مطلع القرن الحادى والعشرين فى عالم حافل بالقلق والتوتر ، غير أنه ينطوى على وعود خارقة للعادة بالنسبة إلى المستقبل إنه عالم سريع التغير ، وتشوبه الصراعات العميقة والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعى ، كما أنه يتعرض لصراع قوى من جانب التقانة الحديثة مع البيئة الطبيعية . ومع ذلك بوسعنا أن نتحكم بمصيرنا ، ونشكل حياتنا ونسيرها نحو الأفضل على نحو لم تكن الأجيال السابقة قادرة على تصوره فى جميع الأحوال.<sup>(٥)</sup> وذلك عن طريق الاهتمام بالمستقبل ودراسته، فمن ثم يعد الاهتمام باستشراف المستقبل أحد معايير التقدم، فكلما زاد الاهتمام بدراسة المستقبل اتسع نطاق النظرة إليه، وكان ذلك دليلاً على درجة التقدم.<sup>(٦)</sup>

وفى هذا الصدد يقول " جون كنيث جالبريث " **J.k Gallbraith** " فى كتابه " الدولة الصناعية الحديثة " **The New Industrial state** " إن التخطيط للمستقبل أصبح سمة ضرورية من سمات الدولة الصناعية الحديثة ؛ ذلك لأن هذه السمة ترتبط بدرجة التقدم التكنولوجى ، فكلما حدث تقدم فى التكنولوجيا المطبقة اضطر أصحاب المشروع إلى توجيه اهتمام أكبر بالمستقبل ، وكلما زادت هذه التكنولوجيا تعقيداً أو تكلفة زاد الاهتمام بالمستقبل<sup>(٧)</sup> فضلاً عن ذلك دفعت الأزمات التى يشهدها العالم اليوم إلى التفكير فى المستقبل ، حيث تنتج الأزمة غالباً نتيجة إخفاق فى معالجة المشكلات قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة

، وبالعودة إلى الوراء يسهل عموماً رؤية كيف يمكن بقدر قليل من التفكير والجهد-إذا استثمر في وقت مبكر- استباق الأزمة ومنع حدوثها ؛ مما يؤدي إلى تخفيف أعباء مالية كبيرة قد تكلفها تلك الأزمة وقت حدوثها ؟ هناك أمثال شعبية عديدة تعبر عن هذه الحقيقة مثل " درهم وقاية خير من قنطار علاج" .<sup>(٨)</sup>

فالنظرة المستقبلية تسهم في تغيير الأوضاع السائدة في المجتمع أياً كانت درجة تقدم ذلك المجتمع ، ذلك لأن التقدم عملية ليس لها حدود تتوقف عندها ، وإنما هي حلقات متصلة ومتواصلة يحرص عليها العقل الإنساني الفعال على متابعتها ودفعها إلى الأمام . إنها تعبر عن رفض الواقع والتمرد عليه ، وترمى إلى تجاوز القصور الذي قد يعيب ذلك الواقع ، وتسعى إلى تحقيق غد أفضل عن طريق ارتياد مجالات جديدة في شتى مناحي الحياة.<sup>(٩)</sup>

ولقد أسفرت الجهود المتواصلة للكشف عن أسرار الحياة والمواطن المجهولة من العالم ، وارتياح مناطق ومجالات جديدة من العلم عن نتائج تجاوزت كل التوقعات التي كان يحلم بها ليس فقط الشخص العادي ، بل أيضاً الكثير من المفكرين والمتقنين المهمومين بالوضع الإنساني بشكل عام ، وتثير في نفوسهم كثير من الخوف من قدرات العقل البشري ، والقلق على مصير الإنسان ومكانته من الكون ، بل وعلى مفهوم الإنسانية ذاته ، وقد كان من الطبيعي أن يكرس الكثيرون من هؤلاء المفكرين والباحثين أنفسهم ؛ لتتبع مسار هذه الكشوف ورصد النتائج التي سوف تترتب عليها وتأثيرها في المجتمع ، ووضع التصورات

المحتملة لما يمكن أن يكون عليه الوضع الإنساني في المستقبل القريب والبعيد ، واقتراح الوسائل والأساليب التي يمكن بها مواجهة هذه النتائج والتكيف معها ، وتخير المستجدات الناجمة عنها لمصلحة الإنسان ، وتقدم المجتمع . وأدى ذلك كله إلى قيام دراسة أو علم المستقبل <sup>(١٠)</sup> والذي أنشئت له عديد من الهيئات والمؤسسات والمنديات المستقبلية في معظم البلدان ، حتى بلغ عددها عام ٢٠٠٢ أكثر من ٩٠٠ مؤسسة منتشرة في بلدان العالم .<sup>(١١)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن المستقبل لم يعد علماً إلا في العصور الحديثة ، وفي بدايات القرن العشرين على وجه التحديد ، حيث برز إلى الوجود شكل جديد من الجهد الإنساني يختلف اختلافاً نوعياً عما سبقه من محاولات في مجال البحث عن المستقبل ، وعلى الرغم من أن لعلم المستقبل جذور في تراث العصور السابقة الفكرى والأدبى والعلمى والدينى ، فإنه أصبح يحمل سمات عامة جديدة تجعله يختلف عن الاستطلاعات السابقة للمستقبل ، ومن سمات علم المستقبل اعتماده بصورة أساسية على العقل ، مقترناً بالخيال والحدس . ومعنى ذلك أن الأرض الأساسية للتفكير المستقبلى هى أرض الواقع والمعطيات لا أرض الأوهام والتخيلات . ومن سمات التفكير المستقبلى ، وعى المشتغلين به بأهمية الزمن ، فهم يدركون أن لمشكلات اليوم جذوراً في الماضى ، وأن تلك المشكلات لا تنشأ بين يوم وليلة ، وإنما تتكون تدريجياً وبصورة لا يلحظها غالباً الإنسان العادى .<sup>(١٢)</sup> وهكذا ترتبط مقولات الزمان ارتباطاً وثيقاً ؛ فلكى نفهم الحاضر ونستطيع تشكيل الغد بوعى كاف ، علينا أن نعلم كثيراً عن الماضى <sup>(١٣)</sup> ؛ ذلك لأن



المستقبل يستند إلى الحاضر ولا ينفصل عن الماضي ، ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نستشف الأحداث المستقبلية دون الاستناد إلى الماضي والحاضر. (١٤)

ويشير ما سبق أن دراسة المستقبل ثمرة من ثمرات التقدم العلمي ، ولم يكن من الميسور التفكير فيها ، إلا على أساس من معلومات ومناهج علمية منضبطة ، فهي فى حقيقتها نبت مجتمع علمى لا يمكن أن تقوم لها قائمة فى مجتمع لا تسوده الروح العلمية. (١٥)

وتساعد دراسة المستقبل على تحقيق أهداف العلم المتجاوزة لمرحلة الفهم ، فهي تتيح للباحث الأساليب والأدوات التى تمكنه من طرح التنبؤات و الاستشراف العلمى للمستقبل ؛ مما يفضى إلى استكمال أهداف العلم ( الفهم - التنبؤ - التحكم). (١٦)

وهناك من يرى أن دراسة المستقبل هى الخطوة الأولى للمشاركة الإيجابية فى صوغه ، حيث إنها ترشدنا إلى طريق المستقبل المرغوب فيه ، وتجعل قرارات اليوم متوافقة مع المستقبل الذى نريده ، علاوة على أنها تساعدنا على اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم الاستعداد لمواجهتها أو العمل على عدم وقوعها . فهي تؤدى إلى الاستعداد المبكر للمستقبل والمشكلات التى قد تحدث فيه ، واكتشاف أنفسنا ومواردنا وإمكانياتنا الكامنة ، والتى ربما تتحول إلى طاقة فعالة بفضل اكتشافها ؛ مما يترتب عليه تنمية شاملة للمجتمع ، فهي توفر قاعدة

معرفية قوية حول السيناريوهات البديلة للمستقبل ، يمكن لأفراد المجتمع الاعتماد عليها في تحديد اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .(١٧)

وقد ذهب " أدوارد كورنيش " (١٨) إلى أن لدراسة المستقبل فوائد عديدة منها :

- ١- المساعدة في عملية صنع القرار .
- ٢- تهيئة الناس للعيش في عالم متغير .
- ٣- توفير إطار للمصالحة والتوفيق والتعاون ، وهذا لا يطبق فقط على المنظمات والمجتمعات الصغيرة ، بل على الأمم والمجتمعات الدولية .
- ٤- الإسهام في نمو المعرفة العلمية ، وإثراء الفكر .
- ٥- المساعدة على الإبداع .
- ٦- المساعدة على حث الناس سواء شباب أو شيوخ على التعليم .
- ٧- توفير منظور لتطوير متكامل للنظرة الشخصية أو فلسفة الحياة .
- ٨- تقديم وسيلة للنقاهاة أو " المتعة " .

وعليه يمكن أن نوجز أهمية دراسة المستقبل في أربعة محاور رئيسة (١٩) :

- ١- التنبؤ بالصعوبات والمشكلات المتوقعة والاحتراز منها أو مواجهتها .
- ٢- اكتشاف مطالب المستقبل والاستعداد له بما يمكن إعداده من أجل حياة أفضل .

٣- التغلب على خطر المفاجأة.

٤- قيام عمليات التخطيط واتخاذ القرار على ضوء أسس علمية مدروسة ووفق

تصورات مستقبلية مرسومة.

وتأسيساً على ما سبق نستطيع القول إن الدراسات المستقبلية تعد إحدى أدوات ترشيد القرارات ، غير أن إجراؤها لا يعنى ضمان حدوث ذلك الترشيح ، ومع ذلك يظل لتلك الدراسات دورها الإيجابي الهام كمرشد وموجه لاتخاذ القرارات السليمة ، فضلاً عن ذلك يبقى لها دور عظيم الشأن ، حيث إن إجراؤها يمكن من اختيار الآراء والسياسات والاستراتيجيات التى تتبناها مدارس فكرية متباينة ، وتنتشر بين عدد كبير من المثقفين والأكاديميين ، وبيان صور المستقبل فى ظل تلك الأحوال يساعد فى حسم كثير من المناقشات ، ويفضى إلى تكوين تيار فكرى وطنى وقومى حول المستقبل المرغوب فيه ، والآليات والإجراءات التى تساهم فى الوصول إليه .(٢٠)

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المستقبلية والاهتمام الواضح بها من قبل دول العالم المتقدم ، فعلى سبيل المثال يدرس فى الجامعات والمعاهد الأمريكية أكثر من ٤١٥ مقرر فى الدراسات المستقبلية (٢١) فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها فى الثقافة العربية المعاصرة ؛ بسبب الاستغراق فى الحاضر بمشكلاته وآلامه ، علاوة على خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عدة تشجع على النظر إلى الماضى ، والتوقف عنده ، وتقوض أى محاولة للتطلع إلى المستقبل ؛ وبسبب وطأة الكثير

من القوى المحافظة التي ترى في أى محاولة للتقدم تهديداً لوجودها (٢٢) فالناس إزاء تصور المستقبل قسماً ، الأول المحافظون ، وهم الذين يحافظون على الموروث الفكرى ، أياً كان ، ويعطونه الأولوية فى قراءة الحاضر والمستقبل ، ويكون مفهومهم للحاضر والمستقبل منحاذاً للماضى ، والثانى هم المجددون والمطورون ، وهم يسعون دائماً للتغيير والتطور ، ويكون مفهومهم للحاضر منحاذاً للمستقبل الذى يتصورونه ، وحتى هذا المستقبل المطور نفسه فإنهم يغيرونه ويطوروه أحياناً . (٢٣)

إن المستقبلين وهم مقتنعون تماماً بأن الأفكار تستطيع إزاحة الجبال ، مهتمون جداً بالتنمية المنهجية للأفكار ، فعن طرق الأفكار السليمة ربما تستطيع شعوب العالم أن تنهى الحروب والفقر والمجاعات والأمراض ، فكما يمكن إشادة بناء إذا اعتقد الناس أنه سيشاد ، يمكن أيضاً إقامة العالم المرغوب فيه . وإذا أمكن تصور هـ بشكل صحيح أى إذا استطاع الناس خلق إجماع حول شكل العالم المستحب المفضل ، وكيفية تحقيقه . ومن أجل تنمية إجماع كهذا يعتقد المستقبلون أن الأفكار عن عالم المستقبل يجب أن تتولد وتدرس منهجياً ، وهكذا يعنى ضمناً تطوير دراسة المستقبل بوصفها نشاطاً إنسانياً هاماً وتتميتها (٢٤)

### ثانياً : أهداف دراسة المستقبل :

تسعى الدراسات المستقبلية لاستشراف آفاق المستقبل ، إذ إن التعرف إلى نمط التطورات والتحويلات المستقبلية المحتملة ، والقوى والمتغيرات المسيطرة على حركة

المستقبل ، يساعد متخذى القرار على إعداد الحسابات المستقبلية اللازمة ، وتبنى قرارات سديدة تحقق المستقبل المفضل .(٢٥) ومع ذلك فكل مجتمع يصنع لنفسه مستقبلاً خاضعاً لقدراته المؤسسية المنظمة ، وموارده الثقافية والطبيعية ، فعمليات التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ، وصوغ سيناريوهات له كلها انعكاسات للقدرات المؤسسية فى المجتمع . وما من شك أن المجتمع الذى يمتلك مؤسسات ضعيفة يضطرب مستقبله ، حتى يتخذ الخطوات الضرورية لتقوية مؤسساته .(٢٦)

وفى هذا الصدد رصد " روى أمارا" ستة أهداف لدراسة المستقبل:(٢٧)

١-تحديد وفحص دراسة المستقبلات البديلة ، بمعنى أن طبيعة المستقبل لا تقوم على فكرة التنبؤ ؛ لأن التنبؤ يعنى ضمناً الوصول إلى مستقبل واحد ووحيد محدد سلفاً ومعروفاً مسبقاً ، وهذا مرفوض فى الدراسات المستقبلية التى تهتم بالوصول إلى السيناريوهات البديلة للمستقبل ، والتى قد تكون ممكنة أو محتملة أو مرغوبة .

٢-توصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لكل احتمال أو مستقبل بديل ، إذا اتفقنا بأن المستقبل صورته متعددة وأنه أيضاً محتملاً ، وعليه فإن هناك مستقبلات أكثر احتمالاً من بعضها الآخر .

٣-تحديد المناطق الحاكمة التى تمثل إنذارات أو تحذيرات من مستقبلات معينة ؛ وذلك لأن دراسة المستقبل تهتم أساساً بالتعرف إلى العديد من المفاتيح الممكنة حول التغيرات المتوقعة . ونحن نريد معرفة ماذا نبحث؟

وماذا نراقب؟ وما الإشارات التحذيرية المبكرة التى تكشف عنها ؟ حيث يكون هدفنا هو تقليل عنصر المفاجأة مهما اختلف مصدره.

٤- فحص مجموعة من الأحداث والنتائج التى ترتبت عليها ، حيث إن ذلك يساعدنا فى صوغ السيناريو والتخطيط لأى طارئ يحدث أثناء سير الأحداث فى المستقبل ، وذلك لأن الفكرة الأساسية هى رصد الآثار التى ترتبت على حدث أو مجموعة من الأحداث وانعكاساتها على البنية الاجتماعية فى الوقت الراهن وفى المستقبل القريب أو البعيد .

٥- فهم العملية الضمنية للتغير ؛ ذلك لأن عدم فهمها يؤثر بالسلب فى عمليات الاستشراف ، وبوجه خاص طويل المدى بسبب جهلنا بالأحداث غير المتوقعة والطارئة أو العارضة . ففهم المستقبل وسيناريواته المحتملة يتوقف على معرفتنا بنوع العمليات الأساسية الفاعلة للتغيير والقوى المحركة له .

٦- فهم المستقبل المرغوب فيه والإجراءات والخطوات التى يجب أن تتخذ للوصول إليه ، فضلاً عن التعرف إلى المشكلات والمخاطر التى قد تواجهنا فى المستقبل وتقوض أحلامنا إزائه .

ويستطيع المنتبع لنشأة وتطور الدراسات المستقبلية أن يرصد عديد من الأفكار حول مهام تلك الدراسات ، إلا أن أطروحة " دانيال بيل" فى هذا الصدد هى الأكثر أهمية من غيرها ، فمن ثم حدد أهمية الدراسات المستقبلية فى تسع

مهام: (٢٨)

١- أعمال الفكر والخيال فى دراسة مستقبلات ممكنة possible futures ،  
أى بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيراً أو صغيراً ، وهو ما  
يؤدى إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية .

٢- دراسة مستقبلات محتملة probable futures ، أى التركيز على  
فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمنى  
معلوم ، وفق شروط محددة ( مثلاً بافتراض تغييره على نحو أو آخر )  
وغالباً ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة .

٣- دراسة صور المستقبل images of The future ، أى البحث فى  
طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواه ، ودراسة أسبابها  
وتقييم نتائجها ، وذلك باعتبار تصورات الناس حول المستقبل تؤثر  
فيما يتخذونه من قرارات فى الوقت الحاضر ، سواء من أجل التكيف  
مع تلك التصورات عندما تقع ، أو من أجل تحويل هذه التصورات إلى  
واقع .

٤- دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية ، أى تقديم أساس فلسفى  
للمعرفة التى تنتجها الدراسات المستقبلية ، والاجتهاد فى تطوير مناهج  
وأدوات البحث فى المستقبل .

٥- دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية ، وهذا أمر متصل  
بالجانب الاستهدافى للدراسات المستقبلية ، ألا وهو استطلاع المستقبل  
أو المستقبلات المرغوب فيها ، إذ أن تحديد ما هو مرغوب فيه يستند

بالضرورة إلى أفكار الناس عن " معنى الحياة" وعن " المجتمع الجيد"  
وعن " العدل" وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية.

٦- تفسير الماضى والحاضر من أجل استشراف المستقبل . فالماضى له  
تأثير فى الحاضر وعلى المستقبل ، والكثير من الأمور تتوقف على  
كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضى ، كما أن النسبة الكبرى من دارس  
المستقبل يعتبرون أن أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر وما  
يتخذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها فى تشكيل المستقبل .

٧- إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن  
تصميم الفعل الاجتماعى ، وذلك أن معظم المعارف التى يستخدمها  
دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هى إلا معارف  
تنتمى إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصين فيها  
، ولذلك يطلق على الدراسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية  
integrative أو الدراسات البيئية . ولما كانت التوصية بفعل  
اجتماعى ما لا تقوم على المعارف العلمية وحدها برغم أهميتها ، بل  
يلزم أن تستدعى قيماً أو معايير أخلاقية معينة ، فإن على الدراسة  
المستقبلية أن تزوج بين المعرفة العلمية والقيم السائدة فى مجتمع ما .

٨- زيادة المشاركة الديمقراطية فى تصور وتصميم المستقبل ، أو ديمقراطية  
التفكير المستقبلى والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية ، وإفساح  
المجال لعموم الناس للاشتراك فى اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل  
الذى يؤثر فى حياتهم وحياة أبنائهم .



٩-تبنى صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها ، وذلك باعتبار ذلك خطوة  
ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع ، ويتصل بذلك  
تبنى أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور  
المستقبلية غير المرغوب فيها ، والحيلولة دون وقوعها .

ومع ذلك ينبغي الانتباه إلى أمرين بشأن الأهداف التسع السابقة :أولاً ،  
هو أنها أهداف لعلم المستقبل أو حقل الدراسات المستقبلية فى مجموعة ، وليس  
من المتعين على أى دراسة مستقبلية أن تقوم بهذه الأهداف التسع جميعها ،  
فلها أن تختار منها ما يناسبها فى ضوء موضوعها . والثانى ، أن هذه الأهداف  
ليست جميعها محل اتفاق بين دارس المستقبل ، حيث إن من أكثر الأمور التى  
يدور حولها الجدل فى مجال الدراسات المستقبلية هى أهداف تلك الدراسات .

### ثالثاً: إشكاليات دراسة المستقبل:

ثمة إشكاليات نظرية ومنهجية تقوض تطور الدراسات المستقبلية . وبتسليط  
الضوء على أهم تلك الإشكاليات النظرية نجد أنها تتركز فى أربع رئيسة : (٢٩)  
الإشكالية الأولى : تتعلق بمفهومنا عن المستقبل فهذا المفهوم ينطوى على مفارقة  
فالمستقبل ليس له وجود كشيء مستقل ؛ لذا لا يمكن دراسته ، بل من الممكن  
دراسة أفكار عنه ، وقد يكون مصدر هذه الأفكار هو الماضى أو الحاضر ،  
وتفضى هذه الإشكالية إلى صعوبة صوغ صورة كاملة للمستقبل ، بل نتصوره  
ونشكله وفق اختيارات مفتوحة مشروطة بالواقع الموضوعى .

وتفقد الإشكالية السالفة إلى نتيجتين مهمتين :

١-تعقد موضوع البحث المستقبلي . فالبحث المستقبلي باعتباره بحثاً اجتماعياً يتعامل مع ظواهر اجتماعية بالغة التعقيد . وهناك عوامل عديدة ومتشابهة ويصعب حصرها أو التحكم فيها في وقت واحد تسبب تلك الظواهر ، علاوة على أن التحقيق التجريبي من صدق نتائج البحث المستقبلي متعذر تماماً .

٢-موضوعية الباحث المستقبلي ، فمن ثم يصعب عليه تخليص ذاته من المعتقدات والآراء والتعصب الأيديولوجي لاتجاه أو أفكار معينة .

وبالنسبة للإشكاليات الثانية : يمكن إيجازها في أنه ليس هناك مستقبل واحد ووحيد بل مستقبلات ، وهذه المستقبلات التي تتراوح بين المحتمل والممكن والمفضلة ، وقيادة التغيير تكمن في الاجتهاد لتحويل السيناريوهات المحتملة إلى ممكنة سعياً إلى سيناريوهات مفضلة متفق عليها . وتحديد المحتمل يحتاج إلى علم مستقبلي ، وتوصيف الممكن يحتاج إلى فن مستقبلي ، وتوضيح المفضل يحتاج إلى سياسة مستقبلية .

الإشكالية الثالثة : تتصل بصعوبة الوصول إلى دراسة متكاملة عن المستقبل دون الاعتماد في دراسته على تخصصات متباينة ، وإن تكون دراسته على فترات مختلفة من الزمن . فالدراسة المستقبلية محملة بأكثر من تخصص فهي في الأساس دراسات بينية Inter Disciplinary studies في معظم تصوراتها ،

فإجراء أى دراسة مستقبلية على أى ظاهرة ، يلزم وضع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع محل اعتبار .

أما الإشكالية الرابعة : تتحدد فى أن النظر إلى المستقبل يشوشه تماماً ، كما أن النظر إلى الذرة يغيرها ، والنظر إلى الإنسان يحوله ، وهذه الإشكالية تواجه العلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه خاص .  
وبناءً عليه تتخذ دراسة المستقبل أحد سبيلين :

١-ينطلق من الحاضر بمواصفاته وتشكيلاته إلى المستقبل فى شكل سيناريوهات " اتجاهية" ( خالية من المفاجآت) وهى امتداد للماضى والحاضر ، وهذا ما يعرف بالمقاربة الاستكشافية Exploratory Approach .

٢-ينطلق من رغبات وأهداف مبتغاة ومرغوبة ؛ لبيحث فى الحاضر عن الإجراءات والخطوات التى يتعين الالتزام بها حتى نصل إلى المستقبل المرغوب فيه ( المعيارى) وهى ما تعرف بالمقاربة الاستهدافية Normative Approach وتتسم المقاربة الأولى بأنها امتدادية غير مبدعة ( غالباً) فهى تعيد إنتاج الحاضر ، فى حين أن المقاربة الثانية مبدعة ولكنها قد تنجح إلى الخيال ، وكلاهما يشوش المستقبل ؛ ولذا ظهرت مقاربة ثالثة هى مدخل أو مقاربة Vision Approach مركبة من المقارنتين الاستكشافية ( الأكثر دقة) والمعيارية( الأكثر خيالاً) لتعظيم مزايا كل منهما .

وخلصه هذا أن نمط الدراسة المستقبلية يحددها أهدافها ، فمن ثم يتمخض عنها أنماط متعددة من السيناريوهات ، إما سيناريو اتجاهى ( خالى من المفاجآت) أو سيناريو بديل ( محتمل أو ممكن أو مفضل) .

وإذا كان التحليل السابق تناول أهم الإشكاليات النظرية التى تقوض الدراسات المستقبلية ، فإن ثمة إشكالية تتعلق بالمنهجية ، يتمثل أهمها فى تباين المواقف بين الاستناد إلى المنهجيات الغربية عند إجراء الدراسة المستقبلية ، أو تطوير منهجيات مستقلة ، والدعوة إلى تطوير منهجيات مستقلة فى بعض الكتابات تهتم بمستوى المنهجية والمنهج ، وليس بالضرورة الأدوات المنهجية . وهذه الإشكالية جاءت انعكاساً لأزمة المنهجية فى الدراسات الغربية ، حيث تشير عدد من الكتابات إلى عدم وجود منهج متفق عليه فى الدراسات المستقبلية .

وتتعلق بهذه الإشكالية على مستوى والمنهج إشكالية ثانية تتعلق بالأدوات المنهجية، فهناك من يرى أن الأدوات الجديدة للدراسات المستقبلية لها قيمة ، إلا أنه لا يجب الاعتماد عليها بشكل كلى ، فنشأتها الغربية تحملها تحيزات وأحكام غريبة ، حيث إن استخدامها يتطلب درجة من الوعى بالسياق الاجتماعى الذى نشأت فيه ، ومن ثم إدراك أنها قد تنتج مستقبلات بديلة لا تتاسب الاحتياجات والأهداف والقيم السائدة فى مجتمعاتنا . وفى هذا الإطار برزت إشكالية الأدوات المنهجية فى عدة كتابات فى إطار المفاضلة بين الأدوات الكمية والكيفية ، أو

التأكيد على ضرورة الجمع بين المناهج الكمية ( لتفضى إلى الدقة) والكمية ( لتفضى إلى الرؤية) . وهناك من يرى أن دقة النتائج لا ترتبط بأسلوب التحليل ، ولكن بعمق هذا التحليل ( سواء كان كمياً أو كيفياً) وأنه إذا لم يتم وضع ضوابط منهجية صارمة يسهل الوقوع فى أخطاء علمية جسيمة.(٣٠)

وثمة إشكالية أخرى تتعلق بمدى علمية الدراسات المستقبلية ، وإذا كانت وظيفة العلم كما ذهب " براثويت R.B. Braithwaite فى مؤلفه التفسير العلمى ، أنها تكمن فى إقامة القوانين العامة التى تحكم اكتشاف الأحداث الواقعية أو المسائل التى يبحثها ، ومن ثم تساعدنا على الربط بين ما توصلنا إلى معرفته من أحداث ، كما تمكننا من التوصل إلى تنبؤات ثابتة تتعلق بتلك الأحداث التى لا تزال غير معروفة.(٣١) وعلى الرغم من أن ذلك يشير إلى أن الدراسات المستقبلية تحقق الكثير من مفهوم العلم ، فإنها تفتقد النظريات الخاصة بها ، حيث تستند إلى نظريات من علوم أخرى بحكم أنها تقع فى نطاق التخصصات البينية . وإذا كان يفهم كذلك من الاقتباس السابق أن للعلم وظائف أهمها ، تفسير الظواهر أو استكشاف الآفاق المستقبلية للظواهر الطبيعية والاجتماعية ، إلا أن هذا الدور تطور مع تطور المجتمع ، وأصبح للعلم قوة ( سلطة) بمعنى أداة لتغيير العالم ، وبمعنى أنه تحول إلى عامل من العوامل المحفزة على التغيير أو المسببة له ، من خلال قدرته على السيطرة على الظواهر الاجتماعية والطبيعية ، والدراسات المستقبلية لم تصل حتى الآن إلى هذه المرحلة . ورغم أنها تسهم فى اتخاذ القرارات ، ومع ذلك لا تعد أداة للتغيير ، وأن ذلك يعطيها صفة العلم ، ذلك أن

اتخاذ القرارات يعتمد على كم هائل من المعلومات ؛ من أجل أن تكون القرارات صائبة<sup>(٣٢)</sup> فثمة فرق بين المعلومات والمعرفة ، فتطور المجتمعات رهين بتحول المعلومات إلى معرفة ، علاوة على ذلك لا تتوفر فى الدراسات المستقبلية خصائص المعرفة العلمية كافة .

رابعاً : نشأة وتطور دراسة المستقبل :

إن الفكر المستقبلى قديم قدم الحياة البشرية ، فقد ذكرت الأديان السماوية بالماضى وأسراره ، وتحدثت عن المستقبل وعن اليوم الموعود ( يوم الحساب ) ، وانتشر قديماً العرافة والكهانة والتنجيم ، واهتمت الحضارات القديمة ( الفرعونية والبابلية واليونانية والهندية والصينية وغيرها) بالتفكير فى المستقبل وما يحمله بين طياته من أحداث .<sup>(٣٣)</sup>

وعلى الرغم من أن اكتشاف المستقبل مر بمجموعة من التطورات المطردة عبر تاريخ الحياة الإنسانية ، فإنه لم يعتبر علماً إلا فى العصور الحديثة ، حيث برز إلى الوجود شكل جديد من الجهد الإنسانى يختلف عما سبقه من اجتهادات فى مجال البحث عن المستقبل . ورغم أن لعلم المستقبل جذوراً فى تراث العصور السابقة الفكرى والأدبى والعلمى والدينى ، فقد أصبح يحمل سمات عامة جديدة تجعله يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاستطلاعات السابقة للمستقبل .<sup>(٣٤)</sup>

واختلفت آراء العلماء إزاء البداية العلمية الفعلية لدراسة المستقبل ، فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى ترى أن ظهور كتاب " توماس مور " بعنوان " اليوتوبيا " فى القرن الخامس عشر ، والذي يطرح تصوراً مستقبلياً للمجتمع المثالى الذى يخلو من الاضطهاد والظلم والأنانية ، فإن هناك من يرى أن كتاب " مدينة الله " للقديس "أوغسطين" ربما يعد أول دراسة علمية فى هذا المجال ، تبعه بعد ذلك كتاب ابن خلدون " المقدمة " الذى نشر فى القرن الرابع عشر الميلادى (٣٥).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات أخرى سبقت أوغسطين وابن خلدون ، فمن ثم نجد " أفلاطون " يحيى التنبؤ بالمستقبل ويصفه بأنه أسمى الفنون ، وفى كتابه " الجمهورية " يؤسس دعائم مجتمعه المثالى ، والذي تتركز فيه الحياة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية حول مفهوم " العدالة " ، وجاء من بعده عديد من المحاولات لوضع مدن فاضلة ، وأحياناً فاسدة ، ومنها المدينة الفاضلة للفارابى ، وذلك فى كتابه " آراء أهل المدينة الفاضلة " (٣٦) وفى القرن السادس عشر ظهرت عدة محاولات أشهرها محاولة العالم الفلكى الفرنسى " ميشال نوسترداموس " ( ١٥٠٣ - ١٥٦٦ ) والذي احتوى كتابه ( مائة عام القرن ) عام ١٥٥٥ على توقعات مستقبلية تهم الشعوب الأوروبية أهمها " ثورة روسيا ١٩١٧ " وانفجار تشرونوبل " فى أوكرانيا. (٣٧) ثم تلاه فى نهاية القرن السادس عشر كتاب الفيلسوف الإنجليزى الشهير " فرانسيس بيكون " المعروف باسم (أطلنطا الجديدة) والذي يقدم فيه رؤية مستقبلية للعالم من خلال تصوره لمجتمع جديد

يعتمد على العلم كوسيلة أساسية لتغيير العالم والتحكم فى الطبيعة والارتقاء بالحياة. (٣٨)

وهناك من يرى أن كتاب العالم الفرنسى " كوندورسيه" المعنون بـ( رسم تخطيطى لصورة تاريخية لتطوير العقل البشرى ) والذى ظهر فى أواخر القرن الثامن عشر ، يعد أول محاولة للنظر فى دراسة المستقبل على أسس منهجية علمية ، حيث تنبأ بكثير من تطورات القرنين التاسع عشر والعشرين ، وربما القرن الحادى والعشرين ، وأتى على هذا الكتاب " س . كولم. جيلفيان" عالم المستقبل الشهير فى القرن العشرين ، وكتب أن تسعة دارسين اعتبروا تنبؤات " كوندورسيه" الاجتماعية صحيحة فى ثلاثة أرباع الحالات ، ونسب إليه إنشاء أسلوب التنبؤ الاستقرائى واستخدامه ، وأنه أول من قام بتنبؤات مشروطة. (٣٩) وفى القرن نفسه جاءت محاولة " صامويل مادن" فى كتابه " ذكريات القرن العشرين" وصدر عام ١٧٣٠ والذى تنبأ فيه بعدد من الأشياء التى ستحدث فى القرن العشرين ، ولكن بعضها حدث فى عهده وكان مألوفة، ومع ذلك هناك عدد من الأشياء التى توقعها حدثت فعلاً فى القرن العشرين مثل إنشاء صوامع الغلال فى كل قرى بريطانيا ، وسن بعض القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق المرأة ومكانتها فى المجتمع ، ويعتبر الكثيرون من المهتمين بالدراسات المستقبلية أن كتاب مادن هو البداية الحقيقية الممهدة لظهور " علم المستقبل " (٤٠)



وهناك من يرى أن أول محاولة لاستطلاع مستقبل الجنس البشرى على أسس علمية ترد إلى القرن التاسع عشر الذى شهد النبوءة الذائعة الصيت الخاصة بالسكان للاقتصادى الإنجليزى توماس مالتوس ( ١٧٦٦ - ١٨٤٣ ) الذى طرح فى دراسته الشهيرة عن نمو رؤية مستقبلية تتسم بالتشاؤم لحل التناقض الاجتماعى الناتج عن الثورة الصناعية الذى تمثل فى تزايد أعداد الفقراء وتصادد احتمالات الصراع الطبقي فى ظل سيطرة الطبقة الرأسمالية فى المجتمع البريطانى وقتئذ ، وتوقع مالتوس أن يتم التغلب على هذا التنافس من خلال الأوبئة والمجاعات والحروب التى تتولى التخلص من الفقراء ، و"يقاف تزايدهم الذى يهدد مصالح الفئات التى تتحكم فى مصادر الإنتاج والثورة والنفوذ السياسى ، ولكن لم تتحقق توقعات مالتوس ، وتم حل هذا التناقض عن طريق آخر وهو الاستعمار ، وإذ بدأت بريطانيا تتوسع فى استعمار مناطق شتى من قارتى آسيا وأفريقيا ، وقد تمخض عن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه المستعمرات تحسناً ملحوظاً فى أحوال الطبقة العاملة فى بريطانيا ؛ مما ساهم فى إنهاء الصراع بصورة سلمية على حساب شعوب المستعمرات فى العالم الثالث. (٤١) وفى القرن التاسع عشر أيضاً وبداية القرن العشرين انتشرت الأطروحات المستقبلية المرتبطة بالخيال العلمى ، وبخاصة عند " جون فيرن " و " إدوارد بيلامى " و " اسحق أزرعون " و " ه.ج ويلز " وغيرهم. (٤٢) والتى كان للكثير منها الفضل فى شيوع الفكر المستقبلى وأيضاً فى تطوير عديد من التقنيات والأجهزة العلمية والتمهيد لرحلات الفضاء (٤٣).

وعلى الرغم من إسهام المحاولات السابقة فى تكوين رصيد معرفى للدراسات المستقبلية فى إطار يتسم بالطابع العلمى ، فإن هذه الدراسات لم تكتسب معناها الاصطلاحى علمياً إلا فى أوائل القرن العشرين على يد عالم الاجتماع " س . كولم جيلفيان " S . colum . Gilfillan الذى اهتم بتحديد دقة المتنبئين السابقين ومن فهم عملية التنبؤ ، وربما يكون هو الشخص الأول الذى درس علم الطرائق methodologies بجدية بدءاً من عام ١٩٠٧ ، وربما يكون هو أيضاً أول من صاغ اسماً لعلم المستقبل ، وفى رسالته لنيل درجة الماجستير التى قدمها سنة ١٩٢٠ لجامعة كولومبيا اقترح اسم " ميلونتولوجى mellontology " على حقل الدراسات المستقبلية ، وهى كلمة ذات أصل يونانى معناها أحداث المستقبل ، ولكنها لم تحظ بالانتشار والقبول فى الأوساط العلمية ؛ ولذلك طواها النسيان (٤٤) .

وخلال العشرينيات من القرن العشرين ناقشت فى انجلترا سلسلة من الكتب لعلماء مشهورين فى المستقبل فى شتى الميادين ، وفى كتاب " ايكاروس : أو مستقبل العلم " ١٩٢٤ Icarus : or The future of science كتب "برتراند راسل Bertrand Russel ما أصبح الآن الحكمة التقليدية الجديدة : " إن العلم لم يمنح البشر المزيد من ضبط النفس والتحكم بها ، ولا المزيد من الدقة واللطف ، أو المزيد من القوة لإضعاف عواطفهم : إن عواطف البشر الجماعية شريرة إلى حد كبير ، والأقوى منها هى الكراهية ، والمنافسة الموجهة إلى مجموعات أخرى ، فكل ما يمنح البشر القوة حالياً للانغماس فى عواطفهم الجماعية هو شئ سيئ ، وهذا هو سبب خطر أن العلم سيعمل على تدمير حضارتنا " وفى عام ١٩٢٦ وصف الجنرال الفرنسى " فرديناند فوش " Ferdinand foch الحرب القادمة التى

حدد بدء اندلاعها سنة ١٩٤٦ ، ومن التنبؤات الأخرى التي نشرت فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ، تنبؤات المخترع شارلز . ف. كيترنج Charles f. Kettering . عام ١٩٣٥ الذى قال " اهتمامى منصب على المستقبل لأننى سأمضى بقية حياتى فيه" وفى عام ١٩٣٢ نشرت " لجنة البحوث الرئاسية " التى عينها " هوفر" عام ١٩٢٩ لدراسة الاتجاهات الاجتماعية مؤلفاً كبيراً بعنوان " الاتجاهات الاجتماعية الحديثة Recent social Trends" والذى يعد أشمل تقييم للنظام الاجتماعى فى أمريكا ولا يزال علماء الاجتماع يقدرونه حتى الآن . وقد كان مدير المشروع عالم الاجتماع " ويليام أوجبيرن William f . ogburn" والذى دعا فى عام ١٩٣٥ إلى إنشاء علم المستقبل . وفى عام ١٩٣٧ نشرت " لجنة الموارد القومية والاختراعات الجديدة" والذى اهتم فى جزء منه بأثر الاختراعات الجديدة خلال السنوات التالية ما بين عشرين وخمس وعشرين سنة ، وبخاصة يمكنه القطن فى الجنوب وآثارها الاجتماعية ، ويشير فيه إلى أهم المشكلات التى قد تواجه أمريكا وي طرح أساليب لحلها .<sup>(٤٥)</sup> إلا أن " أوسيب فلختهايم" الألمانى قد توصل إلى اصطلاح بديل هو "Futurology" وهو الاسم الشائع لهذا المجال باللغة الإنجليزية<sup>(٤٦)</sup> وذلك فى كتابه " التاريخ وعلم المستقبل عام ١٩٤٣" وقد دشن كتابه هذا عملية تطبيق واسعة لهذا العلم تستهدف التنبؤ البعيد فى عديد من المجالات كالسياسية ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والبيئة.<sup>(٤٧)</sup> أما الاصطلاح الفرنسى لعلم المستقبل فهو " prospective " الذى طرحه " جاستون برجيه" عالم المستقبليات الفرنسى .<sup>(٤٨)</sup> وفى الاتحاد السوفيتى والدول التى كانت تنتمى إلى منظومته يفضل استخدام مصطلح " prognosis " أى

الوصول إلى خلفية للمعلومات المستقبلية لمدى طويل ، وهي لازمة للنشاط الاقتصادي والتخطيط الدقيق.<sup>(٤٨)</sup>

ومع ذلك ذهب " هارولد شان H. G. shane " إلى أن أول إنسان قام بالكشف عن المستقبليات البديلة هو الفيلسوف والأديب الفرنسي " فولتير " (١٦٩٤ - ١٧٧٨) فمن ثم اقترح مصطلح "prevoyance" الذى يصف عملية استشراف المستقبل.<sup>(٤٩)</sup> وشهدت الفترة الممتدة من الأربعينيات ، وبوجه خاص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و الستينيات نقلة نوعية فى الاهتمام بالدراسات المستقبلية ، وتطوير مناهجها وأدواتها ، وإذا كان المستقبليون الفرنسيون يعدوا رواد فلسفة المستقبلية ، فإن العلماء والمفكرين فى الولايات المتحدة الأمريكية ازداد اهتمامهم بتلك الدراسات عقب الحرب العالمية الثانية ، وكان هدفهم الرئيس من تلك الدراسات هو الأمن القومى للولايات المتحدة، فقد كان " هـ . هـ . أرنولد . H . H . Arnold " القائد العام لسلاح طيران الجيش ، قدم مساهمتين هامتين للحركة المستقبلية ، الأولى منهما قد تكون التنبؤ الرئيس الأول للقدرات التقنية المقبلة، والثانية أنه أنشأ " معمل الفكر " الأول ، وقدم الجنرال " أرنولد " مساهمته الأولى فى المستقبلية عام ١٩٤٤ ، حين طلب من " ثيودور فون كارمان Theodor von Karman " إعداد تنبؤ عن القدرات التكنولوجية التى ربما تكون هامة للعسكريين ، ورصد تقرير " فون كارمان " عام ١٩٤٧ ، وكان عنوانه " آفاق جديدة ، Towards New Horizons " وقدم هذا التقرير عديد من التنبؤات التكنولوجية أدت إلى قيام " هيئة التنبؤ التكنولوجى بعيد المدى للجيش " وأوضح التقرير أن

القدرات التكنولوجية يمكن التنبؤ بها ، وكانت مساهمة " أرنولد" الثانية ، وربما الأكثر أهمية فى الدراسات المستقبلية هى إنشاء مؤسسة علمية لتحليل البدائل السياسية ، فقد دفع شركة دوجلاس للطائرات" إلى تأسيس مشروع " راند RAND اختصاراً لـ ( Research and Development البحوث والتطوير) فى عام ١٩٤٦ . وفى عام ١٩٤٨ انفصل مشروع " راند" عن شركة دوجلاس وأصبح يسمى " هيئة راند" AND Corporation تتلقى دعماً مالياً من مؤسسة فورد ، وكان هدفها المعلن هو تعزيز وتنمية الغايات الخيرية والتعليمية والعلمية المؤدية للرفاهة العامة وأمن الولايات المتحدة ، وبذلك تكون راند قد تحولت من مجرد دراسة نظم الأسلحة البديلة إلى استكشاف سياسة الدول ، ولقد كانت " راند" بوصفها معمل الفكر الأول أمراً جديداً يتباين عن معظم المنظمات وقتها.

وثمة تطوران قد حدثا فى " هيئة راند" وكانا لهما تأثير خاص فى دراسة المستقبل ، ففي عام ١٩٥٩ نشر " أولف هيلمر" عالم الرياضيات Olaf Helmet وزميله الباحث فى " راند" " نيكولاس ريتشر" Nicholas Rescher دراسة عن " نظرية المعرفة للعلوم غير الدقيقة" وأفضت هذه الدراسة إلى قاعدة فلسفية للتنبؤ مفادها أن شهادة الخبراء مسموح بها فى الحقول التى لم تتطور بعد ، إلا أن ثمة بعض المشكلات ظهرت ترتبط بهذه القاعدة ، مما دفع " هيلر ونورمان دالكي " Norman Dalkey" أحد أعضاء مجلس إدارة " هيئة راند" إلى صوغ " الأسس العلمية لتقنية دلفى" Delphi technique" وفى عام

١٩٦٤ استخدم " هيلمر وثيرو دوزج . جوردون Theodore . J. Gordon " أسلوب دلفى فى دراسة للتطورات المقبلة المحتملة (الاستخدام واسع النطاق لآليات التعليم ، والمستعمرات على سطح القمر ، والترجمات الحاسوبية من لغة إلى أخرى ) ؛ مما أفضى إلى تطوير تلك التقنية التى أثبتت أن الأسلوب العلمى العقلانى فى ارتياد المستقبل يمكن تطويره ، وفى الستينيات أجريت دراسات عديدة اعتمدت على أسلوب دلفى ، وأيضاً دراسات للأسلوب نفسه ؛ مما أدى إلى تطويره وإضافة طريقة جديدة له هى مؤتمر دلفى .<sup>(٥٠)</sup> وفى أوروبا قدم عالم الاجتماع الفرنسى " برتراندى جوفنيل " Bertrand de Jovenell " كتابه " فن التخمين Art of conjecture " الذى نشره عام ١٩٦٤ والذى قدم فيه أساساً منطقياً وفلسفياً لهذا المجال ، وشارك " دى جوفنيل " مع مؤسسة فورد الأمريكية فى مشروع أطلق عليه المستقبلات الممكنة futuribles ، وفى العام نفسه نشر العالم الإنجليزى " دنيس جابور Dennis Gabor " كتابه اختراع المستقبل " Inventing The future " ثم نشر كتاب " ثيودورج جوردون " بعنوان " The future " فى عام ١٩٦٥.<sup>(٥١)</sup>

وفى عام ١٩٦٦ ، أسس " كورنيش " " منظمة مجتمع المستقبل العالمى " من أجل الارتقاء بدراسة المستقبل وبعلق على ذلك قائلاً " لقد أدرك مخطو السياسات أنه لا يمكنهم اتخاذ القرارات السياسية بمعزل عن ما يجرى فى باقى العالم " .<sup>(٥٢)</sup>

ويعد الإنتاج العلمى لمعهد هدرسون " جزء هام فى تراث " راند "إذا أنشأه " هيرمان كاهن " المحلل السابق فى مؤسسة راند ، والذي طرح تقنية السيناريوهات وعادة التفكير فى المستقبل ، وقد قام " كاهن " ومعهد هدرسون " ببحوث رئيسة حول المظاهر ذات التوجه المستقبلى للإستراتيجية العسكرية ، وهى جاءت فى كتب مثل " حول التصعيد : المجازات والسيناريوهات " و " التفكير فيما لا يفكر فيه " وبعد ذلك اهتم باستشراف قضايا المستقبل بعامة ، ونشر مع زميله " دانيال بيل " فى معهد هدرسون كتاب " العالم سنة ٢٠٠٠ ، إطار للتكهنات عن الثلاثة والثلاثين سنة الآتية" والذي أوضح أن عالم المستقبل يمكن دراسته بطريقة جديدة هادفة وبأدوات البحوث العلمية .<sup>(٥٣)</sup> وكان من أبرز مؤلفات هذه الفترة أيضاً كتاب " شارلز دارون " المليون سنة التالية " وكتاب جورج سول " صورة الغد " .<sup>(٥٤)</sup>

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن لحركة " بحوث السلام " إسهام جلى فى مجال دراسة المستقبل ، حيث وضع دارسون وعلماء مهتمون بالسلام دراسات وكتباً عن المستقبل ، فكتب " دونالدن . مايكل Donald . N . M ichael عالم النفس الاجتماعى مع " معهد بحوث السلام " فى واشنطن ، كتاباً عنوانه " الجيل الجديد : المنظورات الآتية لشبان اليوم والغد " فى عام ١٩٦٣ ، وكتب زميله المؤرخ " آرثر واسكوف "Arther Waskow" كتابه " ملاحظات من سنة ١٩٩٩ " كما أن الاقصادى " كينث بولدينج "Kenneth Boulding" الذى كان حينئذ رئيس " مركز دراسة قرار الصراع " فى جامعة مينشجان ، استشراف مستقبل الإنسان فى كتابه " معنى القرن العشرين " فى عام ١٩٦٤ .<sup>(٥٥)</sup>

وعلى الرغم من أنه كان هناك قبل الستينيات بعض المنظمات المستقبلية ، فإن عديد من هذه المنظمات تكون فى حقبة الستينيات فى الولايات المتحدة وفى بلدان أخرى ، بالإضافة إلى معاهد البحوث التى طورت عدداً من الروابط والنوادر ، فى إيطاليا أنشأ أوريلوبيتش الاقتصادى ورجل الأعمال ، نادى روما "The club of Rome" وهو مجموعة دولية من العلماء والإنسانيين والمخططين والعاملين فى ميدان التعليم والمهتمين بدراسة مشكلات العالم من وجهة نظر عالمية ، وفى مكان آخر من أوروبا تشكلت مجموعة أخرى عرفت باسم " البشرية سنة ٢٠٠٠ " بإيحاء من المؤلف روبرت جنك Robert Jungk " المولود فى برلين ، وفى العاصمة واشنطن شكلت مجموعة من الأشخاص " جمعية مستقبل العالم " وقد وصل عدد المنتمين لها فى السبعينيات نحو عشرين ألف فرد ، والتى كانت تنشر نشرة إخبارية باسم " المستقبل " "The futurist" التى تحولت إلى مجلة عام ١٩٦٩ ، وفى أمكنة أخرى صدرت مطبوعات أخرى منها " التحليل والبصيرة " فى فرنسا ، و" التحليل والتكهن " فى برلين ، و " المستقبل " فى الدنمرك ، و" المستقبلات " فى لندن ، و" المستقبل " فى إيطاليا ، و" المستقبل " فى ألمانيا ، والذين انضموا إلى تلك المنظمات كانوا من الأشخاص ذو الثقافة العالية ، وكان أكثرهم من الأساتذة الجامعيين . وبوجه خاص فى تخصصات علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد. (٥٦)



ومع بداية السبعينيات ، بدأت بحوث المستقبليات وبحوث السياسات تتحول شيئاً فشيئاً ، من مجرد الإسقاطات الخطية " Linear projectings " التي تعتمد على مد صورة الماضي فى المستقبل ، وصوغه إلى الاهتمام بمفهوم المستقبلات البديلة " Lternative futures " الذى يكشف عن أن هناك صور متعددة للمستقبل يمكن أن يتحقق أحداها ، وكذلك المستقبل يمكن التأثير فيه وتعديله ، بل واختراعه من خلال إبداع السيناريو المعيارى . (٥٧) وعليه فقد زاد الاهتمام بدراسة المستقبل ، وصاحب ذلك إصدار سيل من الكتب والمقالات فى أمكنة مختلفة من المعمورة ، ولعل أبرز هذه الكتب " صدمة المستقبل " لألفين توفلر عام ١٩٧٠ ، والمجتمع ما بعد الصناعى " لدانيال بل عام ١٩٧٣ " وملامح مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع الموجة الثالثة " ألفين توفلر عام ١٩٨٠ ، وكذلك ثمة تقرير هام " لتوفلر " عن مستقبل المؤسسات ، نشر بعد فترة من احتجابه المتعمد فى عام ١٩٨٥ ، ونشر أيضاً كتابه " تحولات القوة " عام ١٩٩٠ (٥٨) ليكمل ثلاثيته الشهيرة ( صدمة المستقبل ، والموجة الثالثة، وتحولات القوة ) .

وجدير بالذكر أن الدراسات المستقبلية لم تنتقل نقلة نوعية من خلال تطوير مناهجها وأساليبها ، وزيادة الوعى بأهميتها وقدرتها على استشراف المستقبلات البديلة ، إلا فى حقبة السبعينيات ، والتي بدأت الدراسات المستقبلية فيها الانطلاق نحو العالمية فأصبحت دراسات لا تقتصر على المنطقة الجغرافية التي يقطن بها العلماء المستقبليون الذين يجرون تلك الدراسات، بل امتدت لتشمل أنحاء العالم كافة . ولا شك أن تراكم المعرفة العلمية فى مختلف المجالات ، وعلى الأخص

فى المجال الاقتصادى ، فضلاً عن تطور أدوات ومناهج البحوث الكمية بعد ظهور الحاسب الآلى ، بالإضافة إلى الأزمات المتعددة الأوجه التى تعترض النظام الدولى الراهن ، كل هذه الأوضاع مهدت الطريق وساعدت على هذه النقلة التى شهدتها الدراسات المستقبلية بخروجها من إطار المحلية إلى العالمية (٥٩). وثمة نماذج عالمية معروفة لهذا النمط من الدراسات نوجزها أشهرها فيما يلى : (٦٠)

١-دراسة حدود النمو The limits to growth عام ١٩٧٢ لنادى روما ،  
والتي عرض نتائجها تحت خمسة موضوعات هى : السكان ، والموارد  
الطبيعية ، ورأس المال ، والزراعة ، وتلوث البيئة ، وكتب تقريرها " ميدوز  
وأخرون " .

٢-دراسة أخرى لنادى روما ، عنوانها " الإنسانية فى مفترق الطرق Mankind  
at turning point كتب تقريرها " ميزا دوفيك وبستيل " عام ١٩٧٤ والتي  
عرضت نتائجها وفق خمس مناحى هى : البيئة ، وتتضمن الجوانب  
الجغرافية والأيكولوجية ، والتكنولوجية . والجوانب السكانية والاقتصادية ،  
والعوامل الاجتماعية والسياسية ، التى درست تحت اسم الجماعات ،  
وتشمل المؤسسات والسياسات والقرارات ، وأخيراً الفرد ، وتحت هذا العنوان  
تمت دراسة الاتجاهات والقيم .

٣-نموذج - باريلوتش أو " نموذج أمريكا اللاتينية للعالم " الذى تم بواسطة  
باحثين من العالم الثالث ، وصدر باسم " مجتمع جديد أم كارثة " وكتبه "  
إميلكار هيريرا A. Herra " وآخرون عام ١٩٧٦ وعرض نتائجه وفقاً

لخمسة قطاعات إنتاجية هي : الغذاء والإسكان ، والتعليم ، والسلع  
الاستثمارية ، والسلع الأخرى والخدمات .

٤- نموذج " ليونتييف " الرياضى الذى عرض نتائج دراسته فى كتاب " مستقبل  
الاقتصاد العالمى " واستخدم فيه تحليل المدخلات والمخرجات ، وقسم  
العالم فيه إلى خمسة عشر إقليمياً ، صنفها بدورها إلى ثلاث فئات ، ثم  
تناول اقتصاديات هذه الدول من منظور ٤٥ قطاعاً للنشاط الاقتصادى ،  
تمت دراستها بعد ١٧٥ معادلة رياضية ، تصف ٢٢٩ متغيراً اقتصادياً ،  
وسمى الكتاب " مستقبل الاقتصاد والعالم " وضعه " لينتييف " بالاشتراك مع  
petet perti و Anne carter ، وهو دراسة كلفتهم بها الأمم المتحدة  
، ونشرتها عام ١٩٧٧ .

٥- " نموذج العالم عام ٢٠٠٠ " لدانيال بيل ، أعدته لجنة شكلها الرئيس  
الأمريكى بإشراف " جيرالد برانى Gerald Barney ، وعرضت نتائجها  
فى مجالات السكان والدخل القومى ، والغذاء والطاقة والتكنولوجيا .

ولم ينحصر الاهتمام بالدراسات المستقبلية على الدول الغربية وحسب ، وإنما  
ثمة إسهامات عربية فى هذا المجال بعضها فردى والبعض الآخر مؤسسى ، وقد  
جاءت هذه الدراسات انعكاساً للاهتمام العالمى بالدراسات المستقبلية ، وكثرة  
النماذج المطروحة فى المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ، وكذلك انعكاساً  
للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربى . وبالنسبة لأعمال  
الفردية التى ظهرت فى أنحاء الوطن العربى كافة ، مثل دراسة " حسن صعب "

بعنوان " المقاربة المستقبلية للإنماء العربى " بيروت ١٩٧٩ ، ودراستى قسطنطين زريق بعنوان " نحن والمستقبل " بيروت ١٩٨٠ ، و" مطالب المستقبل العربى " بيروت ١٩٨٣ ، ودراسة أحمد صدقى الدجاني بعنوان " رؤى مستقبلية عربية للثمانينات " ، عمان ١٩٨٣ ، ويدخل بعض الدراسات فى هذا الصدد فى إطار الدراسات القطاعية الجزئية مثل دراسة عمر الخطيب بعنوان " الوطن العربى عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية ، القاهرة ١٩٨٥ ، ودراسة هيدسون وآخرون بعنوان " العقد العربى القادم " ، بيروت ١٩٨٦ ، وهناك دراسات اهتمت بقطر عربى واحد ، مثل دراسة " المهدي المنجرة " بعنوان " المغرب الكبير عام ٢٠٠٠ " ١٩٨٣ . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات ظلت جزئية ولا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة ، فإنها جميعها قد عبرت عن شعور عميق بالقلق إزاء المستقبل العربى وما يحمله فى طياته من مخاطر ونذر . (٦١)

وثمة دراسات أخرى حديثة نسبياً يمكن إدراجها للمجهودات الفردية العربية فى هذا المجال ، وهى دراسة " أنطوان زحلان " بعنوان " الوطن العربى عام ٢٠٠٠ ، ودراسة " أنور عبد الملك بعنوان " تغيير العالم " ودراسة " محمد عابد الجابرى " آفاق المستقبل .

وفى هذا الصدد نشير إلى بعض الدراسات المؤسسية فى الوطن العربى فى مجال المستقبل ، ومنها " مشروع المعهد العربى للتخطيط " حول نموذج عربى للمستقبلات " والتخطيط طويل المدى للبلدان العربية ، ومشروع المستقبلات العربية

البديلة لجامعة الأمم المتحدة ، والذي أشرف على تنفيذه منتدى العالم الثالث ، ونشر تقريره " إبراهيم سعد الدين وآخرون عام ١٩٨٢ بعنوان " صور المستقبل العربى " و صدر عن هذا المشروع ١٥ كتاباً نشرت عن عدد من دور النشر ومشروع "استشراف مستقبل الوطن العربى" لمركز دراسات الوحدة العربية.(٦٢) والذي نشر تقريره " خير الدين حسيب وآخرون عام ١٩٨٨ بعنوان " مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات ."

وبالنسبة لمصر ، على الرغم من وجود بعض الدراسات التى اهتمت بدراسة المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فإن أشهر تلك الدراسات هو مشروع مصر عام ٢٠٢٠ الذى يشرف عليه منتدى العالم الثالث ، والذي نشر من إنتاجه نحو واحد وثلاثون كتاباً يرتبطوا بالموضوعات محل اهتمامه منها فى مجال علم الاجتماع ، "التمية فى عالم متغير" ، لإبراهيم العيسوى عام ٢٠٠٠ ، و"الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر" ، لعبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، ٢٠٠٢ ، و"السكان وقوة العمل الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية" ، لماجد عثمان وآخرون ٢٠٠٢ ، و"منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر" ، لمحمد مختار الحلوى عام ٢٠٠٣ ، و"الاتصالات والمعلومات فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠" ، لعبد المنعم بلال / ٢٠٠٣ و"أجيال المستقبل : الطفولة والشباب" ، لسلوى عامر وآخرون ٢٠٠٣ ، "فى الثقافة المصرية" لعبد المنعم تليمه وآخرون عام ٢٠٠٣ ، و"التطور التكنولوجى فى مصر الآفاق والإمكانيات المستقبلية حتى

عام ٢٠٢٠ " لمحمد أديب غنيمى وآخرون عام ٢٠٠٣ ، و"العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى "، لعلى سليمان وآخرون ٢٠٠٣ .

ويستبين من الطرح السابق أن ظهور دراسة المستقبل وتطورها ، يرجع إلى عاملين جوهريين : الأول يتمثل فى الأوضاع المجتمعية التى فرضت حاجة ملحة لهذا النوع من الدراسة، أما الثانى فيتجسد فى الأوضاع العلمية المرتبطة بتطور العلوم ونظريتها ومناهجها والتى مكنت العلم من أن يتوأكب مع هذه الحاجة المجتمعية

**خاتمة:**

انطلق الفصل الراهن من هدف رئيس وهو التعرف إلى الأسس المعرفية لاستشراف المستقبل ، ولقد كشف تحليل مباحث الفصل عن بعض الاستخلاصات العامة ونوجزها فيما يلى :

انطلق الفصل الراهن بهدف رئيس وهو التعرف إلى أسس علم اجتماع المستقبل ، ولقد كشف تحليل مباحث الفصل عن بعض النقاط نوجزها فيما يلى :

إن التفكير فى المستقبل كان أحد أهم القضايا التى شغلت فكر الإنسان منذ بداية ظهوره على سطح الأرض ، وخلال كل مراحل التاريخ ، فضلاً عن ذلك أدت التطورات والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة التى جاوزت كل ما كان يتوقعه الإنسان ، والناجئة عن تراكم المعلومات وتطور وسائل الاتصال والتقنية الحديثة

إلى ازدياد الاهتمام بدراسة المستقبل ، وذلك إيماناً بأن ثمة ارتباط بين درجة التقدم التى وصل إليها البلد والاهتمام باستشراف المستقبل .

ثمة فوائد عديدة لدراسة المستقبل منها ، التنبؤ بالصعوبات والمشكلات المتوقعة ومواجهتها أو العمل على الوقاية منها ، واكتشاف مطالب المستقبل والاستعداد له ، بما يمكن إعداده من أجل حياة أفضل ، والمساهمة فى اتخاذ القرارات على أسس علمية مدروسة ووفق تصورات مستقبلية مرسومة ؛ وذلك لأن الدراسات المستقبلية إحدى أدوات ترشيد القرارات .

تنطلق دراسة المستقبل من عدة أهداف نستطيع أن نختزلها فى هدف عام رئيس وهو استشراف آفاق المستقبل من أجل التعرف إلى المشكلات التى قد تظهر فيه والعمل على الوقاية منها أو مواجهتها والقضاء عليها ، فضلاً عن استشراف السيناريوهات البديلة للمستقبل ، وصوغ السيناريو المفضل منها وطرح الإجراءات والأساليب والطرق التى يؤدى انتهاجها إلى الوصول إليه ؛ ذلك لأن هناك صور عديدة محتملة للمستقبل وليس مستقبل واحد ، لأن وجود مستقبل وحيد يعنى أنه حتمى الحدوث ، وهذا يجافى الحقيقة.

تقوض بعض الإشكاليات دراسة المستقبل أهمها على المستوى النظرى عدم وجود المستقبل كشيء مستقل ، ذلك لأننا لا ندرس المستقبل كشيء ، وإنما ندرس أفكار عنه ، وتعد البحث المستقبلى وتشابكه مع عدد كبير من فروع

المعرفة ، وصعوبة تحقيق الموضوعية فيه ، وتعدد السيناريوهات المرتبطة بالمستقبل وصعوبة الوصول إلى دراسة متكاملة عنه ، وبالنسبة للإشكاليات المنهجية ، فهي تتمثل فى تباين المواقف إزاء الاستناد إلى مناهج وأساليب مستقبلية تم ابتكارها وصوغها فى الغرب ؛ ذلك لأن نشأتها الغربية تحملها تحيزات وأحكام غربية ، حيث إن ثمة اختلاف بين السياق الاجتماعى التى نشأت فيه ، والسياق المراد إجراء الدراسة فيه ، فهناك من يرى أنها تنتج مستقبلات بديلة لا تتوافق مع احتياجات وأهداف وقيم مجتمعاتنا ، وهناك أيضاً إشكالية المفاضلة بين الأدوات المنهجية الكمية أو الكيفية ، وأخيراً إشكالية ترتبط بمدى علمية تلك الدراسات .

مر اكتشاف المستقبل ودرسته بمجموعة من التطورات المطردة عبر تاريخ الحياة الإنسانية ، وأن زيادة الاهتمام بالمستقبل ووضع حجر الأساس لدرسته علمياً كانت على يد العلماء الفرنسيين ، بينما تطورت مناهجه وأساليبه بحثه على أيدي الأمريكان ، وأنشأت له عديد من العاهد والروابط والنوادي فى جميع أنحاء العالم ، فضلاً عن إجراء كثير من الدراسات التى أوضحت مدى تطور ونضج تلك الدراسات إلى الحد الذى أصبحت فيه تسهم فى صنع المستقبل ، من خلال إبداع السيناريو المفضل (المعيارى) ورصد الإجراءات والأساليب التى توصلنا إلى المستقبل المرغوب فيه .



شهدت بداية السبعينيات نقلة نوعية فى الدراسات والبحوث المستقبلية ، حيث انطلقت نحو العالمية فتحول اهتمامها من دراسة ظاهرة أو مجموعة من الظواهر داخل بلد ما إلى الاهتمام بدراسة العالم أجمع ، وهناك نماذج من هذه الدراسات منها دراستى نادى روما "حدود النمو" ، و" الإنسانية فى مفترق طرق ، ودراسة " مجتمع جديد أم كارثة " ، لإميلكار هيريرا وآخرون ، ، ودراسة " مستقبل الاقتصاد العالمى " ليونتيف ، ودراسة " العالم عام ٢٠٠٠ " لدانيال بيل .

ولم يقتصر الاهتمام بالدراسات المستقبلية فى الغرب وحسب ، بل هناك إسهامات فى الوطن العربى تتدرج فى نمطين ، الأول هو الدراسات التى تتسم بالطابع الفردى ، والآخر هى الدراسات المؤسسية . وثمة مشروع مؤسسى فى مصر يهتم باستشراف المستقبل هو مشروع مصر عام ٢٠٢٠ ظهر من نتاجه نحو عشرون كتاباً .

## الفصل السابع

### المفاهيم الأساسية فى علم اجتماع المستقبل

#### تمهيد:

إن دراسة مفاهيم العلم أحد متطلبات الإلمام به وفهمه ، خاصة إن كانت هذه المفاهيم وافدة من علوم أخرى أو ثقافات متباينة أو خبرات تاريخية متنوعة (١) ويشتمل علم اجتماع المستقبل على عديد من المفهومات والمصطلحات التى ينفرد بها عن غيره من العلوم ، والتى يتعين على الطالب فى هذا المنحنى المعرفى أن يعيها ؛ حتى يستطيع فك شفرة هذا العلم ؛ لذا سيعرض الباحث أهم المفاهيم الأساسية التى ينطوى عليها هذا الفرع من العلم فيما يلى :

#### أولاً : المستقبل :

يشير المستقبل إلى فترة من الزمن لم تصل بعد (٢) أو هو الزمن الذى يأتى بعد الحاضر (٣) وهناك من يعرفه بأنه ما يتصوره الإنسان ، وما يعمل على نصنعه وإبداعه وتحقيقه . وتتزايد هذه القدرة الإبداعية مع حسن الإفادة بشكل عقلانى من إنجازات العلم والتقدم التكنولوجى ، والتراكم المعرفى فى مختلف المجالات (٤) ويشير ذلك إلى عدم وجود المستقبل ، وهذه حقيقة . أضف إلى

ذلك أن المستقبل لن يوجد حتى فى المستقبل ؛ لأنه يوجد فقط حين يصبح حاضراً ، وعند هذه النقطة لا يعود آلياً مستقبلاً . وعبرت بعض الأمثال الشعبية عن ذلك ، فهناك من قال " اليوم هو الغد الذى قلقت عليه أمس " .

وتتبقى هذه الطبيعة المتناقضة للمستقبل من حقيقة أن المستقبل لا حقيقة له كشيء مستقل فحين نتحدث عن المستقبل نعنى فعلاً مستقبل شيء ما ، أى مستقبل موضوع ما ، أو وضع ما كما سيصبح فى فترة زمنية آتية وهكذا . فالمستقبل يعد إشارة مختصرة إلى الحضارة الإنسانية ، أو جزء منها فى فترة زمنية آتية . وللمفارقة فإن الاعتراف بعدم وجود المستقبل هو سبب أهميته . وعليه لا نستطيع دراسة المستقبل أو عالم المستقبل لأنهما غير موجودين ، ونحن فى هذا الصدد ندرس أفكار عما سيكون عليه العالم فى المستقبل ، أفكار تتبثق من مفاهيمنا عما كان عليه العالم فى الماضى وكيف نرى أنه يتغير .<sup>(٥)</sup>

## ثانياً : استشراف المستقبل :

يعرف استشراف المستقبل حسب ما ورد فى الموسوعة البريطانية بأنه " دراسة الاتجاهات الحالية من أجل التنبؤ بالتغيرات المستقبلية " .<sup>(٦)</sup> ويعرف أيضاً بأنه " دراسة علمية ، ترنو إلى صوغ مجموعة من السيناريوهات المشروطة لمجتمع من المجتمعات ، أو لظاهرة من الظواهر ، واحتمالات تطورها المستقبلى ، وآثار هذا التطور فى المجتمع ، بدءاً من معطيات الماضى والحاضر ، ومعتمداً على

المناهج والأدوات العلمية " (٧) ويعرف أيضاً بأنه "دراسة التحولات المستقبلية للمجتمع من خلال التحليل الجيد للحاضر ، والتعرف على العوامل والمتغيرات التي تلعب دوراً فعالاً في حدوثها " (٨)

وهناك من يرى أن استشراف المستقبل اجتهاد علمي منظم ، يهدف إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة ، والتي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات ، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً ، وتتطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع ، وهو بذلك يستكشف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما ، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود (٩)

وثمة ملاحظتان على هذا التعريف الأولى: أنه حدد مدة استشراف المستقبل بمدة تتجاوز العشرين عاماً ، ومع ذلك هذا يتنافى مع تصنيف الآماد الزمنية لدراسة المستقبل ، والثانية أنه ركز هدف الاستشراف في التوصل إلى السيناريو المعياري ( المفضل) وأغفل أن ثمرة استشراف المستقبل قد تكون سيناريوهات امتدادية ( اتجاهية) أو بديلة ( إما محتملة ممكنة أو مفضلة) .

إن استشراف المستقبل لم يعد مجرد مسألة إشباع الفضول العلمي ( المعرفي) لدى الإنسان لمعرفة المجهول، وإنما أصبح مطلباً أساسياً وضرورياً لتحقيق التواءم مع المتغيرات المتوقعة في شتى مناحي الحياة (١١) حيث لا يرمى الاستشراف إلى رجم الغيب أو التكهن بأحداث المستقبل للأفراد أو للمجتمع أو للإنسانية كافة

؛ ذلك لأن الاستشراف ينطوى على مهارة عملية لاستقراء الاتجاهات العامة فى حياة البشرية ، التى تؤثر فى مسارات الأفراد والمجتمعات .

وعلى أى حال فإن هذا النوع من الاستقراء يسهم فى تهيئة الأفراد والمجتمعات والأمم لما سيأتى ، واتخاذ القرارات التى قد تفضى إلى المستقبل المفضل . وإذا كنا غير قادرين على توقع القادم من الأحداث ، فإن ما يمكن أن نستقرئه من الاتجاهات العامة ، يدفعنا إلى إعداد أنفسنا لما سيحدث . وجاء فى القرآن الكريم " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " وهذه دعوة صريحة وواضحة للقيام بالخطوات الضرورية لتغيير ما بأنفسنا لنصبح أقدر على التكيف مع المستقبل . (١٢)

وتأسيساً على ما سبق نستطيع القول إن ثمة فائدة حقيقية تعود على المجتمعات من عمليات الاستشراف العلمى ، فمن ثم يساهم الاستشراف فى إنماء الوعى الاجتماعى إزاء المستقبل ، وهذا الوعى يزيد بالطبع من مقدرتنا على استشرف المستقبل ؛ لذلك يتعين علينا أن نفهم الاستشراف العلمى فى إطار ما يمكن أن يقدمه ، وضمن هذا الإطار وحسب . (١٣)

**ثالثاً: المستقبلية:** نزعة نحو الجديد والمجهول والمستقبل أساسها الخروج على المألوف والرغبة فى المغامرة ، وهناك من يرى أن " مارينيتى " F.T.Marinetti ( ١٨٧٦ - ١٩٤٤ ) أول المنادين بهذه النزعة . (١٤)

وإذا كانت المستقبلية من المفهومات العلمية الحديثة ، فإن لها عديد من التعريفات اللغوية والاصطلاحية . وعليه فلفظ المستقبلية فى اللغة يفيد النسبة إلى المستقبل ، فالياء ياء النسب ، فيقال ( مستقبلى ) نسبة إلى المستقبل .

وفيما يتعلق بالتعريف الاصطلاحى للمستقبلية ، فهى مصطلح يراد به عدة معان تتباين وفقاً لوقوع الكلمة فى سياق الحديث ، فأحياناً ترد مضافة ، وأحياناً تكون مفردة ، ونهتم هنا بمعناها اصطلاحياً ، وهى مفردة دون إضافة فيقال ( المستقبلية ) ، وهى بهذا اللفظ تعبر تارة عن فلسفة معينة ، وتارة عن فن من الفنون ، وتارة عن منهج أو علم .

والمستقبلية فلسفياً اتضحت فى الحركة الفكرية التى تمثلت فى الكتابات الأدبية والراويات الخيالية واليوتوبيات ، التى سادت أوروبا وأمريكا ، وتعتبر فكرة تقدمية إنسانية ، حيث إنها تدور حول رؤية الأشياء والظواهر والأنظمة فى حركة إلى الأمام ، وتقوم على التجرد من الذات الحالية والبحث فى حياة القادمين حلاً لمشاكلهم .

والمستقبلية باعتبارها فلسفة لها عدة محاور تبحث فيها ، أبرزها فكرة الزمن ، والاكتمال ، وقدرة العالم على التغيير الشامل ، والصدفة والمفاجأة ، ودور كل من القوة الإلهية والإرادة البشرية فى تحريك التاريخ ، وموقع الإنسان والأرض من النظام الكونى ، والمسئولية الأخلاقية والإنسانية المتوارثة بين الأجيال .

وبالنسبة إلى المستقبلية كعلم ، تعد طريقة أو أسلوب للتنبؤ وفق تصورات وخيالات الكتاب والعلماء ، وتطور في الوقت الراهن ليستشرف سيناريوهات بديلة محتملة وممكنة ومفضلة للمستقبل تسهم في صوغ نظرية شاملة ترشد هذا المستقبل وتوجهه ، وتكون منطقاً لسياسات اجتماعية مستمدة منها ، تعمل على إزالة أى مشكلات تقوض المستقبل .

أما عن المستقبلية كمنهج فتمثل أرقى الإضافات العلمية في القرن العشرين ، حيث تيسر عملية استشراف المستقبل <sup>(١٥)</sup> في عصر ارتبط تقدم الدول فيه بقدرتها على استشراف المستقبل وتوقع مشكلاته من أجل الاستعداد لمواجهتها.

#### رابعاً : الدراسات المستقبلية :

هناك بعض المترادفات في مجال دراسة المستقبل تستخدم لتشير إلى معنى واحد ، رغم أنها ليست بنفس الدرجة من القبول والشهرة ، وهذه المفاهيم هي علم المستقبل futurology ، وبحوث المستقبليات futures Research ، ودراسات البصيرة foresight studies ، وبحث السياسات policies ، والتنبؤ التخطيطي prognosis ، والتحركات المستقبلية future Research ، والمنظور المستقبلي prospective ، والتنبؤ المشروط Movements ، والمستقبلية futurism وغيرها . وغالبيتها تشير إلى محاولات لصوغ سيناريوهات للمستقبل تمهد للسيطرة عليه . <sup>(١٦)</sup> وهناك من يرى أن اختلاف

مسميات تلك المفهومات يرجع إلى حداثة تلك المنحى المعرفى ، وإلى تباين تصنيف العلوم بين المجتمعات .(١٧)

غير أن التسمية الشائعة لهذا العلم هي " علم المستقبل " والتي ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤ على يد " أوسيب فلختهايم " ، وجاء مصطلح المنظور المستقبلى فى منتصف الخمسينيات على يد الفيلسوف الفرنسى " جاستون برجيه " وزميله عالم الاجتماع الفرنسى " برتراند دى جوفينيل " . وعلى الرغم من تعدد تسميات هذا العلم ، فإن مفهوم " الدراسات المستقبلية " هو الأكثر قبولاً الآن فى العالم ، يليه مفهوم البحوث المستقبلية ؛ ذلك لان مفهوم علم المستقبل الأكثر شيوعاً فى الغرب يواجه بانتقادات شتى فى صدارتها كونه يصبغ دراسة المستقبل بالصبغة البرجماتية الأمريكية دون أخذ العوامل القيمية والاجتماعية محل اعتبار ، وأضف إلى ذلك عدم تحقيقه لشروط العلم ، إذ أنه يركز على المعرفة وحسب ، فى الوقت الذى يعترض على مفهوم المستقبلية كونه مفرطاً فى معاداته لكل ما هو تقليدى مألوف ، ولكونه يمثل اتجاهاً يؤمن بالمادة ويرى فيها طاقة الحياة ، ويعيد السرعة والآلة ، فهو يدخل فى منحى الفنون أكثر منه فى باب العلوم ، حيث إنه يمثل فى الأدب والفن نقيضاً للاتجاهات التعبيرية والطبيعية ، وبخصوص باقى المصطلحات فلا تضاهى مفهوم الدراسات المستقبلية فى قابليتها فى الأوساط العلمية .(١٨) وعليه يقتضى الأمر تسليط الضوء على بعض التعريفات التى اهتمت بها ، فقد ذهب " ويندل بل " على أنها الدراسات التى تسعى إلى اكتشاف أو ابتكار ، وفحص وتقييم ، واقتراح مستقبليات



ممكنة أو محتلمة أو مفضلة .(١٩) وتعرفها موسوعة Wikipedia(٢٠) بأنها " الدراسات التي نستخدمها لاستشراف المستقبل ، من خلال دراسة الوضع الراهن اقتصادياً وتكنولوجياً ، والاتجاهات الاجتماعية ، وتستعين هذه الدراسات بواحد أو أكثر من أساليب وطرق البحث المستقبلى ، مثل أسلوب السيناريوهات ، وأسلوب دلفى ، وطريقة الاستثارة الذهنية ، والتحليل المورفولوجى . وتطلق الدراسات المستقبلية من هدفين هما : هدف استطلاعى ، وآخر معيارى ( استهدافى) ، ويمكن أن تجمع هذه الدراسات بين هذين النمطين من أجل استشراف أفضل للخطط المستقبلية.

ويرى " جون ماكهل " أنها تمثل تخصصاً علمياً يتضمن كل صور ودراسات المستقبل ، من استقراء الاتجاه إلى المدينة الفاضلة ( اليوتوبيا) ، فى حين أنها تتجه عند " أريك جانتش" إلى التنبؤ المشروط من منظور إثبات احتمالى وعلمى نسبى ، وكل هذا يتعلق بالخيارات والمترتبات الخاصة بالمشكلات المرتبطة بالمستقبل . فالتنبؤ المشروط هنا يرتبط كما يقول " ماسينى" بمبدأ ماذا...إذا؟، أو ماذا يحدث لو؟

وذهب " شان " إلى أنها تخصص علمى جديد يختص بصقل البيانات وتحسين العمليات التى على أساسها تتخذ القرارات والسياسات فى مختلف مجالات السلوك الإنسانى ، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية . والغرض من هذا التخصص ، مساعدة متخذى القرارات ، وصانعى السياسات ، على أن يختاروا

بحكمة - فى إطار أغراضهم وقيمهم- من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل فى زمن معين (٢١).

ويعرفها " أدوارد كورنيش " بأنها " العلم الذى يرصد التغير فى ظاهرة معينة ، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها فى المستقبل ، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على آخر " وعلى هذا الأساس تختلف الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية ، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفاً ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف ، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة ، كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ فى أن الأخير يحسم فى أن الظاهرة ستتخذ مساراً معيناً أو محدداً ، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك قط (٢٢).

وفى هذا الصدد تعرف الجمعية الدولية للمستقبلات world future Society الدراسات المستقبلية فى أربعة عناصر رئيسية :

١- أنها الدراسات التى تركز على استخدام الطرق العلمية فى دراسة الظواهر الخفية .

٢- أنها أوسع من حدود العلم ، فهى تتضمن الجهود الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية .

٣- أنها تتعامل مع نطاق لبدائل النمو الممكنة ، وليس مع إسقاط مفردة محددة المستقبل .

٤- أنها تلك الدراسات التى تتناول المستقبل فى آماذ زمنية تتراوح بين خمس سنوات وخمسين عاماً .

ويتضح من التعريف السابق أنه وسع نطاق الدراسات المستقبلية لىتجاوز حدود العلم ، ولو اقتصر على ضم الجهود الفلسفية إلى العلم ، فهذا كان لا يبتعد كثيراً عن مجال العلم ؛ لأن الفلسفة أحد أنساق العلم ، فهى العلم الذى يبحث فى مناهج التفكير وأطره ، وطرق تغيير العالم ، إلا أن المفهوم المطروح يتسع لىتضمن كل من الفن والفلسفة والعلم جنباً إلى جنب .(٢٣)

#### خامساً : التخطيط والتنبؤ الاجتماعى :

ساد جدل والتباس فى الأوساط العلمية - ولا يزال - حول مدلول مفهوى التخطيط والتنبؤ الاجتماعى ، الأمر الذى دفع " جاك أول" التصريح فى كتابه المعروف خذعة التكنولوجيا بأن التخطيط ليس هو التنبؤ .(٢٤)

وإن محاولة كشف الأقنعة عن هذان المفهومان ، تلزمتنا طرح بعض التساؤلات الهامة التى تمثل الإجابة عليها إزالة للغموض والخلط إزاء هذاه المفهومان ، وهذه الأسئلة هى : ما مدلول كل من التخطيط والتنبؤ الاجتماعى ؟ وما جدواهما ؟ هل التنبؤ محالاً؟ ما الفرق بين التنبؤ والتوقع ؟ هل يفضل عند إجراء دراسة مستقبلية استخدام لفظ تنبؤ؟

كانت استراتيجيات التخطيط وممارساته مهمة للتنمية ، وقد أضفى عليها المشروعية ودعم طموحها إزاء المستقبل المفضل ، وجسد الإيمان بإمكانية إحداث التغيير الاجتماعى وتوجيهه والسيطرة عليه حتى يصل إلى الوضع المرغوب فيه. (٢٥) ولقد تطور التخطيط فى مجال صوغ سيناريوهات بديلة ومعيارية متنوعة للمستقبل، وفى هذا الصدد يرى "دانيال بيل" أن التخطيط ليس عملية آلية ، بل عملية عقلية تقوم على الاختيار ، ومن ثم فإن التخطيط لا يجب أن يقوم على فكرة الأهداف والموارد وحسب ، بل يجب أن يقوم على رسم مخططات بديلة ، وأن يبحث فى مختلف النتائج المحتملة للاختيارات المتعددة. (٢٦)

ويرى إبراهيم سعد الدين (٢٧) أن التخطيط هو تدخل واع لإعادة صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك إمكانيات كبيرة فى التطبيق للتسيير والمتابعة وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق هذه السياسات .

وهناك من يرى أنه " محاولة ضبط وتوجيه الاتجاهات الجارية للتغيير ؛ للحصول على الأهداف المرغوبة للفرد والجماعة " (٢٨) ، ويذهب " أدوارد كورنيش " إلى أن التخطيط يعنى تحديد الخطوات اللازمة للوصول إلى أهدافنا . فاستشراف المستقبل تسبق منطقياً تحديد الهدف ، أى أننا نميز الأهداف الممكنة قبل أن نقرر أياً منها سنحاول تحقيقه . فالتخطيط من هنا يلى منطقياً تحديد

الأهداف ، فبعد أن يحدد الهدف نضع سلسلة من الخطوات الفعالة القوية لتحقيقه  
(٢٩).

وهناك من يعرفه بأنه " إعداد خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خلال  
فترة زمنية معينة ، وطبقاً لأهداف قومية محددة . فهو يوازن بين شتى النواحي  
التي تستخدم فيها الموارد ، واختيار النواحي التي تحقق أكبر منفعة ممكنة (٣٠)  
وعليه فالتخطيط يتميز بالشمول أى شمولية الخطة لكافة نواحي الحياة فى  
المجتمع ، بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر ، ولا على قطاع دون  
آخر ، ومثل هذا الشمول لا يمكن الوصول إليه مرة واحدة ، وإنما يتعين علينا أن  
نصل إليه بالتدرج المخطط (٣١).

وعليه يصبح التخطيط ضرورة لتوجيه التغير السريع فى الاتجاهات التى  
يمكن أن نتوقعها ؛ ولذا فهو يعتبر محاولة لإدراك أكثر التغيرات أهمية ، وأكثرها  
تأثيراً فى العملية الاجتماعية الإضطرادية كلها ، ويتباين التخطيط عن التنظيم أو  
الإنشاء ، ذلك أن التنظيم عبارة عن ترتيب جديد لأشياء موجودة فعلاً فى الواقع ،  
أما الإنشاء وإن كان يشابه الابتكار أو الخلق باعتباره يؤدي إلى إقامة شىء جديد  
، إلا أنه يقوم على استخدام مواد موجودة فعلاً ، ولكن التخطيط فى جوهره يعتبر  
عملاً من أعمال الخلق والابتكار ؛ ولهذا لا يجب أن تفكر فى التخطيط كما نفكر  
فى البناء أو التنظيم ، ويمكن أن نفهم العلاقة بين هذه المفاهيم بطريقة أخرى،  
فنفقول إن البناء الاجتماعى ينتقل من مرحلة التخطيط بعد نجاحه إلى مرحلة من

التنظيم تقوم على الإنشاءات التي تمت بناءً على تنفيذ التخطيط ؛ ولهذا يكون التخطيط إعادة بناء مجتمع متقدم تاريخياً نحو وحدة تنظيم تنظيمياً كاملاً عن طريق البشر من مواضع مركزية معينة (٣٢).

وبالنسبة إلى التنبؤ ، يعرف لغوياً بأنه مشتق من النبوءة ، فتنبأ تعنى ادعى النبوءة ، وتنبأ بالأمر بمعنى أخبر به قبل وقته ، بينما توقع الأمر ارتقب وقوعه (٣٣). ويشير ذلك إلى أن التنبؤ كما ذكرت فى مواضع متباينة من الكتاب ، يعنى حتمية حدوث السيناريو المتوقع فى المستقبل ، رغم أن العلم هو لغة الاحتمال ، وأن قضايا المعرفة العلمية قضايا احتمالية ، وليست حتمية (٣٤). وفى هذا الصدد ذهب " **عاطف أحمد فؤاد** " (٣٥) أنه يتعين علينا أن نستخدم فى الدراسات المستقبلية مفهوم "توقع" بدلاً من "تنبؤ" ؛ لأن ادعاء " التنبؤ" المطلق بمسار البناء الاجتماعى لأى مجتمع كائناً ما كان فى المستقبل ، يتناقض مع طبيعة الظواهر الاجتماعية التى تتسم بالدينامية.

وفى إطار المقارنة بين استشراف الأنبياء للمستقبل واستشراف الخيال العلمى له يرى " **باترك بارندا**" أن المتنبئ الدينى يدعى الصدق ، بينما كل ما يدعيه الروائى هو مجرد احتمال (٣٦). أما التنبؤ الاجتماعى الذى يشير إلى العملية التى بمقتضاها نحصل على معرفة حول أحوال غير معلومة لنا ، أو خافية علينا أنت نتيجة لاختيار أحوال أخرى معلومة لا يوجد اتفاق بين العلماء على المصطلح ، وعلى قدرة العلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بوجه خاص على التنبؤ .

ويروا أنه على الرغم من أن ثمة اتفاق من علماء كثر على أن التنبؤ من وظائف العلم الاجتماعى ، وقيس البعض مكانة النظرية الاجتماعية بالقضايا التى تنبأت بها ، ويربطون بين التقدم العلمى والتوسع فى التنبؤ الاجتماعى ، فإن بعض العلماء أقروا بأن أهداف العلم الأخرى كالفهم مثلاً ذا أهمية أكبر من التنبؤ ؛ ذلك لأن قدرة علم الاجتماع على التنبؤ ضعيفة. (٣٧)

وفى هذا الصدد ذهب " سبار وسوينسون Spahr and Swenson " إلى ان كثيراً من الباحثين يرون أن الوظيفة الرئيسة للعلم هى التنبؤ ، ولكن التنبؤ الدقيق لا يمكن الجزم به إلا فى ميادين العلوم الطبيعية ، حيث ينعلم تأثيرات الإنسان فى توجيه الحقائق ، وهذا ما لا يتوافر فى العلوم الاجتماعية التى يكون الإنسان هو مادتها المحورية .

وقد أشار " كورت ليفن Kurt Levin " إلى صعوبة التنبؤ بالمستقبل باستخدام الاتجاهات الماضية ، فىرى أنه بذلت محاولات شتى للتنبؤ بالمستقبل على أساس " الاتجاهات التاريخية " مع أن قيمتها فى التنبؤ محدودة جداً ، بل إنها تكون مضللة فى بعض الأحيان ، وذلك لبعض الأسباب :

١- التنبؤ بالمستقبل حتى إذا تم أخذ العينة بشكل سليم يعتمد على أن الموقف سيبقى ثابتاً مستقراً ، أو أنه سيتغير بدرجة معلومة واتجاه معروف ، غير أن الأوضاع تتغير من يوم لآخر .

٢- ليس هناك طرق محددة لنحكم من الاتجاهات التاريخية ، المشكلات التى قد تواجه التغيير فى اتجاه معين ، ذلك لأن طول مدة أخذ الجماعة بعادة معينة لا يعنى أنها جامدة ، فقد يعنى ذلك أن الأوضاع المرتبطة بها لم تتغير طوال الفترة التى ظلت فيها هذه العادة ذات سيطرة على الجماعة .

٣- لن نستطيع أن نصل إلى اتفاق حول الوسائل الناجعة التى يمكن الاستعانة بها فى إحداث التغيير .

ويعنى ما سبق أن هناك صعوبة فى التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ، ومع ذلك فقد أمكن فى بعض الميادين التنبؤ بالمستقبل بدقة كافية كميادين السكان والتعليم والصحة .(٣٨)

ومع ذلك ربما تكون هناك حاجة ضرورية للتنبؤ فى مجتمعنا ، فعلى سبيل المثال على الجيش أن يتنبأ بقدرات العدو ، ويجب التنبؤ بالنمو الاقتصادى والقدرات التقنية ، ومع ازدياد قوة التقنية لا يصبح التنبؤ ضرورياً وحسب ، بل أكثر تسارعاً أيضاً وكلما ازدادت قوة التقنية ، ازدادت خطورة الخطأ فى التنبؤ .

ولا يرد فشل بعض التنبؤات إلى عدم الاعتماد على معظم الوسائل العلمية ، أو التقنية للتنبؤ ، فقد تم التخلّى عن التنبؤ الخطى منذ أمد بعيد ، وبدلاً منه تطور فرعان جديان هامان ، الأول : هو علم المستقبليات والذى يضع



السيناريوهات المحتملة كافة محل اعتبار فى محاولة للتنبؤ بالأرجح حدوثه التى يرتكز عليها هى اكتشاف الأخطار ، فرىما تصوغ المجتمعات استراتيجيات للتغلب على هذه الأخطار ، أما الفرع الثانى فهو نظام النماذج ، ويقوم هذا النظام بتحليل الوضع القائم ، ويضع المعايير الأساسية ويدرس ما قد يحدث إذا تتوعدت تلك المعايير ، ثم ينظر إلى جميع التتويجات قىاساً على المعايير ، حيث يقدم هذا المنهج تصورات عريضة جداً للتطورات الممكنة دون أن يحدد تلك التى تمتلك أفضل فرص النجاح. (٣٩)

وعلى الرغم من شدة الحاجة إلى التنبؤ فى ظل التطورات التكنولوجية الحديثة والتقانة ، فإن هناك عدة عوامل تقوض من القدرة على التنبؤ بالمستقبل ، حيث إن هناك صعوبة فى الحصول على المعلومات رغم أن هناك ركام هائل من المعلومات التى ترد إلينا عبر النت ، ولكن ثمة ندرة فى المعلومات الهامة ، وهناك أيضاً صعوبة تصور المرء نفسه فى مواضع مغايرة ، سواء فى الفضاء أو الزمن ، وهناك كذلك صعوبة الفهم التى تسفر عنها شدة سرعة تقدم التقنية والعلم واللذان يصبحان على درجة من التعقيد يصعب فهمها على علماء المستقبل ، علاوة على ذلك ثمة صعوبة فى تخيل السيناريوهات ، حيث إننا نواجه باستمرار احتمالات سلبية ، ولا يمكننا أن نجد ملاذنا فى روايات الخيال العلمى. (٤٠)

**سادساً : السيناريو (٤١) :**

يعد السيناريو الدعامة الأساسية للدراسات المستقبلية ، وأفضل أساليب تلك الدراسات إثماراً واستدامة. (٤٢) ويستخدم فى المجالات الفنية والسياسية والعلمية ،

وهو فى أصله لفظة إيطالية مشتقة من كلمة "Scena سينا" ، بمعنى النظر ، وقد شاع استخدامها فى أوروبا فى مجال الأعمال الفنية فى القرن التاسع عشر ، وانتقلت بعدئذ على باقى دول العالم ، وظلت تتداول حتى ظهور علوم المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين فى أوروبا ، ولم يجد العلماء لفظة تعبر عن أفكارهم وآمالهم فى مجال المستقبل والتخطيط أفضل من كلمة سيناريو . وثمة نوعان من السيناريو هما السيناريو الفنى ، والسيناريو غير الفنى . وقد عرف " ريموند سبويتوك Spoitook" السيناريو الفنى بأنه " تسجيل المعانى المصورة باستخدام الكلمات التى يمكن ترجمتها فيما بعد ، بانطباعات مصورة بواسطة الكاميرا والمخرج ، وعلى ذلك فإن السيناريو على الرغم من اعتماده على الكلمة فى كتابته ، فإنه ينشأ من الصورة أولاً (٤٣) .

وبالنسبة للسيناريو غير الفنى عرفه " أدوارد كورنيش " بأنه " سلسلة من الأحداث التى نتصورها تجرى فى المستقبل ، ويمتلئ تفكيرنا اليومى باقتحامات بسيطة عن عالم الغد أو الأسبوع التالى أو السنة التالية ، وهى جميعها سيناريوهات رغم أنها قلما تكون متقنة تماماً كالسيناريوهات المحكمة التى يصوغها الباحثون المحترفون " (٤٤) وهناك من يطلق عليه وصف الحالة المستقبلية ، وأسلوب إدارتها من واقع كونها خطوطاً عامة لقصص مستقبلات ممكنة ، أو أنها قصص حول المستقبل . وعادة ما تضمن قصصاً حول الماضى والحاضر ، كما يقال إن السيناريو وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضاً لتنبؤ محتمل أو

مستقبل فعلى . ويعرف السيناريو أحياناً بأنه تتابع مفترض لأحداث مستقبلية ، أو أنه صورة متسقة داخلياً لمستقبل ممكن .

ومن هنا فإن التعريف المقترح لسيناريو الأحداث ، هو أنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائي مفترض . ويعرف كذلك بأنه منظومة عمل ، تبرمج من خلال جدول ( برنامج ) ؛ لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسية المستقبلية ، فى إطار التخطيط المستقبلي للدولة ، أو المؤسسة ، وبما يحقق نجاح الأهداف المستقبلية . (٤٥)

ويبدأ السيناريو حين نسأل مثلاً " ماذا يحدث إذا وقع هذا أو ذاك ؟ " وعلى سبيل المثال " ماذا سيحدث إذا ذهبنا إلى ميدان التحرير أثناء المظاهرات ؟ ونحن ما أن نطرح السؤال نبدأ نتصور شتى نتائج الحدث . والموقف يقتضى طرح سؤال مفاده : ماذا يقدم لنا السيناريو؟ ثمة فوائد عديدة للسيناريو أهمها :

١- يجعلنا نعي المشكلات المحتملة التي قد تحدث إذا كان علينا إتخاذ إجراء معين ، فنستطيع آنذاك أن نتخلى عن الإجراء المقترح أو نستعد لاتخاذ الاحتياطات لتحجيم المشكلات التي قد تنتج وتقويضها .

٢- يمنحنا السيناريو فرصة النجاة من عمل كارثي محتمل أو تحقيق فرصة رائعة .

٣- يمكن للسياريو أن يثير سيناريوهات أخرى نستخدمها فى تقويم وضع وتخطيط عمل<sup>(٤٦)</sup>.

### سابعاً: علم اجتماع المستقبل :

يعد علم اجتماع المستقبل من الفروع المعرفية ذات الطبيعة العالمية ، وقد تحول إلى ميدان مستقل واضح المعالم مهمته استشراف التغيرات الاجتماعية التى ستحدث فى المستقبل ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة ؛ لمواجهة الآثار المترتبة على تلك التغيرات ، ويهتم علماء الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات الاجتماعية بدراسة المستقبل<sup>(٤٧)</sup>. غير أن علماء الاجتماع يستطيعوا بحكم تخصصهم ، ودورهم فى المجتمع أن يستشرفوا السيناريوهات المحتملة للمستقبل ، من خلال خبراتهم عن ماضى وحاضر مجتمعاتهم ، والذى يسهم فى إثراء رؤيتهم للغد والمشكلات التى ربما يأتى بها<sup>(٤٨)</sup>. انطلاقاً من أنه لا توجد مشكلة اجتماعية تأتى من فراغ ، فكل مشكلة لها جذور فى الماضى ، وسياق اجتماعى يساعدها على الظهور والانتشار فى الحاضر .

وقد برز فى مجال سوسيولوجيا المستقبل عديد من علماء الاجتماع ، أمثال " دنيال بيل " و " دى جوفينيل " و " أوسيب فلختهايم " و " س . كولم جيلفن Gilfillan وغيرهم من العلماء الذين لا يتسع المقام لذكرهم أو عرض أفكارهم إزاء المستقبل ، وأهم دراساتهم ، فعلى سبيل المثال قدمت " بيتينا هوبر " Bettina Huber" فى عام ١٩٦٠ ببلوجرافيا تتضمن ٢٤٥ كتاباً ومقالاً ، نشرت خلال العشر سنوات الأخيرة فى مجال علم اجتماع المستقبل ، وهذا لا يعنى أن الاهتمام

بدراسة المستقبل فى إطار علم الاجتماع حديثة ، بل إن الاهتمام بها جاء مبكراً فى العلوم الاجتماعية بعامه ، وعلم الاجتماع بوجه خاص ، حيث ارتبط بالتصنيع والمجتمع الصناعى ، وما أفضى إليه من مشكلات واضطرابات أثرت فى البناء الاجتماعى فيما بين منتصف القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، فقد كان المفكرون والعلماء الاجتماعيون الرواد وبخاصة الفرنسيين موجّهين أعمالهم للمساعدة فى إبداع نظام اجتماعى جديد ، فإنهم لم يهتموا بفهم الواقع واستشراف آفاق المستقبل وحسب ، بل أيضاً طرح السياسات والإجراءات التى تسهم فى تحسين الحياة وتجويدها فى المستقبل أى بلوغ المستقبل المفضل (٤٩).

ما من شك أن الاهتمام بدراسة المستقبل والسيطرة عليه فى عصر النهضة الأوروبية ، قد ساهم فى إحداث تطور وازدهار للمجتمع ، وكذلك ساهمت زيادة المعرفة العلمية والتطور الاقتصادى وتطبيق مبادئ الحداثة ، وتقدم علوم الرياضيات والتوسع فى مجالات الحياة الاجتماعية ، أدت إلى نضوج الدراسات العلمية فى إطار علم اجتماع المستقبل ، حيث زادت قدرة الناس على تجاوز أوضاعها ومشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية وقتئذ ، وفرضت كل تلك الأوضاع على الناس النظر إلى مستقبل المجتمع . وبناءً عليه لم يعد المستقبل امتداداً خطياً تقدماً للماضى وحسب ، ولكن أصبحوا يهتموا بشكل متزايد بنتائج الأفعال فى الوقت الراهن ، وآثارها المستقبلية والسيناريوهات التى يمكن أن تحدث فى المستقبل نتيجة لها . فلقد كان اهتمام علماء الاجتماع وغيرهم من العلماء الاجتماعيين بدراسة المستقبل ، هو المفتاح الرئيسى لهؤلاء المفكرين ، والذى

قادمهم نحو تطور العلوم الاجتماعية بالدرجة التي ساعدتهم على الوصول إلى العالم الجديد المنشود (٥٠).

وإذا كان علماء اجتماع المستقبل قديماً شغلهم المشكلات التي أفرزها المجتمع الصناعي وحقبة الحداثة الغربية ، التي كانت الصناعة أهم أعمدها ، فإن علماء اجتماع المستقبل في الوقت الراهن يشغلهم التطورات التكنولوجية والتقانة - التي أفرزها التحول من المجتمع الصناعي إلى نمط مجتمع المعلومات الذي يتحول بخطى بطيئة نحو مجتمع المعرفة- والمشكلات الناتجة عنها وتأثيرها في البنية الاجتماعية في الوقت الراهن والمستقبل والمستقبلات المحتملة له في ظل تلك التطورات السريعة للوسائل التكنولوجية ، والمشكلات المحتمل حدوثها في المستقبل القريب أو البعيد .

ومع ذلك هناك عوامل قد تقوض الدراسة الاجتماعية للمستقبل أهمها ، أن المستقبل ربما يأتي متبايناً في بعض أوضاعه أو كلها عن الحاضر ؛ وذلك لأن القيم التي توجه السلوك الاجتماعي ، سوف تكون قد تغيرت . وفي ضوء ذلك يستطيع علماء الاجتماع بالتعاون مع زملائهم من علماء العلوم الاجتماعية ، أن يكونوا قاعدة تنطلق منها دراسات المستقبل بمختلف اهتماماتها ، وأول هذه الإسهامات هو وضع جغرافية اجتماعية للقيم الفردية والجماعية ، توضح الجماعات التي هي أكثر ارتباطاً بالقيم القديمة والجماعات التي تبدو أكثر اتجاهاً إزاء المستقبل ، والأساليب التي تلجأ إليها كل جماعة من أجل تدعيم وترسيخ

قيمتها ومعتقداتها . وهذا النوع من البحوث - وفقاً لما ذهب إليه روبرت نيسبت R.Nisbet - يجعل من البحث فى المستقبل وسيلة لتسليط الضوء على الحاضر. (٥١)

وللأمانة فإن الاهتمام بدراسة المستقبل فى دراسات علم الاجتماع يتزايد يوم بعد الآخر (٥٢) علاوة على أن التطور العلمى والتقى ، ساهم فى تطوير وإثراء مناهج وأدوات البحث فى هذا الميدان المعرفى ، وازداد الوعى المعرفى لدى علماء الاجتماع بأهميته ؛ الأمر الذى أفضى إلى تزايد عدد المشتغلين به فى الغرب والشرق .

ونستخلص من الطرح السابق أن علم اجتماع المستقبل ، هو المنحى المعرفى الذى يهتم بدراسة ماض وحاضر المجتمعات ؛ من أجل استشراف صور المستقبل المحتمل لها ، وهو يستعين بمناهج وأساليب وطرق علم الاجتماع ؛ لإجراء دراساته التى يتمخض عنها سيناريوهات بديلة للمستقبل ، ربما تكون ممكنة أو احتمالية أو مفضلة .

## الفصل الثامن

### علم الاجتماع ودراسة المستقبل : تحليل منهجي

#### تمهيد

يمثل الاستشراف الهدف الجوهرى للبحوث المستقبلية ، وهو يعنى جهد جماعى علمى منظم يستفيد إلى حد كبير من المعارف العلمية والمنهجية فى مختلف فروع المعرفة ..، ويقوم على فهم الماضى والحاضر ، والعوامل المتباينة التى أدت إليه ، بهدف الوصول إلى صور مستقبلية مشروطة ، أو سيناريوهات بديلة للمستقبل ، والعلاقة المستقبلية المحتملة بين الأنساق الاجتماعية فى المجتمع ، وبين الظواهر الاجتماعية بعضها بعضاً<sup>(١)</sup>. وبناء على ذلك جاء الفصل الراهن يسلط الضوء على المباحث التالية:

#### أولاً : العلاقة بين بحوث المستقبل والبحوث الاجتماعية الأخرى :

على الرغم من أن هناك فرقاً ظاهراً بين بحوث المستقبل والبحوث الاجتماعية الأخرى ( الاستطلاعية ، والوصفية ، وبحوث المشروعات ، والبحوث التقويمية ، وبحوث الجدوى الاجتماعية )، فإن العلاقة التى تربط تلك البحوث مع بحوث المستقبل لا يستطيع أحد تجاهلها ، فهى علاقة تفاعلية تبادلية ، تتقاطع فيها دائرة اهتمام بحوث المستقبل مع دوائر البحوث الاجتماعية الأخرى



، حيث تستند بحوث المستقبل إلى نتائج البحوث الاجتماعية الأخرى عند إجرائها ، انطلاقاً من اعتمادها على معلومات عن ماضى وحاضر المجتمع بعامه ، أو تتعلق بالموضوعات التي تهتم بحوث المستقبل بتسليط الضوء عليها .

وثمة تشابه بين البحوث الاستطلاعية وبحوث استشراف المستقبل ، يتمثل في أن كل منهما يهدف إلى الكشف عن وضع مجهول بالنسبة لنا ، إلا أن الوضع الذي تدرسه البحوث الاستطلاعية هو وضع قائم بالفعل ، بينما تهتم بحوث المستقبل بوضع محتمل الحدوث في المستقبل . إن الفرق بين البحوث الاستطلاعية وبحوث استشراف المستقبل يتمثل في أن البحوث الاستطلاعية تعد حلقة أولى في سلسلة البحوث الاجتماعية ، أو هي أول درجة في سلم هذه البحوث ، وهي التي تمهد لبقية هذه البحوث جميعها ، بينما تحتل بحوث المستقبل مرتبة متقدمة في هذا السلم ؛ لأنها تعتمد على ما أنجز قبلها من بحوث اجتماعية ، ويعكس هذا أهمية البحوث الوصفية ( التي تصف الوضع الراهن ) ، وكذلك البحوث التاريخية التي تتبع القوى الاجتماعية ، والعوامل التاريخية التي أسهمت في تشكيل ظواهر في الحاضر . وعليه تتضح أهمية هذه الأنماط من البحوث الاجتماعية وغيرها ، حيث إن بحوث استشراف المستقبل تحتاج إلى معرفة عن الحاضر والماضى ، واللذان يمثلان النقطة المحورية لهذه البحوث .

وكذلك قد تتشابه بحوث استشراف المستقبل مع بحوث الجدوى الاجتماعية ، من حيث إن كل منهما يسعى إلى تصور احتمالات إيجابية وسلبية مستقبلية ، وإن

كل منهما يبحث عن المستقبل المفضل. غير أن بحوث الجدوى الاجتماعية شأنها شأن بحوث التقويم وبحوث المشروعات، تحاول أن تتعرف إلى النتائج الإيجابية، والسلبية المترتبة على اتخاذ قرار معين أو إقامة مشروع محدد أو اتخاذ سياسة ما. بينما تهتم بحوث المستقبل بدراسة المسارات المحتملة التي سيؤول إليها المجتمع أو أحد أنساقه ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أوحتى أحد ظواهره فى المستقبل القريب أو البعيد . وعليه فإن دراسات الجدوى الاجتماعية تسهم مع غيرها من الدراسات الاجتماعية الأخرى فى توفير البنية المعرفية التى تستند إليها بحوث المستقبل . وبالطبع هذا لا يعنى أن البحوث الاجتماعية لا تستفيد من بحوث المستقبل ، بل على النقيض من ذلك فإن البحوث الاجتماعية تستفيد من بحوث المستقبل ، حيث إن الثانية توجه أنظار الباحثين إلى قضايا ومشكلات لم يسبق أن تطرقوا إليها فى دراساتهم ؛ الأمر الذى يفضى إلى دراستها من جانب تلك البحوث (٢).

وفى إطار دراستنا لبحوث استشراق المستقبل ، يجدر بنا الإشارة إلى أهم الخصائص المنهجية المرغوب توافرها فى هذه البحوث (٣) :

#### ١- الشمول والنظرة الكلية للأمور :

يتعين علينا عند الحديث عن دراسة مستقبلية عن الاقتصاد فى مصر مثلاً ألا نتجاهل الرؤية السياسية ، وحالة العلم والتكنولوجيا ، وأوضاع السكان والموارد البيئية ، والتغيرات فى الإطار الإقليمى والإطار العالمى ، وأن ندرس العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تشابكها

وتفاعلها مع بعضها بعضاً ؛ حتى تتوافر رؤية شاملة ومتكاملة لمستقبل هذا الاقتصاد .

## ٢- مراعاة التعقد:

أى تفادى الإفراط فى التبسيط والتجريد للظواهر المدروسة ، والتعمق فى فهم ما يزخر به الواقع من علاقات وتشابكات ، ولا يقين ودينامية . وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة فى مجملها ، من خلال منهج عابر للتخصصات ، حيث لا يجدى التفكير وفهم كيفية عمل كل جزء من أجزاء الظاهرة على حدة فى الخروج بصورة صحيحة عن هذه الظاهرة .

## ٣- القراءة الجيدة للماضى باتجاهاته العامة السائدة :

حيث تشكل فهم الاتجاهات الراهنة مفتاح جيد لفهم الاتجاهات المحتملة فى المستقبل ، ومن جهة أخرى تشتمل القراءة الجيدة للماضى على القراءة الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم ، واستخلاص دروس منها ، قد تفيد ( بمنطق المحاكاة) فى فهم آليات التطور وتتابع المراحل ، وكذلك فى التعرف إلى المعوقات التى قد تعطل مسار المستقبل وإمكانات تجاوزها .

## ٤- المزج بين الأساليب الكمية والكيفية فى الدراسة المستقبلية :

يندر أن تفى الأساليب الكيفية وحدها أو الأساليب الكمية وحدها بمتطلبات إنتاج دراسة مستقبلية جيدة ، ومن وجهة أخرى ثبت أن تعدد الأساليب المستخدمة فى دراسة ظاهرة ما والمزج بين نتائجها دائماً ما يؤدي إلى نتيجة أفضل مما لو جرى الاعتماد على أسلوب واحد .

## ٥- الحيادية والعلمية :

لما كان المستقبل يدرس من خلال بدائل متنوعة ، يمثل كل منها سيناريو أو مساراً مستقبلياً ، يتوافق مثلاً مع رؤية أو مصالح هذه القوة الاجتماعية - السياسية ، أو تلك فى المجتمع ، فإن على دارس المستقبلات البديلة أن يتحلى بدرجة عالية من الحيادية والعلمية . أولاً فى التعرف على البدائل ، وعدم استبعاد بدائل معينة لمجرد رفض الباحث لمنطلقاتها أو ادعاءاتها ، ثانياً : فى تحليل هذه الادعاءات واستكشاف تداعياتها ، وتقويمها وفق مجموعة معايير متفق عليها سلفاً .

## ٦- عمل الفريق والإبداع الجماعى:

يعنى أن إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل ، فذلك أمر تفرضه طبيعة الدراسات المستقبلية التى تعتمد على معارف مستمدة من علوم متعددة ، والتى تستوجب دمج هذه المعارف وفق منظور أو إطار عابر للتخصصات ، كما أن الجماعية مفيدة للوصول إلى تصورات وتنظيرات وحلول جديدة للمشكلات ، وذلك من خلال ما تتيحه من مواجهات بين المناهج والرؤى المختلفة لأعضاء فريق العمل .

## ٧- التعليم الذاتى والتصحيح المتتابع للتحليلات والنتائج :

الدراسات المستقبلية لا تتجزأ دفعة واحدة one - shot exercise بل إنها عملية متعددة المراحل ، يتم فيها إنضاج التحليلات وتعميق الفهم وتدقيق النتائج ، من خلال أدوات متتابعة للتعليم الذاتى ، والنقد الذاتى ،

وتلقى تصورات أطراف وقوى مختلفة وانتقاداتهم واقتراحاتهم ، والتفاعل معها من خلال اللقاءات المباشرة ، والأدوات غير المباشرة ؛ لإشراك الناس فى تصور وتصميم المستقبلات ، وكلما تكررت عمليات التفاعل والنقد والتقييم والاستجابة لها بالتعديل والتطوير فى التحليلات والنتائج ، ازدادت فرص الخروج بدراسة مستقبلية رصينة ، لاسيما من زاوية ارتباطها بالواقع الاجتماعى.

### ثانياً: أنماط بحوث استشراف المستقبل :

تسهم عديد من العوامل فى تحديد نمط الدراسة المستقبلية التى يقوم الباحث بإجرائها ، ويمكن إيجاز تلك العوامل فيما يلى :<sup>(٤)</sup>

#### ١ - مجال الدراسة المستقبلية :

ترتكز الدراسات المستقبلية على دراسة الواقع الراهن ، وكيفية نشؤه وتطوره التاريخى ، ودراسة البنى والأنساق والعلاقات والعمليات التى يتم خلالها التغير والتطور ، فى إطار النسق الكلى للمجتمع . وإذا كانت الظواهر الطبيعية محل اهتمام لتلك الدراسات ، إلا أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية قد شغلت - ولا تزال - الجانب الأهم فى الدراسات المستقبلية . وعليه فقضايا السكان والموارد البشرية والموارد الاقتصادية ، وقضايا الإنتاج والتنمية ، وتطوير المجتمع والتقدم

التكنولوجى ، تعد موضوعات محورية لتلك الدراسات ، غير أنه لوحظ أن غالبية الدراسات المستقبلية تتحصر فى محاولة فهم واستكشاف الأوضاع المحيطة بالإنسان ، بهدف السيطرة عليها وتوجيهها لصالحه ، ولا تهتم كثيراً بدراسة طبائعه وسلوكياته وأفكاره وقيمه .

## ٢ - التراكم المعرفى فى مجال التخصص :

إذا كان الحاضر قد انبثق من الماضى ، فإن المستقبل يتحدد بصورة أو بأخرى بالواقع الراهن وينبعث منه ، كذلك تتحدد الاختيارات المتاحة للإنسان وفقاً للأوضاع التى تحيط به ، ورصيد المعرفة العلمية المتوفرة عن القوانين التى تتحكم فى الظواهر الإنسانية والاجتماعية تاريخياً وآنياً ، والكيفية التى تعمل بها ، وإمكان توظيفها لخدمة الإنسان . ولا شك أن هذه العوامل عرضة للتغير والتطور ، سواء تم ذلك بصورة تدريجية أو اتخذ شكلاً جذرياً أو ثورياً ؛ ولذا فإن الدراسات المستقبلية التى تتم على أساس مستوى المعارف المتاحة ، لا بد أن تكون هى نفسها عرضة دائمة للتغير ، فى ضوء ما يتراكم لدينا من معرفة بالواقع ، وهذا يتعين أن تجرى هذه الدراسات كل فترة من الزمن ، حتى تستفيد من التراكم المعرفى كى تطرح رؤى مستقبلية جديدة ، فى ضوء ما يستجد من أحداث واتجاهات ، على أن هذا التراكم المعرفى يجب أن يكون على المستوى الأفقى ، بمعنى التوسع فى بحث ظواهر جديدة ، والمستوى الرأسى أى التعمق فى بحث الظواهر نفسها

الموجودة بالفعل . ولا شك أن لهذا التراكم المعرفى أثره فى تحديد اتجاه الدراسات المستقبلية ونمطها وحدودها وآفاقها ، فضلاً عن مناهجها وأساليبها البحثية .

### ٣- البعد الزمنى

أبرز ما يميز الدراسات المستقبلية ، وعى المشتغلين بها بأهمية البعد الزمنى للظواهر التى يتصدون لدراستها ، فهم يدركون أنها لم تتشكل دفعة واحدة ، بل مرت بمراحل عديدة ، وهى النشأة ، فالتطور ثم النضج والاكتمال ، وأنه مهما كانت الصورة الآنية التى تبدو بها هذه الظواهر ، فإنها تنتمى إلى جذور ماضية ، وإذا كان تحديد العمر الزمنى للظاهرة المدروسة يعد من الشروط الرئيسة لأى دراسة علمية تتناول تاريخ الظاهرة أو أوضاعها الحالية ، فإن هذا الشرط بالنسبة إلى الدراسات المستقبلية يمثل شرطاً لا غنى عنه ، فمن ثم ينظر إلى عنصر الزمن كبعد قائم بذاته ، فالدراسات المستقبلية سواء كانت استكشافية ( استطلاعية ) أو ( معيارية ) أو تتضمن النمطين ، فإنها تقوم على تحديد مدى زمنى لتوقعاتها .

ويعد تعدد الآماد الزمنية للدراسات المستقبلية من أهم السمات المنهجية التى تتميز بها ، ويختلف المدى الزمنى لمراحل المستقبل وفقاً لاختلاف الظواهر وتباينها ، سواء كانت ظواهر طبيعية أو اجتماعية ، فما قد يعد مستقبلاً منظوراً بالنسبة لحالة المناخ أو الصحة ، لا يعتبر كذلك بالنسبة للتعليم أو القيم أو الفن ،

ويؤثر المدى الزمني للتنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة فى الإطار المنهجي والإجرائى للدراسة المستقبلية .

ويعد تصنيف " مينسوتا " الذى قام بوضعه مجموعة من العلماء المنتمين لجمعية المستقبلات الدولية بولاية مينسوتا الأمريكية ، من أشهر التصنيفات التى تستند إليها شتى المدارس فى ضوء تقسيم المستقبل إلى خمس فترات كما يلى :

- ١- المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين منذ اللحظة الراهنة .
  - ٢- المستقبل القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام .
  - ٣- المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة أعوام إلى عشرين عاماً .
  - ٤- المستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاماً من الآن إلى خمسين عاماً .
  - ٥- المستقبل غير المظنور ويمتد من الآن وإلى ما بعد خمسين عاماً أو أكثر .
- ٤- الإطار النظرى للدراسة :

يفرض العرف البحثى على الباحث ضرورة توضيح الإطار المنهجي والإجرائى سواء من ناحية المناهج المستخدمة أو أساليب جمع البيانات وتحليلها ، وسائر الخطوات التى اتبعها الباحث ؛ من أجل التوصل إلى تحديد الصورة المستقبلية للظاهرة المدروسة ، وهذا يتطلب فى نظر غالبية علماء المناهج أن يبدأ الباحث بتحديد الإطار النظرى للدراسة المستقبلية موضعاً مختلف المتغيرات التى ستكون محور تركيزه ، فقد يكون تركيزه منصب على الأبعاد الدينامية للظاهرة التى يفيد فيها التحليل الكيفى ، ويتعين عليه هنا تبني النظرية الماركسية ، وقد



يكون تركيزه على الأبعاد الكمية القابلة للعزل والتجزئة ، وهنا يفضل أن يكون منظوره هو البنائية الوظيفية التي تقوم على الثبات والتوازن .

## ٦- الانتماء القومى والأيدولوجى للباحث :

ثمة تنوع فى اتجاهات الباحثين المستقبليين وانتماءاتهم القومية والأيدولوجية ، بقدر تعدد وتنوع مناحى المعرفة العلمية . وما من شك أن الانتماء الأيدولوجى للباحث فى إطار التخصص الواحد أو انتمائه إلى دولة متقدمة أو دولة نامية ، يلعب دوراً هاماً فى تحديد مدخله فى الدراسات المستقبلية التى يقوم بإجرائها ، وهذا لا ينطبق على الأفراد وحسب ، بل نعى به المدارس العلمية فى مجال الدراسات المستقبلية ، فعلى سبيل المثال إذا كانت المدرسة الفرنسية قد اهتمت بالتركيز على القضايا الفكرية والأيدولوجية ، وسائر المسائل ذات الطابع النظرى ، فإن المدرسة الأمريكية قد ركزت على المسائل العسكرية وقضايا التكنولوجيا والاقتصاد ، بينما اهتمت المدرسة السوفيتية بأمر التخطيط على المدى الطويل والمتوسط فى شتى القضايا المجتمعية ( الاقتصاد - التعليم - الصحة - الدفاع - الثقافة ) وعليه تبنت النمط المعيارى أو الاستهدافى فى الدراسات المستقبلية ، ورغم ما يردده معظم العلماء والباحثين فى مختلف فروع المعرفة العلمية من أن العلم لا وطن له ، إلا أن الانتماء القومى والتوجه الأيدولوجى لهؤلاء الباحثين يفرض نفسه على الدراسات والبحوث كافة التى تجرى فى شتى مناحى المعرفة ، وبوجه خاص العلوم الاجتماعية . وعليه يؤثر الطابع القومى والأيدولوجى فى الخطوات

المنهجية والإجرائية للدراسة ونمطها ، علاوة على تأثيره فى تحديد الأولويات البحثية والأهداف المنشودة من تلك الدراسات.

وفيما يتعلق بأنواع الدراسات المستقبلية ، فقد تنوعت أشكال الدراسات المستقبلية وفق منهجيتها إلى أربعة أنواع نوجزها فيما يلى (٥) :

### ١ - الدراسات الحدسية:

يرى البعض أن هذا النمط من الدراسات المستقبلية ينتمى إلى العمل الفنى أكثر منه إلى العمل العلمى ، حيث يعتمد على الخبرة الذاتية للباحث فى المقام الأول ، ويفتقر إلى البيانات والمعلومات والملاحظات التى يمكن بالاعتماد عليها تقويم التنبؤات التى يتوصل إليها الباحث تقويماً علمياً ؛ ولذلك يطلق على هذا النمط الدراسات الذاتية ، حيث إنها تنبثق عن رؤية حدسية تعكس ذاتية الباحث وخبراته الخاصة ، وينطلق هذا النمط من محاولة التعرف إلى التفاعلات والتشابكات التى تؤدى إلى صورة معينة يتوقعها سلفاً الباحث ، دون أن يدعى إثباتها . فالحدس ليس إلهاماً ولكنه تقدير يراه بعض الناس الذين ينشغلون بهموم مجتمعهم ، ويؤيدون بعض الأفكار والتصورات النظرية التى تفسر الواقع ومشكلاته .

### ٢ - الدراسات الاستطلاعية :

يعد هذا النمط من البحوث المستقبلية أكثر موضوعية من النمط الحدسي ، مع أن الذاتية لا تخلو تماماً منه ، إذ يسعى الباحث فيه إلى استكشاف المسار المستقبلي للظاهرة المدروسة في إطار الافتراضات التي وضعها ، والتي لا تخلو من التأثير بموافقة الذاتية وأيديولوجياته وانتمائه القومي . غير أنه يعتمد أو ينطلق من قاعدة موضوعية من البيانات والمعلومات ذات الطبع الكيفي والكمي ، ويهتم هذا النمط بدراسة التأثيرات التي تحيط بالظاهرة المدروسة ، من خلال كشف تسلسلها بهدف استطلاع سيناريوهات المستقبلية المحتملة ، ويتم استخدام هذا النمط ( الاستطلاعي ) من خلال مجموعة من الخطوات ، تبدأ بتحديد المشكلة ورصد أبرز أبعادها أو ملامحها ، ثم محاولة التعرف إلى تفاصيل كل بعد أو ملمح من ملامحها ، وتحديد الأفق المستقبلي المحتمل له ، ثم تقويم هذه الاحتمالات .

### ٣- الدراسات الاستهدافية ( المعيارية ) :

يمكن اعتبار هذا النمط تطويراً للنمط الحدسي المستمد من الخبرة الذاتية والتخيل و نفاذ البصيرة ، ويبدأ هذا النمط بتحديد أهداف معينة سلفاً ثم يصوغ النموذج على نحو يسمح بتحديد الخطوات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة المستقبلية . ويتميز هذا النمط بقدرته على صنع المستقبل ، من خلال التدخل العمدي من أجل تغيير المسارات المستقبلية للظواهر المدروسة في ضوء أهداف محددة سلفاً .

وقد استلزم هذا النمط أساليب بحثية تتواءم معه مثل ، أسلوب الاستثارة الذهنية الجماعية ، وأسلوب دلفى ، وعلى عكس النمط الاستطلاعى تبدأ خطوات هذا النمط ( البحث المعيارى ) من رسم صورة المستقبل المستهدف تحقيقه ، ثم ننتقل إلى الحاضر . ويعد أسلوب شجرة العائلة من أهم الأساليب المستخدمة فى النمط المعيارى ، ويقوم أسلوب شجرة العائلة على تحديد الهدف المرغوب فى تحقيقه مستقبلياً بالنسبة للظاهرة المدروسة ، وهذا يمثل قمة الشجرة ، ثم ننتقل من هذا الهدف إلى الحاضر الذى يتمثل فى سائر فروع الشجرة ، ونبحث فى البدائل المختلفة لكل فرع من هذه الفروع ، حتى نتوصل إلى رسم صورة كاملة للبدائل المستقبلية المرغوب فى تحقيقها ، ثم تحديد السياسات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الفرعية ، ثم ربط مجمل هذه السياسات فى صورة متكاملة ، تتضمن العناصر والمؤشرات كافة .

#### ٤- الدراسات الاستطلاعية - الاستهدافية ( نمط الأنساق الكلية ) :

يشتمل هذا النمط على النمط الاستطلاعى والاستهدافى فى إطار موحد يجمع بينهما فى شكل تغذية مرتدة ، تعتمد على التفاعل المتبادل بينهما ، أى يجمع بين البحوث الاستطلاعية التى تستند إلى البيانات والحقائق الموضوعية ، وبين البحوث المعيارية التى تولى أهمية خاصة للقدرات الإبداعية والتخيل والاستبصار ، ويمثل هذا النمط خطوة متقدمة فى المسار المنهجى للبحوث المستقبلية المعاصرة .

وإذا نظرنا إلى الأنماط السالفة للدراسات المستقبلية ، نجد أنه لا يمكن ترجيح أحدها على الآخر ، حيث إن لكل منها هدف وضرورة ، ومع ذلك فإن جهود العلماء والباحثين قد تركزت في محاولة الجمع بين مزايا الأنماط الثلاثة الأولى ، والاستفادة منها في صوغ النمط الرابع المعروف بنموذج الأنساق الكلية ، الذى يعد أرقى وأفضل نمط من أنماط تلك الدراسات حتى الآن .

### ثالثاً : طرق وأساليب دراسة المستقبل :

يذهب المؤرخون إلى أن دراسة الماضى يمكن أن تساعدنا فى دراسة المستقبل ، ويؤمن المستقبليون على ذلك ، إذ يروا أن أفكارنا كافة عن المستقبل قد انبثقت من الماضى لا من المستقبل ، حيث إن المستقبل لا يوجد بعد ، فما حدث فى الماضى هو من أهم مصادرنا لما قد يحدث فى المستقبل ؛ ولذا فهناك من يعرف المستقبليات بأنها " التاريخ التطبيقى " وأنها تبدأ من حيث انتهاء وتوقف أحداث الماضى ، ودور علماء المستقبل لا يتوقف على فهم ما حدث فى الماضى ، بل يحاولوا استخدام معرفتهم لفهم احتمالات المستقبل ، وأن المستقبل لا الماضى هو بؤرة الفعل الإنسانى عندهم ، وأن أهمية الماضى تكمن فى إمكانية استخدامه لإنارة المستقبل .

ولكن كيف يمكن استخدام الماضى لدراسة المستقبل ؟ إن إحدى الطرق هى افتراض أن الأوضاع التى كانت فى الماضى سوف تتواصل فى المستقبل ، وهذا

مبدأ التواصل والاستمرارية ، أو ما يطلق عليه السيناريو المرجعى أو الاتجاهى أو الخالى من المفاجآت ، وفحوى هذا المبدأ هو أن المستقبل هو صورة مماثلة للحاضر . والمبدأ الثانى هو مبدأ المحاكاة ، ويعنى أن ملاحظتنا أن نماذج معينة من الأحداث تتكرر من وقت لآخر ، فإذا لاحظنا حدثاً نعتقد أنه يشبه حدثاً معيناً سابقاً، فربما نتنبأ أن هذا الحدث الجديد ستتلوه أحداث أخرى معينة مشابهة لتلك التى حدثت بعد الحدث الأول فعلى سبيل المثال ( عندما نعرف أن هناك مظاهرة مليونية أو اعتصاماً بميدان التحرير ؛ لتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير ، نتوقع حدوث خسائر بشرية ومادية ) .

وتمثل رغباتنا عاملاً هاماً فى تشكيل أفكارنا فى المستقبل ، فنحن نشعر بالعطش ونطور فكرة للحصول على كأس من الماء ، ونشعر بالقلق والملل ، ونطور فكرة بالقيام بنزهة ، وغالباً يصل تفكيرنا على أمانينا المستقبلية إلى " أحلام اليقظة " يعتقد كثيرون أنها لا فائدة منها ، ولكن " أحلام اليقظة " يمكن أن تساعدنا على كشف ما نريده ، فهى تلعب دوراً هاماً فى مساعدتنا على اتخاذ القرارات الصائبة . حيث إن بمعرفة الأفكار المرضية السارة ، وغير السارة ربما ننمى مفهوماً عن الأهداف التى نريد تحقيقها ، علاوة على أنها تنمى لدينا الدوافع وإعلاء الطموح ، والإصرار على الوصول إلى تلك الأحلام وتحويلها إلى حقائق ملموسة .

إن الناس جميعاً فى حالة مستمرة من استشراف المستقبل ، وإذا لم يقوموا بذلك فستصبح حياتهم صعبة ومستحيلة ، فإننا إذا أردنا أن نقضى على ملل أصابنا نسمع بعض الموسيقى ؛ لاعتقادنا أو توقعنا أن هذا سوف يزح الآلام النفسية التى نستشعر بها نتيجة هذا الملل ، ولكن حين تتجاوز أوضاعنا اليومية إلى المستقبل الأبعد ، نصبح أقل وثوقاً بأنفسنا ، وأكثر وعياً بأهمية استشراف المستقبل .

وحتى القرن العشرين ، كانت طرق استشراف المستقبل متواضعة ، فقد كان يتم غالباً " بالفطرة السليمة " إضافة إلى استشارات الخبراء ، ولا يزال معظم استكشافات المستقبل يتم بالطريقة نفسها ، ومع ذلك منذ بداية القرن العشرين حدثت تطورات وتحسينات منهجية ، أثرت طرق وأساليب استشراف المستقبل .<sup>(٦)</sup>

وعليه تعددت طرق وأساليب دراسة المستقبل ما بين طريقة منحنيات النمو ، ومنحنيات الاتجاه ، والطرق التفسيرية ، وطرق التنبؤ السببية ، ومصفوفة التأثير المتقاطع ، والسيناريوهات ، والتحليل المورفولوجى ، والإسقاطات السكانية ، وطرق التنبؤ من خلال التناظر والإسقاط بالقرينة ( المحاكاة ) ، وأسلوب دلفى ، ومع ذلك قبل أن أبدأ فى تسليط الضوء على أهم تلك الطرق والأساليب ، أود ان أذكر بعض الملاحظات المرتبطة بها وهى :

- تباين تقسيم تلك الطرق والأساليب بين العلماء وكذلك أسمائها.

- أن الدراسة المستقبلية ربما تستند إلى أكثر من طريقة أو أسلوب عند إجرائها ، وأقر العلماء بتفضيل ذلك النهج .
- أن هناك بعض العلماء قسموا تلك الطرق والأساليب قسمين ، حيث ربطوا الأول بنمط الدراسة الاستكشافية ( الاستطلاعية ) ، ونمط الدراسة الاستهدافية ، وهناك فريق ثانى قسمها إلى طرق كمية وطرق كيفية ، وآخر نظمها إلى طرق غير نظامية ونظامية .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هناك إجراءات مطلوبة قبل استخدام أى طريقة أو أسلوب لاستشراف المستقبل حددها ( الثبتي ، والوذياني ) فيما يلي (٧) :

١- استخدام التفكير الحدسى ، وذلك عن طريق التفكير فى المستقبل ، وقياسه على الماضى أو الحاضر .

٢- استخدام الخيال العلمى للتبصر والتوقع المستقبلى والحصول على تصور عن المستقبل .

٣- تخيل المستقبل أو السيناريو المعيارى المستقبلى ، وذلك عن طريق وضع أهداف مثالية وتخيل ما يحدث حين تحقيقها ، وما الخطوات التى نسير فى إطارها لكى نحقق تلك الأهداف .

٤- تحديد المؤشرات الاجتماعية الموضوعية والمثالية ، التى يمكن فى إطارها تخيل المستقبل ، وتشمل هذه المؤشرات التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

٥- تحديد الاتجاهات الاجتماعية الظاهرة، والاتجاهات الضمنية أو الخفية.



٦- تحديد النظريات والنماذج النظرية المناسبة؛ لتطوير نماذج وأساليب التخطيط الكمية واستخدامها.

وتأسيساً على ما سبق ، يعرض الباحث أهم وأشهر تلك الطرق والأساليب بإيجاز شديد فيما يلي :

### ١- أسلوب دلفى :

يعتبر الكثير من المستقبليين أسلوب دلفى بمثابة حجر الزاوية أو الأساس فى دراسات وبحوث المستقبل ، فضلاً عن كونه أشهر الأساليب الاستشرافية ، وهو يعد أسلوباً فقط للأغراض الاستشرافية ، كما أنه قادر بأشكاله المتباينة على التوليف بين الأساليب الحدسية والاستطلاعية والمعيارية ، فى إطار قادر على استشراف جماعى للمستقبل . ويعد كذلك منهجية أولية لتنظيم وزيادة الإجماع والاتساق بين الخبراء فى مجال قرار أو قضية ما فى المستقبل .<sup>(٨)</sup>

### أ- دلفى لمحة تاريخية :

يستمد أسلوب دلفى تسميته من اسم معبد دلفى بمدينة دلفى الساحلية القديمة ،

والذى اشتهر كهنته بقدرتهم على التنبؤ بالمستقبل حينئذ ، فمنذ القرن الثامن قبل الميلاد وحتى القرن الثالث بعد الميلاد ، كان اليونانيون -

سواء من القادة والسياسيين ، أو من عامة الشعب وغيرهم من دول البحر الأبيض المتوسط بما فيها مصر - يلجئون إلى كاهنة دلفى Delfi oracle التي كانت تسمى باثيا، pathia وأيضاً العرافة ، بالقرب من معبد أبولو Apollo بمدينة دلفى ؛ للاستشارة بشأن المستقبل ، أو محاولة معرفته ، وكما كانت كاهنة دلفى هي الوسيط بين الآلهة وكهنة المعبد ، فإن الكهنة بدورهم كانوا يقومون بدور الوسيط بين كاهنة دلفى وبين الأشخاص الذين سعوا إليها طلباً للمشورة بشأن المستقبل .

وقد اكتسب كهنة دلفى ثقة كبيرة من جانب القادة والسياسيين ، وصلت إلى درجة العقيدة ، بحيث إنهم لم يكن يقدمون على اتخاذ أية قرارات هامة - خاصة ما يتعلق منها بالحروب والغزوات - إلا بعد استشارة كاهنة دلفى والحصول على نبوءة دلفى بشأن المستقبل .

أما بالنسبة للذي أطلق اسم دلفى على هذا الأسلوب الاستشراقي فهو "كابلان Kaplan" الأستاذ المساعد المتخصص في الفلسفة ، والذي كان يعمل آنذاك بمؤسسة راند RAND الخاصة بالبحوث والتنمية ، وقد أرجع كابلان تسميته هذه لأسلوب دلفى إلى أن تنبؤات ، أو نبوءة دلفى كانت تأتي في شكل عبارات معيارية لا توصف في حد ذاتها بأنه حقيقية او زائفة ، وهي تشبه تماماً ما ينتهي إليه مجموعة من الخبراء - الذين يعتمد عليهم

أسلوب دلفى - من آراء بالنسبة لما يمكن اتخاذه من قرارات أو وضعه من سياسات ، فهي كذلك لا يمكن وصفها بأنها آراء حقيقية أو آراء زائفة<sup>(٩)</sup>.

## ب- ماهية دلفى :

وفى إطار تحديد الوضع المنهجي لأسلوب دلفى ، يتعين علينا أن نشير إلى أن غالبية الباحثين الذين تناولوا هذا الأسلوب بالدراسة ، أو الذين اعتمدوا عليه فى بحوثهم ، يطلقون صفة " المسح " على البحوث التى تعتمد على أسلوب دلفى ، فمن ثم يوصف البحث بأنه مسح دلفى Delphi Survey تمييزاً له عن المسوح الاجتماعية فى صورتها التقليدية ، مستندين فى ذلك إلى أن أسلوب دلفى يقوم على مسح لآراء الخبراء .

وإذا انتقلنا إلى تعريف مفهوم أسلوب دلفى ، نجد أن معظم العلماء والباحثين اهتموا فى تعريفهم له بوصف هذا الأسلوب وبخطواته المنهجية أكثر من اهتمامهم بوضع تعريف محدد له .

فأسلوب دلفى يعد عملية اتصال Group Communication Process ، ويتضمن عدة جولات Rounds لمجموعة الخبراء ، وهو إذا كان عملية اتصال ، إلا أن هذا الاتصال لا يتم بطريق مباشر ، أو وجهاً لوجه ، وإنما يحدث ذلك بطريق غير مباشر ، وعن طريق وسيط ، وقد يكون هذا الوسيط هو فريق البحث أو المراقبة أو الضبط ، أو يتم الاتصال من خلال الإنترنت . فأسلوب دلفى يتميز بأن الخبراء المشاركين يكونون غير معروفين ، أو مجهولين Anonymous

بالنسبة لبعضهم بعضاً ، والآراء تنسب إلى مجموعة من الخبراء ، ولا ينسب الرأي لصاحبه ، وأسلوب دلفى يقوم على التغذية المرتدة feed back لآراء الخبراء ، بحيث يتاح للخبير أن يراجع آراؤه التى سبق وان أبداها ، ومن ثم يعدلها أو يغيرها ، أو يتمسك بها ، ويحدث ذلك فى صورة متكررة فى عدة جولات ، عادة تتراوح ما بين ثلاث دورات أو أربع دورات ، وقد تزيد عن ذلك ، ولكن يفضل ألا تقل عن جولتين .

وفى تعريف أسلوب دلفى ، أكد البعض أنه مزيج من العمليات الكمية والكيفية التى تتناول مشكلة أو قضية معقدة ، بهدف استشراف المستقبل - وفى هذه الحالة يوصف أسلوب دلفى بأنه أسلوب دلفى التقليدى The Traditional Delphi ، أو أسلوب دلفى القيم أو الكلاسيكى The Classical Delphi ، ويطلق أيضاً أسلوب دلفى العددي The Numeric Delphi - أو بهدف الوصول إلى قرار معين ، وهنا يطلق عليه أسلوب دلفى الخاص بالقرارات The Decision Delphi ، أو بهدف الوصول إلى وضع سياسة معينة ، وهنا يسمى أسلوب دلفى السياسى ، أو أسلوب دلفى الخاص بالسياسات The policy Delphi (١٠) .

وعليه تظهر أهمية استخدام أسلوب دلفى فى الحالات الآتية .

أ- الحاجة إلى إيجاد حل لمشكلة ما عن طريق أحكام جماعية لجماعة أو أكثر .

ب- إذا كانت تلك المجموعات التى تقدم الأحكام ليس بها اتصال أو تدخل كاف .

ج- إذا كان الحل سيصبح أكثر قبولاً إذا اشترك عدد أكبر من الخبراء فى تطويره بدون مواجهة وجهاً لوجه .

د- إذا كانت لقاءات المجموعة المتكررة ليست عملية ؛ بسبب ظروف الوقت أو المسافة .

هـ- إذا كانت جماعة أو جماعات من المشاركين أعلى مكانة من الأخرى.

ج- صيغ وأشكال أسلوب دلفى :

ثمة ثلاث صور هامة لأسلوب دلفى يمكن حصرها فيما يلى :

**الأولى : الصورة التقليدية لأسلوب دلفى Conventional Delphi** : تعرف

هذه الصيغة بتمرير دلفى Delphi Exercise وهى الصيغة الأكثر شيوعاً، وفيه يقوم فريق صغير بالملاحظة والمراقبة ، بوضع تصميم الاستبيان أو أى استطلاع للرأى حول موضع ما فى مجال معين ، ثم يرسل هذا الاستبيان إلى مجموعة من الخبراء الذين يقيمون بإرسال الإجابات إلى فريق الملاحظة الذى يقوم أفراده بتنسيق وتلخيص نتائج الاستبيان ، ثم يقومون بتطوير استبيان جديد لنفس المجموعة التى أجابت فى المرة الأولى مع إتاحة فرصة واحدة على الأقل لأشخاص هذه المجموعة كى يراجعوا إجاباتهم السابقة ، ويعيدوا تقييم آرائهم فى

ضوء نتائج الاستبيان الأول ( الجولة الأولى) ثم تتكرر الجولات بنفس الطريقة إلى نحو ثلاث أو أربع جولات. (١١)

### الثانية : مؤتمر دلفى Delphi – conference

يعرف هذا الأسلوب بأسلوب " الوقت الحقيقى " وفى هذه الصيغة يتم استبدال الحاسب الآلى بفريق الملاحظة بعد تغذيته ، بحيث يقوم بتجميع نتائج المجموعة المستجيبة فى زمن سريع ( حقيقى) ، ويلاحظ فى هذا النوع أنه يجب أن تكون كل الملابس وظروف كدالة لنتائج الاستبيان .

### الثالثة : سياسات دلفى ( أو أسلوب دلفى الخاص بالسياسات ) The policy :Delphi

وهى صيغة فعالة فى حالات الحوارات والقرارات التفسيرية وغيرها ، وهى تعد أحدث صيغة لدلفى فقد ظهرت عام ١٩٦٩ ، وعلى العكس من كل أشكال دلفى لا يستهدف الوصول إلى إجماع فى الرأى بين المجموعات المشاركة مهن الخبراء والمتخصصين ، ولكنه يستهدف تكوين وجهات نظر مختلفة وتحديد أقوى تلك الوجهات كحلول فى أى سياسة رئيسية ، فإنه لا يجعل صانعى القرار منتجين للقرارات فقط ، بل يظهر حرية الرأى ، ويأخذ الأحداث المختلفة فى الاعتبار ، فهو لا يفرض القرارات بطريقة ميكانيكية أو يكون إجماعاً فى الرأى ، بل إنه الفريق المسئول عن تصميمه يهتم بالتأكيد على الاختيارات الممكنة كافة القابلة

للمناقشة ؛ ولذا يأخذها فى الاعتبار ، كما يقدر أى منطق لأى رأى علمى ،  
ويفحص قابلية أى رأى للتنفيذ ، وتعتمد منهجية سياسة دلفى على تكوين عملية  
اتصال بين الخبراء تمر بالخطوات الست التالية :

- ١- تكوين القضية ( ما القضية التى يمكن الأخذ بها ، وكيف يمكن تنفيذها؟)
- ٢- وضع الخيارات ( ما الاختيار الأكثر فائدة وفاعلية
- ٣- تحديد المواقف الأولية للمشاركين فى القضية ( أى تحديد مواقف  
المعارضة على الاختيارات المطروحة .)
- ٤- شرح أسباب عدم الموافقة ( ما الافتراضات ووجهات النظر والحقائق التى  
يدعم بها الخبراء اختياراتهم؟)
- ٥- تقييم الأسباب ( كيف يمكن أخذ وجهات النظر المتباينة تبعاً للمعايير  
المتنوعة ؟ وكيف يمكن المقارنة بين الأسس المختلفة بعضها بعضاً ؟)  
وذكر الآراء بإعادة تقييم الآراء فى ضوء وجهات النظر المختلفة  
وبراهينها. (١٢)

#### د- الخطوات المنهجية لأسلوب دلفى :

أدى تنوع الغايات النهائية من استخدام أسلوب دلفى إلى قول البعض  
بأنه لا توجد منهجية واحدة لأسلوب دلفى ، وإنما تتعدد منهجياته بتعدد  
استخداماته .

ولعل أهم ما يميز منهجية أسلوب دلفى التقليدى ، هو توجهه نحو تحقيق توافق Consensus الخبراء فى آرائهم ، وفى أحكامهم ، وفى تصوراتهم ، وفى تقديراتهم ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن منهجية أسلوب دلفى الذى يهدف إلى وضع السياسات ، تتجه نحو تحقيق أكبر قدر من التعارض فى الآراء ، وبلورة الآراء المتعارضة فى قطبين ، وتسليط الضوء على الحجج والمبررات التى تستند إليها ، وإبراز النتائج والآثار المترتبة على الأخذ بأى منها .

ولقد انبثق أسلوب دلفى من فكرة مفادها : أننا عندما نرغب فى التنبؤ بالمستقبل ، فإننا عادة نستعين بمجموعة من الخبراء فى المجال المرتبط بموضوع التنبؤ ، ونطلب منهم الوصول إلى تنبؤات أو استشراف المستقبل بشأنه ، وهذه التنبؤات هى من قبيل التنبؤات أو التخمينات المستندة إلى الخبرة ، مع العلم بأن هذه القاعدة فى استشراف المستقبل ، هى القاعدة نفسها التى يقوم عليها أسلوب العصف الذهنى ، أو التدفق الذهنى Brainstorming والذى يعد أسلوب دلفى تطويراً علمياً له . فالفكرة الأساسية التى يقوم عليها أسلوب دلفى هى التوصل إلى صورة المستقبل المحتمل أو الممكن أو المرغوب فيه ، استناداً إلى آراء عدد من الخبراء والمتخصصين ، الذين يجمعون بين الخبرة فى موضوع البحث ، والقدرة على الحدس والاستبصار والخيال الإبداعى ، على أن يتم التفاعل بين آراء هؤلاء الخبراء بطريق غير مباشر ، ومن خلال عدة من الجولات .



وتأسيساً على ذلك يمكن إيجاز الخطوات المنهجية لأسلوب دلفى فيما يلى:

(١٣)

١- تبدأ الخطوة الأولى من جانب فريق البحث ، والذي يطلق عليه فى هذا الأسلوب اسم فريق الرصد أو الضبط أو المراقبة Monitor Team كما يطلق على أعضاء الفريق اسم The facilitators حيث يقومون بتسهيل عملية النقاش بين الخبراء ، وتتمثل هذه الخطوة فى إعداد دراسة شاملة تحيط بأبعاد الموضوع كافة محل التنبؤ ، وتوضع فى شكل تقرير موجز ، ويشترط فى فريق البحث أن يضم متخصصين فى موضوع البحث من التخصصات العلمية كافة المرتبطة به ، وباحثين لديهم الخبرة بأسلوب دلفى ، وكيفية تطبيقه وضوابط استخدامه .

٢- اختيار مجموعة من الخبراء الذين سيستمرون فى المشاركة طوال جولات دلفى The Delphi Rounds ، ويعد الاختيار الدقيق الموضوعى وغير المتحيز للخبراء بمثابة العامل الرئيس الذى يتوقف عليه نجاح أو فشل هذا الأسلوب ، ومستوى النتائج التى يتم التوصل إليها ، بحيث يراعى عند اختيارهم بجانب الخبرة فى موضوع البحث ومؤهلاتهم ، وبنيتهم المعرفية القوية والسلبية ، أو يتميزوا بالمرونة والاستعداد العقلى لقبول الحجج والآراء والأفكار الجيدة ، فضلاً عن القدرة على التعاون والاستعداد للمشاركة فى الجولات التى يتطلبها أسلوب دلفى .

وبالنسبة إلى عدد مجموعة الخبراء ، فإن ذلك يتحدد بناءً على عدة اعتبارات منها : موضوع البحث والغرض منه ، وعدد المتخصصين أو الخبراء فى الموضوع ، ومدى تنوع التخصصات والخبرات ، والوقت اللازم لإنجاز البحث والميزانية المحددة له ، ووسيلة الاتصال المتاحة للحصول على آراء الخبراء ، والمدى الجغرافى الذى يغطيه البحث .

### ٣- إعداد فريق البحث لاستبيان الجولة الأولى First Round

Questionnaire ، ويختلف شكل ومضمون استبيان الجولة الأولى من بحث إلى آخر ، فقد يحتوى على عدد من الأسئلة - عادة تكون مفتوحة النهاية - التى تتناول أبعاد القضية أو الموضوع محل البحث ، أو بعض أبعادها التى على الخبير أن يجيب عنها ، أو قد يحتوى على عدد من العبارات التى عليه أن يبدى رأيه فيها ، أو تقديرية لها ، أو حكمه عليها ، أو قائمة موضوعات عليه أن يقوم بترتيبها وفقاً لأولوية معينة ، أو قد يجمع الاستبيان بين أكثر من نمط من هذه الأنماط أو بينها جميعاً . فى الوقت نفسه فإن استبيان الجولة الأولى قد يقتصر - فى كثير من الأحيان - على سؤال واحد فقط على الخبير أن يعطى إجابته عنه ، فمثلاً قد يتطلب منه تصور أهم المشكلات التى ستواجه المجتمع فى المستقبل ، أو تحديد القضايا التى على السياسات الاهتمام بها ، مرتبة وفقاً لأولوياتها ، أو أن يحدد أهم أبعاد القضية موضوع البحث . وغير ذلك من الموضوعات التى يمكن طرحها فى سؤال واحد مفتوح النهاية فى استبيان الجولة الأولى .

٤- بعد أن تصل الاستبيانات التي أجب عنها مجموعة من الخبراء إلى فريق البحث ، أو فريق المراقبة ، يقوم فريق البحث بالتحليل الكمي للإجابات عن أسئلة الاستبيان ووضعها في شكلها الإحصائي ، مع حساب الوسيط وكل من الربيع الأدنى والربيع الأعلى لهذه الإجابات . كما يقوم فريق البحث كذلك بالتحليل الكيفي لإجابات الخبراء . ويقوم فريق البحث بإعداد تقرير موجز وشامل عن النتائج الكمية والكيفية للجولة الأولى . وبناءً على ما أسفرت عنه الجولة الأولى من نتائج ، يقوم فريق البحث بتعديل الاستبيان الذي قد يتضمن حذف بعض الأسئلة ، أو تعديلها أو إضافة أسئلة أخرى .

٥- إرسال التقرير الذي أعده فريق البحث عن نتائج الجولة الأولى ، والاستبيان المعدل بناءً على هذه النتائج ، وعلى تعقيبات وملاحظات مجموعة الخبراء إلى كل خبير ، مع نسخة من الاستبيان السابق متضمناً إجاباته عن أسئلته لمقارنتها بإجابات غالبية الخبراء ، والتمعن في الحجج والمبررات التي تدعم إجاباتهم . وغالباً ما يتضمن استبيان الجولة الثانية أسئلة وعبارات يكون من شأن الخبير استخدام أحد المقاييس للإجابة عنها ، سواء مقياس ليكرت Likert Scale ، أو مقياس جوتمان Gutmann Scale ، أو مقياس ثرستون Theurstone Scale ، وتنتهي هذه الخطوة بإجابة الخبراء عن أسئلة الاستبيان الثاني في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الجولة الأولى .

٦- يقوم فريق البحث بتحليل نتائج الجولة الثانية ، ويقوم بإعداد تقرير يوضح مدى التقارب فى الآراء أو التوافق بينها ، مقارنةً بالجولة الأولى ؛ ولأن أسلوب دلفى فى صورته التقليدية يهدف أساساً إلى الوصول إلى درجة عالية من التوافق فى الآراء أوفى أحكام وتقديرات الخبراء ، فإنه إذا تحقق ذلك يكتفى بنتائج الجولة الثانية ، ويتم إعداد التقرير النهائى للبحث ، أما إذا لم يتحقق ذلك ، حيث يكون هناك تشتت جلى فى الآراء ، فإنه يتم إجراء الجولة الثالثة التى تتبع فيها نفس خطوات الجولة السابقة عليها .

٧- يقوم فريق البحث بتحليل الجولة الثالثة ، فإذا تبين أن نتائج هذه الجولة حققت درجة عالية من التوافق ، أو أن نتائجها لم تختلف كثيراً عن نتائج الجولة السابقة عليها ، بما يعنى أن الخبراء متمسكون بآرائهم السابقة ، ولم يعدلوا ، فإنه يكتفى بهذه الجولة ، ويكون على فريق البحث الانتقال إلى المرحلة الأخيرة . أما إذا كانت درجة التوافق التى عبرت عنها نتائج الجولة الثالثة غير مرضية ، أو أوضحت النتائج أن هناك تغيراً مستمراً فى آراء الخبراء ، فإن فريق البحث يستمر فى إجراء جولات تالية إلى أن يتحقق التوافق ، أو يتبين تمسك الخبراء بآرائهم وثباتهم عليها . ويلاحظ من البحوث التى تستند إلى تقنية دلفى أن عدد الجولات يتوقف على عوامل عديدة منه : طبيعة موضوع البحث ، ومدى وضوح أبعاده ، وتنوع تخصصات الخبراء ، ومدى المرونة أو الجمود الذى يتصفون به ، ومن ثم الاستعداد لقبول رأى الآخر ، وتقبل الجديد وغير التقليدى من الأفكار والآراء .

٨- بعد اقتناع فريق البحث بالنتائج التي تم التوصل إليها ، وأن إجراء جولات أخرى لن يأتي بإضافات تذكر للقضية موضع البحث ، وعليه تكون الخطوة الأخيرة هي إعداد التقرير النهائي ، وهو تقرير كمي وكيفي ، يوضح فيه - بجانب الخطوات المنهجية كافة التي اتبعوها ، والنتائج التي أسفرت عنها كل جولة من الجولات - الرأي النهائي الذي أسفرت عنه الجولة الأخيرة ، كما عبرت عنه غالبية الخبراء ، والحجج والمبررات التي استندوا إليها في ذلك ، دون إغفال الأقلية ، وأيضاً للحجج والمبررات التي أبدوها . وقد يكتفى فريق البحث بتقديم هذا التقرير للجهات أو الهيئات المعنية بموضوع البحث ، وقد يطرح على لجنة أو في مؤتمر ؛ لمناقشة ما توصل إليه من نتائج . ويعتبر البعض أن طرح التقرير النهائي أمام لجنة أو في مؤتمر ، بمثابة الجولة الأخيرة من جولات أسلوب دلفي .

#### هـ - إيجابيات وسلبيات أسلوب دلفي :

مثل أي أسلوب من أساليب البحث الاجتماعي الأخرى ، يتميز أسلوب دلفي ببعض الخصائص التي تجعله مفضل عن غيره ، غير أن لهذا الأسلوب بعض السلبيات . وبالنسبة لإيجابيات هذا الأسلوب فتأتي من طبيعة الأسلوب نفسه وخصائصه المنهجية من جهة ، ومن التزام الباحثين المستخدمين له بالقواعد الحاكمة لخطواته المنهجية من جهة أخرى . فعلى سبيل المثال أن أساليب البحث الأخرى مثل أسلوب العصف الذهني أو أسلوب التدفق الذهني Brain Storming ، أو أسلوب المناقشة الجماعية Group Discussion ، أو

الجماعة التي تجعل من موضوع معين بؤرة اهتمامها Focus Group ، فإن الخبراء يتبادلون الآراء ويتم الجدل والمناقشة والتفاعل وجهاً لوجه ، وينسب كل رأى لقائله . أما أسلوب دلفى ، فيتميز بأن الآراء التي يدلى بها الخبير ، أو التي تصدر عن غيره من الخبراء تكون غفلاً من الأسماء ، بحيث لا يعرف الخبير منهم من هو صاحب هذا الرأى أو ذاك التعقيب ، وهذه ميزة ينفرد بها أسلوب دلفى عن غيره من أساليب البحث التي تقوم على عملية الاتصال .

أما عن سلبيات هذا الأسلوب ، فقد أرجعها الكثير من العلماء إلى إساءة استخدامه من جانب الباحثين ، سواء استخدمه فى بحث قضايا أو موضوعات توجد أساليب بحثية أخرى أفضل فى بحثها ، أو فى تجاوزهم للقواعد الحاكم لاستخدامه ، والتي فى مقدمتها الموضوعية وعدم التحيز والشفافية ، من حيث الإفصاح عن الخطوات المنهجية التي اتبعتها الباحثة ، وعن المعايير التي اعتمد عليها فى كل خطوة من هذه الخطوات<sup>(١٤)</sup> ومن ضمن الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب أيضاً ، صعوبة الاتصال وعدم الدقة فى اختيار الخبراء ، وتدنى مستوى إدارة عملية الاتصال ، وتباين المدارس الفكرية للمشاركين ، وفقدان الثقة فى محل الإجماع الذى يمكن الوصول إليه ؛ بسبب عدم التجانس بين الخبراء والمشاركين ، وسيادة رأى الأغلبية والأمانة العلمية لمجموعة المراقبة<sup>(١٥)</sup> أضف إلى ذلك أن هناك من الخبراء من يحب أن ينتسب رأيه له ، وأن يطرح رأيه بين الجماعة ، وأن يعرفوا ويميزوا بمعلومات معينة ، وبدون هذا التميز قد لا يرغبوا فى إبداء آرائهم<sup>(١٦)</sup> فضلاً عن أن غالبية الخبراء لا يوجد عندهم وقت

فراغ لمشاركة فى أبحاث مجهزة ذهنياً كهذه ، طالما أنها دون مقابل مادية مناسبة لكفاءتهم وقدراتهم ومكانتهم العلمية .

## ٢- أسلوب السيناريوهات :

### أ- ماهية السيناريو :

السيناريو وصف لوضع مستقبلى ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التى يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلى ؛ وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائى مفترض . والأصل أن تنتهى كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات ، أى إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة . فهذا هو المنتج النهائى لكل طرق البحث المستقبلى ، ولهذا فإن بعض المستقبلين يعتبرون السيناريو الأداة التى تعطى للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية Methodological unity وذلك رغم أن الطرق التى قد تستخدم فى إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعاً كبيراً . فالسيناريوهات يمكن أن تبنى بأى من الطرق والأساليب الأخرى التى تستخدمها الدراسات المستقبلية كدلفى وغيرها ، أو بمجموعة معينة منها ، كما أنها يمكن أن تبنى بطرق أخرى لم تتعرض لها كالسيناريوهات التى تعتمد اعتماداً كلياً على الخيال العلمى أو الإبداع الأدبى ، والحدس أو الاستبصار foresight التى قد ينفرد بكتابتها شخص واحد لا فريق من الباحثين العلميين .

فالسيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل ، وتقدم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني ، مع بيان نتائجها المتوقعة بإيجابياتها وسلبياتها . وقد ينطوى تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله ، ولكن ذلك يتوقف على التوجه الذى يأخذ به واضع السيناريوهات أى ما إذا كان توجهاً استطلاعيّاً أم توجهاً استهدافياً .<sup>(١٧)</sup>

وعليه فالسيناريو ببساطة هو سلسلة من الأحداث التى يتصور الباحث ( واضع السيناريو ) أنها ستحدث فى المستقبل ، والتى تتعلق بموضوع البحث ، سواء كان المجتمع بأكمله أو أحد أنساقه ، أو مجموعة ظواهر أو ظاهرة واحدة . ويبدأ السيناريو حين نسأل " ماذا يحدث لو ؟ " أو ماذا يحدث إذا حدث هذا أو ذاك ؟<sup>(١٨)</sup>

وعليه فالسيناريو هو :<sup>(١٩)</sup>

- أسلوب من أساليب دراسة المستقبل ، وظيفته وصف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجها .
- وصف لوضع مستقبلى وسبل إدارته .
- قصص عن المستقبل يشمل الماضى والحاضر .
- وصف لمستقبل محتمل أكثر من كونه توقعات محتملة لمستقبل فعلى .
- سلسلة من الافتراضات لأحداث مقبلة .
- صورة متناسقة لمستقبل محتمل .



وبإيجاز شديد يعد السيناريو وصف لوضع مستقبلي محتمل أو ممكن أو مرغوب فيه ، وتوضيح خصائص المسار أو المسارات التي تؤدي إليه ، بدءاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائي مفترض .

#### ب- السيناريوهات لمحة تاريخية: (٢٠)

يعتبر " هير مان كان" أول من أشار إلى استخدام السيناريو فى التخطيط عندما كان يعمل فى مؤسسة " راند RAND" خلال عقد الخمسينيات ، كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الإستراتيجية . ثم تطور استخدام " السيناريو" على يد " وينر" فى نهاية الستينيات فى كتابه المسمى " عام ٢٠٠٠" ، ووصف السيناريو على أنه فرض مصمم لتسليط الضوء على خطوات عريضة ومهمشة فى اتخاذ القرارات فى الأمور المطروحة.

وفى نهاية السبعينيات تزايدت أهمية السيناريوهات ، ولاسيما مع انتشار الصناعات النفطية والاتفاقيات الخاصة بالمعاملات البترولية ، وكذلك تم استخدامه فى تقارير عالمية بالغة الأهمية ، مثل تقرير " حدود النمو " ، ثم ظهر تطور هام فى شكل السيناريو ؛ ليتعامل مع عديد من الوقائع والاتجاهات ، وليس مع تسلسلات معينة وحسب ، هذه الوقائع يمكن أن

تتضمن تحولات ديموجرافية مثلاً أو تطورات تكنولوجية أو أحداث سياسية ، أو اتجاهات اجتماعية ، ومتغيرات اقتصادية ، أو كل ما سبق . وهذا ما يطلق عليه السيناريو المتعدد Multiple Scenario .

### ج- فوائد السيناريوهات ( ماذا يقدم لنا السيناريو؟ ) : (٢١)

- يقدم صوغ السيناريوهات المستقبلية عديد من الفوائد أهمها ما يلي:
- يجعلنا نعي المشكلات المحتملة التي قد تحدث إذا كان علينا اتخاذ إجراء معين نستطيع آنذاك ، إما أن نتخلى عن الإجراء المقترح ، أو أن نستعد لاتخاذ الاحتياطات ؛ لتحجيم المشكلات التي قد تنتج ، وتصغيرها إلى الحد الأدنى .
- يمنحنا السيناريو فرصة النجاة من عمل كارثي محتمل ، أو تحقيق فرصة رائعة ، وربما يمكن تمييز كلا الاحتمالين تجريبياً ، بتطوير عدد من السيناريوهات .
  - يمكن للسيناريو أن يثير سيناريوهات أخرى نستخدمها في تقويم وضع وتخطيط عمل ، فعلى سبيل المثال يستخدم بعض العلماء السيناريو لتسليط الضوء على مشكلة معينة محتمل حدوثها في المستقبل .

وبناءً على ذلك يمكن رصد بعض خصائص السيناريو فيما يلي : (٢٢)

- كتابته تتطلب إبداع وخيال فكري عميق .
- يستند إلى منهج علمي دقيق ؛ للحصول على الحقائق .

- يستند إلى أحداث رئيسة وواقعية .
- يقوم على تحقيق أهداف وطنية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو الوصول إلى أقرب ما يمكن من هذه الأهداف .
- عدد السيناريوهات يمكن أن يكون من اثنين إلى أربعة .
- تتم صياغته بسرية كبيرة فى بيانات يستخدمها المتخصصون فى المجالات المختلفة .
- يعتمد على عدد كبير من العلماء والخبراء .

#### د- أنماط السيناريوهات :

ثمة أنواع شتى من السيناريوهات ، منها ما سماه " هيرمان كاهن " بالسيناريو الخالى من المفاجآت Surprise- free Scenario ، أو ما يسميه " جودت " بالسيناريو المرجعى Reference Scenario ، فى حين يسميه آخرون " سيناريو الاتجاه Trend Scenario وفى جميع الحالات تكون الأحداث التى يتم افتراض حدوثها فى هذا السيناريو هى الأحداث الأكثر احتمالاً ، أو كما يقول " جودت " أفضل طريق إلى المستقبل ، الطريق الذى يترك ما لا يمكن التنبؤ به ( أى ما سوف يحدث إذا لم يتغير شىء ) .

والسيناريوهات الأخرى - باستثناء سيناريو الاتجاه - مثل السيناريو المتطرف ، أو السيناريوهات المتناقضة ، أو السيناريوهات الوسيطة ، هى الأكثر أهمية .

وبشكل عام فإن السيناريوهات قد تكون استقرائية، أو معيارية. فالسيناريوهات الاستقرائية هي تلك السيناريوهات التي تستخدم البيانات المستمدة بصورة رئيسة من الحاضر ( وأحياناً الماضي ) . ويتبع الخطوط الرئيسية من حيث الأمور "الممكنة"، والأمور "المحتملة" ، وهذه السيناريوهات هي بالأساس سيناريوهات مبنية على " الاتجاه" ، كما أن البيانات المستخدمة " كمية" بصورة أساسية .

كما يمكن أن تكون السيناريوهات " متعارضة" أو " وسيطة" ، وبناءً على الافتراض مثال ( إذا تم اتخاذ قرار ما سوف يحدث حدث ما ) عندئذ هذه هي النتائج . وسيناريو الاتجاه هو نوع من التوجيه يتم عبره بناء السيناريوهات .

أما السيناريوهات المعيارية، فتصف الحالات البدليات الممكنة للموضوع المدروس ، على أن تكون الأشياء المتوقعة هي المرغوبة ، وأن تصف أيضاً الأساليب والإجراءات التي تتخذ للوصول إليه (٢٣).

وبالنسبة إلى الطرق التي تتكون بها السيناريوهات ، فثمة طريقتان هما :  
الأولى : الطريقة الصلبة ، وهي طرق تركز على العوامل التي يسهل تكميمها ( كمعدلات النمو الديموجرافي والاقتصادي ، وكذا الميزانيات ، وأعداد البشر وتطورهم ، ... وغيرها ) ولا تتضمن هذه السيناريوهات المتغيرات الكيفية ، مثل تغيرات القيم ، وتعتمد هذه السيناريوهات على النماذج ، والرياضيات والكمبيوتر ؛ للوصول إلى السيناريوهات المحتملة.

أما الثانية : فهي الطريقة الناعمة ، فهي تعتمد من ناحية على الحدس ،وتسمح بتدخلات الاختيارات الشخصية ، كما تميل إلى الوصف والكيفية بدلاً من الكمية ، وتعتمد على أعمال العقل البشرى لإيجاد الحلول والدمج بين عديد من العوامل والمتغيرات لصوغ السيناريو .

ومن أمثلة الطرق الصلبة ، السيناريوهات التي تعتمد على تحليل التأثيرات المتقاطعة ، أو ما يسمى بمصفوفة التأثير المتقاطع Cross - Impact Analysis ، وكذلك السيناريوهات التي تلجأ لاستعمال الحاسب الآلي للوقائع المتداخلة مع بعضها بعضاً .

أما الطرق الناعمة فى صوغ السيناريوهات ، فهي تعتمد على حكم الفرد وقدرته على اتخاذ القرارات ، وتكون عادة عن طريق علوم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى . .وغيرها من العلوم لاجتماعية الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتم اختيار المتغيرات، ووضع المقدمات المنطقية، وجمع الأفكار الجوهرية لكل سيناريو حينئذ، فإن كتابة السيناريو ممكن أن تبدأ، وعندها من المهم فهم الفرق بين الأحداث أو الوقائع Events من ناحية، والاتجاهات Trends من ناحية أخرى. وكلاهما يجب أن يكون فى السيناريو ، ولكن كلاهما يختلف فى الدور الذى يلعبه . فالحادثة أو الواقعة تكون أو متوقعة، ولكن لا تستمر، وتكون عادةً متصلة بوقت معين، كما تكون متبوعة بتغير فى

اتجاه الاهتمامات، أما " الاتجاه " فإنه يمثل من ناحية أخرى حركة الحادثة أو الواقعة ذاتها ، وهو عموماً يفتقر إلى حدود الوقت . ويمكن أن يوصف بأنه وقت مستمر لا ينقطع عادةً. (٢٤)

### ٣- الطرق التشاركية Participatory Methods :

ويقصد بها طرق البحث المستقبلية التي تتيح المجال لمشاركة القوى الفاعلة ، أو الأطراف المتأثرة بحدث ما فى عملية تصميم البحث ، وجمع المعلومات اللازمة له ، وتحليلها ، واستخراج توصيات بفعل اجتماعى معين بناءً على نتائجها . وهذه الطرق أكثر استعمالاً من النشطاء فى مجال المستقبليات ، أى من يقومون بالدراسات المستقبلية ذات التوجه الاستهدافى ، والتي يرتبط فيها الاستهداف بممارسات عملية للترويج والتعبئة والتحريض على اتخاذ فعل اجتماعى يساعد على تحقيق صورة مستقبلية مرغوب فيها ، أو على منع حدوث صورة أو صور مستقبلية غير مرغوب فيها . ومن أمثلة هذه الطرق التشاركية فى البحث المستقبلى ، طريقة الممارسة المستقبلية بالمشاركة . Participatory future praxis وطريقة البحث التشاركى الموجه للفعل الاجتماعى Participatory action research ، وطريقة ورش عمل المستقبليات experiments ، وطرق إجراء التجارب الاجتماعية Futures work shops ، والبحوث المستقبلية الإثنوجرافية Social Ethnographic Futures research ، التي تركز على استطلاع المستقبلات الثقافية - الاجتماعية ، من

خلال مقابلات مطولة ومفصلة ومتكررة مع مجموعة من الأفراد المشتغلين بظاهرة ما ( كالبحت والتطوير التكنولوجي) أو الذين يحتمل تأثرهم بحدث ما .(٢٥)

#### ٥- أسلوب التحليل المورفولوجي :

يعد أسلوب التحليل المورفولوجي ( دراسة الأشكال أو التركيب) Morphological Method من أفضل الأساليب استخداماً في حالة المواقف التي يمكن تحليلها إلى أجزاء أو مكونات قليلة أو كثيرة الاستقلالية ، والتي يمكن معاملتها بصورة ؛ لذا يعد أسلوب هام لدراسة المستقبل ، وهو امتداد لأساليب تحليل النظم Stem analysis ، ويتشابه هذا الأسلوب مع أسلوب شجرة الدلالة ( المواءمة) Relevance tree ، إلا أن الأخير أكثر ملائمة للمواقف التي تحتوى على قدر كبير من التسلسل الهرمي المترابط ، كما أنه يستخدم لاتخاذ القرار أكثر منه لتنظيم التفكير .

ويتم استخدام أسلوب التحليل المورفولوجي عن طريق تحليل النظام المدروس على أجزائه ومكوناته الرئيسية ، ثم يتم التعامل مع كل منها بصورة مستقلة ، وبحث الحلول أو الأوضاع الممكنة لكل زء من هذه الأجزاء ، ثم اختيار الحلول الجزئية التي تعطي حلاً عاماً نموذجي .(٢٦)

#### ٦- طرق التنبؤ من خلال التناظر والإسقاط بالقرينة:

تقوم أساليب التناظر أو المشابهة Method of analogy على استخراج بعض الصور المستقبلية ، استناداً إلى أحداث أو سوابق تاريخية معينة ، والقياس على ما فعلته دول معينة فى مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها لإنجاز مستوى تنموى معين مثلاً ، أما أساليب الإسقاط بالقرينة فهى تقوم على افتراض أن هناك ارتباطاً زمنياً بين حدثين ، حيث يقع أحدهما قبل الآخر عادةً، بحيث يمكن التنبؤ بالحدث اللاحق ، استناداً إلى الحدث السابق ، فمثلاً يمكن أن يؤخذ التقدم فى الطائرات الحربية من حيث السرعة قرينة على التقدم فى سرعة الطائرات المدنية ، ومن أشهر هذه الطرق طريقة السلاسل الزمنية القائدة Leading Series التى كثيراً ما استخدمت فى التنبؤ بالدورات الاقتصادية ، حيث يؤخذ ببطء النمو فى متغيرات اقتصادية معينة ( كالمخزون أو التعاقدات الجديدة) قرينة على إبطاء حركة النشاط الاقتصادى فى مجموعه .

#### ٧- طرق تتبع الظواهر وتحليل المضمون :

يقصد بطريقة تتبع الظواهر Monitoring استخدام طائفة متنوعة من مصادر المعلومات فى التعرف على الاتجاهات العامة لمتغيرات معينة ، مع افتراض أن الاتجاهات العامة التى يتم الكشف عنها هى التى ستسود فى المستقبل ، وقد استخدم هذه الطريقة الباحث المستقبلى المشهور "Naisbitt" فى التوصل إلى ما أطلق عليه الاتجاهات العامة الكبرى mega trends. أما طريقة تحليل المضمون content analysis فهى تركز على تحليل مضمون الرسائل messages التى تحملها الصحف والمجلات والبحوث والكتب ، وما يذاع فى



الإذاعة والتلفزيون . وغيرها . وتسجيل مدى تكرار عبارات أو كلمات تحمل قيماً أو توجهات معينة، وبناء استنتاجات مستقبلية على تحليل هذه التكرارات. (٢٧)

## ٨- طريقة الإسقاطات السكانية:

الإسقاط بشكل عام فى إطار علم الاجتماع يعنى التنبؤ أو الاستدلال من واقع بيانات متوفرة فعلاً عما سيقع فى المستقبل. (٢٨) وعليه فإن الإسقاطات السكانية طريقة يعنى بها حساب حجم السكان وخصائصهم فى المستقبل ، استناداً إلى افتراضات حول الاتجاهات المستقبلية فى الخصوبة والوفيات والهجرة .

وثمة فرق بين الإسقاط Projection والتنبؤ Forecast ، حيث إن التنبؤ - كما ذكر الباحث فى مواقع عدة من الكتاب- يشير إلى أن هناك مستقبلاً واحداً ووحيداً وحتمياً للظاهرة ، أو المتغير أو الشئ المدروس ، أما الإسقاط فيعكس تأثير افتراضات نظرية متعددة . ويذهب علماء السكان من الناحية النظرية إلى أن ما يقومون به يعد إسقاطاً بالنظر إلى عدم اليقين المتأصل فى السلوك الإنسانى ، ومع ذلك تعالج معظم الإسقاطات التى تقوم بها الأجهزة الرسمية ، بوصفها تنبؤات حيث إن عديد من القرارات الحكومية تقوم على أفضل تخمين لحجم السكان وتركيبهم فى المستقبل .

ويتم تقدير كل مكون من مكونات التغير السكانى ( المواليد ، والوفيات ، والهجرة) ، باستخدام أساليب المكونات Component methods ، التى تعد

أكثر منهجيات الإسقاط شيوعاً . وقد تضمنت محاولات تحسين دقة هذه المنهجية عديداً من أساليب تحليل السلاسل الزمنية ، والقياس الاقتصادي التي أتاحت قدراً أكبر من الثبات ، يصعب ربطه بإحكام بالعمليات الديموجرافية الأساسية ... وهناك من يشير إلى أنه مهما كانت دقة الأساليب الإسقاطية ، فإنه لا يمكن التنبؤ بالسكان في المستقبل ، بقدر كبير من الدقة (٢٩)

وبالنسبة لوصف الإسقاطات السكانية بأنه مجرد إسقاطات أم تنبؤات ، يرى كاتب هذه السطور طالما أنها تقوم على أكثر من افتراض لمكونات التغيير السكاني ( منها العالى والوسط والمنخفض) لتقديرات هذه المكونات ، فإنها تعد تقدم سيناريوهات محتملة للمستقبل ، وجب علينا أن نقول إنها تتيح لنا توقعات بالصور المحتملة للمستقبل ، وليس تنبؤات لأسباب ذكرناها سالفاً ولا يتسع المجال لذكرها هنا .

#### رابعاً : أساليب التحليل فى الدراسات المستقبلية :

يقصد بتحليل المادة ( البيانات) الطريقة التي تعرض بها تلك البيانات ، فهو محاولة لتحقيق المادة وتنظيمها . والبيانات التي تأتي إلينا من الميدان قد تكون بيانات كمية وقد تكون بيانات كيفية. (٣٠)

ويدور جدل كبير فى الأوساط العلمية بين الباحثين حول المقارنة بين كل من الأسلوب الكمي والكيفي والدراسات الكمية والكيفية ، وصلاحيه كل منهما لضمان الوصول إلى أكبر قدر من الدقة والموضوعية . وثمة تفضل للكمي على حساب الكيفي فى كثير من البحوث والدراسات الاجتماعية المعاصرة ، على أساس أن التكميم بصورة المتباينة أكثر دقة فى التعبير .<sup>(٣١)</sup>

وقد انتقل هذا الجدل المنهجي إلى ميدان الدراسات المستقبلية ، حيث يرى البعض أن الأساليب الرياضية توفر إمكانية التعامل مع المتغيرات الكمية بصورة تسمح بإدراك ما يمكن أن تؤدي إليه السياسات المختلفة من نتائج فى الأمد الطويل .

وما من شك أن ثمة التباس وخط غير مقصود بين المجالات البحثية التي يصلح لها كلا الأسلوبين الكمي والكيفي ، ومنطق استخدام كل منهما ، وحدود هذا الاستخدام . فضلاً عن أن هدف الدراسة يفرض على الباحث الاهتمام بأبعاد معينة دون سواها .<sup>(٣٢)</sup> فعلى سبيل المثال بالنسبة إلى التحليل الكمي ، فإنه كثيراً ما ينظر إلى البحث الكمي باعتبار أنه يتميز بكونه علماً ثابتاً ينهض على أسس صلبة . فالباحثون الذين يعتمدون على المنهج الكمي ، يعتمدون على الأرقام والمعدلات والنسب المئوية ، التي جرت العادة على عرضها فى جدول أو شكل بياني ؛ من أجل توصيل المعنى أو المدلول .<sup>(٣٣)</sup> وهى غالباً تكون مأخوذة من بيانات غير كمية ، مثل المقابلات غير المقننة ، أو الاستبيان المفتوح ، أو

مذكرات تسجيل الملاحظات الميدانية ، أو سجلات الأرشيف بأنواعها المتباينة (٣٤).

قد لا يتناسب التحليل الكمي مع بعض الموضوعات ، كعمليات التفاعل الاجتماعي ، أو التحليل التاريخي ؛ ذلك لأن الرقم الذي نعطي له أهمية كبيرة هو شيء ثابت ، بمعنى أن الذين يعتمدون على التكميم يفصلون الحقيقة الاجتماعية في وقت معين ، وبعد ذلك يتنبئون بمسائل معينة ، بافتراض أن العلاقات بين العوامل والمتغيرات التي تقاس ، علاقات دائمة وثابتة عبر الزمن ، وهذا افتراض خاطئ ؛ لأن هناك ظاهرات أو أبعاد في الواقع الاجتماعي أكثر دينامية وتغير عن غيرها ، وبالتالي فالإصرار على تكميمها يسمها بغير العلمية (٣٥).

وبالنسبة إلى التحليل الكيفي ، يتم التعبير عن البيانات الخام ، وعن نتائج التحليل بصورة غير كمية ، رغم أن التعبيرات الكمية العامة أو الإجمالية يمكن أن تكون داخلية كمكون أساسي في هذه الصياغات الكيفية ، كأن يقال "إن معظم الوثائق تذكر كذا" أو "إن العنصر الفلاني لم نعثر عليه على الإطلاق" أو "إن المتغير الفلاني قد تغير بكثرة جداً" (٣٦).

ويركز أنصار هذا الأسلوب على رصد وتحليل الجوانب الكيفية ، مثل قضايا الصراع الاجتماعي والأيدولوجي والقيم والفنون ، وسائر الموضوعات التي يغلب عليها الطابع الكيفي ، وإن كانت لا تخلو من أبعاد كمية - كما سبق ذكره - ،

ومع ذلك هناك بعض أوجه النقد التي وجهت إلى هذا الأسلوب أهمها : الافتقار إلى الدقة والموضوعية ؛ بسبب اعتمادها على الأحكام الانطباعية والذاتية ، واتسامها بالجزئية وإسقاط بعض المتغيرات أو إهمالها أثناء التحليل ، علاوة على صعوبة تكرار الأبحاث الكيفية في أغلب الحالات ؛ مما يؤثر في ثبات وصدق الأبحاث التي تستند إلى الأساليب الكيفية في التحليل .(٣٧)

وهناك أبعاد تؤثر في اختيار نوع التحليل يتعين على الباحث أن يضعها محل اعتبار ، ونوجزها فيما يلي : (٣٨)

## ١ - موضوع البحث وطبيعة الظاهرة المدروسة :

ما من شك أن بعض أبعاد الواقع الاجتماعي تتباين ، وتتفاوت الأبعاد الكمية والكيفية بين ظاهرة وأخرى ، فموضوعات التفاعل و التناقض الاجتماعي ، والصراع الاجتماعي والعلاقة الجدلية بين مكونات البناء الاجتماعي ، ومسائل الوعي الاجتماعي وما على شاكلتها ، والموضوعات التاريخية ، وكل هذه الموضوعات يغلب عليها الطابع الكيفي مع وجود أبعاد كمية فيها . بينما هناك موضوعات تقتضى دراستها التركيز على التحليل الكمي ، خاصة الموضوعات التي تقيس الدرجة أو الشدة ، وما شابه ذلك ، ومع ذلك فدراسات الدخل والدراسات الديموجرافية ، قد يغلب عليها التحليل الكيفي ، وقد تجمع بين الأسلوبين وفقاً لطبيعة الظاهرة .

### ٣ - الهدف من البحث :

-٤

يفرض هدف البحث على الباحث الاهتمام بأبعاد معينة أكثر من غيرها ، فليس هناك بحث واحد باستطاعته أن يعنى بالواقع الاجتماعى ، ويحيط بكل أبعاده الكمية والكيفية وصفاً وتفسيراً وتأويلاً . وفى ضوء هدف البحث يقتضى الأمر تحليل البيانات بطريقة معينة كمية وكيفية ، كلاهما معاً ، وصفية أو تفسيرية ، والتركيز على متغير واحد أو عدة متغيرات .

### ٣ - الإطار النظرى للبحث :

قد يتطلب الإطار النظرى للبحث تسليط الباحث الضوء على أبعاد دون غيرها من أبعاد الظاهرة التى يدرسها ، فقد يكون التركيز على الأبعاد الدينامية التى يفيد فيها التحليل الكيفى ، كما تطلب ذلك إطار المادية التاريخية ( الماركسية) ، وقد يكون التركيز على الأبعاد الكمية القابلة للفصل والعزل والتجزئة . وإذا كنا ندرس موضوعاً فى ضوء البنائية الوظيفية ، التى تهتم بالثبات والتوازن ؛ ذلك لأن الأبعاد الثابتة فى البناء الاجتماعى أقرب للتناول الكمي من الأبعاد الدينامية والتفاعلية ، وما إلى ذلك .

## ٥ - المنهج المستخدم:

هناك دراسات تعتمد على منهج واحد ، كالمنهج التاريخي ، أو أكثر من منهج وأسلوب . وكل منهج من هذه المناهج يقتضى تعاملًا نوعياً مع البيانات التي يتم جمعها ، فمثلاً المنهج التاريخي ، ودراسة الحالة يفيد معها التحليل الكيفي للبيانات بالدرجة الأولى ، وإن كان هذا لا ينفى إمكانية استخدام التحليل الكمي إذا اقتضت ظروف البحث .

## ٦ - مصادر جمع البيانات :

يتنوع أسلوب تحليل البيانات وفقاً لاختلاف مصادر جمعها . فالسجلات التاريخية والمعاصرة المتمثلة في وسائل الاتصال ، تقتضى غالباً الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون ، وهذا التحليل له جوانبه الكيفية والكمية ، وله متطلباته الخاصة ، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في المقالات الحرة .

## ٧ - أدوات جمع البيانات :

هناك أدوات جمع للبيانات يقتضى تحليل بياناتها استخدام نوع من التحليل الكيفي ، كتحليل المضمون كما في الأدوات غير المقننة ، كالمقابلة الحرة ، وهناك أدوات كالاستبيان المقنن تقتضى تحليلاً كمياً لتيسير إجراء المقارنات .

## الفصل التاسع

### علم الاجتماع والتغيرات المناخية و سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر

#### مقدمة-

تعد التغيرات المناخية من أبرز القضايا التي تشغل بال متخذي القرار والحكومات في الوقت الراهن، حيث تشكل إحدى أهم التهديدات للتنمية المستدامة، لكل دول العالم بشكل عام ، والدول النامية بوجه خاص ومن بينها مصر ، حيث إن آثارها السلبية في تلك الدول يفوق آثارها في الدول المتقدمة رغم أن الدول النامية تسهم بنسبة ضئيلة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحرارى ، والذي يفضى إلى تغير المناخ (طلبة ، ٢٠١١).

وما من شك أنه لاتزال تعتمد العديد من اقتصاديات دول العالم على أنشطة حياتية رهينة بالظروف المناخية ، كالزراعة والصيد البحرى واستغلال الغابات ، و الموارد الطبيعية والسياحية ، ولقد أشارت الأبحاث الحديثة إلى أن مورد الطاقة كالبترول وغيره، و التي تعتبر شريان الاقتصاد لكل الدول ، وبوجه خاص في الدول العربية ، هي الأخرى معرضة وبشدة إلى الزوال ؛ بسبب التغيرات المناخية والاستهلاك المفرط لها ؛ مما يجعل كل دول العالم أمام تحدى كبير يهدد الحاضر والمستقبل ، ويفرض عليها اتخاذ التدابير الملائمة التي تحد من تداعيات التغير المناخي (تسعديت ، ٢٠١٤).



وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتغيرات المناخية بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر فى الغرب ، فإن الاهتمام بها زاد مع بدايات القرن الحادى والعشرين نتيجة زيادة الدمار الذى نتج عنها والذى كان أحد مظاهره، الزيادة المفرطة لعدد الأفراد المشردين فى جميع أنحاء العالم نتيجة للفيضانات أو الجفاف أو تآكل التربة أو إزالة الغابات ...إلى غير ذلك (حافظ ، ٢٠١٩).

وفى العقود الأخيرة تزايد وعى كثير من العلماء بأن تغير المناخ هو قضية العصر ، فهى تتداخل مع كل العناصر التى تبقينا أحياء ( الغذاء والطاقة ) وكذلك الوسائل التى نحصل من خلالها على المال مثل التجارة والصناعة والنقل ، فالتغيرات المناخية شيئاً يؤثر فى كل ما نفعله ، وهى ليست مجرد مسألة ستغير طبيعة حياتنا فى المستقبل ، ولكن الكيفية التى نعيش بها فى الوقت الحالى ( نويل ، و باترسون، ٢٠١٤ ، ١٥).

وتشير التقارير الدولية إلى أن مصر من الدول التى ستتأثر بالتداعيات السلبية الناتجة عن التغير المناخى بشكل كبير، وفقاً لما جاء فى التقارير الوطنية فى إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، بالإضافة إلى التقرير العالمى للتنمية البشرية ٢٠٠٧ المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وكما ورد فى تقرير التقييم الخامس الذى قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتبرز التوقعات المناخية بأن التغيرات الراهنة والمستقبلية فى الظروف المناخية تشكل خطراً بيئياً كبيراً قد يهدد مستقبل التنمية فى مصر كما قد يؤثر بالسلب فى استراتيجيات الحد من الفقر ( عبد الجليل، ٢٠٢١، ١٨٩).

وعلى الرغم من أن قضية التغيرات المناخية أصبحت حديث كل يوم ، فإنه تمت مناقشتها بشيء من الغموض يستعصى على فهم غير المتخصصين ؛ وذلك لأن الغالبية العظمى من التراث البحثي بها صيغ بواسطة علماء البيئة والزراعة والمناخ والعلوم والكيمياء والاقتصاد الزراعى ... وغيرهم من علماء العلوم الطبيعية ، وباطلاع الباحث على التراث العلمى المرتبط بالتغيرات المناخية، أتضح له ندرة الدراسات والبحوث الاستشرافية و التى تناولت القضية من المنحى السوسيلوجى والتي طبقت على مصر . وعليه جاءت الحاجة لدراسة سوسيلوجية تحليلية تسلط الضوء على أهمية استشراف مستقبل التنمية، في إطار التغيرات المناخية و الوقوف على تأثير التغيرات المناخية فى التنمية المستدامة وأهدافها، وتقف على استراتيجيات التكيف معها ، محاولة استشراف الملامح المستقبلية لوضع التنمية المستدامة فى مصر فى إطارها خلال العقدين القادمين. وتأسيسا على ذلك انطلقت الورقة الحالية للإجابة على الأسئلة التالية:

- ١- ما أهمية استشراف المستقبل ؟
- ٢- كيف يحدث التغير المناخى ، وما أبرز مظاهره؟
- ٣- ما عوامل ظهور التغيرات المناخية ؟
- ٤- ما أثر التغيرات المناخية فى أهداف التنمية المستدامة ؟
- ٥- ما آليات مواجهة التغيرات المناخية؟
- ٦- ما السيناريوهات المستقبلية للتنمية المستدامة فى مصر خلال العقدين القادمين فى إطار التغيرات المناخية ؟

وللإجابة على الأسئلة الفاتئة تضمنت الورقة المحاور التالية:

أولاً- في أهمية استشراف و دراسة المستقبل

ثانياً- التغيرات المناخية ، المفهوم والأسباب

١- ماهية التغيرات المناخية

٢- اسباب التغيرات المناخية

ثالثاً- التغيرات المناخية وأثرها في التنمية المستدامة

١- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاقتصادية

٢- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاجتماعية

٣- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع البيئية

٤- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع السياسية والثقافية

رابعاً- استراتيجيات مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية

خامساً: سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر في إطار التغيرات

المناخية

١-سيناريو أزمة التنمية وتنمية الأزمة ( المرجعى )

٢-سيناريو غياب التنمية وتنمية الفقر(المحتمل)

٣- سيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية ( المفاجأة )

٤-سيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية ( المعيارى ).

## أولاً - في أهمية استشراف و دراسة المستقبل:

ارتبط اهتمام الانسان بدراسة مستقبله ومحاولة فهمه، بالتحويلات الكبرى والأزمات والمشكلات التي عايشها في مجتمعه (عبد المعطى ، ١٩٩٢، ٥٥ ). وفي هذا الصدد رأى " بنتى مالسكا Pentti Malaska " أنه يتعين علينا للتغلب على تحديات مرحلة ما بعد الحداثة التي نعيش في إطارها الآن : أن نهتم بدراسة المستقبل ؛ حيث إنها تمدنا بالمعرفة عن الوقائع الاجتماعية التي بموجبها نستطيع الوقوف على المشكلات التي تواجهنا في الوقت الحالى ، وعلى المشكلات التي ربما تواجهنا في المستقبل ، وتعييننا على الاستعداد لها ( , 2001 Malaska,): 225.

ولقد دفعت الأزمات التي يشهدها العالم اليوم إلى التفكير في المستقبل ، حيث تظهر الأزمة غالباً نتيجة الإخفاق في معالجة المشكلات قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة ، وعليه فدراسة المستقبل تفضى إلى معرفة كيف يمكن بقدر قليل من التفكير والجهد- إذا استثمر في وقت مبكر- استباق الأزمة ومنع حدوثها الأمر الذى يترتب عليه تخفيف أعباء مالية كبيرة قد تكلفها تلك الأزمة وقت حدوثها ، وهناك أمثال شعبية عديدة تعبر عن هذه الحقيقة مثل " درهم وقاية خير من قنطار علاج".(كورنيس: ١٩٩٤ ، ٤١٧).

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن دراسة المستقبل هي الخطوة الأولى للمشاركة الإيجابية في صنعه ، حيث إنها ترشدنا إلى المستقبل المرغوب فيه ، وتجعل قرارات اليوم متوافقة مع المستقبل الذى نريده ، علاوة على أنها تساعدنا

فى اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم الاستعداد لمواجهةها أو العمل على عدم وقوعها . فهى تؤدى إلى الاستعداد المبكر لمواجهة المشكلات التى قد تحدث فى المستقبل ، كما تساعدنا على اكتشاف مواردنا وإمكانياتنا الكامنة ، و التى ربما تتحول إلى طاقة فعالة فى المستقبل ، تسهم فى إحداث تنمية شاملة للمجتمع ، وذلك من خلال توفير قاعدة معرفية قوية حول السيناريوهات البديلة للمستقبل ، يمكن لأفراد المجتمع الاعتماد عليها فى تحديد اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ( العيسوى: ٢٠٢٠ ، ١ - ٥ ) . فضلاً عن إنها أداة مهمة لصوغ السياسة العامة للدول ،حيث إنها ترفع الوعى العام للجمهور وتسهم فى تحديد الأولويات العلمية والتكنولوجية ( Paillard, 2006,56- 61 ) .وهذا ليس لأن المستقبل هو الزمان الذى سيأتى حتماً، وسنعيش فيه ، ولكن لأنه الزمان الذى يستطيع الإنسان تشكيله وصنعه( الرمضانى : ٢٠١٦ ، ١٦٣ ) وذلك لأن صناعة المستقبل كانت ولا تزال أيسر بكثير من استشرافه.

وستظل دراسة المستقبل تلعب دوراً قوياً فى فهم المجتمع واتخاذ القرارات المصيرية به وسيظل المستقبل هو المفهوم المسيطر على عقول العامة والعلماء ( 595 -590,2011,Adam) ؛ ولذا يلزم على المجتمع العلمى فى العقود القادمة الاهتمام بالاستشراف وبالدراسات المستقبلية ؛ وذلك لأن الدراسات المستقبلية قادرة على المساهمة فى تغيير نوعية الحياة فى المجتمعات للأفضل حتى تصل إلى مستوى الرفاهة البشرية (7-63,2001,Bell) . ولعل من أهم القضايا التى يلزم علينا أن نسلط الضوء عليها فى العقود القادمة هى التغيرات المناخية وآليات التكيف معها، ومستقبل التنمية المستدامة فى إطارها حتى نصل

إلى المجتمع المرغوب فيه و الذى تم صوغ تصورات عنه في استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

## ثانياً - التغيرات المناخية ، المفهوم والأسباب:

تعد التغيرات المناخية من أهم المخاطر التي تواجه العالم في العصر الحالي، وفى ضوء ذلك أشار "أولريش بيك" إلى إن الأخطار لا شيء في حد ذاتها بعيداً عن إدراكنا وفهمنا لها ، بل لا تعرف إلا مع تحولها للوعى العام ، وهى نتائج للتصورات الاجتماعية التي يتم تعريفها، وأكد ذلك أيضا كل من " مارى دوجلاس و أرون فيلدافسكى " حيث أشارا إلى أنه ليس هناك فارق ما بين أخطار الزمن السابق وأخطار المدنية الحديثة باستثناء الفارق في نوع الإدراك الثقافي ( بيك، ٢٠١٣، ١٦٥ ) والذى يعد التعرف إلى ماهية مفهوم التغيرات المناخية وأسباب ظهوره أول خطوة تقودنا إليه .

### ١- ماهية التغيرات المناخية:

المناخ هو الطقس المعتاد خلال فترة زمنية معينة فى مكان ما ومصطلح المناخ يشمل أنماط درجة الحرارة والرطوبة وهطول الأمطار والرياح ومختلف المواسم ، والأنماط المناخية تلعب دورا محوريا فى عملية تشكيل الأنظمة الطبيعية ، وكذلك الاقتصاديات والثقافات البشرية التى يتم الاعتماد عليها (سيد ، ٢٠١٩ ، ١٠-٢٠) . وعرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ( IPCC ) التغير المناخى بأنه تغير فى حالة المناخ، والذى يمكن معرفته عبر تغيرات فى

المعدل أو التغيرات فى خصائصها، و التى تدوم لفترة طويلة ، عادة لعقود أو أكثر ويشير إلى أي تغير فى المناخ على مر الزمن ، سواء كان نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشرى (مصطفى، ٢٠١٩).

أما فريق العمل الحكومى الدولى لتغير المناخ (GIEC) يعرفها بأنها " كل أشكال التغيرات التى يمكن التعبير عنها بشكل إحصائى ، و التى يمكن أن تستمر لعقود متوالية ، الناتجة عن النشاط الإنسانى ، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخى " ( طواهرية ، ٢٠٢٠ ، ٣٥١، -٣٦٢). ويتضح من هذا التعريف استمرار تأثير تلك التغيرات لأجيال قادمة .

وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التغير المناخى بأنه "تغير فى المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى والذى يفضى إلى تغير فى تكوين الغلاف الجوى العالمى ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعى للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة " ( فواز ،وسليمان ، ٢٠١٥ ، ١-١٩).

## ٢-أسباب التغيرات المناخية:

كانت الطبيعة بما فيها من موارد ، هي التى تؤثر بدرجة أكبر فى الحياة البشرية حتى تحولت المجتمعات إلى نمط المجتمع الصناعى ، والذى رافقه ظهور المجتمعات الحديثة التى برز بها تأثير الإنسان السلبى فى العالم الطبيعى وموارده وبروز العديد من المخاطر الجسيمة والتي يعد التغير المناخى أحداها ( جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٣٨). والذى بدأ الاهتمام به

مع نهاية القرن التاسع عشر - كما ذكرنا انفا - حينما توصل علماء علم المناخ والأرض إلى بعض المعلومات الموثقة ؛ نتيجة دراسات عدة ، و التى تفيد بأن مناخ الأرض فى تغير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبى فى نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي ، وأن هذه الظاهرة ( التغير المناخ ) تحدث بسبب رفع النشاط البشرى لنسب الغازات الدفيئة فى الغلاف الجوى الذى بات يحبس المزيد من الحرارة ، فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماطاً حياتية أكثر تعقيداً واعتماداً على الآلات، احتاجت إلى مزيداً من الطاقة، و بالتالى ارتفعت نسبة الغازات الحابسة للحرارة فى الغلاف الجوى.

و أوضح التراث البحثى أن التغيرات المناخية ترد إلى رافدين: الأول، الرافد الطبيعى والآخر، الرافد البشرى .

#### أ- الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية:

وتتمثل أهم الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية فى التغيرات التى تحدث لمدار الأرض حول الشمس، وما ينتج عنها من تغير فى كمية الإشعاع الذى يصل إلى الأرض ، وهذا عامل مهم جداً فى التغيرات المناخية عبر التاريخ وهذا يؤدي إلى أن أي تغير فى الإشعاع سيؤثر فى المناخ ، كما تعتبر الانفجارات البركانية والتغير فى مكونات الغلاف الجوى من أهم مسببات التغير المناخى ( بنت الإمام ، ٢٠١٩ ، ٢١٤ - ٢٣٣ ) .



## ب- الأسباب البشرية للتغيرات المناخية:

يشير عديد من العلماء إلى أن النشاطات البشرية هي السبب الرئيس لارتفاع درجة حرارة الأرض في الوقت الراهن ، وذلك بفعل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوى ، وخصوصاً غاز ثانى أكسيد الكربون والميثان ، رغم أن هذه الغازات ضرورية للحياة لأنها تحافظ على الحرارة ، من خلال " الاحتباس الحرارى" إلا أن انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضبطة يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية ، و بالتالى إلى تغيير فى نظام المناخ بشكل عام ، ولقد بلغت نسبة تركيز هذه الغازات فى الغلاف الجوى حدها الأقصى منذ زمن طويل ؛ وذلك بسبب تزايد المصانع خلال قرن ونصف وزيادة استهلاك البشر للطاقة بشكل كبير ((تسعديت ، ٢٠١٤ . ٢٠١٤-34,23 Briguglio.2010,)) . ونستنتج من ذلك أنه إذا كانت في العصور والأزمات الماضية القوى الطبيعية هي الأقوى تأثيراً في التغيرات المناخية ، فإن في العصر الحديث ، وبوجه خاص منذ الثورة الصناعية (١٧٥٠ ) وحتى الآن نجد أن الأنشطة البشرية تسهم بدرجة كبيرة في التغيرات المناخية التي نشهدها (العجمى ، ٢٠٠٨ ، ٢٤٠).

## ثالثاً- التغيرات المناخية وأثرها في التنمية المستدامة :

إن المتأمل لتاريخ البشرية عبر الأزمنة المختلفة ، يجد أن أغلب المجاعات كانت نتيجة لعوامل طقس تغيرت ، فالجفاف الذى يصيب بعض الدول أو الفيضانات والسيول تؤدي إلى ندرة الغذاء ، وبالتالي حدوث المجاعات ، إذ تعتبر

عوامل الطقس والمناخ ذات تأثير كبير في الزراعات والإنتاج الغذائى ، ويشير ذلك إلى أن المناخ العالمى يتأثر بكثير من العوامل البيئية التى يتسبب فيها الإنسان ويؤثر كذلك في البيئة ويكون تأثيره أشد في البشر (المقمر ، ٢٠١٢ ، ٣٤).

وفى سياق متصل رأى عالم الاقتصاد بالبنك الدولى "نيكولاس شتينر" أنه إذ ارتفعت درجة حرارة الأرض درجتين مئويتين سوف يؤدي ذلك إلى وفاة ستة ملايين شخص من إفريقيا وحدها بسبب الملاريا وسيرتفع منسوب سطح البحر حوالى ثمانية أمتار وإذا ارتفعت درجة حرارة الأرض ثلاث درجات مئوية فسوف ينقرض ٤٠ في المئة من أنواع الحيوانات وسيهدد جفاف شديد جنوب أوروبا . بينما إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض أربع درجات مئوية ، فسوف تنهار الزراعة فى أستراليا وإفريقيا وفى مناطق أخرى من العالم (بيك، ٢٠١٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ )

ويشير ذلك إلى أن ثمة علاقة متبادلة التأثير بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة . فالبشرية بمساهماتها المستمرة فى مناشط الحياة تسهم فى تفاقم مشكلة التغيرات المناخية التى تطرح تهديداً واضحاً يقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة التى تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادى وعدل اجتماعى متكامل فى ظل بيئة مستدامة، ولقد بات الترابط بين التنمية والتغيرات المناخية أكثر وضوحاً فى العصر الراهن ، إذ لم يعد النمو الاقتصادى مقبولاً بحد ذاته مالم يؤد إلى الحفاظ على البيئة الإنسانية وعدم استنزاف مواردها الطبيعية ؛ لضمان حقوق الأجيال القادمة (بشير ، ٢٠١٦ ، ص ٩٠ ). فكيف يكون هذا التأثير ؟ هذا ما سنتناوله الورقة بإيجاز فيما يلى :

## ١- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاقتصادية:

أشارت نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر في أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة كما يلي:

### أ- التغيرات المناخية وارتفاع معدلات الفقر:

تشكل الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مصدراً رئيساً لكسب العيش لعدد من الأفراد وبوجه خاص الفقراء في المناطق الريفية الذين يكونون أشد تأثراً من غيرهم بتدهور نوعية البيئة ( جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٤٠ ) وترتبط الرفاهية التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان ارتباطاً وثيقاً بمناخ الأرض، فكل تغير في المناخ من شأنه التأثير في استدامة وثبات المتغيرات البيئية الطبيعية والمشيدة التي تحيط بالبشر ( بشير، ٢٠١٦ ، ٨٨ ). ولقد كشفت الدراسات الحديثة والمعاصرة عن أن ثلث تعداد إفريقيا جنوب الصحراء يعانون من ظروف معيشية متردية بسبب التغيرات المناخية، ولا تزال تتسع هوة الفقر التي تفصل بين القارة الإفريقية وباقي دول العالم (العنانى ، ٢٠١٦ ، ٣٣٦).

### ب- التغيرات المناخية والجوع:

يعتمد رزق الفقراء وأمنهم الغذائي على سلع تم الحصول عليها من البيئة وخدماتها وفي الغالب يفتقر الفقراء إلى موارد بيئية مستدامة لإشباع احتياجاتهم مما يقلل من مقدرتهم على حماية البيئة وتحسين سبل العيش ويؤدي ذلك إلى تقويض فرص الإنتاج وبخاصة في المناطق الريفية التي تفتقر إلى امتلاك الفقراء لمصادر الطاقة ( جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٤٩ ). وفي إطار ذلك ، أشارت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ في عام ٢٠٠٧ إلى أن

الإنتاج الزراعي سوف يزداد بنسبة ٨% في الدول المتقدمة بسبب المواسم الزراعية والتي ستصبح أطول بينما سيقبل في الدول النامية ومن بينها مصر بنحو ٩%، وأن هذه الدول هي الخاسر الأكبر من التغيرات المناخية.

وكشفت دراسة حديثة عن أن أهم القطاعات التي تتأثر بالتغيرات المناخية هو القطاع الزراعي نتيجة تغير معدلات وأوقات موجات الحرارة، والتي يصاحبها تأثيرات اجتماعية واقتصادية، ونقص في إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتغير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية، وتؤثر كذلك في زيادة معدلات التصحر، وزيادة الاحتياج إلى الماء. مما يقلل من إمكانية زراعة المناطق الهامشية (يحيى، ٢٠٢١، ١٤٢١). الأمر الذي يؤثر في الأمن الغذائي ونقص المحاصيل ودخول المنتجين، وتغيرات في المخزون والتسويق والنقل والتي تحدث تغيرات في محاور الأمن الغذائي. ونتيجة للتغير في مستويات ومكونات الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى تغير في نظام استهلاك الغذاء وتغير نوعية الغذاء المستهلك مما يؤثر في صحة الأفراد كذلك (الجبوري، الدليمي، النعيمة، ٢٠٢٠، ١١٧).

وعلاوة على ذلك تقضي التغيرات المناخية إلى ارتفاع سطح البحر مما يؤدي إلى ضياع أراضي زراعية غرقاً، فضلاً عن تسرب الماء المالح إلى أجزاء أخرى على شواطئ وسواحل البحر، الأمر الذي يترتب عليه فقدان أجود الأراضي الزراعية مما يؤثر في الأمن الغذائي. وأن ارتفاع درجات الحرارة كذلك يؤثر في

زيادة أعداد الآفات الحشرية وزيادة أمراض النبات ؛ مما يؤثر في إنتاجية المحاصيل وزيادة الاحتياج إلى الماء ( ابراهيم ، ٢٠٢١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٠ ).

### ج- التغيرات المناخية والعمل اللائق ونمو الاقتصاد:

أوضح "ستيرن" في تقريره عن اقتصاديات التغيرات المناخية المستقبلية أن هذه التغيرات سوف تؤثر في جميع عناصر الحياة، وسوف تؤثر في المياه والغذاء والصحة والبيئة بصفة عامة، وأن ملايين من الناس سوف يعانون من الجوع ونقص المياه. الأمر الذي يترتب عليه تردي الأوضاع الاقتصادية وسوف تقوض هذه التغيرات النمو الاقتصادي لمعظم دول العالم ولكن بنسب متفاوتة. ( يحيى، ٢٠٢١ ، ١١٤٢ ). وأشارت دراسة أخرى إلى أن التغيرات المناخية تؤدي إلى زيادة معدلات العواصف والأمطار والموجات الحارة مما يترتب عليه نقص الإنتاج وهجرة العمالة وخسائر مادية كبيرة علاوة على زيادة معدلات البطالة ( محيي، ٢٠١٠ ، ٣٥ - ٧٠ ).

وفي هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه في حالة ارتفاع مستوى سطح البحر بقيمة نصف متر في مصر سوف تغمر المياه نسبة ٣٠ بالمائة من مدينة الإسكندرية ؛ مما سيؤدي إلى نزوح نحو مليون ونصف شخص أو أكثر، إلى المناطق المزدهمة في الدلتا، وفقدان نحو ١٩٥ ألف فرصة عمل ووقوع خسائر في الأراضي والممتلكات قدرت بـ ٣٠ تريليون دولار أمريكي ( عبد الجليل ، ٢٠٢١ ، ١٩١ )

## د- التغيرات المناخية والصناعة والابتكار:

ما من شك أن ثمة علاقة ارتباط طردى ما بين تردي الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن التغيرات المناخية وبين البنية الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية لبلد ما، وإذا كانت التغيرات المناخية تقضي إلى حدوث نزاعات وصراعات بين الدول؛ نتيجة لنقص الإنتاج وندرة الموارد المائية وتناقص الموارد الطبيعية، فإن ذلك يؤثر بطرق وأوجه عديدة فى المساعدات الإنمائية والدعم الدولي للدول، علاوة على أن تردي أوضاع السكان اقتصادياً، تقلل من فرص توافر وسائل تكنولوجيا حديثة، فضلاً عن تأثير الصناعة في الدول بالتغيرات المناخية، وأن كانت تلك التغيرات أشد تأثيراً في الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي يقع أغلبها في القطاع غير الرسمي الذي لا يمتلك مظلة تأمينية أو رعاية رسمية من الدول. ومن جهة أخرى تسهم الصناعات الحديثة في زيادة الطلب على مصادر الطاقة والموارد الأولية، الأمر الذي يشى بأنه كما أن للصناعة آثاراً إيجابية؛ فإن لها أيضاً آثاراً مدمرة للبيئة أهمها زيادة الغازات الدفيئة التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحرارى وما تفضى إليه من تغير مناخى ( جينز، ٢٠٠٥، ٦٣٨ ).

## ه- التغيرات المناخية والمدن والمستوطنات البشرية:

تعانى المدن في جميع أنحاء العالم المتقدم من مشاكل بيئية ، وكذلك المدن في المجتمعات النامية تعانى أزمات بيئية أبرزها ما تفرزه التغيرات المناخية والتي على إثرها ينتقل عديد من الأفراد من مكان إلى آخر داخل أو خارج الدولة . وفى الوقت الذى يميل المهاجرون الوافدون من الداخل أو الخارج في المجتمعات

الغربية إلى الاستقرار في الأماكن القريبة من مركز المدينة ، فإن نظراءهم في البلدان النامية يميلون إلى التمرکز في أطراف المدن الكبرى، وفي مناطق رثة تفنقر إلى المتطلبات الصحية والمعيشية ( جيدنز ، ٢٠٠٥، ٦٠٥ ) و تشير التقارير الدولية إلى أن التغيرات المناخية تؤدي إلى ارتفاع سطح البحر، وزيادة معدلات العواصف والأمطار والموجات الحارة؛ مما يؤدي إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية تؤثر بالسلب في استدامة المدن والمستوطنات البشرية، حيث تفضي إلى تدهور أوضاع المدن وزيادة معدلات الأمطار والسيول والأثرية المنقولة؛ الأمر الذي يترتب عليه انهيار المناطق السكنية خاصة المقامة على منافذ السيول. علاوة على زيادة معدلات الهجرة الداخلية ، من المناطق التي تتأثر بالتغيرات بشكل مباشر إلى أماكن أخرى تتأثر بشكل قليل (محيي، ٢٠١٠، ٣٥ - ٧٠).

وأشار إبراهيم عبد الجليل في دراسته ( ٢٠٢١ ) إلى أن من التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي في مصر في المستقبل تهديد الأمن الغذائي وأضرار تتعلق بالاستثمارات الكبرى في القطاع السياحي في الساحل الشمالي علاوة على انتقال ما يتجاوز عن ١٠ مليون شخص إلى منطقة وادي النيل .

## و- التغيرات المناخية والأمن الغذائي:

عرف الأمن الغذائي في التقرير المشترك للمؤتمر العالمي حول مصادر الغذاء، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للتجارة. بأنه

"حصول جميع الأفراد وبشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة، والكافية لتغذية الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة". ونتيجة للتغيرات المناخية يتأثر النظام الغذائي، والذي يظهر في شكل انخفاض في مستويات إنتاج الغذاء وتغيرات في المخزون والنقل والتسويق ، والتي تؤدي إلى تغير في نظام استهلاك الغذاء وتغير جودته ( الجيوري، الدليمي، النعيمة، ٢٠٢٠، ١١٣ ، جينز ، ٢٠٠٥، ٦٦١). علاوة على نقص في الكميات التي يتم إنتاجها بسبب تعرض المحاصيل للتلف أو المرض. نتيجة لانتشار الآفات،

( . and Alvi, 2022, Alboghdady, and El- Hendawy.2016,)

Yan

وفى إطار ذلك تشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع ، أن يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بمقدار متر واحد نتيجة الاحتباس الحرارى العالمى ، وسينتج عن ذلك فقدان ثلث الأراضى الزراعية عالية الجودة في مصر ومن المتوقع ، أن تغرق بعض المدن الصناعية والهامة في مصر مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد وبور سعيد؛ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر (عبد الجليل ، ٢٠٢١، ١٩٠، ) .

## ٢- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع الاجتماعية:

اشارت نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر في الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة كما يلي:



## أ- التغيرات المناخية والصحة:

أشارت عديد من الدراسات إلى أن التغيرات المناخية ، تؤثر في الصحة العامة للمواطنين بطرق متداخلة ومعقدة تتضمن التغيرات في درجة الحرارة ، والتعرض للحوادث والكوارث وضعف القدرة على الحصول على الغذاء وحوادث التلوث والأشعة الضارة، مما يثني إلى أن هذه التغيرات تسهم في زيادة فرص الإصابة بالعديد من الأمراض التي، تصنف بالأمراض المتوطنة أو أمراض المناطق الحارة مثل "الأمراض الطفيلية، والملاريا، حمى الوادي، الدرن الرئوي( السل) والحمى الروماتيزمية... وغيرها (رضوان ، ٢٠١٥ ، ٥٤١-331-343, 2022, Kalli, and Jena). وفي ذات السياق أشارت دراسة ( Leal Filho.et all,2022 ) أن معظم المخاطر الصحية مرتبطة بالمناخ وبالطقس المتطرف وأن أكثر تلك المخاطر تبرز في القارة الإفريقية بشكل كبير إذ يزداد التعرض للأمراض المنقولة بالحشرات مثل الملاريا، والمنقولة بالمياه مثل الكوليرا( جينز ، ٢٠٠٥ ، ٦٦١ ).

## ب- التغيرات المناخية والتعليم:

في إطار زيادة معدلات الفقر وتردي الأوضاع الصحية وعجز الدول عن توفير نوعية حياة جيدة لسكانها بسبب الاضطرابات الناتجة عن التغيرات المناخية وارتفاع معدلات الحرارة وانتشار عدد من الأمراض، فضلاً على انخفاض معدلات توافر الطعام للسكان ، وتردي الأوضاع الصحية للمواطنين، فنتيجة لذلك تتردى أوضاع التعليم والتحصيل الدراسي للطلاب، مما يؤثر بالسلب في العملية التعليمية

بأكملها، ومحاورها الثلاث الطالب والأستاذ والمؤسسة التعليمية. ( Coffman,2009) وفى إطار ذلك أشار انتونى جيدنز إلى أنه فى المجتمعات الفقيرة، والتي تتأثر بالتغيرات المناخية أكثر من الأماكن الأخرى يخفض الوقت المستهلك فى جمع الماء وحطب الوقود؛ من أجل التكيف مع التغير المناخى من الوقت المتاح للتعليم ، والافتقار إلى خدمات الطاقة والمياه والصرف الصحى فى المناطق الريفية ، يثبط من عزيمة المعلمين والمتعلمين إزار التعلم ( جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٤٩ )

### ج- التغيرات المناخية والمساواة بين الجنسين:

إذا كانت التغيرات المناخية تؤثر فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان ،وأشار (Bessah et all2021) إلى أن تأثيرها السلبى فى الأوضاع الثقافية فى المجتمع يكافئ تأثيرها فى باقى الأبعاد الخاصة بالتنمية، والتي يترتب عليها تردي أوضاع التعليم ؛ مما يتمخض عنه سيطرة الفكر التقليدي والذكوري فى المجتمع، و غياب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، علاوة على ذلك فى المجتمعات الفقيرة تتحمل البنات والنساء أعباء استثنائية فى جلب المياه وجمع الوقود ؛ مما يقلل من وقتهن وفرصهن فى التعليم ، والإلمام بالقراءة والكتابة والنشاطات المولدة للدخل ، وكثيراً ما تكون للنساء حقوق غير متساوية بالذكور مما يحد من قدرتهن وفرصهن ( جيدنز، ٢٠٠٥ ، ٦٤٩ ) والشواهد الميدانية فى مصر على سبيل المثال تؤكد ذلك، فلا تزال المرأة فى بعض المناطق الريفية بمحافظات الصعيد حتى الآن ، لا تستطيع أن تحصل

على حقها في الميراث ، وأحيانًا لا تستطيع أن تتزوج من أحد الأفراد خارج نطاق العائلة في أماكن أخرى.

#### د- التغييرات المناخية والمساواة داخل البلدان وفيما بينها:

ما من شك أن الآثار السلبية التي تنتج عن التغييرات المناخية؛ تفضي إلى تدهور أوضاع التنمية في كل دول العالم ، وأن الدول النامية هي الدول الأكثر تعرضًا للآثار السلبية المترتبة على التغييرات المناخية، حيث تضاعف تلك التغييرات من فقر الدول الفقيرة في العالم الثالث الأمر الذي يقلل من نسبة عضوية تلك البلدان في المنظمات الدولية، وغياب الإدارة السليمة للهجرة الخارجية منها والداخلية بين ريفها وحضرها، وأنه كلما زاد حجم الهجرة الناتجة عن التغييرات المناخية ، زادت التداعيات السلبية على الوضع الاقتصادي ، و زاد التفاوت الاقليمي بين المناطق الداخلية و"سوار" في دراسته عام ٢٠١٣ يرى أن المهاجرين بسبب التغييرات والكوارث الطبيعية نتيجة التغييرات المناخية سيكونون من ٢٠٠ مليون إلى مليار بحلول عام ٢٠٥٠ ، Zhang. and Wang.,2017,352- (373) وأن تردي الأوضاع العالمية نتيجة التغييرات المناخية يؤثر كذلك في نسبة المساعدات الإنمائية ، وكذلك معدلات الاستثمار الأجنبي في الدول غير المستقرة والمعرضة لكوارث طبيعية إثر التغييرات المناخية. ويتفق ذلك مع دراسات

(de San,,Diaz,and Becerril,2021).

#### ٣- أثر التغييرات المناخية في الأوضاع البيئية:

أشارت بعض الدراسات إلى أن التغيرات المناخية تفضي إلى تحرك أحزمة المطر في اتجاهات مغايرة لأماكنها المعتادة؛ الأمر الذي يترتب عليه نقص الأمطار الساحلية ويفضي إلى نقص المياه في المناطق الساحلية. وتشير كذلك التقديرات إلى أن هناك احتمالاً بنقص موارد الأنهار في المستقبل نتيجة التغيرات المناخية (Rankoana, 2020) وبالنسبة إلى مصر يتوقع نقص موارد نهر النيل نتيجة لتحرك أحزمة الأمطار من فوق الهضبة الأثيوبية والتي تمثل ٨٥% من موارد مصر النيلية، والهضبة الاستوائية والتي تمثل ١٥%. وتشير الدراسات إلى أن مصر تعاني من ندرة المياه وأنها تعتمد على مياه نهر النيل بنسبة ٩٥%، وأن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة التبخر، وزيادة استهلاك المياه في كل المجالات خاصة في الزراعة التي تستهلك ٨٠% من إجمال موارد المياه (إبراهيم، ٢٠٢١، ٢٤٥، ٢٤٠).

#### أ- التغيرات المناخية والطاقة:

يفتقر أكثر من مليارين من سكان الأرض إلى فرص الحصول على الكهرباء والخدمات التي توفرها ، بما في ذلك الإنارة ، والتبريد ، والاتصالات وتعد هذه الخدمات جوهرية لتوفير التعليم ، والرعاية الصحية ، وخلق فرص للعمالة الإنتاجية. وفي البلدان الأشد فقراً ، توفر ما يزيد على ٨٠% من الطاقة مصادر تقليدية مثل روث الحيوانات وفضلات المحاصيل وحطب الوقود (جيدنز ، ٢٠٠٥ ، ٦٥٥).

وتعد التغيرات المناخية من أهم المشكلات البيئية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة، مما يهدد الأمن العالمي. و إنها من أهم الموضوعات المدرجة ضمن أجندة الأمم المتحدة باعتبارها ظاهرة مهددة للأمن والسلم الدوليين، كما تسفر عنه من إهدار لمصادر الطاقة، ومجاعات وحروب وهجرات (بشير، ٢٠١٦، ص ص ٧٨، ٧٩). وأشارت إحدى الدراسات إلى أن التغيرات المناخية ، وما ينتج عنها من ارتفاع درجات الحرارة التي تزيد من الضغط على الطاقة للتبريد في المنازل وعلى النقيض من ذلك زيادة استهلاك الطاقة في الشتاء للتدفئة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة الأمر الذي يتمخض عنه ارتفاع في أسعار السلع والخدمات ( محيي، ٢٠١٠، ٣٥-٤٠).

#### ب- التغيرات المناخية والعمل المناخي:

بيد أن هناك تفاوتاً بين دول العالم فيما يتعلق بمقدرتها على إدارة الأزمات والكوارث، وإذا كانت التغيرات المناخية تؤثر في كل دول العالم المتقدم والنامي، فإن تأثيرها الأشد وطأة في الدول النامية، والتي تساهم بنسبة متواضعة في حدوث تلك التغيرات ، تتأثر بالتغيرات المناخية بدرجة تجعلها غير قادرة على تبني استراتيجيات للحد من المخاطر والكوارث، أو تنفيذها إذا وجدت بشكل جيد ( Briguglio, 2010, Becker. 2012 ) وعليه نجد أننا لم نعرف دولة نامية على سبيل المثال حتى الآن استطاعت أن تتأقلم مع التغيرات المناخية وتخفف من الغازات الدفيئة. وتشير الإحصاءات إلى فقدان وغياب الكثير من الأشخاص

في كل دول العالم بسبب الكوارث والمخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية. ( de San.and Becerril,.2021 ) علاوة على تردي الأوضاع الناتجة عن تلك التغيرات والتي تؤثر في دمج التغيرات المناخية في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

### ج- التغيرات المناخية والموارد البحرية المستدامة:

ينتج عن التغيرات المناخية آثار سلبية على الحياة البحرية، ومن ثم تتعرض الشعب المرجانية للعديد من التهديدات في ظل ارتفاع درجات الحرارة فوق معدلاتها الطبيعية. ويؤثر ذلك بالطبع على وضع السياحة في عديد من الدول التي تعتمد السياحة فيها على الشعب المرجانية مثل مصر والتي تحتل مرتبة متقدمة من بين الدول الأعلى في قوائم السياحة القائمة على الشعب المرجانية والتي يؤدي ارتفاع منسوب سطح البحر الأحمر فيها إلى زيادة الأعماق التي تعيش فيها الشعب المرجانية، وبالتالي حجب الضوء عنها، وموتها وفقدان عديد من الحيوانات البحرية وتدهور الحياة البحرية الغنية بتنوع الأسماك ( عامر، ٢٠٢٢، ١٣٣، ١٣٥ ). وتؤثر كذلك التغيرات المناخية في المستوطنات البشرية التي تعتمد على الصيد التجاري وعلى مصائد الأسماك. ( العجمي، ٢٠٠٨، ١٨٠ ).

### د- التغيرات المناخية وأثرها في النظام الايكولوجيا والتصحر:

أشارت تقارير المنظمات الدولية المعنية بالتغيرات المناخية إلى أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات التي تتأثر بالتغيرات المناخية في دول العالم كافة، حيث تؤدي إلى تدهور الأراضي و حدوث التصحر، وأن ثمة تأثيراً متبادلاً بين التغيرات المناخية والتصحر، حيث تؤدي الأولى إلى زيادة نسبة التصحر، وأن هذه الزيادة تقضي إلى زيادة في التغيرات المناخية، علاوة على أن التغيرات المناخية تؤدي إلى ارتفاع سطح البحر، والذي يؤدي إلى تدهور كثير من الأراضي الساحلية، وتزايد ملوحة مياه الخزانات الجوفية الساحلية وتدهور نوعية الحياة بتلك المناطق ( إبراهيم، ٢٠٢١، ٢٤٠، ٢٤٥ Franssen, 2009, 241) وأشارت دراسة محي (٢٠١٠) إلى أن ارتفاع سطح البحر الناتج عن التغيرات المناخية يفضي إلى تدهور النظام الايكولوجي وتدهور الأراضي وغياب التنوع البيولوجي ( محيي، ٢٠١٠، ٣٥-٧٠). وذهبت دراسة أخرى إلى أن هذه التغيرات تؤثر في المستوطنات البشرية، خاصة تلك التي تعتمد على الصيد التجاري والمستوطنات التي في مناطق الغابات ( العجمي، ٢٠٠٨، ١٨٠).

ويهدد سوء إدارة الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها الموارد المائية بالخطر؛ مما يفضي إلى تقويض النمو الاقتصادي وسهولة التكيف البيئي مع التغيرات المناخية إذ يعيش ما يزيد عن ثلث سكان العالم في بلدان تعاني من نقص بالموارد المائية وتؤدي الموارد المحدودة من المياه إلى إضعاف إمكانيات التنمية في بلدان عديدة

علاوة على ذلك أصبحت النزاعات الناجمة عن استخدام المياه وتوزيعها سبباً في خلافات دولية كثيرة ( جينز ، ٢٠٠٥ ، ٦٥٣ )

#### ٤- أثر التغيرات المناخية في الأوضاع السياسية والثقافية:

أشارت نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة إلى أن التغيرات المناخية تؤثر في الأهداف السياسية والثقافية للتنمية المستدامة كما يلي:

##### أ- التغيرات المناخية والسلام والعدل:

أشارت الأمم المتحدة إلى أن التغيرات المناخية قد تسفر عن زعزعة استقرار بلدان، ودخول أخرى في نزاعات داخلية وإقليمية، وحذرت من أن ما يترتب على التغير المناخي من أزمات بيئية واقتصادية، قد ينعكس في صورة أزمات سياسية وأمنية. وضربت مثلاً على ذلك ببلاد المغرب العربي والساحل الشرقي الأفريقي وجنوب آسيا (محمد، ٢٠٠٨، ١٤). وعلاوة على ذلك تشير الإحصائيات الجنائية إلى وجود صلة بين حرارة الجو أو برودته وبين كمية الجرائم المرتكبة ونوعها. ففي إيطاليا على سبيل المثال كشفت الإحصائيات عن أن نسبة الإجرام في الجنوب حيث ترتفع درجة الحرارة، عن الشمال. و في فرنسا وألمانيا ومصر. حيث تزيد نسبة الإجرام في جنوب هذه البلاد عنها في شمالها. وكذلك يختلف نوع الجريمة باختلاف المناطق ( الحكيم، ١٠ - ٤٩ ) وفي دراسة بارينتي (٢٠١٤) أوضح أن المناخ يؤثر في زيادة معدلات العنف والصراع والحروب الأهلية، والجرائم المنظمة مما يؤدي إلى اجتماع الثلاثي الكارثي "الفقر والعنف وتغير المناخ" ( بارينتي ، ٢٠١٤ ، ١٧ - ٢٧ ) .



## ب- التغيرات المناخية وأثرها في الشراكة العالمية:

يشير التقرير الموجز للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية عام ٢٠٠٧ أن مصدر الاحتباس الحراري هو زيادة انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروز والميثان والفلور وكربون وتقوم هذه الغازات بحبس كميات متزايدة من درجة حرارة الشمس من الغلاف الجوي المنخفض، وتمنعها من الانطلاق في الفضاء ( عقل، ٢٠١٦). وبالطبع يفضي ذلك إلى معدلات مرتفعة من درجات الحرارة وزيادة البحر، وقلّة الموارد المائية، وزيادة الصراعات بين الدول على الماء والغذاء؛ مما يؤدي إلى ظهور حروب تمنع إحداث شراكات عالمية من أجل إحداث التنمية المستدامة أو تؤثر فيها بالسلب، ويؤكد ما حدث ولا يزال يحدث بين روسيا وأوكرانيا ذلك، وكذلك ما يحدث في الداخل الأثيوبي بين القبائل، وأيضاً في بعض المناطق بالسودان. ويرى "انتوني جيدنز" أنه لا يمكن للعديد من المشاكل البيئية العالمية مثل التغيرات المناخية أن تحل إلا من خلال شراكات بين البلدان الغنية والفقيرة (جيدنز، ٢٠٠٥، ٦٤٩) ويشير كذلك "أولريش بيك" إلى ضرورة تشكيل تحالف مشترك مع المشاركين في الاقتصاد العالمي من دول العالم لتقاسم تكاليف مواجهة التغيرات المناخية ويرى أن هذا التعاون الدولي قد ينهار لأن المكاسب والنفقات الناتجة عن اتباع سياسة نشطة لمواجهة التغيرات المناخية لا تتقاسم بشكل عادل بين الدول ( بيك، ٢٠١٣، ١٩٩، ١٩٨).

#### رابعاً - استراتيجيات مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية:

تعد التغيرات المناخية من أهم التحديات التي تواجه البشرية في الوقت الراهن والمتوقع أن يزداد تأثيرها في العقود القليلة القادمة؛ نتيجة للتغيرات العميقة التي أحدثتها النشاطات البشرية في حياة الإنسان وفي عالم الطبيعة، والتي أشارت إلى آفاق مستقبلية جديدة تحوم حولها مخاطر تهدد نوعية الحياة وديمومتها (استدامتها) والتوازن البيئي (مقدم، ٢٠١٩، ١٤٢٨). وأشارت تقارير عدة إلى أن تغير المناخ على مستوى العالم يسبب مجموعة واسعة من التأثيرات في النظم البشرية والطبيعة. (Huynh, 2021, 493). وبالنسبة إلى مصر صنف ضمن مجموعة الدول ذات الترتيب المعتدل في مؤشر الأداء في مواجهة تغير المناخ، إذ تقدم ترتيبها من المركز ٣٠ في عام ٢٠١٦ إلى المركز ٢٢ في عام ٢٠٢١ من أصل ٥٧ دولة يمثل مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة بها أكثر من ٩٠ بالمائة من أجمالي انبعاثات العالم من الغازات الدفيئة (عبد الجليل، ٢٠٢١، ١٨٩)

ومع تنامي الوعي العالمي بالتداعيات والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ، وما يرافقها من تهديد لوجود البشرية في حاضرها ومستقبلها، بات من الضروري الوقوف على الآليات التي نستطيع من خلالها، الحد من التداعيات السلبية لهذه الظاهرة (طاهرية، ٢٠٢٠، ٣٥١ - ٣٥٥). والتي حددها العلماء في استراتيجيتين: الأولى، إستراتيجية التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة، والأخرى إستراتيجية التكيف. (يحيى، ٢٠٢١، ١١٤١، ١١٤٧).

## ١ - إستراتيجية التخفيف من الغازات الدفيئة:

يقصد بها الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مختلف القطاعات عن طريق استخدام تكنولوجيا نظيفة، تستبدل الوقود، أي استخدام الطاقات المتجددة كالرياح، الشمس، المساقط المائية ( فواز أو سليمان، ٢٠١٥، ١٣، ١٤). وكذلك تطبيق الزراعة الذكية مناخياً، التوسع في زراعة الغايات، فرض ضرائب على انبعاثات الغازات الدفيئة، تقليص احتراق الوقود الاحفوري باستخدام وقود الكتلة الحية من خلال المخلفات الزراعية والحد من استهلاك الطاقة. وأشارت دراسة الأمين وآخرون ( all,2010 ) إلى أن استراتيجية التخفيف تفضى إلى نتائج إيجابية إزاء مواجهة التغيرات المناخية وأن سياسة فرض الضرائب على المصانع التي ينبعث منها كربون (ضريبة الكربون ) يسهم في الحد من التغيرات المناخية .

وعلى الرغم من التكاليف المرتفعة التي تحتاجها تطبيق استراتيجيات التخفيف فإنه حسبما يرى "اولريش بيك " هي تكاليف قليلة إذ ما قورنت بالتكاليف التي سننكبدها إزاء عدم فعل أي شيء لمواجهة التغيرات المناخية وقد يكلف ذلك الاقتصاد العالمي نحو ما يقرب من ٢٠ بالمئة من إنتاجه سنوياً في العقود القادمة وعليه فإن ما يستثمره العالم اليوم من أجل مواجهة التغيرات المناخية سوف يعود أضعافاً مضاعفة( بيك ، ٢٠١٣، ١٩٥).

## ٢ - إستراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية:

تعرف مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ التكيف بأنه تعديل في النظم الطبيعية والبشرية في مواجهة ظواهر مناخية حالية أو مستقبلية أو تأثيراتها بغية التخفيف من المخاطر الناتجة عنها. بمعنى التعايش مع الظروف الناتجة عن التغيرات المناخية. (فواز، سليمان، ٢٠١٥، ١٣-١٤، Hung.,and, Bayrak,.2022, ). ويشير تقرير التقييم الخامس الصادر عن طريق الأمم المتحدة الدولي المعني بالمخدرات والجريمة وتغير المناخ عام ٢٠١٤ إلى أن ارتفاع درجة حرارة النظام المناخي أمر لا لبس فيه ويرتبط بزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة؛ ولذا يجب التكيف مع التغيرات المناخية & (Gobreyes,.lrke,2017) وتتطلب الحاجة إلى التكيف مع آثار تغير المناخ تقاسم المسؤولية بين السلطات والجمهور (Kreibich,2011)

وتأسيساً على ذلك تقوم الحكومات بتطبيق بعض السياسات للتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية منها: ( فواز وسليمان ، ٢٠١٥ ، طواهرية ، ٢٠٢٠ ).

- استنباط سلالات جديدة من المحاصيل التي تتحمل الملوحة ودرجة الحرارة العالية.
- ترشيد استهلاك المياه.
- وضع سياسة متكاملة لإدارة وتنمية المناطق الساحلية.
- إنشاء قاعدة بيانات كاملة عن المناخ والتغيرات المناخية.

- تقليل المساحات من المحاصيل المرسفة في الاستهلاك المائي.
- وضع خطط ومعايير لاستخدام الأراضي.
- وضع سياسات طويلة المدى لحماية الموارد بالمناطق المتضررة من التغيرات المناخية بدرجة شديدة.

وإن كان الطرح الفائت بالسياسات التي تتبعها حكومات بعض البلدان للتكيف مع تغيرات المناخ وتداعياتها، فإن على الجانب الآخر أشارت عديد من الدراسات تم إجراؤها في مناطق متباينة من العالم بأن السكان بمختلف الدول يتبعون بعض الأساليب والإجراءات المبتكرة، والتي تسهم في تكيفهم مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها فعلى سبيل المثال أشارت دراسة ( Alam & Mallick, 2022) إلى أن الصيادين في ساحل جنوب شرق بنجلادش، استعانوا ببعض الممارسات التي أسهمت في تكيفهم مع تغيرات المناخ منها: تركيب بئر أنبوب أو محطة تجميع مياه الأمطار من أجل تخزين مياه الشرب، ورفع قواعد المنازل للتعامل مع الفيضانات، واستخدام الألواح الشمسية، والغاز الحيوي والكهرباء للإضاءة. وكانت أساليب التكيف التي يتبعها السكان في مقاطعة ليمبوبو بجنوب إفريقيا للتكيف مع آثار التغيرات المناخية في الزراعة هي: دمج المعارف مع المهارات المحلية المبتكرة لتحسين إنتاج المحاصيل، وتوقع هطول الأمطار، وإعداد الحقائق، تغيير المحاصيل وموسم الزراعة لضمان غلة أفضل للمحاصيل، استخدام الأسمدة وزراعة المحاصيل الغريبة وإنتاج المحاصيل المرنة التي تتحمل الظروف المتغيرة والملوحة، علاوة على الاستعانة بتوجيهات موظفي الإرشاد الزراعي ( Rankodna, 2022).

وعن أساليب تكيف المزارعين في مقاطعات الصين مع تغيرات المناخ أوضحت دراسة (zhu & yang, 2021) أن المزارعين يتبنون إستراتيجية زراعية أكثر تخصصاً تقوم على أساس تحسين الكفاءة التقنية ، والعمل على زيادة غلة المحاصيل الزراعية، أو استخدام محاصيل أو تقاوى عائد إنتاجها أكبر ، وتتكيف مع المناخ المتقلب وتقاوم الجو السيئ. وبالنسبة لاستراتيجيات التكيف المرتبطة بالثروة الحيوانية التي يتبعها المزارعون كشفت نتائج دراسة (Menghistu, Tesfay, Abraha & Mawcha 2021) أن المزارعين في منطقتي تيجراي وأمهرة في إثيوبيا يستعينون ببعض الاستراتيجيات مثل الرعاية الصحية للثروة الحيوانية وإدارتها، تنوع مصادر العيش، وتنوع أنواع الحيوانات. وفيما يتعلق باستراتيجيات التكيف التي تستخدمها النساء الريفيات، أشارت دراسة كل من نياهوندا وتليفانجاسي (Nyahunda & Tlrvangasi, 2022) إلى أن النساء في منطقة فيمي بمقاطعة ليمبوبو بجنوب أفريقيا يستعن بأساليب للتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية أهمها: سبل كسب العيش وتنوع المحاصيل والاستعانة بمعارف الشعوب الأصلية وخبراتهم، وتسخير الموارد الاجتماعية المتاحة أو الاستعانة برأس المال أحياناً من أسرهن، وأوضحت الدراسة أن أفضل طريقة لمساعدة المرأة الريفية على التكيف هو القضاء على الفقر وبناء قدرات النساء في الريف. وفي دراسة كريبيتش (Kreibich.2011) أوضحت دور حملات التوعية وإذكاء الوعي الاجتماعي للمواطنين بتداعيات التغيرات المناخية وآليات مواجهتها في الحد من آثارها السلبية وسهولة التكيف معها.

وفيما يتعلق بمحددات تكيف المزارعين مع التغيرات المناخية، أشارت دراسة (Yila & Resurrection, 2013) إلى أن مستوى التعليم والمهنة وتعليم رب الأسرة، وحجم حيازة الأرض، ونوع رب الأسرة، وتوافر الخدمات الإرشادية وسنوات الخبرة في مجال الزراعة، وحجم الأسرة المعيشة، وتوافر الإرشاد الزراعي من الجهات الرسمية، من أهم محددات تكيف المزارعين بنجورو شمال نيجيريا. ورغم أن النساء من أكثر الفئات التي تتأثر بتداعيات التغيرات المناخية، أوضحت دراسة (Mohapatra & George, 2021) أن النساء تستخدم استراتيجيات للتكيف مع التغير المناخي محدودة مقارنة بالذكور. وفي سياق متصل أشارت دراسة (Mugambiwa & Rukem, 2019) . أن وعى السكان بالتغيرات المناخية وتداعيتها، وملاحظاتهم لها وترقبهم للظروف الجوية أو معرفتهم بها، يسهم في إدارة المناخ وتكيف سكان القرى مع التغيرات المناخية.

وبالنسبة إلى مصر قد اتخذت بعض الخطوات من أجل تحقيق التكيف المناخي، كما وضعت بعض المؤسسات استراتيجيات تكيف مختلفة وأصدر مجلس الوزراء المصري الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع المناخ والحد من الكوارث في عام ٢٠١١ . كما وضعت وزارة الموارد المائية والري استراتيجية تغير المناخ في عام ٢٠١٣ والتي تستهدف تكيف قطاع المياه مع التغير المناخي (عبدالجليل، ٢٠٢١، ١٩١). وتبع ذلك سياسات وإجراءات أخرى أهمها: (عامر، ٢٠٢٢، ١٣٠-١٣٥)

- إنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية عام ٢٠١٥م.
- صوغ الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠ كواحدة من أهم قرارات المجلس الوطني للتغيرات المناخية، لرفع مستوى التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية في الدولة لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية.
- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية وأبرزها التعاون مع البنك الدولي في مجال مواجهة التغيرات المناخية.
- تبني إستراتيجية الاقتصاد الأخضر من خلال وضع القطاع المصرفي البعد البيئي ضمن شروط تمويل المشروعات الحديثة بشرط أن لا تكون مصدرًا يزيد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تؤدي إلى التغيرات المناخية.
- التعاون والتنسيق الدولي والإقليمي المشترك في مجالات البيئة والمناخ.

#### خامسا- سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر في إطار التغيرات المناخية:

يشهد مناخ الأرض منذ الخمسينيات من القرن الماضي تغيرات مناخية غير مألوفة وارتفاعاً في معدلات الحرارة في جو الأرض بسرعة غير معهودة، مما يتوقع أن يفضي إلى كوارث بيئية تؤثر في نواحي الحياة في مختلف بلدان العالم (العجمي، ٢٠٠٨، ١٧١). وعلى الرغم من تعدد سيناريوهات التغير المناخي، وفقاً للتقارير العلمية المنشورة من مراكز البحوث المناخية، والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، فإن القاسم المشترك بينهم جميعاً هو توقع السيناريو



السيئ للمناخ العالمي. وما يرافقه من مخاطر على الأمن الغذائي والإنساني بوجه عام في العقود القادمة (حميداني، ٢٠١٨، ٤٦).

ويشكل تغير المناخ تهديداً لجميع بلدان العالم ، ولكن البلدان النامية تتوقع الدراسات والبحوث الحديثة أنها ستكون هي الأكثر تعرضاً للتداعيات السلبية من جراء التغير المناخي. فالتقديرات تفيد بأنها ستتحمل حوالي ٧٥ - ٨٠ في المائة من تكاليف الأضرار التي تتجم عن تغير المناخ. فازدياد درجة حرارة كوكب الأرض ولو بدرجتين مؤبقتين عن درجة الحرارة التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية. وهو الحد الأدنى المرجح أن يشهده العالم، يمكن أن يسفر عن انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٤-٥ في المائة بالنسبة لأفريقيا وجنوب آسيا. وذلك لافتقار معظم البلدان النامية إلى الموارد المالية والقدرات الفنية الكافية من أجل إدارة مخاطر تغير المناخ باستمرار (البنك الدولي، ٢٠١٠، ٥).

وأشارت عديد من الدراسات والبحوث إلى أن التغيرات المناخية ستحدث تغيرات في العقود القادمة على مستوى العالم، أمكن رصد بعض مظاهرها فيما يلي: (الجبوري، الدليس، النعمة، ٢٠٢٠)

١- يتوقع ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ١٥ - ٩٥ سم مما يتسبب في حدوث فيضانات قد تؤدي إلى غرق مدن ساحلية وربما غرق جزر بأكملها.

٢- ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بمعدل ٣-٥ درجات مئوية عام ٢٠٥٠م مما تسبب ارتفاع منسوب سطح البحر ومزيداً من الآثار السلبية

على النظم الحيوية والاجتماعية وتذبذب في معدلات الأمطار يؤدي إلى حدوث حالات جفاف متكررة في بعض المناطق وسيول وفيضانات في مناطق أخرى مع زيادة معدلات الكوارث الطبيعية.

٣- أشارت الدراسات إلى أن زيادة ١,١ درجة مئوية في متوسط حرارة الأرض يمكن أن يوسع دائرة توالد البعوض إلى مناطق جغرافية جديدة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

٤- زيادة نسبة التبخر بسبب ارتفاع درجة الحرارة قد يتولد عن ذلك شح في مياه الشرب في بعض المناطق وانعدامها أحيانًا في أماكن أخرى.

٥- ازدياد معدلات حدوث الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي.

٦- ظاهرة الاحتباس الحراري التي تعد أحد مظاهر التغير المناخي يتوقع أن تؤدي إلى تراجع في الإنتاج الزراعي على مستوى العالم خلال العقود القادمة.

وبالنسبة لمصر يتوقع أن تكون مصر إحدى الدول الأكثر تضررًا من الآثار الناجمة عن تغير المناخ. ولعل أبرز مظاهر تغير المناخ الذي من المتوقع أن تشهدها مصر في العقود القادمة هي ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط سقوط الأمطار، ارتفاع مستويات مياه البحار، وازدياد تواتر الكوارث ذات الصلة بالمناخ. مثال مخاطر على الزراعة والأرض الزراعية، ووفرة المياه العذبة، والأمن الغذائي والإنساني (فواز، سليمان، ٢٠١٥٤، ٣). وجدير بالذكر أن الباحث اهتم في هذه الدراسة بالتعرف إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغوبة المتوقعة للتنمية المستدامة في مصر في العقدين القادمين في إطار ظاهرة التغيرات

المناخية، وتأسيساً على ذلك يتوقع الباحث أن أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال العقدين القادمين ستتأثر بالتغيرات المناخية، وأنها سوف تسير وفق أحد أربعة سيناريوهات: سيناريو أزمة التنمية وتنمية الأزمة (المرجى أو الاتجاهى) ، وسيناريو غياب التنمية وتنمية الفقر (المحتمل)، وسيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية ( المفاجأة ) ، وسيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية ( المعيارى ).

ولم تتعدد السيناريوهات التي صاغها الباحث لأكثر من أربعة ؛ ذلك لأن الدراسة هنا تتوقع تداعيات التغيرات المناخية على التنمية وحسب ، ولأن التوقعات الخاصة بالتغيرات المناخية حسمتها غالبية المراكز البحثية المتصلة بالمناخ وعلومه، والتي أوضحت أن القادم هو الأسوأ وأن درجات الحرارة سترتفع لا محالة، وعليه جاءت محدودية عدد السيناريوهات ، والتي كان الاختلاف الجوهرى في شروطها الابتدائية مبنياً على درجة اهتمام الدولة بمواجهة تلك الظاهرة وبعض العوامل الأخرى التي يتوقع أن تغير الأوضاع في العقود القادمة. واعتمد الباحث على الأسلوب العلمى لبناء تلك السيناريوهات معتمداً على حدس الباحث والعديد من الدراسات والبحوث التي اطلع عليها في هذا الصدد والتي ترتبط بالمنهجية العلمية الرصينة لصوغ الدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل و الدراسات والبحوث التي سلطت الضوء على قضية التغيرات المناخية والتي تنتمى لفروع علمية متنوعة؛ وتأسيساً على ذلك انطلق الباحث عند صوغ السيناريوهات المشار إليها من تحديد الظاهرة وأبعادها ،وانتقل إلى تصور التفاعلات والتداعيات ما بين المتغيرات الحاكمة لها وأبعادها، وحدد بعد ذلك حركة كل سيناريو راصداً الشروط

الابتدائية التي يفترض الباحث أن كل سيناريو ينطلق منها، وبعد ذلك طرح توقعات التداعيات المترتبة على ذلك حتى وصل إلى التصور الكامل لمسار كل سيناريو خلال العقدين القادمين كما يلي :

## ١- سيناريو أزمة التنمية وتنمية الأزمة :

يسمى هذا السيناريو بالسيناريو الخالي من المفاجآت ، أو السيناريو المرجعي أو الاتجاهي، والذي يفترض استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية السائدة حاليًا في مصر كما هي في المستقبل حتى عام (٢٠٣٣) ، ومن ثم يفترض اهتمام الدولة بالتغيرات المناخية بشكل معتدل خلال العقدين القادمين، رغم حدوث زيادة في معدلات الأمطار الشتوية وهطول بعض الأمطار، في فترات متقطعة من الصيف، وارتفاع في معدلات الحرارة والرطوبة، وزيادة في العواصف والأترية، وانخفاض في معدلات الوعي بالتغير المناخي وتداعياته السلبية، وضعف قدرة الأفراد في المجتمع على التكيف مع التغيرات المناخية، وتوضع استراتيجيات المواجهة للتخفيف من الغازات الدفيئة من قبل الدولة؛ نظرًا للتكاليف المادية الباهظة التي يتطلبها تطبيق استراتيجيات التخفيف. واستمرار زيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع نسبي في معدلات البطالة.

وسيادة اقتصاد السوق الحر وسيطرة القطاع الخاص على السوق وترسيخ النظام الرأسمالي في إطار غياب واضح لدور الدولة في السيطرة على السوق

والحد من ارتفاع معدلات التضخم، واهتمام كبير بمشاريع البنية التحتية على حساب المشاريع الإنتاجية، وزيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي.

وتحسن في العلاقات مع بعض الدول مثل قطر وشد وجذب وفتور في العلاقات بين إيران وتركيا، ودعم مالي محدود من دول الخليج لتجاوز الأزمة الاقتصادية، التي تمر بها الدولة وعلاقات يسودها الشد والجذب بين أمريكا والاتحاد الأوروبي في حين علاقات جيدة بين روسيا والصين والهند رغم الوقوف على الحياد من الأزمة الروسية الأوكرانية، ودعم متواضع من الدول الغربية لمواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها.

وعجز بموازنة الدولة ونقص في بعض السلع بالأسواق، وارتفاع كبير في أسعار السلع، يعجز أمامه فئات عريضة من أفراد الشعب إشباع احتياجاتهم الأساسية، وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، وعلى الرغم من قيام الدولة بتشييد كثير من المساكن في مناطق متفرقة، والقيام بعدد كبير من المشروعات القومية فإنه لم يحدث نقله نوعية في مستوى معيشة المواطنين، بل زادت ضغوط الحياة وتردت نوعيتها، نتيجة أمور عدة أبرزها إنشاء عديد من المصانع والمشاريع الخدمية ، والمرتبطة بالبنية التحتية، وقلة المشاريع الإنتاجية الجديدة، وسيطرة نظام السوق الحر على الأسواق وزيادة نفوذ القطاع الخاص، وتراجع دور الدول في التنمية علاوة على الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا وتداعياتها على كل دول العالم ومن بينها مصر، والتغير المناخي الذي برز في دول العالم كافة ومن بينها مصر.

الأمر الذي أفضى إلى زيادة معدلات الاستيراد، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار، وارتفاع أسعار السلع وزيادة معدلات البطالة والإقراض من المؤسسات المالية الدولية، وارتفاع معدلات الفقر والجوع، والعمل غير اللائق ونمو الاقتصاد غير الرسمي، وتدهور أوضاع المدن وانهيار بعض الوحدات السكنية خاصة المقامة بالقرب من مناطق السيول، أو المساكن القديمة بالمدن وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وزيادة تهديد الأمن الإنساني وتوفير المواد الغذائية اللازمة لإشباع احتياجات المواطنين مثال أزمة "الأرز" و"أعلاف الدواجن". و أفضى استمرار النمو السكاني المطرد إلى، تآكل عوائد التنمية علاوة على استمرار الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان، وإن كانت الدولة بدأت في تسليط الضوء على إنشاء مشروعات صناعية وزراعية في مناطق متفرقة من الصعيد والبحيرة ودمياط وبورسعيد... إلى غير ذلك.

وفي إطار ذلك تردت الأوضاع الصحية ، وازداد انتشار بعض الأمراض المزمنة والخطرة، وازدادت أعداد الأفراد في المستشفيات ، وارتفع أعداد طوابير الانتظار لتلقي الخدمة الصحية، رغم بعض المبادرات الإيجابية من قبل رئاسة الجمهورية لتحسين الأوضاع الصحية، والقضاء على الأمراض المزمنة.

وبالنسبة للتعليم يشهد في ظل هذا السيناريو استمرار تردي أوضاعه، ويغلب عليه الكم في حين غابت عنه الجودة ، بشكل جلي وانخفضت مستويات الخريجين، وازدادت معدلات البطالة نتيجة عدم توافقه مع متطلبات سوق العمل، وازداد انتشار بعض الظواهر المرضية المرتبطة به والتي أبرزها الدروس

الخصوصية في ظل عجز الدولة عن مواجهتها ، أو إيجاد الحلول السديدة لها والتي تشي بخلل وظيفي في المؤسسة التعليمية بالدولة. ورغم جهود الدولة لتمكين المرأة في المجتمع لا تزال ثمة فروق نوعية في المعاملة بين الذكور والإناث في عديد من الأماكن بالمجتمع المصري ولا سيما في الريف وخاصة في ريف الوجه القبلي. ونظرًا لذوي الأوضاع الاقتصادية وتداعيات التغيرات المناخية انخفض حجم المساعدات الإنمائية ، وتراجع الدعم الخليجي للدولة مقارنةً بالدعم الذي تلقته بعد ثورة ٣٠ يونيو.

وزيادة واضحة في أسعار الطاقة ؛ نتيجة لزيادة الاستهلاك ولتراجع قيمة الجنيه أمام الدولار. مما أفضى إلى زيادة في معدلات الغازات الدفيئة وزيادة كثافة الصوبة الزجاجية التي تؤدي إلى زيادة الاحتباس الحراري، وارتفاع درجات الحرارة. ورغم تنظيم مصر لمؤتمر المناخ والتعاون والشراكات في إطار اتفاقية المناخ "كيوتو" فإنه لا يزال الدعم الدولي لمصر متواضعاً لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية . وتدهور بعض الأراضي الزراعية وتصحرها نتيجة لنقص المياه أو للزحف العمراني عليها أو لانتشار مخلفات المصانع بها. مما يشي بتهديد الأمن الغذائي والأمن الإنساني. رغم استقرار الأوضاع السياسية وغياب الاضطرابات والاحتجاجات والمظاهرات التي كانت تسيطر على المشهد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

## ٢-سيناريو غياب التنمية وتنمية الفقر:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: تحول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مصر إلى الأسوأ حتى عام (٢٠٣٣) إذ يفترض إهمال الدولة لملف التغير المناخي، في إطار توقعات بزيادة غير طبيعية في معدلات هطول الأمطار، وارتفاع شديد في معدلات الحرارة والرطوبة، وزيادة كبيرة في معدلات العواصف والأثرية. وغياب الوعي الاجتماعي بالتغير المناخي وتداعياته، وعدم قدرة الدولة لمواجهته لنقص الإمكانيات، وضعف قدرة الأفراد على التكيف مع التغير المناخي، واستمرار الزيادة المطردة للسكان. وغياب دور الدولة في التنمية وزيادة هيمنة النظام الرأسمالي ورجال الأعمال على الأسواق ، وارتفاع مفرط في أسعار السلع والخدمات، علاوة على غياب سلع عديدة من الأسواق. وانخفاض شديد في المشاريع الصناعية وعزوف الدولة عن تشييد المصانع الجديدة لنقص الدعم المالي اللازم لذلك. وزيادة الشرائح المنضمة للاقتصاد غير الرسمي، وعجز الدولة عن السيطرة على الأسواق.

وعدم استطاعة الغالبية العظمى من الأفراد إشباع احتياجاتهم الأساسية، وتوتر في العلاقات مع بعض الدول خاصة إيران وتركيا، وتراجع المساندة المادية للنظام الحاكم من قبل دول الخليج، واستمرار تحيد العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين دون الانحياز لأحد الأطراف على حساب الآخر، ودعم محدود جدًا من قبل الدول الغربية لمواجهة التغيرات المناخية.



ويتوقع الباحث في إطار التصورات المفترضة أن تسير الأوضاع في المستقبل نحو ارتفاع معدلات الفقر، وزيادة أعداد الأسر الفقيرة وتفاقم أوضاع المعيشة للمواطنين، وعجز الدولة عن سداد رواتب الموظفين بها وعجزها كذلك عن توفير السلع الغذائية في الأسواق، واضطراب في الأسواق وارتفاع مبالغ فيه في أسعار السلع والمستلزمات الغذائية، وعدم استطاعة الدولة إشباع احتياجات المواطنين ، وتوفير حياة كريمة لهم، واستمرار سيطرة نظام السوق الحر على الأسواق وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور أوضاع سعر الصرف للجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات الأجنبية. وانخفاض شديد في أعداد السائحين ينذر بانتهاء السياحة في مصر، نظرًا لارتفاع معدلات الاضطرابات، والمظاهرات المنددة بالأوضاع المعيشية المتردية، ولغياب الأمن، وظهور محاولات متعددة لاختطاف بعض السياح من قبل بعض الجماعات والعصابات الإرهابية والدولية المنظمة وانتشار الفوضى وغياب الأمن، وزيادة الديون الداخلية والخارجية وعجز الدولة عن سداد أقساط فوائدها.

وتغيرات مستمرة في الحكومات والوزراء والمحافظين وتردي شديد في أوضاع التعليم، وارتفاع معدلات الأمية والتسرب من المدارس، وتفاقم أزمة الدروس الخصوصية وعجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، وانتشار كبير في معدلات البطالة، وزيادة نسبة الملتحقين إلى القطاع غير الرسمي، وتدهور أوضاع المدن وانتشار عديد من الأمراض الاجتماعية التي تهدد انهيار المجتمع مثل تجارة المخدرات والبيعاء والإدمان ... إلى غير ذلك. وضعف أساليب الضبط

الاجتماعي، وعجز الدول عن تطبيق بعض القوانين؛ نظرًا لانتشار الفوضى في كل أرجاء الدولة.

وضعت قدرات الدولة في التصدي للتغيرات المناخية وتداعياتها، واتساع مساحات الأراضي الزراعية غير الصالحة للزراعة بفعل مياه البحر وغرق أجزاء من السواحل وبوار العديد من الأراضي الزراعية وتدهور أوضاعها، وفقدان الأهالي السيطرة على تداعيات الأمطار الغزيرة وغرق بعض الأماكن وانهايار بعض المنازل في الريف المصري والمدن على إثر ذلك. وغياب الأمن الغذائي والإنساني ونقص شديد في الغلال والمحاصيل، وزيادة مفرطة في النمو السكاني يرافقها استمرار خلل في التوزيع الجغرافي للسكان.

وتفاقم الأزمة في قطاع الصحة نتيجة نقص عديد من الأدوية، وتردي الخدمات الصحية ونقص في الكوادر والكفاءات وضعف السيطرة على الأمراض المعدية والفيروسات المتحورة نتيجة لضعف الإمكانيات وتراجع كبير من الدول الغربية والعربية لمساندة الدولة في التغلب على مشاكلها الاقتصادية بعامة وأزمة التغيرات المناخية بوجه خاص، وانخفاض شديد لسعر الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، وزيادة مفرطة في استهلاك الطاقة والتي تفضي إلى زيادة معدلات الغازات الدفيئة. ويشي ما سلف إلى أن هذا السيناريو يمثل السيناريو الكارثي والذي يمكن إيجاز أبرز ملامح أوضاع التنمية المستدامة في إطاره كما يلي :

١- ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض كبير لقيمة الجنيه المصري أمام

العملات الأخرى

٢- ارتفاع نسبة الفقراء في مصر، وعدم قدرة معظم السكان على إشباع احتياجاتهم.

٣- انخفاض إنتاج المحاصيل وضعف القدرة على توفير الغذاء.

٤- بوار أجزاء كبيرة من الأرض الزراعية التي تطل على السواحل؛ نتيجة لتسرب مياه البحر المالحة إليها، وضياع أخرى غرقاً، وزيادة معدلات التصحر.

٥- ارتفاع معدلات الإصابة بالآفات والأمراض النباتية، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي.

٦- نقص المياه العذبة، نتيجة لنقص مياه نهر النيل، وزيادة البخر علاوة على زيادة الاستهلاك؛ بسبب الزيادة السكانية المطردة.

٧- زيادة معدلات التلوث والأمراض، وخاصة أمراض المناطق الحارة (المالاريا- الأمراض الطفيلية- الدرن الرئوي، وحمى النيل).

٨- تردي أوضاع التعليم، وارتفاع معدلات التسرب منه، وغياب المساواة بين الجنسين.

٩- نقص موارد الطاقة؛ نتيجة لزيادة الاستهلاك وزيادة عدد السكان، وارتفاع أسعارها مما يؤثر في نوعية حياة المواطنين.

١٠- زيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية وغياب الإدارة السليمة لهما.

١١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية.

- ١٢- زيادة معدلات الملتهقين للعمل بالقطاع غير الرسمي، مما يهدر مليارات الجنيهات على الاقتصاد المصري من الضرائب، علاوة على ما يفرزه من أمراض اجتماعية وبيولوجية تقوض التنمية.
- ١٣- زيادة معدلات الوفيات نتيجة للكوارث والمخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية، وانهيار المباني الهشة أو المقامة على الأماكن التي تكون منفذاً لمياه السيول.
- ١٤- انخفاض العائدات الدولارية من قطاع السياحة وتدهور أوضاعه.
- ١٥- زيادة تدهور النظام الايكولوجي وغياب التنوع البيولوجي.
- ١٦- زيادة معدلات العنف داخل المجتمع المصري.
- ١٧- زيادة معدلات الجرائم وتنوعها.
- ١٨- زيادة التطرف والإرهاب ، نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وغياب الوعي الاجتماعي.
- ١٩- زيادة معدلات الطلاق والانحراف الخلقى.
- ٢٠- انتشار الفوضى والاضطرابات.
- ٢١- انتشار المظاهرات بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

### ٣- سيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية ( المفاجأة ) :

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مصر خلال العقدين القادمين ومن ثم يفترض زيادة اهتمام الدولة بملف التغير المناخي وتخصيص صندوق خاص لمواجهة تداعياته، وإذكاء الوعي الاجتماعي بالظاهرة وآثارها السلبية وآليات مواجهتها والتوسع في تطبيق استراتيجيات التخفيف والتكيف ، ومعدلات مرتفعة من الأمطار ، ودرجات حرارة شديدة وزيادة في العواصف والأثرية، في ظل زيادة قدرة الدولة والمواطنين على التكيف معها والتخفيف والحد من آثارها السلبية . وانخفاض طفيف في معدلات النمو السكاني ، واندماج شرائح كثيرة في الاقتصاد الرسمي ، ونقل نوعية من الدولة نحو تشييد العديد من المصانع والمشاريع الإنتاجية . وتحسن واضح في العلاقات مع غالبية دول العالم وتعاون تجارى مضاعف مع الدول العربية والافريقية الشقيقة . وانضمام الدولة رسمياً لتحالف روسيا والصين وزيادة دعم روسيا والصين والهند لمصر للنهوض بها ولمواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها.

وفى إطار التصورات السابقة يتوقع الباحث بدء الاكتفاء الذاتي من سلع عديدة ، وزيادة معدلات التصدير وانخفاض واضح في معدلات الاستيراد. وعودة دور الدولة في التنمية ، وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية وتوافر السلع في الأسواق وانخفاض الأسعار وتوافر عديد من الوظائف

الشاعرة

و انخفاض معدلات الفقر وزيادة الأجور للعاملين بالدولة ، وسن بعض القوانين التي تسهم في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وتخفف من التلوث وتنمي الوعي الاجتماعي بالحفاظ على البيئة من التلوث مثل ( قانون الكربون ) وغيرها من القوانين الأخرى التي تعيد الانضباط بالمجتمع مثل قانون للدروس الخصوصية وبعض القوانين الخاصة بدمج القطاع غير الرسمي وقوانين لتحسين أجور العاملين وسن بعض القوانين الخاصة بالصناعة وتيسير الاستثمارات الخاصة بها وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتشييد قلعة صناعية في أنشطة متنوعة تؤول ملكيتها للدولة ، و تتجاوز من حيث الكيف والكم القلعة التي تم تشييدها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر في الستينيات والتي تم تفكيكها في عهد الرئيس محمد حسنى مبارك في التسعينيات، وتحسن أوضاع الصناعة وزيادة الإنتاج ، وإدراج مصر في قائمة الدول الصناعية الجديدة ( جنوب افريقيا ، المكسيك ، البرازيل ، الهند ، الصين ، إندونيسيا ،، ماليزيا ، الفلبين ، تايلاندا ، تركيا ) تمهيداً للحاق بدول النمر الأسيوية ( تايون ، سنغافورا، هونج كونج ،كوريا الجنوبية ) والتمهيد لدخولها ضمن قائمة الدول المتقدمة

وعودة الدور القوى للدولة في التنمية وفي السيطرة على الأسواق يرافقه خفوق في دور القطاع الخاص ، وسيادة جو من الاستقرار الأمن يشجع المستثمرين والسياح على جعل مصر قبلة لهم . وتحسن تدريجى في معدلات الإنتاج وزيادته، وارتفاع معدلات الدخول، وانخفاض نسبى في معدلات البطالة وبروز عديد من القيم والسلوكيات الإيجابية لدى أفراد الشعب تجاه الدولة

وممتلكاتها ونمو الانتماء والوعي الاجتماعي، وانخفاض نسبي في معدلات النمو السكاني يرافقه تحسن في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتطوير المناطق العشوائية، وبداية فعلية لتعمير الصحراء ، وبناء مجتمعات ومدن جديدة بها قلاع صناعية ، وتسهم في زيادة فرص العمل ، وخلخلة الكثافة السكانية في المدن الكبرى. و تطوير الزراعة وإدخال أساليب حديثة تعتمد على الزراعة الذكية . و تنمية الريف المصرى وتشيد بعض الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعى به.

واستحداث سياسات وأفكار إبداعية جديدة في مجال التعليم تسهم في تحسن أوضاعه والتوسع في البحث العلمى وتطوير العديد من برامج التعليم الجامعى واستحداث برامج جديدة تتوافق مع احتياجات سوق العمل . وتحسن في الأوضاع الصحية وتشيد عديد من المستشفيات لاستيعاب المرضى وإنهاء طوابير الانتظار داخل المستشفيات ، فضلاً عن التوصل إلى علاجات لعديد من الأمراض المزمنة والخطرة.

و تحولات إيجابية في سياسة مصر الخارجية وحضور سياسى قوى لمصر في الخارج ، ونجاح مصر في سداد بعض ديونها الخارجية وجدول باقى الديون وانخفاض في قيمة الديون الداخلية وإنهاء العجز في الميزانية وارتفاع معدلات التصدير ، في مقابل انخفاض في معدلات الواردات خاصة السلع الاستهلاكية .

#### ٤ - سيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية ( المعيارى ).

يمثل هذا السيناريو الوضع المفضل أو المستهدف أو المرغوب فيه وهو سيناريو معيارى لأوضاع التنمية وينطلق من تصورات مفادها : اهتمام زائد من الدولة بالتغيرات المناخية وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في مواجهة تداعياتها ، والحد من آثارها السلبية . فى إطار زيادة الأمطار ، وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة ، وزيادة في معدلات الرياح والعواصف ، ويرافق ذلك سيطرة واضحة للدولة على تداعيات تلك التغيرات وتطبيق استراتيجيات التخفيف والتكيف بشكل كبير وفى مختلف أنحاء الدولة . وارتفاع كبير فى الوعى الاجتماعى بالتغير المناخى ، وتداعياته ، وانخفاض فى معدلات النمو السكانى ، وزيادة كبيرة فى المشاريع الصناعية وخاصة فى الصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة، وزيادة فى معدلات التصدير وانخفاض شديد فى معدلات الاستيراد ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع. ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى ، وعودة دور الدولة فى التنمية ، والسيطرة على الأسواق، وانخفاض كبير فى أسعار السلع والخدمات . وتعاون دولى وعلاقات جيدة مع كل الدول على المستوى الإقليمى و الدولى وإنهاء الصراعات ، وبروز تحالفات اقتصادية جديدة مع روسيا والصين والهند ودول الخليج وبعض الدول الإفريقية . واستمرار التحالف مع روسيا والصين ، وأقول العلاقات الإيجابية مع أمريكا ودول أوروبا ، وشعور المواطنين بالحياة الكريمة اللاتقة وتوافر



فرص عمل عديدة وبدء التفكير في كيفية قضاء أوقات الفراغ والاستمتاع  
بنوعية الحياة الجديدة للمواطنين.

وفى ضوء التصورات السابقة يتوقع الباحث أن مصر ستصبح إحدى  
الدول المتقدمة ، بل من أكثر هذه الدول قوة ونفوذاً ، في ظل ديمقراطية فى  
اتخاذ القرارات ، وحكومة تكنوقراط وتعددية سياسية ، ومعارضة وطنية قوية ،  
وتوافق واستقرار سياسى ، وارتفاع سقف الحريات والتعبير والفكر والإبداع ،  
واحترام حقوق الإنسان ، ومعدلات مرتفعة للمشاركة السياسية ، وجيش قوى - من  
حيث الحجم والإمكانيات- ومتطور ومدعم بأحدث الأساليب التكنولوجية العسكرية  
، يستطيع حماية مصر والدفاع عنها والوقوف بندية بجوار جيوش الدول المتقدمة  
- ويناسب حجم ومكانة مصر الجديدة - وقتئذ وسط العالم .

علاقات خارجية قوية مع الدول العربية ، وعودة لمكانة مصر بين أشقائها  
العرب ، وعلاقات جيدة مع روسيا والصين والهند ، وعلاقات متوترة - إلى حد ما  
- مع باقى الدول الغربية ؛ بسبب موقع مصر الجديد بين دول العالم والمحاولات  
المستميتة من أمريكا والدول الأوروبية وإسرائيل لإسقاطها أو تحيئتها عن تلك  
المكانة .

وسيصبح هناك رؤية مستقبلية للتنمية خلال العقود القادمة ، ولا وجود  
لعجز الميزانية وارتفاع فى الاحتياطي النقدى ، وتدخل الدولة فى التنمية  
وسيطرتها على زمام الأمور الاقتصادية ، وتصبح قائد التنمية بمشاركة القطاع  
الخاص ، وتتعامل الدولة بحرص شديد مع العولمة ، وتجرى اتفاقيات تعاون دولى

مع عديد من الدول العربية وروسيا والصين ، فضلاً عن إجراءات وقائية تتعلق بالتعريف الجمركية ؛ للحد من آثار العولمة السلبية ، وحماية الصناعة المحلية ، ومكانة متميزة فى التجارة العالمية ، وإنشاء قلعة صناعية دون إهمال الدعم الكامل للصناعات الصغيرة وتميئها وتطويرها وتشجيعها ، ومشروعات قومية واستراتيجية متعددة ، وتحول اقتصاد الدولة من الاقتصاد الريعى إلى اقتصاد القيمة المضافة .

زيادة مساحة الأراضى الزراعية ، وأساليب متطورة للإنتاج الزراعى وإنتاجية مرتفعة من المحاصيل تكفى لإشباع احتياجات السكان والتصدير ، واستراتيجيات حديثة غير نمطية تجارية ، وسياسات صناعية ، وزراعية متكاملة تسهم فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى هذه القطاعات ، وارتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى والنتاج القومى، وانتهاج سياسة متكاملة للأجور تحقق العدالة والرضا الوظيفى ، وارتفاع فى معدلات التصدير، يقابله انخفاض فى حجم الاستيراد ، وتنمية مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل ، وربط الأجر بعدد ساعات العمل والإنتاج ، وانخفاض فى معدلات البطالة ، و حدوث تعاون بين الدولة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى المحلية ؛ لتطوير المجتمع والارتقاء به وتراجع فى نسبة الفساد ، وعدالة اجتماعية فى توزيع الثروات وعوائد التنمية ، وانحصار فى الفوارق الطبقيه فى المجتمع ، وارتفاع فى مستوى المعيشة وزيادة نسبة إنفاق الأسر على الغذاء ، وإشباع لاحتياجات السكان ، وانخفاض فى عدد الأسر الفقيرة، وزيادة التحضر وتطوير وتنمية الريف وإنشاء مصانع عديدة به

و ارتفاع مستوى التعليم بعامة والحكومى بوجه خاص ، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل ، وتحول المجتمع نحو إنتاج المعرفة ، وزيادة التحاق السكان بجميع المراحل التعليمية ، وارتفاع مستوى جودة الخدمات التعليمية ومستوى القائمين على العملية التعليمية ، وانتهاء ظاهرة الدروس الخصوصية ، وزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية. ارتفاع فى مستوى الخدمات الصحية ، ومعدل الإنفاق عليها ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد لكل من الذكور والإناث .

وفيما يتعلق بالوضع السكانى يفترض السيناريو نمو بطئ للسكان أقل من ١٪ سنوياً ، وارتقاء فى الخصائص السكانية ، واتجاه نحو تحقيق توازن فى توزيع السكان فى الدولة بعد غزو الصحراء ، وتشديد عديد من المجتمعات والمدن الجديدة فى كل أرجاء الوطن ، وزيادة فى المساحات الخضراء فى المدن وفى أماكن الترفيه ، واختفاء بعض الظواهر السلبية مثل ( التسول، وأطفال الشوارع، عمالة الأطفال ) ، وارتقاء فى سلوكيات الأفراد وتغيير قيمى نحو القيم الإيجابية . و استقرار أمنى ، وانخفاض فى معدلات الجرائم ، وتوافر خدمات البنية التحتية ، وتحسن فى منظومة الطرق ووسائل المواصلات ، يودى إلى انخفاض فى الحوادث الخاصة بالطرق . وفائض كبير فى المواد الغذائية مما يوفر الأمن الغذائى والأمن الإنسانى وتحسن الأوضاع البيئية ، وتوافر مصادر متعددة للطاقة ، والحفاظ على الموارد البحرية وتنميتها والعمل على استدامتها واتساع الرقعة الزراعية وانخفاض فى معدلات التصحر .

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث يتصور أنه لتحقيق الصورة المعيارية السالفة و لبلوغ مصر المكانة التي تليق بها وتصبح في صدارة الدول المتقدمة ثمة عدة إجراءات وسياسات يلزم الاستناد إليها للوصول إلى ذلك وأهمها ما يلي :

١- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والنامية المجاورة ، وفتح أسواق تجارية فيها ؛ لتصريف المنتجات المصرية وتنشيط الصادرات .

٢- إعادة دور الدولة في التنمية بشكل تدريجي .

٣- تشييد عديد من المصانع في المناطق الريفية في كل المحافظات .

٤- رفع أسعار التعريفات الجمركية؛ لحماية الصناعات المحلية .

٥- ربط الأجر بالإنتاج وساعات العمل لتحفيز العاملين على زيادة الإنتاج .

٦- تطوير هيئة التصنيع والإنتاج الحربي وتكليفها بتصنيع كل ما يلزم

للمصانع ، وتزويد المصانع بماكينات مصنعة محلياً ؛ لتوفير العملات

والترشيد من الاستيراد والاستغناء التدريجي عن الصادرات المرتبطة بقطع

غيار المصانع .

٧- العمل على القضاء على اقتصاد "ببير السلم " بمساعدة تلك الفئات للخروج

إلى النور والعمل في إطار الاقتصاد الرسمي والاستفادة منهم في دعم

الاقتصاد القومي .

٨- فتح ملف صفقات الخصخصة المشبوه التي تمت في عهد الرئيس مبارك، وإعادة تقييم أسعار البيع سواء للأراضي الزراعية أو العقارية أو المصانع أو المؤسسات التي تم بيعها ، ويخير المستثمر بين دفع الفرق أو رد هذه الممتلكات إلى الدولة بالسعر الحقيقي لها بعد خصم حق الانتفاع بها طوال السنوات التي استغل فيها هذه المؤسسات أو الأراضي .

٩- ضرورة تحويل الصناديق الخاصة في كل قطاعات الدولة إلى موازنة الدولة ، وتصفيتهما لوأد الباب الخلفى للفساد في الدولة .

١٠- رفع دعم الطاقة الكهربائية والمواد البترولية من الشركات والهيئات الأجنبية ، وبقائه في مؤسسات وهيئات الدولة بأسعارها العادية ؛ حفاظاً على مستوى الأسعار .

١١- إنشاء شركات تصدير واستيراد حكومية ؛ لاستيراد وتصدير كل ما تحتاجه الدولة بدلاً من الاعتماد على الشركات الخاصة في ذلك الشأن .

١٢- إصدار قانون ينص على توحيد نسبة الربح على كل السلع الاستهلاكية؛ بما يسهم في توحيد أسعار السلع الاستهلاكية ، والقضاء على ارتفاع الأسعار المبالغ فيه .

١٣- إنشاء بعض شركات القطاع العام التي تتولى مهام استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية .

١٤- إنشاء مجتمعات ريفية متكاملة المرافق والخدمات في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة ، تكون قريبة من الطرق والمواصلات الرئيسة ؛ لتوطين المهاجرين الجدد ، وللاستيعاب الزيادة السكانية من محافظات الجمهورية

المكتظة بالسكان ، أسوة بمشروع شباب الخريجين فى الثمانينيات والتسعينيات ، ومشروع شمال وجنوب التحرير فى الخمسينيات .

١٥- إنشاء عديد من المزارع الحكومية ؛ لإنتاج الثروة الحيوانية وتربيتها فى مناطق الاستصلاح الجديدة ؛ لسد احتياجات الدولة من اللحوم ومنتجات الألبان والسيطرة على الأسعار فى الأسواق فيما يخص تلك السلع ، وكذلك لسرعة تنمية مناطق الاستصلاح الجديدة .

١٦- تطوير ودعم الاستثمارات فى مجال الثروة السمكية فى مصر، بما يحقق الاستفادة القصوى بأنهار وسواحل مصر المتعددة .

١٧- إنشاء وزارة خاصة بنهر النيل ، يركز عملها الرئيس على حماية النهر والحفاظ عليه من التلوث والحفاظ على المياه من الإهدار ، والعمل على زيادة موارده المائية وذلك سيخفف عبئاً كبيراً على الدولة لعلاج عديد من الأمراض التى انتشرت بسبب تلوث مياه نهر النيل ، والذى سببه توصيل صرف المصانع وكذلك الصرف الصحى به .

١٨- إنشاء صندوق قومى للتشغيل تشرف عليه الدولة ، يتولى إنشاء مشروعات صناعية وزراعية وتجارية ، تسهم فى توفير فرص العمل للشباب .

١٩- إشراك المواطنين فى إعداد السياسات العامة وصناعة القرارات ، من خلال الاتصال والتنسيق بين مؤسسات الدولة .

٢٠- إزكاء الوعى بأهمية الدراسات المستقبلية فى استشراف المستقبل وصوغه وذلك لأنها الخطوة الأولى لصوغ خطط تنمية سليمة تتماشى مع إمكانيات وقدرات الدولة.

### الاستنتاجات العامة

- أن دراسة المستقبل تساعد على التعرف إلى المشكلات والأزمات التي يمكن أن تواجهنا في المستقبل والتوصل إلى الحلول السديدة لها .
- أن دراسة المستقبل تُسهم في صوغ السيناريو المعيارى المرغوب فيه للدولة و تسهم في تحقيقه.
- باستشراف السيناريوهات المتوقعة للظواهر يتحقق الهدف الثانى للمعرفة العلمية وهو توقع السيناريوهات المحتملة والممكنة للظواهر الاجتماعية.
- أن أبرز مظاهر التغير المناخى هي تغير درجات الحرارة ومعدلات سقوط الأمطار و أماكنها ، تغير درجات الرطوبة ، السيول والفيضانات وما يترتب عليها من كوارث أخرى .
- أن الاحتباس الحرارى أو الصوبة الزجاجية هي التي تمنع تصاعد درجات الحرارة مرة أخرى إلى طبقات الغلاف الجوى العليا .
- كشفت الدراسة أن العوامل الطبيعية والنشاطات البشرية هما الرافدان الرئيسيان لظهور التغير المناخى و تكوين الصوبة الزجاجية و التي تقضى إلى الاحتباس الحرارى و ارتفاع درجات الحرارة.

- أوضحت الدراسات أن تأثير النشاطات الإنسانية أقوى و أكبر من العوامل الطبيعية فيما يتعلق بأسباب التغيرات المناخية.
- كشفت الدراسات عن وجود علاقة بين التغيرات المناخية و الأمن الغذائي و الأمن الإنساني.
- أوضحت الدراسة أن الإنتاج الزراعي يتأثر بالتغيرات المناخية و أن نسبته بدأت تقل عما هو سابق و أن المتوقع أن يزداد انخفاضاً و خاصةً في الدول النامية و من بينها مصر.
- كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الفقر و الجوع و تشرد كثير من السكان في الدول النامية و موت كثير منهم جوعاً بسبب التغيرات المناخية.
- أوضحت الدراسة أن التغيرات المناخية تؤثر في زيادة معدلات البطالة و انخفاض مستوي النمو الاقتصادي.
- كشفت الدراسة عن أن التغيرات المناخية تؤثر في حركة السكان بين الأقاليم و بين الدول و تؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة.
- تبين من الدراسة أن التغيرات المناخية تؤثر في علاقات الأفراد بعضهم ببعض و كذا علاقتهم داخل أسرهم.
- أشارت الدراسة إلى العلاقة القوية بين التغيرات المناخية و تردي أوضاع التعليم و الصحة.
- كشفت الدراسة عن دور التغيرات المناخية في انتشار الجرائم و أنماطها و تغير أشكالها و فقاً للمكان و تغيرات درجات الحرارة.



- تبين من الدراسة وجود علاقة بين التغيرات المناخية و التطرف و زيادة معدلاته وأشكاله نتيجة تردي الأوضاع التعليمية المترتبة علي التغيرات المناخية .
- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين التغيرات المناخية و الإرهاب ومعدلات انتشاره علي إثر تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية .
- كشفت الدراسة عن العلاقة بين التغيرات المناخية و الحروب الأهلية الخارجية و الاضطرابات الناتجة عن تدهور الأوضاع و نقص الموارد الطبيعية والغذاء .
- أوضحت الدراسة العلاقة بين التغيرات المناخية و الطاقة ، نفاذ جزء كبير منها نتيجة الاستهلاك المتزايد المترتبة علي الحرارة المرتفعة أو البرد القارص .
- كشفت الدراسة عن العلاقة ما بين التغيرات المناخية و تردي الأوضاع البيئية وتأثير ذلك في مجتمعات الصيادين وبيئة الصيد .
- أوضحت الدراسة وجود استراتيجيتين لمواجهة التغيرات المناخية الأولى و هي التخفيف عن طريق العمل علي خفض نسب الغازات الدفيئة المتصاعد في الهواء ، و الأخرى التكيف عن طريق التعايش مع تداعيات تلك التغيرات .
- أشارت الدراسة إلي أن التغيرات المناخية آتية لا محالة و أن المردود من استراتيجيات التخفيف ضعيف و لا مناص أمامنا إلا التكيف .

- توقعت الدراسة أربعة سيناريوهات لأوضاع التنمية المستدامة في المستقبل  
إثر التغيرات المناخية و تداعياتها :

### ١ - سيناريو أزمة التنمية وتنمية الأزمة(السيناريو الاتجاهي)

وفى هذا السيناريو يتوقع الباحث استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية السائدة حالياً في مصر كما هي في المستقبل حتى عام (٢٠٣٣) . والذي يعد سيادة اقتصاد السوق الحر ، وترسيخ النظام الرأسمالي في إطار غياب واضح لدور الدولة في السيطرة على السوق والحد من ارتفاع معدلات التضخم، واهتمام كبير بمشاريع البنية التحتية على حساب المشاريع الإنتاجية، وزيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي. وتردى الأوضاع الاقتصادية أبرز ملامحها.

### ٢ - " سيناريو غياب التنمية وتنمية الفقر(المحتمل) "

و في هذا السيناريو يتوقع الباحث غياب الاهتمام من الدولة بملف التغيرات المناخية ، مما يعكس وضع كارثي يطرأ على الاقتصاد و علي مؤشرات التنمية المستدامة كافة خلال العقدين القادمين.

### ٣- سيناريو استئصال الفقر وعودة التنمية ( المفاجأة )

ويتوقع الباحث في هذا السيناريو تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مصر خلال العقدين القادمين و زيادة اهتمام الدولة بملف التغير المناخى و انخفاض معدلات الفقر وزيادة الأجور للعاملين

بالدولة ، وسن بعض القوانين التي تسهم في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وتخفف من التلوث وتنمي الوعي الاجتماعى بالحفاظ على البيئة .

#### ٤ - سيناريو ازدهار التنمية ودولة الرفاهية ( المعيارى )

وهو سيناريو معيارى لأوضاع التنمية وفى هذا يتوقع الباحث أن مصر ستصبح إحدى الدول المتقدمة ، بل من أكثر هذه الدول قوة ونفوذاً ، فى ظل ديمقراطية فى اتخاذ القرارات ، وحكومة تكنوقراط وتعددية سياسية ، ومعارضة وطنية قوية ، وتوافق واستقرار سياسى ، وارتفاع سقف الحريات والتعبير والفكر والإبداع ، واحترام حقوق الإنسان ، ومعدلات مرتفعة للمشاركة السياسية

#### التوصيات :

- أوصت الدراسة بمزيد من الندوات والمؤتمرات من أجل إنكفاء الوعي الاجتماعى بقضية التغيرات المناخية .
- الاهتمام بالصناعة بوجه عام وتصنع الريف المصرى بوجه خاص .
- دمج القطاع غير الرسمى فى إطار القطاع الرسمى .
- سن مزيداً من القوانين التى تتعلق بالتلوث والحفاظ على البيئة وتقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- عودة دور الدولة فى التنمية من خلال تشييد من المصانع والمؤسسات الخدمة العامة التابعة للدولة وكذلك عديد من المشاريع الزراعية .

- توفير قواعد بيانات ومعلومات خاصة بالتغيرات المناخية لإعلام المواطنين بها فضلا عن رصد الدراسات و البحوث المرتبطة بهذه القضية
- اتباع استراتيجية تصنع الريف .
- تسليط الضوء على المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة مثل الامونيا الخضرا والنيتروجين الأخضر والسندات الخضراء و الاقتصاد الأخضر .

## المراجع

### أولاً- المراجع العربية :

١- إبراهيم، نيفين فرج إبراهيم. (٢٠٢١). التغيرات المناخية والأمن الغذائي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٢١- ٢٦٢.

٢- البنك الدولي. (٢٠١٠). تقرير عن التنمية في العالم "التنمية وتغير المناخ، ١\*٥٢ مسترجع من:

[www. world bank, org.](http://www.worldbank.org)

٣- الجيوري، رقية خلف حمد، الداليمي، ندى سهيل سطاتم، والنعمة، علاء وجيه مهدي. (٢٠٢٠). أثر التغيرات المناخية في الأمن الغذائي لعينة من الأقاليم العربية للمدة ٢٠٠٥- ٢٠١٥. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٢، ع ٣١٤، ١٠٨- ١٢٧. مسترجع من:

[http://search.Mandumah.Com/Record/1145215.](http://search.Mandumah.Com/Record/1145215)

٤- الحكيم، رباب مصطفى عبد المنعم. (٢٠١٩). أثر التغيرات المناخية على السلوك الإجرامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السادس والثلاثون، الجزء الأول، ٤/١. ص ص ١٠-٤٩.

- ٥- العجمى ، ضارى ناصر .( ٢٠٠٨) . التغيرات المناخية واثرها في البيئة .عالم الفكر ، مج١٥٧،٢،٣٧-١٨٣ .مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/138852>.
- ٦- المقمر ، عبد المنعم مصطفى.( ٢٠١٢) . الانفجار السكاني والاحتباس الحرارى، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٩١، ص ٣٤.
- ٧- العتابي، عبد الزهرة شلش، وكاظم، شفاء حسن. (٢٠١٦). التحديات الاقتصادية والسياسية الناتجة من التغير المناخي في قارة أفريقيا، مجلة كلية التربية، المجلد ٢٢، العدد ٩٣، ٣٣٣- ٣٤٨.
- ٨- العيسوى، إبراهيم حسن ( ٢٠٢٠ ) : الدراسات المستقبلية ومشروع ٢٠٢٠، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة ، القاهرة ، العدد ٣٦، ص ص ٣٢ - ١١.
- ٩- الرمضانى ، مازن ( ٢٠١٦) : دراسات المستقبلات رؤية فى إشكاليات المفهوم ومقاربات التوظيف ، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، العدد الاول ، الدوحة ، قطر .
- ١٠- بارينتى، كريستان .(٢٠١٤) .مدار الفوضى، تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة، سعد الدين خرفان، عالم المعرفة، العدد ٤١١، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص ١٧- ٢٧.

١١- بشير، هشام. (٢٠١٦). التغيرات المناخية كمصدر لتهديد التنمية: دراسة حالة مصر. مجلة الاستقلال، ع٤٤، ٣، ٧٨-١٠٧. مسترجع من:

<http://search.Mondumah.Com/Record/774370>.

١٢- بيك، أولريش. (٢٠١٣). مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، عدد ٢٠٠٦.

١٣- بنت الإمام، ميمونة. (٢٠١٩). التغيرات المناخية واثرها على القطاع الزراعي في ضفة اليمنى نهر السنغال. مجلة الدراسات الانسانية، ع٢١٤. ٢١٤-٢٣٣. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/996736>

١٤- تسعديت، بو سبعين. (٢٠١٤). أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطنى الأول حول: البيئة والتنمية المستدامة، جامعة العقيد الكلى محند أولحاج

١٥- جيدنز، انتونى. (٢٠٠٥). علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

١٦- حميداني، سليم. (٢٠١٨): التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع٢٤٤، ٢٩-٥٢.

١٧- حافظ، محمد السيد. (٢٠١٩). الاتجاهات الحديثة والمعاصرة والرؤية المستقبلية لدراسة التغيرات المناخية. مجلة الباحث العلمي في الآداب، ع٢٠٤، ج٢، ٤٩٣-٥٢٢.

١٨- رضوان، منى محمد عبد الحميد، ومندور، أحمد فؤاد. (٢٠١٥). التغيرات المناخية وأثرها على مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤٤. ٥٣١، ٥٦٢. مسترجع من:

<http://search.Mandwmoh.Com/Record/763686>

١٩- سيد، حوراء احمد. (٢٠١٩). التغير المناخي أسبابه ونتائجه، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الخامس ١٠-٢٠.

٢٠- طواهرية، منى. (٢٠٢٠). التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج ١٦، ع٢٢٤، ٣٥١-٣٦٢. مسترجع من:

<http://search.Mandumah.com/Record/1234598>

٢١- طلبة، مصطفى كمال. (٢٠١١). سيناريوهات مصرية لمواجهة التغيرات المناخية، الأهرام.



٢٢- عقل، ممدوح تهامي عبد الحي، هلاي، عبير على فرغلي، وشعلة،

ماجد محمد محمد. (٢٠١٦). تأثير العمليات البحرية والتغيرات المناخية في نطاق الطريق الساحلي الدولي بين دمياط ورفح شمالي مصر؛ دراسة في الجيومورفولوجيا التطبيقية، رسائل جغرافية، الرسالة ٤٣٦، ١-٦٦ مسترجع من:

[http:// search. Mandumah, com/ Record/ 823973.](http://search.Mandumah.com/Record/823973)

-

٢٣- عبد المعطى ،عبد الباسط ( ١٩٩٢ ) : الدراسات المستقبلية : المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، مج ٤ ، ع ٤ ص ص ٤٩ - ٨٨ .٧-كورنيش ، أدوارد ( ١٩٩٤ ) : المستقبلية مقدمة فى فن وعلم فهم وبناء عالم الغد ، ترجمة محمود فلاحه ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة .

٢٤- عبد الجليل ،إبراهيم.( ٢٠٢١ ).ادارة نظم الحماية البيئية في مصر :نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدى لمخاطر تغير المناخ ، في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ،تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٢١ ، القاهرة .

٢٥- عامر، علياء عبد الرؤوف. (٢٠٢٢). التغيرات المناخية وتحديات تمكين المرأة: الواقع والمأمول. مجلة الديمقراطية، مج ٢٢، ع ٨٦، ١٣-١٣٥ مسترجع من:

[http:// search. Mandumah, com/ Record/ 1274548.](http://search.Mandumah.com/Record/1274548)

٢٦- فواز ،محمود ،وسليمان ،سرحان أحمد عبد اللطيف .( ٢٠١٥) . دراسة  
اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر ، المجلة  
المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثالث.١-١٩ .

٢٧- محيي، ناهد عبد اللطيف. (٢٠١٠) .التغيرات المناخية وانعكاساتها على  
قطاع الزراعة والغذاء في مصر. مجلة النهضة، مج ١١، ع ١٦، ٣٥ - ٧٠.  
مسترجع من:

[http: //search. Mandwmoh. Com/ Record/68291](http://search.Mandwmoh.Com/Record/68291)

٢٨- محمد، أحمد أبو زيد .(٢٠٠٨) . هل تصبح التغيرات المناخية مصدرًا.  
للنزاعات وزعزعة الاستقرار السياسي؟ مجلة الدبلوماسية، ع ٣٩٦، ١٠ - ١٥  
مسترجع من:

[http:// search. Mandumah, com/ Record/ 386098.](http://search.Mandumah.com/Record/386098)

٢٩- مصطفى ، انجى أحمد عبد الغنى.( ٢٠١٩) . الادارة الدولية لقضية التغيرات  
المناخية ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،مج ٤، ع ٣. مسترجع من <http://>

[search.mandumah.com/ Record/ 1124212](http://search.mandumah.com/Record/1124212)

٣٠- نويل ، بيتر ، و باترسون،مانثيو .( ٢٠١٤) . رأسمالية المناخ ، ارتفاع حرارة الأرض وتحول الاقتصاد العالمى ، ترجمة منير الجنزورى : المركز القومى للترجمة، القاهرة، العدد ٢٣٨٢.

٣١- يحيى، رندا يوسف محمد. (٢٠٢١) .أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة بواحة سيوة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد، ١٢ (١٢): ١١٤١ - ١١٤٧.

#### ثانيا-المراجع الأجنبية:

٣٢-Adam , Barbara ( 2011) : Wendell Bell and The Sociology of the future , futures 43. Pp: 590- 595 .

33-Alam, E, & Mallick, B. (2022). climate change perceptions, impacts and adaptation practices of fishers, in southeast Bangladesh. Coast International Journal of climate change strategies and Management. Vol 14, No, 2,

34-Al-Amin, A. Q., Jaafar, A. H., & Siwar, C. (2010). Climate change mitigation and policy concern for prioritization. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*, 2(4), 418-425..

35–Bell ,Wendell: (2001) futures studies comes of age twenty – five years after the limits to growth , futures volume 33 , pp: 63 – 76 .

36–Briguglio, L. P. (2010). Defining and assessing the risk of being harmed by climate change. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol 2(1),pp23–34.

37–Bessah, E., Raji, A. O., Taiwo, O. J., Agodzo, S. K., Ololade, O. O., Strapasson, A., & Donkor, E. (2021). Gender–based variations in the perception of climate change impact, vulnerability and adaptation strategies in the Pra River Basin of Ghana. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol,13(415),pp435–462

38–Becker, P. (2012). The importance of integrating multiple administrative levels in capacity assessment for disaster risk reduction and climate change adaptation. *Disaster Prevention and Management: An International Journal*.vol,21No2,2012,pp.226– 233.

- 39–Coffman, M. (2009). University leadership in island climate change mitigation. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, vol 10(3), pp.239–249.
- 40–de San, J. A. S. R., Díaz, E. M., & Becerril, D. M. M. (2021). The relationship between climate change and internal migration in the Americas. *Management of Environmental Quality: An International Journal*, 32(4), 822–839.
- 41–Franssen, H. J. H. (2009). The impact of climate change on groundwater resources. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol,1 No.3,pp241–254
- 42– Gobreyes, M. Tesfaye, K. & rirke, B. (2017). Climate schange adaptation– olisaster risk reolution nexus: case stuoly from Ethiopia. *International Journal of climate change. Strategies and Monagement*. Volg No. 6, pp. 829, 845.
- 43–Hung, L. S., & Bayrak, M. M. (2022). Taking gender ideologies seriously in climate change mitigation: a case study of Taiwan. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol14,N(2),218–236.

44–Huynh, p.t. Le, N. D. le, S.T., tran, T. N. (2021). Adaptive livelihood strategies among Small– Scale fishing households to climate change– related stressors in central coast Vietnam, *International Journal of climate change strategies and Management*. Vol. 13 No. 4/5, pp. 492– 510

45–Kalli, R., & Jena, P. R. (2022). How large is the farm income loss due to climate change? Evidence from India. *China Agricultural Economic Review*.vol,14,no,2,pp331–343.

46 –Kreibich, H. (2011). Doperceptions of climate change in fluence precationdry omeasures? *International Journal of climate change strategies and management* vol. 3. No., pp. 189– 199

47 –kaijage, H. R. (2012). Abasis for climate change adaptation in Africa: burdens ahead and policy options. *International Journal of climate change Strategies and Management*, 4 (2), 152– 160.

48–Leal Filho, W., Ternova, L., Fayyaz, M. M., Abubakar, I. R., Kovaleva, M., Donkor, F. K., ... & Begum, H. (2022). An analysis of climate change and health hazards: results from an international study. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*, vol ,14,No.4pp.375–398.

49–Malaska, Pentti(2001 ): A futures research outline of a post – modern , futures 33 , , , Elsevier Science Ltd . [www . Elsevier . com / Locate / futures](http://www.Elsevier.com/locate/futures)

50– Menghistu, H. T., Tesfay, G., Abraha , A. Z, & mawcha, G. T. (2021) socio– economic oletermindnts of small holder mixed croplivestock farmer's choice of climate change adaptation in the olrylands of Northern Ethiopia. *International Journal of climate change strategies and Management*. Vol, 13, No, 4/5. 564– 579.

51– Mugambiwa, S. S., & Rukema, J. R. (2019). Rathinking indigenous. Climate governance through. Climate change and variability discourse by a Zimbabwean. *Rura al*

community, International Journal of climate change strategies and Management. Vol 11, No, S, pp. 730– 743

52–Mohapatra, G., & Gorge, M. (2021). perception and adaptation of agricultural households. To climate change in the semi– aridregions of Rajasthan– a gender perspective stuoly. Ecofeminism and climate change. Vol. 2. Np. 3, pp: 146– 155

53– Nyahunda, L., & Tirivangasi, H. M. (2022). Adaptation Strategies employed by rural womn in the face of climate change impacts in Vhembe district, Limpopo province, South Africa. Management of Environmental. Quality: pp 1061– 1075. 54–Paillard , Sandrine (2006) : futures studies and public decision making in Sweden , foresight , vol 8 No 5200 , pp 56 – 61

55–Rankoana, S. A. (2020). Climate change impacts on water resources in a rural community in Limpopo province, South Africa: a community–based adaptation to water



insecurity. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*.vol,12No5 .pp587– 598.

56– Rankoana, S. A. (2022). Indigenous knowledge and innovative practices to cope with impacts of climate change on small– scale farming in Limpopo provimce, south Africa. *International Journal of climate change strategies and Management*. Vol, 14, No. 2, pp 180– 190.

57–Sun,Y.,Yu,c.,Zhang.H., and Wang,Z.,2017, ). migration in reponse to climatechage and its impact i china.

*International Jouranl of climate change strategies and Managemet*, vol, No,3, pp,352– 373

58– wu, M., Zhu, X., & yang, Q. (2021). Diversification or specialisarion? Far meers, cropping stategy and economic performance under climate change in china. *International Journal of climate change strategies and management*. Vol, 14, No. 1. Pp 20–38.

59– yila, J. o. & Resurreccion, B. P. (2013). DXeterminants of smallholder farmers adaptation stratehies to climate change in the semi ariol Nguru Local Government Area,

Northeastern Nigeria. Management of Environmental Quality:  
An International Journal, 24 (3), 341– 364.

.

60–Yan, S., & Alvi, S. (2022). Food security in South Asia under climate change and economic policies. *International Journal of Climate Change Strategies and Management*, vol 14 no.3,pp.237–251..

## الفصل العاشر

### علم الاجتماع و مستقبل التنمية فى مصر

تمهيد :

لقد أصبح استشراف المستقبل ضرورة ملحة ، لما أسفرت عنه العولمة وما رافقها من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية ، من تحولات وتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية سريعة ومتناقضة .<sup>(١)</sup> حيث إن استشراف المستقبل يكسبنا المعرفة التى تمكننا من التعرف إلى الصور المحتملة له ، وامتلاك الوسائل والأليات التى من خلالها نستطيع مواجهة التحديات والمشكلات التى تدد تقدم المجتمع (٢) نحن نحتاج إلى أن نتوقع مستقبلنا الذى نرغب فيه ، وإلا سنتعامل مع مستقبل ليس من اختيارنا ، و لكنه مستقبل بالمصادفة .<sup>(٣)</sup> أو مستقبل يصنعه لنا غيرنا .

إن استشراف المستقبل لا يقصد به البحث عن المجهول ، وإنما هو فعل إيجابى يسهم فى تحديد ملامح الغد ، والعمل على تفعيل قدرات المجتمع للدفع بعملية التنمية ؛ ولهذا كان اهتمام الدول المتقدمة بالدراسات المستقبلية فى بناء خططها التنموية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية .<sup>(٤)</sup>

وما من شك أن عمليات صنع القرارات الرشيدة تستند إلى الوعي والأدراك المستقبلي ،فكل أنواع السلوك الهادف والرشيد تتضمن وعياً مستقبلياً (٥) وعليه فالدراسات المستقبلية تعد إحدى أدوات ترشيد القرارات ، غير أن إجرائها لا يعنى ضمان حدوث ذلك الترشيد ؛ وذلك لأن قدرتنا على صوغ القرارات السديدة تتوقف على درجة فهمنا للتغيرات الاجتماعية السريعة ، والارتباطات بين الظواهر ، وفهم احتمالات تطور تلك التغيرات في المستقبل .(٦) ومع ذلك يظل لتلك الدراسات دورها الإيجابي الهام ، كمرشد وموجه لاتخاذ القرارات السليمة ، وفضلاً عن ذلك يبقى لها دور عظيم الشأن ، حيث إنها تمكّن من اختيار الآراء والسياسات والاستراتيجيات التى تتبناها مدارس فكرية متباينة ، وتنتشر بين عدد كبير من المثقفين والأكاديميين ، كما أن بيان صور المستقبل فى ظل تلك الأحوال يساعد فى حسم كثير من المناقشات ، ويفضى إلى تكوين تيار فكرى وطنى وقومى حول المستقبل المرغوب فيه ، وتحديد الآليات والإجراءات التى تساعد فى الوصول إليه.(٧)

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المستقبلية والاهتمام الواضح بها من قبل دول العالم المتقدم ، حيث يُدرّس فى الجامعات والمعاهد الأمريكية نحو ٤٧٥ مقرر فى الدراسات المستقبلية(٨) فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها فى الثقافة العربية المعاصرة ؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها : الاستغراق فى الحاضر بمشكلاته وآلامه ، و خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عدة ، تشجع على النظر إلى الماضى والتوقف عنده وتقوض أى محاولة للتطلع إلى المستقبل ؛ علاوة على

وطأة الكثير من القوى المحافظة التي ترى في أى محاولة للتقدم تهديداً لوجودها.  
(٩)

ومع ذلك لم يقتصر الإنتاج العلمى المرتبط بالدراسات المستقبلية على الدول الغربية وحسب ، وإنما ثمة إسهامات عربية في هذا المجال بعضها فردى والبعض الآخر مؤسسى ، وقد جاءت هذه الإسهامات انعكاساً للاهتمام العالمى بالدراسات المستقبلية ، وكثرة النماذج المطروحة فى المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ، وكذلك انعكاساً للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربى (١٠).

وبالنسبة إلى مصر ، فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التى اهتمت بدراسة المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين ، بالإضافة إلى أربع دراسات حديثة تم إنجازها فى العقد الحالى وهى : رؤية مصر ٢٠٢٢ التى أصدرتها وزارة التخطيط ، ورؤية ٢٠١٥ التى تضمنها تقرير التنمية البشرية فى مصر فى عام ٢٠٠٥ ، ورؤيتنا ٢٠٢٥ ، ٢٠٣٠ اللتان أصدرهما مركز معلومات مجلس الوزراء ، فإن موقع مصر فى الدراسات المستقبلية يعد موقعاً متواضعاً ، إذا ما قورنت بغيرها من الدول النامية فى مجال الدراسات المستقبلية التى تم إنجازها حتى الآن ، وذلك لأن بعض هذه الدراسات لم يتم استكمالها و توقف فجأة ، وبعضها يفتقر إلى الصحة المنهجية ، والعمق العلمى ، و القليل منها هو الذى تم إنجازه بدقة ، أو تم الاستفادة منه فى وضع الخطط التنموية ، فعلى سبيل المثال كان مشروع مصر ٢٠٢٠ من أشهر المشاريع المستقبلية فى مصر فى

النصف الثانى من القرن العشرين واستمر لفترة ، وكانت ثمرته بعض الأعمال الرصينة ، ومع ذلك ظهرت عقبات أجبرت المشروع على التوقف قبل أن يكمل مهمته.(١١)

وقد أفضى اندلاع ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى عديد من التحولات في البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ، بالإضافة إلى جملة من التساؤلات ، شغلت بال المفكرين والعلماء وغيرهم من المهتمين بالشأن المصرى ، تدور معظمها حول مستقبل التنمية في مصر وهى : ما مستقبل النظام السياسى في مصر ؟ هل ثمة إمكانية لصنع مستقبل أفضل ؟ وما الصور المتاحة والممكنة للمستقبل؟ وما الاستراتيجيات اللازمة للخروج من الأزمة الراهنة التى حدثت على إثر تلك الثورتين؟ كيف يتحقق المستقبل المرغوب فيه ؟ وما الأفق الزمنى لتحقيق المستقبل المفضل ؟

وعليه جاء البحث الراهن يسعى إلى استشراف مستقبل التنمية في مصر خلال العقدين القادمين من خلال التوصل إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة لمستقبل التنمية في مصر ، والوقوف على السياسات والإجراءات التى يلزم اتباعها ؛ من أجل أن تصبح مصر في مصاف الدول المتقدمة.

#### أولاً - مشكلة البحث :

أدى غياب الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، وانتشار الفقر ، واستشراف الفساد والمحسوبية والبطالة ، وتردى الأوضاع المجتمعية ، علاوة على فشل الدولة فى توفير حياة كريمة لغالبية أفراد الشعب ، إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير

٢٠١١ ضد نظام الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك<sup>(١٢)</sup> والذى تخلى عن الحكم على إثرها فى ١١ فبراير من العام نفسه .

وعلى صعيد آخر أدت حالة الانفلات الأمنى التى رافقت ثورة ٢٥ يناير إلى ازدياد أحداث العنف ، والوقفات الاحتجاجية ، والمطالب الفئوية ؛ وذلك نظراً لرخوة الدولة بعد الثورة ؛ ولأن الحدث الثورى لم يسفر عن إشباع احتياجات الجماهير<sup>(١٣)</sup> - كما كان يتوقع غالبية أفراد الشعب - فقد تمخض عن ذلك دخول الدولة فى أزمة اقتصادية ومجتمعية جسيمة أثرت بالسلب فى أوضاع التنمية بالدولة .

فعلى سبيل المثال ، تراجع ترتيب مصر فى التنمية البشرية من الرتبة ١٠١ على مستوى دول العالم عام ٢٠١٠ ، إلى الرتبة ١١٢ فى عام ٢٠١٣ ، فى الوقت الذى تقدمت فيه كل من قطر وسنغافورة ، والولايات المتحدة ، وألمانيا من الرتبة ٣٨ ، ٢٧ ، ١٠ ، ٤ على التوالى فى عام ٢٠١٠ إلى ٣٦ ، ١٨ ، ٣ ، ٥ عام ٢٠١٣ . (١٤) وفيما يتعلق بالتنمية الشاملة أوضحت إحدى الدراسات تراجع نمو الاقتصاد المصرى خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق له . حيث بلغ معدل النمو الاقتصادى حوالى ١,٨ % خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، مقابل ٥,١ % خلال عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ، وقد تدهورت أوضاع السياحة فى مصر بعد الثورة ، إذ تراجع أعداد السائحين بنسبة ١٣,٣ % ، ليصل إلى ١١,٩ مليون سائح خلال عام ٢٠١١ ، مقابل ١٣,٨ مليون سائح عام ٢٠١٠ ، علاوة على ارتفاع حجم الدين العام ليصل إلى ١٢٥٠,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠ /

٢٠١١ مقابل ١٠٨٠،٧ مليار جنيهه خلال عام ٢٠١٠. (١٥) أضف إلى ذلك انخفاض معدل الاستثمار والادخار بعد ثورة ٢٥ يناير ، مقارنةً بالعام السابق للثورة فبالنسبة إلى معدل الاستثمار بلغ ١٥،٤ % عام ٢٠١١ ، مقابل ١٨،٩ % عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ، أما معدل الادخار بلغ ١٠،٨ % عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، مقابل ١٤،١ % عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠. (١٦) وأوضحت دراسة لأوضاع الأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ارتفاع نسبة الأسر التي لا يكفى دخلها احتياجاتها ، لتبلغ ٥٧،٥ % في مايو ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤٥،١ % من الأسر خلال شهر مايو ٢٠١٠ ، كما أوضحت الدراسة ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ١٢،٦ % في يونيو ٢٠١٢ ، مقابل ٩% في يونيو ٢٠١٠. (١٧)

وجدير بالذكر أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ازدادت وتيرة تدهورها في ظل الفترة التي حكم فيها الإخوان المسلمون الدولة ، فقد استمر تواضع معدلات النمو الاقتصادي ، وتراجع معدلات الاستثمار خلال شهر مارس ٢٠١٣ ، ليصل إلى ١٣،٨ % مقابل ١٥،٤ % عام ٢٠١١. (١٨) كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من ٢٠١٣ إلى ١٣،٢ % مقابل ٩،١ % في الربع الأول من عام ٢٠١٠ ، وارتفعت ديون مصر الخارجية إلى نحو ٤٥،٥ مليار دولار خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ ، مقابل ٣٤،٥ عام ٢٠١٢ ، كما ازدادت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى بنحو ١٠ % بعد أن ارتفعت من ٧٩% إلى نحو ٨٩ % خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. (١٩)



فضلاً عن ذلك انخفض صافى الاحتياطات الأجنبية ليصل إلى نحو ١٣،٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٢ ، وقد تسبب ذلك في خفض التصنيف الائتماني لمصر من قبل المؤسسات الدولية عدة مرات منذ ثورة ٢٥ يناير ، أضف إلى ذلك ارتفاع العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى ليلبلغ ٩١،٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مقارنةً بعجز قدره ٧٣،٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ . (٢٠)

وإذا كانت البيانات السابقة تشير إلى بعض ما اسفرت عنه ثورة ٢٥ يناير فياترى بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو التى تعد الموجة الأولى للثورة الأم ( ثورة ٢٥ يناير )هل سيستمر الوضع كما هو أم سيتغير للأسوأ أم للأفضل فما السيناريوهات المتوقعة للنظام السياسى فى مصر فى المستقبل ؟ وما مستقبل التنمية فيها ؟ وكيف تخرج مصر من أزمتها وتصبح دولة متقدمة خلال السنوات القادمة .

وعلى الرغم من تعدد الدراسات والبحوث السابقة التى اهتمت بثورة ٢٥ يناير ومآلاتها فإن ثمة بعض الدراسات التحليلية القليلة التى اهتمت باستشراف المستقبل ، مثل دراسة " مصر ٢٠٣٠" (٢١) عام ٢٠١١ ، ودراسة شادية فتحى عام ٢٠١١ عن الدولة الدينية فى مصر والسيناريوهات الثلاثة المتوقعة للدولة فى مصر ، ودراسة منار عز الدين عن المستقبل السياسى المصرى ، ودراسة إبراهيم عوض عام ٢٠١٥ عن مستقبل الديمقراطية فى مصر... وغيرها من الدراسات التى ستطرح فى الاطار النظرى . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد اهتمت باستشراف جوانب مختلفة من مستقبل مصر ، ، فإن الباحث باطلاعه

عليها هي وغيرها من الدراسات التي اهتمت بثورتى مصر . استخلص بعض الملاحظات اهمها:

١- غياب الاهتمام بمستقبل التنمية فى مصر والسيناريوهات المحتملة للأوضاع التنموية .

٢- لم تستند هذه الدراسات إلى دراسات ميدانية عند صوغ السيناريوهات المستقبلية ، فضلاً عن أن السيناريوهات المصاغة ذات طابع حدسى ، ويغلب عليها الطابع الانطباعى .

٣- لم تتعرض هذه الدراسات والبحوث إلى السيناريو المعيارى لمستقبل التنمية فى مصر .

٤- لم تنطلق من توجه نظرى واضح يودى إلى اختبار نظرية علم الاجتماع المرتبطة بالتنمية .

٥- غاب عن هذه الدراسات والبحوث الاهتمام بمستقبل التنمية فى مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو .

وتأسيساً على ما سبق تمكن الباحث من صوغ مشكلة البحث الراهن فى تساؤل رئيس مفاده : ما السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغوبة المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟

ثانياً- أهمية البحث:

ترجع الأهمية العلمية للبحث إلى عدد من النقاط نوجز أهمها فيما يلي :

- يسهم هذا البحث فى التوصل إلى السيناريوهات المستقبلية الممكنة والمحتملة والمعيارية (المرغوبة) للتنمية فى المجتمع المصرى خلال العقدين القادمين .
- اختبار بعض القضايا النظرية المرتبطة بنظريات التنمية .

وبالنسبة إلى الأهمية العملية أو التطبيقية للبحث يمكن ردها إلى ما يلى :

- أن التوصل إلى الإجراءات والسياسات التى ينبغى اتخاذها لتحقيق السيناريو المفضل لمستقبل التنمية فى مصر يسهم فى تحقيق هذا السيناريو ، وتجنب السيناريوهات البديلة التى تتوقع وضعاً سيئاً . للمستقبل .
- التعرف إلى سيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ، يساعد على إنماء الوعى الاجتماعى لمتخذى القرار بالآثار السلبية التى يحتمل حدوثها عند انتهاء سياسة معينة ، علاوة على تحذيرهم من أحداث يمكن أن تطرأ فجأة فى المستقبل ؛ مما يسهم فى تجنبها والحد من آثارها السلبية .
- يساعد البحث الراهن فى توفير قاعدة معرفية تفيد متخذى القرار فى تحديد الاختيارات المناسبة والخطط التى تسهم فى بلوغ المستقبل المفضل .
- البحث الراهن سيوفر المعلومات عن المسارات المحتملة للسياق الاجتماعى فى المستقبل ، الأمر الذى يمكن أفراد المجتمع من التعامل العقلانى مع

الأحداث المتوقع حدوثها فى المستقبل ، وتعديل سلوكياتهم فى اتجاه يتوافق مع الرؤية المستقبلية المرغوبة ؛ مما يسهم فى إحداث تغيير إيجابى فى المجتمع و بلوغ المستقبل المرغوب فيه .

### ثالثاً - أهداف البحث :

انطلق هذا البحث من هدف رئيس مفاده : التعرف إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغوبة المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ، ولقد انبثق من هذا الهدف هدفان فرعيان كما يلى :

١- رصد السيناريوهات الممكنة والمحملة ، المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين .

٢- الوقوف على السيناريو المعيارى لمستقبل التنمية فى مصر .

### رابعاً - تساؤلات البحث :

ينطلق البحث الراهن من تساؤل رئيس مفاده : ما سيناريوهات التنمية المتوقعة فى مصر خلال العقدين القادمين ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلان فرعيان على النحو التالى :

١- ما السيناريوهات الممكنة والمحملة المتوقعة لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟

٢- كيف تصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣؟

## خامساً - مفاهيم البحث :

لقد تضمن البحث الراهن أربعة مفهومات محورية هي ( الثورة ، والتنمية، والمستقبل ، والسيناريو) وسنتعرف على أهم التعريفات بصدها كما يلي :

### ١- مفهوم الثورة :

اقتبس مصطلح الثورة Revolution من علم الفلك ، حيث يشير إلى الحركة الدائرية والمنتظمة للنجوم حول الشمس . وقد استخدم هذا المفهوم كمصطلح سياسى واجتماعى لأول مرة فى القرن السابع عشر . (٢٢) فأصل الكلمة نشأ فى الفلك ، واستخدم على سبيل التشبيه فى السياسة . (٢٣) وعلى الرغم من تباين التعريفات التى تناولت مفهوم الثورة ، فإن ثمة قواسم مشتركة جمعت بينها ، أبرزها أن الثورة تهدف إلى التغيير الجذرى للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وإحلال نظام سياسى جديد يكون قادراً على إشباع احتياجات أفراد المجتمع والارتقاء بنوعية الحياة ، محل النظام القديم . وفى هذا الإطار عرفها " جيفرى أم . بيچ" (٢٤) بأنها " تحول سريع وجوهري فى فئات الحياة الاجتماعية والوعى ، والافتراضات التى ترتكز عليها هذه الفئات وعلاقات السلطة

" .

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها " التغييرات الجذرية فى البنى المؤسسية للمجتمع ، والتى تعمل على تحويل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط

سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة ، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، وقد تكون سلمية ، كما أنها قد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية .(٢٥)

ويعرفها "مايكل روسكن وروبرت كورد"<sup>(٢٦)</sup> بأنها " عملية تغيير سريع وجذرى للنظام السياسى ، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له ... والتغييرات عادة ما تكون تجميلية . ويمكن اعتبار الثورة ثورة حقيقية إذا أطاحت بالنخبة القديمة، فإذا ظلت فى مكانها ، فما حدث لا يعتبر ثورة . "

وقد عرفها " البروفيسور هارى ايكشتاين" بأنها " محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات فى الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة ."(٢٧)

وفى ويكيبيديا الموسوعة الحرة <sup>(٢٨)</sup> عرفت الثورة بأنها " الخروج عن الوضع الراهن وتغييره باندفاع يحركه عدم الرضا أو التطلع إلى الأفضل ، أو الغضب من خلال تغيير نظام سياسى قديم لنظام سياسى جديد يحقق العدل ، ويوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع . "

وفى هذا الصدد عرفها " عزمى بشارة"<sup>(٢٩)</sup> أنها " تحرك شعبى واسع خارج البنية الدستورية القائمة ، أو خارج الشرعية ، يتمثل هدفه فى تغيير نظام الحكم القائم فى الدولة . "

وفى السياق ذاته رأى أحمد مجدى حجازى (٣٠) أنها " مجموعة من الأحداث

تستخدم فيها القوة للإطاحة بحكومة أو نظام سياسى معين . "

وفى ضوء التعريفات السابقة يعرف الباحث الثورة بأنها " عملية يقوم بها مجموعات من أفراد الشعب أو فئات من الشعب بهدف التغيير الجذرى الشامل للأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، عن طريق تغيير النظام السياسى القائم الذى لا ينال رضا الثوار ، واستبداله بنظام آخر جديد يستطيع أن يحقق آمال وتطلعات أفراد الشعب ، وقد يرافقها أعمال عنف ، وأحياناً تكون ثورة سلمية ، كما حدث فى ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر ، وقد تقوم بها فئة أو طبقة معينة ، كالفلاحين ، أو الشباب، وأحياناً أخرى يتجمع بها طبقات الشعب كافة" .

## ٢- مفهوم التنمية:

تحتل التنمية مكانة رفيعة بين المفهومات التى تستخدم على مستوى العالم ، فلا يوجد شىء فى العقلية الحديثة يمكن مقارنته بها باعتبارها قوة و مرشد للفكر والسلوك وهذا ما جعل "إرنست هيكل" يقول منذ قرن مضى : " التنمية من الآن فصاعداً هى الكلمة السحرية التى سوف ترشدنا إلى حلها . "(٣١)

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية مفهوم حديث، ارتبط تاريخياً بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، وبطموح شعوب العالم الثالث؛ لتطوير مجتمعاتهم للأفضل.<sup>(٣٢)</sup> ولقد طرح العلماء تعريفات عديدة ؛ لتحديد مدلول التنمية والتي تكشف عن تعدد المنطلقات النظرية فى فهم التنمية ، ومع ذلك ثمة قواسم مشتركة بين تلك التعريفات فى نظرتها إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير حضارى ترنو إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، وتوظيف موارد المجتمع كافة من أجل صالح الكل .<sup>(٣٣)</sup> ويمكن رصد بعض التعريفات التى تناولت التنمية فيما يلى :

يعرفها " هوبهوس L.T . Hobhouse " بأنها " مفهوم شامل ومعقد ، حيث يشتمل على زيادة فى الإنتاج ، بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة فى التوزيع ووفرة فى الخدمات لكل مواطن " كما تعنى أيضاً " دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هى تنمية الناس فى علاقاتهم المتبادلة ؛ لنشر روح التعاون بين الجميع فى العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد . ويعرفها " آمارتيا صن<sup>(٣٤)</sup> " بأنها " عملية توسع فى الحريات الحقيقية التى يتمتع بها الناس " .

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها "التغيير المقصود الذى يستهدف أفضل استخدام ممكن للموارد المادية والبشرية ؛ لتحسين مستوى المعيشة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين ، عن طريق إتاحة الفرص المتكافئة



لقطاعات السكان التى تعانى من الحرمان ؛ لتتال نصيبها من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية .(٣٥)

و عرفها " محمد الجوهري"(٣٦) بأنها " عملية تغير ثقافى دينامية وموجهة تتم فى إطار اجتماعى معين ( بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع ) ، وترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة فى دفع هذا التغيير وتوجيهه ، وكذلك فى الانتفاع بنتائجه وثمراته ، أى أن التنمية بهذا المعنى تتطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل ، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم .

وهناك من يعرفها بأنها " التطوير الداخلى والنماء فى ذات المجتمع ، وليس النقل من خارج أو محاولة الاستبدال بصورة كاملة، فالنماء يعنى أن الشئ يزد حالاً بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه ، والتطور المؤسسى على نفس قواعد المجتمع الثقافية والاجتماعية ، هو أساس عملية التنمية.(٣٧)

ويعرفها إبراهيم العيسوى (٣٨) بأنها " العملية التى ينتج عنها تغييرات عميقة فى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، وفى العلاقات التى تربطها بالنظام الاقتصادى الدولى ، والتى ينتج عنها زيادة فى الدخل الفردى عبر فترة ممتدة من الزمن ، وعديد من النتائج الإيجابية الأخرى غير الاقتصادية ."

وعلى الرغم من أن الفكر التنموى قد اتجه منذ سنوات طويلة إلى التوسع فى مفهوم التنمية ، وبلورة مفاهيم أكثر شمولاً<sup>(٣٩)</sup>، فإنه فى الآونة الأخيرة ظهر عديد من المفهومات المعاصرة للتنمية ، تختلف عن المفهومات التقليدية التى ظهرت فى أدبيات التنمية وتراثها النظرى، ومن أمثلة تلك المفهومات : مفهوم التنمية المستقلة ، والتنمية المستدامة ( التنمية المتواصلة أو المستمرة) و التنمية البديلة، والتنمية البشرية.

ويتبين لنا فى ضوء ما سبق من تعريفات أن ثمة قواسم مشتركة بينها ، وهى أن التنمية عملية تغيير مقصودة ، و أن لها أبعاداً متعددة ، و أنها تكون بهدف تحسين نوعية حياة البشر ، و أحياناً يطغى على تعريفاتها الجانب الاقتصادى ، ولكن هناك تعريفات أخرى تبرز الجوانب والأبعاد الأخرى للتنمية ، وتؤكد على أهميتها .

وبناءً على ذلك يعرف الباحث التنمية بأنها " التنمية الشاملة التى تهتم بإحداث تغيير للأفضل فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع ، من خلال صوغ خطط وبرامج ومشاريع تنموية ، يشارك فى وضعها وتنفيذها الأفراد والحكومة والمؤسسات العامة والخاصة فى الدولة ؛ من أجل إشباع حاجات الأفراد فى المجتمع ، وتحقيق مستوى معيشى أفضل لهم .

### ٣-المستقبل :

يشير المستقبل إلى فترة من الزمن لم تصل بعد (٤٠) ، أو هو الزمن الذى يأتى بعد الحاضر. (٤١) وهناك من يعرفه بأنه ما يتصوره الإنسان، وما يعمل على صنعه وإبداعه وتحقيقه . وتتزايد هذه القدرة الإبداعية مع حسن الإفادة بشكل عقلائى من إنجازات العلم والتقدم التكنولوجى ، والتراكم المعرفى فى مختلف المجالات (٤٢) ويشير ذلك إلى عدم وجود المستقبل وهذه حقيقة ، أضف إلى ذلك أن المستقبل لن يوجد حتى فى المستقبل ؛ لأنه يوجد فقط حين يصبح حاضراً ، وعند هذه النقطة لا يعود آلياً مستقبلاً . وعبرت بعض الأمثال الشعبية عن ذلك ، فهناك من قال : " اليوم هو الغد الذى قلت عليه أمس " .

وتتبنى هذه الطبيعة المتناقضة للمستقبل من حقيقة أن المستقبل لا حقيقة له كشيء مستقل ، فحين نتحدث عن المستقبل نعى فعلاً مستقبلاً شيئاً ما ، أو مستقبل موضوع ما ، أو وضع ما ، كما سيصبح فى فترة زمنية آتية وهكذا . فالمستقبل يعد إشارة موجزة إلى الحضارة الإنسانية ، أو جزءاً منها فى فترة زمنية آتية . والاعتراف بعدم وجود المستقبل هو سبب أهميته . وعليه لا نستطيع دراسة المستقبل أو عالم المستقبل لأنهما غير موجودين ، ونحن فى هذا الصدد ندرس أفكاراً عما سيكون عليه العالم فى المستقبل. (٤٣)

وأكد على ذلك " برتراند دى جوفنيل Bertrand de Jouvenel " حين رأى أن المستقبل نستطيع أن نتوقعه ولا يمكن معرفته ؛ لأنه لا يوجد مستقبل واحد ، ولكن هناك مستقبلات أو صور متعددة للمستقبل . (٤٤) كما ذهب "

جستون برجييه Gaston Berger" إلى أن المستقبل لا يجب النظر إليه كقدر ، أو كشيء نستطيع أن نكتشفه تدريجياً ؛ وذلك لأنه يصعب اكتشافه والتعرف عليه ، ويتعين علينا أن ننظر إليه على أنه شيء يجب صنعه . فصنع المستقبل أو صوغ الصورة المستقبلية المفضلة ، تمكنا من القيام بالأفعال التي من خلالها ربما نصل إليها.<sup>(٤٥)</sup> وتضيف " بريارا آدم " أن المستقبل يستند إلى الخيال والابتكار والتجديد والإبداع ، وأنه قابل للصوغ والسيطرة ، وأن هذا الخيال هو الذى قاد الدول الغربية للتقدم والازدهار ، وتكوين الثروات والهيمنة على العالم .<sup>(٤٦)</sup>

#### ٤ - السيناريو:

يعد السيناريو الدعامة الأساسية للدراسات المستقبلية ، ويعتبر أفضل أساليب تلك الدراسات إثماراً واستدامة .<sup>(٤٧)</sup> ويستخدم هذا المفهوم فى المجالات الفنية والسياسية والعلمية ، وهو فى أصله لفظة إيطالية مشتقة من كلمة " سينا Scena " ، بمعنى النظر ، وقد شاع استخدامها فى أوروبا فى مجال الأعمال الفنية فى القرن التاسع عشر ، وانتقلت بعدئذ إلى باقى دول العالم ، وظلت تتداول حتى ظهور علوم المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين فى أوروبا ، ولم يجد العلماء لفظة تعبر عن أفكارهم وآمالهم فى مجال المستقبل والتخطيط أفضل من كلمة سيناريو ، وثمة نوعان من السيناريوهات هما: السيناريو الفنى ، والسيناريو غير الفنى . وقد عرّف " ريموند سبويتوك Spoitook " السيناريو الفنى بأنه " تسجيل المعانى المصورة باستخدام الكلمات التى يمكن ترجمتها فيما بعد ،

بانطباعات مصورة بواسطة الكاميرا والمخرج ، وعلى ذلك فإن السيناريو على الرغم من اعتماده على الكلمة فى كتابته ، فإنه ينشأ من الصورة أولاً. (٤٨)

أما السيناريو غير الفنى فقد ذهب " فيليب موتى Philippe Moati " إلى أنه نوع من السرد القصصى لبعض الأحداث المحتمل حدوثها فى المستقبل ، من خلال وضع مجموعة محددة من الافتراضات حول تطور عدد من المتغيرات التى تلعب دوراً هاماً فى مسيرة النظام الاجتماعى . (٤٩) كما عرفه " أدوارد كورنيش " بأنه " سلسلة من الأحداث التى نتصورها تجرى فى المستقبل ، ويمتلى تفكيرنا اليومى بأفكار بسيطة عن عالم الغد أو الأسبوع التالى أو السنة التالية ، وهى جميعها سيناريوهات رغم أنها قلما تكون متقنة تماماً كالسيناريوهات المحكمة التى يصوغها الباحثون المحترفون " (٥٠) وهناك من يطلق عليه وصف الحالة المستقبلية ، وأسلوب إدارتها من واقع كونها خطوطاً عامة لقصص مستقبلات ممكنة ، أو أنها قصص حول المستقبل . وعادة ما تتضمن قصصاً حول الماضى والحاضر ، كما يقال إن السيناريو وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضاً لتنبؤ محتمل أو مستقبل فعلى . ويُعرّف السيناريو أحياناً بأنه تتابع مفترض لأحداث مستقبلية، أو أنه صورة متسقة داخلياً لمستقبل ممكن .

وهناك من يعرفه بأنه " وصف لوضع مستقبلى ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التى يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلى ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائى

مفترض" . ويعرف كذلك بأنه "منظومة عمل ، تبرمج من خلال جدول ( برنامج )  
؛ لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسة المستقبلية ، فى إطار التخطيط المستقبلى  
للدولة ، أو المؤسسة ، وبما يحقق نجاح الأهداف المستقبلية" . (٥١)

ويبدأ السيناريو حين نسأل مثلاً " ماذا يحدث إذا وقع هذا أو ذاك ؟ " وعلى  
سبيل المثال " ماذا سيحدث إذا رحل الإخوان عن حكم مصر ؟ ونحن ما إن  
نطرح السؤال نبدأ نتصور شتى نتائج الحدث. وتأسيساً على ذلك يعرف الباحث  
السيناريو فى البحث الراهن بأنه الأحداث المحتملة أو الممكنة أو المرغوبة  
المتوقع حدوثها فى مصر خلال العقدين القادمين والتى تؤثر لأوضاع التنمية  
بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة .

### سادساً - التراث النظرى للبحث ( الدراسات السابقة ) :

تنوعت الدراسات والبحوث التى تناولت استشراف مآلات ثورات الربيع  
العربى بعامة وثورة ٢٥ يناير بوجه خاص ، ما بين دراسات اهتمت بمستقبل  
التحول الديمقراطى ، وأخرى اهتمت بمستقبل الدول التى نشبت بها الثورات ومن  
بينها مصر .

. ووبالنسبة للدراسات التى اهتمت بمستقبل التحول الديمقراطى فى الوطن  
العربى ، نجد أن مريم سلطان لوتاه<sup>(٥٢)</sup> قد رصدت فى دراسة لها ثلاثة  
سيناريوهات فى هذا الشأن، الأول سيناريو الصعود الديمقراطى ، والثانى سيناريو

الحراك إلى الوراء ، والأخير سيناريو النفس الطويل ، وقد رأت أن السيناريو الأول ( الصعود الديمقراطي) هو الأقرب إلى الحدوث . ولمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : ( دراسة أحمد زايد <sup>(٥٣)</sup> عن تحديات التحول الديمقراطي فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ودراسة أسامة عبد الباري <sup>(٥٤)</sup> عن رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ، ودراسة على الدين هلال وآخرون <sup>(٥٥)</sup> عن الصراع من أجل نظام سياسى جديد فى مصر بعد الثورة ، و دراسة " علاء الشامى " <sup>(٥٦)</sup> بعنوان " المعارضة الالكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطى فى العالم العربى ، الثورة المصرية نموذجاً" ، ودراسة السيد يسين <sup>(٥٧)</sup> عن ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والتنمية الشاملة ، ودراسة فريدة فرحى <sup>(٥٨)</sup> عن التحول الديمقراطى ، طرق جديدة لفهم الثورة ، ودراسة عبد الفتاح ماضى <sup>(٥٩)</sup> عن تحديات بناء النظام الديمقراطى فى مصر ) .

أما عن مستقبل الدول التى اندلعت بها ثورات الربيع العربى ، فقد توصلت دراسة بو حنيه قوى <sup>(٦٠)</sup> عام ٢٠١١ إلى أنه من الممكن أن تؤدى الثورات العربية إلى تغيرات سياسية ، ولكنها لن تستطيع أن تؤدى إلى تغيرات اجتماعية أو اقتصادية كبيرة ؛ وذلك لغياب البعد الأيديولوجى ، كما توصلت إلى أن الثورات تستطيع إزالة بعض النظم القديمة ، ولكن سترك الساحة للقوى القديمة لى تبنى النظام الجديد أو الدول من جديد ؛ وذلك لعدم ظهور قيادة مسيطرة على تلك الثورات . وفى السياق نفسه جاءت دراسة سلمان بو نعمان <sup>(٦١)</sup> الموسومة بـ " أسئلة دول الربيع العربى : نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة" ؛ لتوضح أن

السيناريو المرغوب فيه لدول ثورات الربيع العربي هو نموذج الدولة العادلة ،  
والذى سيسهم فى الانتقال الحتمى إلى دولة الرفاهة ، ومع ذلك لم توضح الدراسة  
الآليات التى من خلالها نستطيع أن نصل إلى الدولة العادلة .

ومن أجل التعرف على مستقبل العالم العربى فى عام ٢٠٢٥ ، جاء تقرير  
الاتحاد الأوروبى للدراسات الأمنية ، طارحاً ثلاثة سيناريوهات للوضع المستقبلى  
فى العالم العربى ، ورأى أنه لا يمكن ترجيح حدوث أحد السيناريوهات الثلاثة  
بدرجة أكبر من الأخرى، فالثلاثة عند احتمال متعادل بحدوث أحدهم ، السيناريو  
الأول بعنوان الإضراب العربى ، ويتسم بعدم استقرار العالم العربى ، والثانى  
موسوم بالانهيار العربى ، ويشير إلى الانهيار الداخلى لدول العالم العربى ،  
والثالث معنون بالقفزة العربية ، ووفقاً لهذا السيناريو يبدأ الاقتصاد فى التعافى ،  
وتنهض الأمة العربية.(٦٢)

وفيما يتعلق باستشراف مستقبل مصر ، فعلى الرغم من رؤية لويد س  
جاردنر<sup>(٦٣)</sup> حول صعوبة استشراف مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، والتى عبر  
عنها قائلاً: " إنه من الصعب استشراف مستقبل مصر وسط أعمدة الدخان  
المتصاعدة من حريق المركبات فى تظاهرات ما بعد مبارك ، فإن هناك بعض  
الدراسات القليلة التى حاولت الخوض فى هذا المعترك ،ومن ثم جاءت دراسة  
شادية فتحى<sup>(٦٤)</sup> عام ٢٠١١ تتوقع سيناريوهين متعارضين لمستقبل مصر ، هما  
سيناريو الدولة المدنية ، وسيناريو الدولة الدينية ، ويتوسطهما سيناريو يستلهم  
النموذج التركى الحالى ، مشيرة إلى أن النموذج التركى هو الأقرب قبولاً ، فى



حين استبعدت فرص تحقق الدولة المدنية ، ورأت أن المؤشرات تميل إلى احتمال قيام دولة دينية فى مصر .

وفى سياق متصل طرح حسن سلامة<sup>(٦٥)</sup> ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل مصر ، الأول هو سيناريو الأمل ، والذى تتحقق فى ظله أهداف ثورة ٢٥ يناير ، والسيناريو الثانى هو سيناريو الدولة الدينية ، والذى تستمد الطبقة الحاكمة فيه سلطاتها من أساس إلهى ، والسيناريو الثالث هو سيناريو استدامة الحالة الانتقالية ، حيث يشير هذا السيناريو إلى دوام حالة السجال والصراع القائم بين التيارات السياسية .

كما توقعت دراسة منار عز الدين<sup>(٦٦)</sup> عام ٢٠١٢ أربعة سيناريوهات لمستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، وهى السيناريو الامتدادى ( الاتجاهى ) ، والسيناريو الكارثى ، وسيناريو الأمل، والسيناريو المختلط ، حيث يشير الأول إلى استمرار الحالة الانتقالية ، ويعنى الثانى فشل الثورة ، بينما يطرح الثالث بناء الدولة فى إطار من الاستقرار ، أما الرابع ( السيناريو المختلط ) فيتضمن عديداً من الفرص والتحديات والتحديات فى آن واحد .

وبالنسبة إلى العوامل المؤثرة فى السيناريوهات المحتملة لمستقبل مصر ، جاءت دراسة أحمد فهمى<sup>(٦٧)</sup> ؛ لتكشف عن أن الجيش والقوى السياسية ، والدور الخارجى ، من أهم تلك العوامل فى المستقبل .

وعلى الرغم من أن الدراسات والبحوث التي تم عرضها قد دعمت الباحث بعديد من القضايا المعرفية والمنهجية التي ساهمت في توجيه البحث الراهن ، وأثرت الإطار النظرى والمنهجى له ، فضلاً عن أن نتائج تلك الدراسات قد أفادته فى تفسير وتحليل نتائج بحثه ، وربطها بنتائج تلك الدراسات ، علاوة على الربط بين التوجه النظرى للبحث وبين هذه الدراسات عند تحليل النتائج ، فإن هذه الدراسات والبحوث بها أوجه نقص تم طرحها فى مقدمة البحث ، وقد كان أهمها ، غياب الاهتمام بدراسة مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وعليه جاء البحث الراهن منطلقاً من الفجوة المعرفية التى يتسم بها التراث النظرى فيما يتعلق بموضوعه .

### سابعاً - التوجه النظرى للبحث:

تعددت النظريات والمداخل النظرية التى اهتمت بقضية التنمية والتخلف ؛ نظراً لاختلاف تخصصات الباحثين من جانب ، ولتباين توجهاتهم الفكرية والأيدولوجية من جانب آخر وفى هذا الصدد يرى على ليلة (٦٨) أننا نستطيع أن نقسم الأدب التتموى - تاريخياً - إلى مجموعتين من النظريات ، الأولى : وهى النظريات التى لم تهتم بشكل مباشر بقضية التنمية والتخلف ، بل كان جُل اهتمامها تفسير وتأويل الواقع الاجتماعى حينئذ، والاهتمام بمشاكل المجتمع خاصة الصناعى ومراحل تطوره ، وكيفية إعادة بنائه وتغييره للأفضل ، وتتضمن هذه المجموعة بعض الاتجاهات النظرية مثل ، اتجاه النماذج والمؤشرات

والاتجاه التطوري المحدث ، والاتجاه الانتشاري ، والاتجاه السيكلوجي أو السلوكي .... وغيرهم .

أما المجموعة الأخرى ، فهي النظريات التي اهتمت بقضية التنمية والتخلف بشكل رئيس ومباشر ، وهي نظريات التحديث والتنمية ، ونظريات التبعية - وما تمخض عنها من نظريات أخرى - ، وعلى الرغم من أن تلك النظريات قد اهتمت بالتنمية والتخلف ، فإنهما تعدان مدرستين متباينتين لكل منها قضاياها وافترضاؤها المختلفة ، وتفسيرها ورؤيتها الخاصة بها إزاء التنمية والتخلف.<sup>(٦٩)</sup> ومن ثم فهما مختلفتان تمام الاختلاف في معالجتهم لأسباب وعوامل التخلف ، وآليات إحداث التنمية في الدول النامية (٧٠)

وبخصوص نظريات التحديث والتنمية ، فقد ردت تخلف الدول النامية إلى عوامل داخلية لتلك الدول ، أبرزها النمط القيمي والثقافي السائد ، والصراعات الداخلية ، وسيادة الأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية ؛ وذلك لأن هذه الدول لم تستطع أن تسير في الطريق الصحيح للتحديث الرأسمالي ، وقد ذهبت تلك النظريات إلى أن تنمية الدول النامية تكمن في إحداث تغيير قيمي في تلك المجتمعات ، ومحاكاة التجربة الغربية في التنمية ، من خلال نقل النظام الرأسمالي للإنتاج بكل ما يتضمنه من قيم ثقافية وتوجهات أيديولوجية ، فضلاً عن نشر التكنولوجيا الغربية في كل أنحاء البلاد الفقيرة ، وأن هذه الإجراءات تمثل الطريق الوحيد أمام هذه الدول ؛ لتحقيق التنمية والتقدم.<sup>(٧١)</sup>

و الباحث لا يؤيد افتراضات وقضايا هذه النظريات ؛ نظراً لعدم استطاعتها تفسير واقع التنمية والتخلف فى الدول النامية بشكل موضوعى وسليم ، فضلاً عن تجاهلها - عن عمد- دور الاستعمار والاستغلال الرأسمالى العالمى، وعلاقات التبعية بأشكالها المختلفة بين الدول النامية والمتقدمة فى إحداث التخلف ، كما أنها غضت الطرف عن خصوصية المجتمعات فى البلدان النامية ، فما يصلح تطبيقه من سياسات تنمية فى الغرب، ليس بالطبع نستطيع تطبيقه فى الشرق ؛ وذلك لتباين النسق الثقافى والقيمى .

وبالنسبة إلى نظريات التبعية ، فهى ترجع حدوث واستمرار تخلف الدول النامية بشكل رئيس إلى التطور التاريخى للعلاقات اللامتكافئة بين النظام الرأسمالى العالمى للدول المتقدمة والدول المتخلفة ، حيث تهيمن عليه علاقات القوة اللامتكافئة بين المراكز والهوامش ، والتي أفرزت نمطاً من التبعية بأشكالها المختلفة .<sup>(٧٢)</sup> وقد ركزت هذه النظريات على الحل الاشتراكى الثورى<sup>(٧٣)</sup> واعتبرته أساساً لحل المشكلات التى تعانى منها البلدان المتخلفة ، وذهب أنصارها إلى أن التنمية الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تحررت دول العالم الثالث من تبعيتها للدول المتقدمة ، وأن دراسة التنمية لا بد أن تتم فى إطار نظرى عالمى ، كما أنه من الضرورى التخلّى عن الطرق والأساليب التقليدية للتنمية ، والبحث عن أساليب جديدة تسهم فى تخلص البلدان المتخلفة من تخلفها وتحقيق التقدم المنشود .<sup>(٧٤)</sup> وينتمى إلى نظريات التبعية علماء كثر أهمهم ، اقتصاديون ماركسيون من أمريكا اللاتينية مثل دوس سانتوس Dos santos ، وكاردوسو Cardoso ، وسونكل

Sunkel ، وفاليتو Faletto ، واقتصاديون غير ماركسيين من أمريكا اللاتينية مثل ، فورتادو Furtado ، وبريبيش Prebisch ، وأمريكيون شماليون ماركسيون جدد مثل بودنهايمر Bodenheimer ، وبتراس Petras ، وماجدوف Magdoff ، وأندريه جوندر فرانك André Gunder Frank . وعلى الرغم من أن أغلب علماء هذه النظرية ينتمون إلى أمريكا اللاتينية ؛ لأنها نشأت في إطار تحليل بلدانها (٧٥) فإن هناك كتابات قدمها علماء ومفكرون ينتمون إلى بلدان أخرى من العالم النامي ، أهمهم محبوب الحق الباكستاني، وسمير أمين وعادل حسين المصريان. (٧٦)

ويتسلط الضوء على القضايا التي طرحها بعض أنصار هذه النظريات ، نجد أن شارل بينلهايم Bettlheim ذهب إلى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى ثلاثة عوامل هي : التبعية ، والاستغلال، والتجميد (أى يظل النمو الاقصادى للدول النامية فى حالة تكبيل دائم) ، ورأى أن التبعية تحدث على مستويين ، سياسى ، واقتصادى . كما رأى بينلهايم أن تنمية الدول النامية ترتبط بثلاثة شروط ، الأول تحقيق الاستقلال السياسى ، وإقصاء الطبقة الاجتماعية المرتبطة بالإمبريالية والتي تتعاون معها، والثانى : يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقصادى عن طريق تأميم الممتلكات الخاصة ونزع ملكية رأس المال الأجنبى ، أما الشرط الأخير فيرتبط بإحداث تحول اجتماعى كبير يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار. (٧٧)

وفى هذا الصدد كانت للعالم الاقصادى الأرجنتينى راؤول بريش Raol Brebich رؤية أخرى ، فقد طرح نظرية القلب والتخوم ( الأطراف ) والتي تنطلق من فكرة رئيسة مفادها: أن الرأسمالية الغربية نجحت فى دمج العالم فى نظام رأسمالى ، عن طريق القوة والاستعمار ، فأصبح بذلك القوة والثروة فى يد القلب ( المركز الرأسمالى العالمى ) على حساب تخوم هذا النظام ، كما رأى أنه كلما ازداد وزن وقوة القلب ( المركز الرأسمالى ) ، انجذبت إليه أطراف أو تخوم النظام الرأسمالى العالمى .<sup>(٧٨)</sup> كما رأى أن التبادل التجارى غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والمتخلفة يرسخ التبعية الخارجية ، ويفضى إلى استمرار الفقر الذى هو نتاج طبيعى للنظام الرأسمالى ، الذى يعمق الفجوة بين الأغنياء فى البلدان المتقدمة والفقراء فى البلدان المتخلفة ، وقد أشار إلى أن إحداث التنمية فى الدول النامية تكون من خلال اتباع استراتيجيات التصنيع من أجل إحلال الواردات ، والتصنيع من أجل التصدير ، علاوة على التنمية المستقلة المعتمدة على الذات

(٧٩).

وفى سياق متصل ذهب " أندريه جوندر فرانك " إلى أن جانباً كبيراً من تخلف الدول النامية يرد إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة وتلك الدول ، وأن التنمية فى الدول المتقدمة أفضت إلى تخلف الدول النامية .<sup>(٨٠)</sup> وأن الدول النامية تشهد أعلى معدلات فى تنميتها الاقتصادية ، وخاصة الصناعية حينما تكون علاقاتها مع الدول الرأسمالية فى أضعف حالاتها ، وأضاف أن هذا حدث بالفعل فى كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ،

وأمریکا اللاتینیة فی فترات تاریخیة متفرقة منذ القرن السابع عشر وحتى الآن. (٨١) ورأى أن فقر الدول النامية واعتمادها على الدول المتقدمة ، يعد أمراً لا مفر منه فی ظل الاقتصاد الرأسمالی العالمی الحالی ، و أن التخلف فی الدول النامية لن ینتهی ببساطة بمرور الوقت أو بالتغییر الاجتماعی ، بل إن القضاء على تخلف تلك الدول یرتبط بحماية أسواقها من الدول المتقدمة. (٨٢) وجدير بالذكر أنه یمکن تقسیم نظریات التبعية إلى مدرستین : الأولى ترى أن التخلف لیس مرحلة ، بل هو ظرف دائم لا مهرب منه إلا بالهروب من النظام الرأسمالی ، ومن أنصار هذه المدرسة كل من " بول باران ، وأندریه جوندرا فرانك ، وثیونیدوس سانتور وسمیر أمين " حیث یرون أن الرأسمالية لیست نظاماً تنافسیاً ، بل هی نظام مبنی على الاحتكارات ؛ لذلك لا تستطيع الدول الفقيرة أن تغیر أوضاعها من خلال التنافس. (٨٣) وعليه حاول هؤلاء المفكرون إیجاد نظاماً جدیداً بديلاً للرأسمالية ، وهنا ظهر مفهوم الاعتماد على الذات والذي تطورت إلى مفهوم التنمية المستقلة .

أما المدرسة الأخرى یطلق أنصارها أتباع التبعية البنیویة ، و منهم " كارد وسوفالیتو ، جیرفی وإیفانز " ، وهم یعترفون بالتأثیرات السلبية للتبعية ، ولكنهم یروا أنه یمکن تحقیق التنمية فی ظل نظام التبعية ، ونتیجة للانتقادات التي وجهت لنظریات التبعية البنیویة ، برزت نظریة النسق العالمی و التي تمثل تطوراً لنظریات التبعية ، ومن ثم فوحدة التحلیل الأساسية عند أنصار هذه النظرية، هی النسق العالمی ، بالإضافة إلى التقلیل من أهمية الدولة أو المجتمع القومی كوحدتین لتحلیل أسباب التخلف الذي تعاني منه الدول النامية. (٨٤) ویری

أنصار هذه النظرية أن مشاكل العالم الثالث وخاصة الاقتصادية ، ترد إلى العلاقات التاريخية بين تلك الدول والدول المتقدمة التي ساد فيها استغلال الثانية للأولى .

ولعل من أبرز الكتابات في هذه النظرية كتاب " النسق العالمي الحديث : الرأسمالية الزراعية وأصول الاقتصاد الأوروبي في القرن السادس عشر لـ إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein ، وكتابات فرانك الأخيرة ، فضلاً عن كتابات سمير أمين .<sup>(٨٥)</sup> التي ذهب فيها إلى أن قضية التنمية تشغل موقعاً مركزياً في المجتمع المعاصر ، وأنها لم تحل بعد ، ولا يمكن أن نجد لها حلاً في ظل النظام الرأسمالي العالمي الراهن .<sup>(٨٦)</sup> وأن الاندماج في هذا النظام يؤدي إلى تعميق التخلف في العالم الثالث؛ وذلك لأن الرأسمالية تسهم في زيادة ثروات وسيطرة المراكز في الدول المتقدمة والتي تمثل ( ٢٠ ٪ من سكان الكوكب) وفي الوقت نفسه تعمق من فقر الغالبية العظمى من سكان العالم نحو ( ٨٠ ٪ ) .<sup>(٨٧)</sup> وهو يبني نظريته هذه على أساس العلاقة بين رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف ، ويرى أن الطبقة الرأسمالية في المركز متمركزة حول الذات ، وتستعين بعلاقاتها في الخارج لخدمة مصالحها ومصالح أوطانها ، بينما الطبقة الرأسمالية في الأطراف فهي طبقة تابعة وفي خدمة مصالح المراكز الرأسمالية ، كما يرى أن تحقيق التنمية بالدول النامية يرتبط باتباع النموذج الاشتراكي الذي سينهي على الرأسمالية في العالم .<sup>(٨٨)</sup>



وفضلاً عن ذلك ثمة نموذج نظرى حديث ينتمى إلى نظريات التبعية ، هو نموذج المحتوى الزائف ، وينطلق هذا النموذج من فكرة محورية ترى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى اعتمادها على الاستشارات الخادعة وغير الملائمة التى يقدمها الخبراء والاستشاريون الدوليون - خاصة الخبراء فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى - فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية . ويعتبر هذا النموذج تلك الاستشارات خادعة؛ لأنها لا تراعى خصوصية المجتمعات ، حيث يقدم الخبراء مفاهيم ونماذج اقتصادية للتنمية تفضى إلى تبنى سياسات غير مناسبة للدول النامية . إضافة إلى ذلك فإن غالبية المثقفين والأكاديميين وخبراء الاقتصاد فى هذه الدول ، يتلقون تدريبهم وتعليمهم فى الدول الرأسمالية المتقدمة وفقاً للنظريات والنماذج الغربية المتسقاء من الواقع الغربى . وفى ضوء ذلك يتم صوغ سياسات تنموية معتمدة على النظريات الغربية وتخدم جماعات الضغط المحلية والعالمية بصرف النظر عن مدى ملاءمتها للواقع الاجتماعى الذى تطبق فيه ، ويرى هذا النموذج أن أكثر الطرق قدرة على القضاء على الفقر وإحداث عدالة اجتماعية ورفع مستويات المعيشة بشكل عام ، هو تأميم الممتلكات الخاصة ، حيث إن الملكية العامة للأصول تتيح قدراً أكبر من السيطرة وتسهم فى إحداث التنمية . ( ٨٩ )

ويعد الطرح الذى قدمه " آمارتيا صن " الذى اعتبر فيه التنمية عملية توسيع للحريات الحقيقية التى يتمتع بها البشر ، من أهم التطورات النظرية الحديثة فى الفكر التنموى ، فلقد تجاوز هذا المنظور الذى يسلط الضوء على حريات الإنسان

المقاربات الضيقة للتنمية .(٩٠) حيث رأى أن الحرية تمثل عاملاً فعالاً وسبباً رئيساً فى إحداث التنمية ، ورأى أن عملية التنمية تسهم فيها مجموعة متباينة من المؤسسات الاجتماعية ، وترتبط جميعها بعملية تشغيل وإدارة الأسواق والإدارات الحكومية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع كله ، ورأى أن التنمية تقيّم من خلال تقييم الحريات الفعلية التى يتمتع بها الشعب .(٩١)

وفى السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن العولمة أصبحت من النظريات المعاصرة والتى تتجاوز النظريات السابقة عليها ، وبخاصة التحديث والتبعية .(٩٢) ولقد ظهر فى إطارها عديد من النظريات التى حاولت تحليلها وتفسيرها والتعرف إلى آثارها . وفى هذا الصدد أمكن رصد ثلاث نظريات فيما يتعلق بالآثار التنموية للعولمة هى :

#### أ- نظرية الليبرالية الجديدة ( المتحمسين للعولمة ) :

يرى أنصار هذه النظرية " غريدر ، أوهمى ، أومايى...." أن العولمة ظاهرة حقيقية نتعرف إلى آثارها فى كل مكان ، كما أنها تفرز نظاماً عالمياً جديداً تسيطر عليه شركات التجارة والإنتاج العابرة للحدود ، وأن دور الدولة تراجع وأصبحت الدولة غير قادرة على السيطرة على اقتصاداتها بسبب التوسع فى التجارة العالمية .(٩٣) وقد ذهبوا كذلك إلى أن العولمة قوة إيجابية للتنمية ، وأنها تفرز الديمقراطية الليبرالية والتنمية ، بشرط استدامة تحرير السوق واتباع سياسة السوق الحر ، وأن التنمية يمكن أن تغيب إذا تدخلت الدولة فى الاقتصاد ، وازداد الفساد والعزلة

(٩٤).

## ب- نظرية ما بعد التنمية ( المشككين فى العولمة ) :

يرى أنصار هذه النظرية ( الماركسيون الجدد) أن الاقتصاد العالمى فى الوقت الحالى لم يصل بعد إلى درجة كافية من الاندماج والتكامل ؛ لى يصبح اقتصاداً عالمياً ، بل أضحى أقل اندماجاً وتكاملاً مما كان عليه فى العقود السابقة ، وأن الدولة ما زالت وستظل الفاعل الرئيس فى التنمية ؛ وذلك لأنها تقوم بتنظيم النشاط الاقتصادى وتنسيقه .( ٩٥) واعتبروا العولمة مرحلة من مراحل توسيع الإمبريالية الغربية ، حيث تقوم الحكومات القومية بوظيفة قنوات لاحتكار رأس المال ، وأن غياب التنمية هو نتيجة للاستغلال من قبل النخب الإمبريالية وما بعد الإمبريالية ، وأن العولمة تفضى إلى تخليد التخلف والتهميش ، وأن السياسات التى يلزم أن تتبع لإحداث التطور تتمثل فى الانسحاب من الرأسمالية والبحث عن أنماط حياة بديلة .( ٩٦)

## ج- نظرية البنيوية الجديدة ( المؤمنون بالتحول ) :

يتبنى أنصار هذه النظرية مثل " كاستيلز، بيت ، روستو ، ساس ،... " موقفاً وسطاً بين النظريتين السابقتين ، إذ يرون أن العولمة تمثل القوة المحورية التى أفضت إلى عديد من التغيرات التى تقوم بتشكيل المجتمعات الحديثة ، ويرون أن الدولة لم تفقد سيادتها ، بل أعادت هيكلة مؤسساتها من خلال أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى .( ٩٧) كما يرون أن العولمة تديم التخلف وغياب التنمية فى الدولة عندهم نتيجة لطبيعة الاندماج فى نظام العولمة ، وأن

الاستراتيجيات التي يجب اتباعها لإحداث التطور والتقدم يلزم أن تكون انتقائية ،  
وتصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة .(٩٨)

و يتبين لنا فى ضوء ما سبق أن نظريات التبعية من أكثر النظريات  
الملائمة لموضوع البحث ، حيث تصلح لتفسير وتحليل بعض جوانب موضوع  
البحث الراهن ؛ وذلك لأنها تعكس أوضاع التنمية فى الدول النامية - ومن بينها  
مصر - ، وتوضح المسارات التي يتوجب على الدول اتباعها ؛ من أجل إحداث  
تنمية مستقلة على أسس سليمة ، كما أنها تسهم فى التعرف إلى الآثار السياسية  
والاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية العالمية فى البناء الاجتماعى لمجتمعات  
الدول النامية والمشكلات التي تتمخض عنها وآليات مواجهتها ، بالإضافة إلى  
ذلك تسهم هذه النظريات بافتراضاتها وقضاياها فى صوغ السيناريو المعيارى  
للدولة المصرية ، بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

وعلى الرغم من أهمية نظريات التبعية فى إلقاء الضوء على بعض جوانب  
موضوع البحث، فإنها لا تصلح بمفردها لتحليل وتفسير جوانب البحث كافة ؛ ولذا  
سيعتمد الباحث فى تحليل وتفسير موضوع البحث على إطار نظرى مكون من  
بعض الافتراضات والمقولات النظرية المستقاة من نظريات التبعية ، والتي ترتبط  
بموضوع البحث ، علاوة على قضايا ومقولات مستقاة من أدبيات ثورتى ٢٥  
يناير ، و ٣٠ يونيو فى مصر ، وعليه اشتمل الإطار النظرى الموجه للبحث على  
القضايا التالية :

- أن ما حدث في مصر من ثورات منذ بداية العقد الثاني للقرن الحادى والعشرين ، وحتى الآن لا ينفصل عن السياق الرأسمالى العالمى ، وتأثيراته السلبية فى البنية المجتمعية للبلدان النامية ومن بينها مصر .
- أفضت علاقات الاستغلال التى تعرضت لها البلدان النامية من قبل القوى الرأسمالية إلى تبعية تلك الدول اقتصادياً ، وسياسياً ، وتكنولوجياً ، وثقافياً للدول المتقدمة ، علاوة على استمرار تخلفها .
- أن هناك عقبات تواجه عملية التنمية فى البلدان النامية لا تتمثل فى الثقافات التقليدية ، ولكنها تتمثل فى علاقات الاستغلال الرأسمالى لتلك المجتمعات ، وأن جوهر عملية التنمية يتمثل فى التنمية المعتمدة على الذات أو التنمية بدون تبعية .
- أن النمو الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة لم يؤد إلى النمو فى البلدان الأكثر فقراً ، وأن النشاط الاقتصادى فى البلدان الأكثر ثراءً غالباً ما يؤدي إلى مشكلات اقتصادية خطيرة فى البلدان الأكثر فقراً ، ومن ثم فإن الفقر فى الدول النامية يعد نتاجاً طبيعياً للاستغلال الرأسمالى .
- أن الأسلوب الاشتراكى فى التنمية يعد الأسلوب الأمثل الذى ينبغى أن تحققه البلدان النامية إذا أرادت أن تتقدم .
- أن التحول من التنمية المتجهة إلى الخارج ( والتي تعتمد على الاستيراد والتصدير ) إلى التنمية المتجهة إلى الداخل ( التى تعتمد على التصنيع من

أجل الصادرات ، وإحلال الواردات) سوف يقضى على تبعية الدول  
النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ، أو يقلل منها ، فضلاً عن تحول مراكز  
صنع القرار من الخارج ( الدول المتقدمة) إلى الداخل ( الدول النامية)

- أن التحول نحو الداخل يؤدي إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات ،  
ويسهم ذلك فى عودة دور الدولة فى التنمية ، والتخلى عن تبعيتها لدول  
العالم المتقدم ، وامتلاك ثقافة متميزة عن ثقافة الدول المتقدمة ، ويساعد  
فى صوغ أيديولوجية للتنمية تستند إلى هدف عام ، هو إقامة مجتمع  
وطني متقدم ومستقل .

- أن القوى الاحتكارية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطيه، ساعية  
إلى تدعيم نفسها ، وإضعاف الدول المتخلفة ؛ مما أفضى إلى ازدياد تبعية  
الدول النامية للدول المتقدمة ، ولعل ذلك ما دفع الدول النامية إلى اللجوء  
إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسر التبعية والخضوع والتخلف ، وثورتا  
٢٥ يناير و ٣٠ يونيو خير شاهد على ذلك .

- أن النظام الرأسمالى يتميز بنمو غير متكافئ لوحداته المختلفة ؛ مما أدى  
إلى تقسيم العالم إلى أقطار ( المراكز) المتقدمة والصناعية ، وأقطار  
المحيط أو الهامش ( المتخلفة) .

- لا يمكن أن تتأسس التبعية فى الدول النامية على العوامل الخارجية  
وحسب ، ومن ثم فالتخلف والتبعية فى تلك الدول نتاج لعوامل خارجية

وأخرى داخلية . فالتبعية فى الدول النامية اليوم تنفذ من خلال طبقة برجوازية محلية راغبة فى ذلك .

- أن إحداث تنمية فى الدول النامية والقضاء على تخلفها يرتبط بحماية هذه الدول لأسواقها فى الدول المتقدمة .

- أن جزءاً كبيراً من تخلف الدول النامية فى الوقت المعاصر ، يعد نتاجاً تاريخياً لماضى وحاضر العلاقات الاقتصادية ، وكذلك العلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى الوقت الحاضر .

- أن انتشار النظام الرأسمالى فى الدول النامية فى القرون السابقة ، أفضى إلى انتشار الخصائص الرأسمالية فى عواصم تلك الدول وتخلف مؤسساتها ، وتردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بها . وكان تردى الأوضاع هذا سبباً فى اندلاع بعض الثورات من بينها ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فى مصر .

- أن الدول النامية تشهد تطوراً وتحسناً فى التنمية الاقتصادية ، خاصة التنمية الصناعية ، عندما تكون روابطها مع الدول المتقدمة فى أضعف حالاتها ، وقد حدث هذا فى فترات الأزمات الكبيرة ، مثل الركود الاقتصادى الأوروبى ( خاصة الأسبانى) فى القرن السابع عشر ، وحروب نابليون، والحرب العالمية الثانية .

- أدى فشل الإخوان المسلمين فى إدارة الدولة - بعد تولى مرشحهم للرئاسة الحكم بعد ثورة ٢٥ يناير - إلى تردى الأوضاع المجتمعية ، وتدهور مستوى المعيشة والخدمات ، وازداد عجز الدولة عن إشباع احتياجات

السكان ، وازدادت المظاهرات والإضرابات والمطالب الفئوية ، وتدهورت الأوضاع الأمنية بدرجة أصبحت تمثل خطراً على الأمن القومى ، وانتشر الفساد وزادت محاولات الإخوان لأخونة مفاصل الدولة كافة ، وذلك عن طريق تعيين الأهل والعشيرة فى الوظائف الهامة بها ، وتصاعد حالة الفوضى إلى الدرجة التى هددت مؤسسات الدولة بالانهيار ، وأضحى مستقبل التنمية فى ظل حكمهم لا يحمل سوى السيناريو السيئ .

- أفضى غياب الرؤية المستقبلية للتخطيط لمستقبل التنمية فى مصر أثناء حكم الإخوان ، إلى استمرار انتهاج السياسات الاقتصادية نفسها التى كانت سائدة قبل ثورة ٢٥ يناير ( أثناء حكم الرئيس الأسبق حسنى مبارك ) ، والذى كان من أبرز ملامحها سيادة سياسة السوق الحر ، وتهميش دور الدولة فى التنمية ، والتركيز على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية كقاطرة للتنمية ؛ مما زاد من ترسيخ تبعية الدولة للدول المتقدمة ، وأفضى إلى استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية للدولة .

- يعد تدخل مكتب إرشاد الإخوان فى إدارة شئون الدولة من وراء الكواليس ، ومحاولة الرئيس الأسبق محمد مرسى الانفراد بالسلطة والسيطرة على جميع سلطات الدولة ( القضائية- التشريعية- التنفيذية ) ، وعدم تحقيق ما وعد به من ديمقراطية وعدالة اجتماعية أو السير نحو ذلك ، وتعالى أعضاء الجماعة على الشعب ومحاولاتهم المستمرة للاستحواذ على كل المناصب الهامة فى الدولة ، وإقصاء الشعب والقوى الثورية من



الحكم ، وتردى الأوضاع المجتمعية ، والتهديدات الخطيرة للأمن القومى المصرى أثناء حكمهم ، من أهم أسباب اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر .

- أن الصراع السياسى بعد ثورة ٢٥ يناير كان - ولا يزال - صراعاً بين أنصار الدولة الدينية ، وأنصار الدولة المدنية ، وإذا كان السلفيون قد أظهروا بعد سقوط حكم الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو أنهم ليسوا مع الفكر الإخوانى ، فإن التيار لا يقل خطورة على الدولة المصرية من جماعة الإخوان المسلمين ، فالسلفيون فكرهم منغلق و أكثر تشدداً من الإخوان . فالتيار السلفى إذا قدر له السيطرة على مقاليد الدولة فى المستقبل ، سيكون الأوضاع أسوأ مما كانت عليه فى عهد الإخوان المسلمون .

### ثامناً - الإطار المنهجى للبحث :

اعتمد الباحث فى الاستراتيجية المنهجية للبحث الراهن على مبدأ التعدد المنهجى ، والذى أشار سامى الدامغ إلى أهميته ، ورأى أنه يتكون من خمسة أنواع رئيسة هى : تعدد النظريات ، وتعدد مناهج التحليل ، وتعدد الملاحظين ، وتعدد أدوات جمع البيانات ، وتعدد مصادر البيانات.<sup>(٩٩)</sup> وباستثناء تعدد أدوات جمع البيانات قام الباحث بتطبيق هذا المبدأ ، حيث اعتمد على منهجية التحليل المسـتقبلى والتى رأى عبـد الباسـط عبـد المعطـى أنها تهدف من الناحية العملية إلى الدراسة الشاملة للسيناريوهات المستقبلية (

الممكنة ، المرغوبة وغير المرغوبة ) ، مع توضيح البديل المستقبلي والتكلفة المجتمعية لكل سيناريو .(١٠٠) ، وبالإضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على المنهج التشاركي فى الاستشراق ، والذي من أهم مبادئه أن يسهم المبحوث ليس فى استشراق المستقبل ، بل فى صنعه ، على أن يكون الأفراد المشاركون فى البحث من تخصصات متعددة ومختلفة مرتبطة بموضوع البحث .(١٠١)

### ١-نوع البحث والأساليب التى اعتمد عليها :

يصنف البحث الراهن كأحد بحوث استشراق المستقبل ، ويندرج تحت النمط الاستطلاعى - المعيارى ، حيث يركز على الممكن والمحتمل الذى يمثل محور اهتمام النمط الاستطلاعى ، وكذلك المرغوب فيه الذى يندرج تحت النمط المعيارى ، ومن ثم فهو يسعى إلى التعرف إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة للتنمية فى مصر ، خلال العقدين القادمين والسياسات والإجراءات التى يتعين على الدولة إتباعها للوصول إلى السيناريو المعيارى للمجتمع المصرى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر .

ولأن من غير المرغوب فيه الاعتماد على " أسلوب السيناريو " وحسب فى بناء السيناريوهات بالطريقة الحدسية أو اللانظامية ، بل كثيراً ما يستدعى معه أسلوب آخر من الأساليب اللانظامية فى الدراسات والبحوث المستقبلية .(١٠٢) لذا اعتمد الباحث على أسلوب السيناريوهات وكذلك أسلوب تحليل آراء ذوى الشأن والخبرة ، وذلك من خلال الاستعانة بطريقة العصف الذهنى .(١٠٣)

ولقد اعتمد البحث على أسلوب السيناريو ؛ لأنه من المعتاد فى الدراسات والبحوث المستقبلية بناء عدد من السيناريوهات ؛ نظراً لما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات وصعوبات وتعقيدات ، يستلزم لمعالجتها مسارات مستقبلية متنوعة تجمع بين الممكن والمحتمل .(١٠٤) ولأن استشراف المستقبل يعتمد على فرضيات لوضع السياق الاجتماعى فى المدى ( الأفق) الزمنى المحدد للبحث .(١٠٥) فقد قام الباحث بتصميم وبناء أربعة سيناريوهات للسياق الاجتماعى ، معتمداً على الطريقة الحدسية ، حيث يتصور أن المجتمع المصرى خلال العقدين القادمين سيسير نحو المستقبل فى أحدها ؛ و لأن لكل سيناريو نقطة انطلاق أو مجموعة من الشروط الابتدائية أو الأولية فقد قام الباحث بصوغ مجموعة من الشروط الابتدائية للسيناريوهات(١٠٦)؛ والتي عبرت عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والمؤشرات الخارجية والاتجاهات العامة السائدة ، والاتجاهات المغايرة الصاعدة ، وقد تعبر تلك الأوضاع عن ظروف فعلية أو ظروف وأوضاع مفترضة أو متخيلة .(١٠٧) ،وعليه طرح الباحث أربعة سيناريوهات ، الأول : يشير إلى استمرار الاتجاه الحالى ، والثانى : يشير إلى الانتقال إلى وضع أسوأ ، بينما الثالث ، فيشير إلى الانتقال إلى وضع أفضل ، أما الرابع( السيناريو المعيارى) فيشير إلى المستقبل المفضل أو الصورة المستقبلية المرغوب فيها للتنمية فى مصر ، راصداً من خلال البحث الميدانى الإجراءات والخطوات التى يشترط انتهاجها لكى تتحقق تلك الصورة ؛ ولأنه يتعين أن يكون لكل سيناريو بداية ونهاية ، ومدى زمنى تقريبي وعنوان معبر .(١٠٨) فقد

وضع الباحث أربعة عناوين للسيناريوهات تعبر عن مضمون كل سيناريو كما يلي:

١-سيناريو الدولة الفاشلة ( السيناريو المرجعى ) .

٢-سيناريو الدولة التسلطية .

٣-سيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق ( المفاجأة) .

٤-سيناريو الدولة المتقدمة ( المعيارى ) .

٢- مصادر بيانات البحث :

تتوعت مصادر بيانات البحث الراهن وفقاً لأهدافه وتساؤلاته ، وتمثلت فى

مصدرين كما يلى :

الأول: المصدر الثانوى ويتمثل فى المعلومات والبيانات المتوفرة حول ثورتى ٢٥

يناير ، و٣٠ يونيو ، وحول الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قبل

الثورتين وبعدهما ، وقد استقى الباحث هذه المعلومات من المصادر التالية :

٥-بيانات ومعلومات من دراسات وبحوث سابقة .

٦-التقارير الرسمية والتعدادات .

٧-بيانات ومعلومات تاريخية من دراسات وبحوث سابقة .

الثانى : بيانات أولية مستقاة من بعض الخبراء وأساتذة الجامعات فى تخصصات

متباينة ومختلفة ترتبط بموضوع البحث .

٣- أدوات جمع البيانات :

اعتمد البحث على استمارة بحث تضمنت تساؤلات مفتوحة ، طرحت على

بعض الخبراء والمتخصصين فى مجالات ترتبط بموضوع البحث ، واتفق ذلك مع

رؤية تيودور كابلو الذى رأى أن الأسئلة المغلقة فى استمارة البحث تفرض على المبحوث الإطار المرجعى للباحث .(١٠٩) وقد تم تطبيق الاستمارة من خلال مقابلات فردية متعمقة ، وقد اشتملت استمارة البحث على ما يلى :

أولاً- البيانات الأساسية .

ثانياً- أسئلة ترتبط بالانتماء الحزبى والتيار الفكرى .

ثالثاً- أسئلة عن السيناريوهات البديلة المتوقعة للتنمية فى مصر .

رابعاً- أسئلة ترتبط بالسيناريو المعيارى ( المرغوب فيه أو المفضل) للتنمية فى مصر .

وبالنسبة لصدق وثبات أداة البحث ، فقد تم إجراء اختبارى الصدق والثبات على استمارة البحث قبل تطبيقها ، فالنسبة إلى الصدق تم عرض أداة البحث على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم ، المنيا ، الاسماعيلية، طنطا، القاهرة، وعلى الرغم من أن معظمهم أشاروا إلى أن الاستمارة صالحة لتحقيق المستهدف منها ، وقياس ما وضعت له ، فإن بعضهم أشاروا إلى بعض التعديلات التى كانت ما بين إضافة سؤال أو حذف سؤال ، أو تعديل صيغة سؤال ، وقد التزم الباحث بأرائهم وأعاد تصميم الاستمارة فى إطار ذلك ، فضلاً عن ذلك أقر أساتذة الجامعات والخبراء الذين طبق عليهم البحث بصدق الأداة .

أما فيما يتعلق بالثبات ، فقد قام الباحث بتطبيق الاستمارة على سبعة من أساتذة الجامعات والخبراء مرتين متتاليتين ، بين المرة الأولى والثانية أسبوعين ( خمسة

عشر يوماً ) اتضح من مقارنة استجاباتهم على أسئلة الاستمارة فى المرتين أنهما يقتربان من التماثل .

#### ٤ - المجال البشرى للبحث :

لقد تطلب التوصل إلى أهداف البحث ، الالتجاء إلى أفراد يتمتعون بمكنة معرفية إزاء موضوعه ؛ ولذا طلب الباحث من عدد كبير من الخبراء وأساتذة الجامعات المشاركة فى الإجابة عن تساؤلات استمارة البحث التى أعدها ، ولكن نظراً لضيق وقت معظمهم وانشغالهم ، تم موافقة عشرين مفردة وحسب على المشاركة فى البحث ، وعليه جاء البحث يعتمد على مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين فى عدة مجالات قريبة من موضوع البحث ، وهى " الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ، والخدمة الاجتماعية " ؛ للتعرف إلى آرائهم وتصوراتهم إزاء السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التنمية فى مصر. علاوة على الاستعانة بآراء عديد من العلماء الثقاه الآخرين من خلال آرائهم التى نشرت فى دراسات ومقالات علمية ؛ وذلك لعدم تمكن الباحث من مقابلاتهم. ؛ ولأن معاجم اللغة تعرف الخبير بأنه " ذو الخبرة الذى يخبر الشئ بعلمه " (١١٠). مما يشير إلى أن المعرفة بالموضوع والمؤهلات العلمية يعدان من أهم المقومات التى يلزم أن نستند إليها عند تحديد مفهوم الخبير ، وعليه وضع الباحث محددات

اختار على أساسها الخبراء وأساتذة الجامعات المشاركين فى البحث كما يلى :

٦- القدرة على تحليل الأوضاع الراهنة واستشراف المستقبل .

- ٧- أن يكون له مساهمة فى مجال الفكر المستقبلى أو التنمية .
- ٨- أن يكون حاصل على مؤهل علمى لا يقل عن درجة الدكتوراه .
- ٩- أن يكون ذا سمعة علمية ومهنية ، ويشهد له بالقدرة على تحليل وتفسير الظواهر المتعلقة بالمجتمع المصرى .
- ١٠- العمل فى أحد الجامعات أو المراكز البحثية المرتبطة بالبحث العلمى.

#### ٥- المجال الزمنى للبحث :

لأن الدراسات المستقبلية بأنواعها كافة يتعين عليها تحديد مدى زمنى لتوقعاتها . ( ١١١ ) فإن الباحث حدد المدى الزمنى للبحث الراهن بعقدين زمنيين ، يبدأ بتاريخ تطبيق البحث من ( ٢٠١٣ وحتى ٢٠٣٣ ) وهى مدة متوسطة بالنسبة إلى تصنيف منيسوتا (١١٢) وتعد كافية للاستشراف المستقبلى لأوضاع التنمية فى مصر وسيناريوهاتها . ومع ذلك حدد الباحث نقطة الصفر الذى يبدأ من خلالها دراسة ماضى وحاضر الظاهرة بعام ٢٠١٣ ، حيث إنه يعد العام الذى اندلعت فيه ثورة ٣٠ يونيو التى تعتبر موجة أخرى للثورة الأم ( ثورة ٢٥ يناير ) التى تمثل نقطة فاصلة فى تاريخ مصر . ولقد أجرى البحث الميدانى فى الفترة من بداية شهر ديسمبر ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٣ ، علماً بأنه سبق تلك الفترة نحو نصف عام تم فيه تجميع البيانات وتصميم استمارة البحث .

## ١١ - أساليب التحليل والتفسير :

إن غالبية الأساليب والطرق التي يعتمد عليها دارسو المستقبل تستخدم شيئاً من " التكميم" مهما كان محدوداً كما يندر أن تعتمد الدراسات والبحوث المستقبلية الجيدة على القياسات الكمية وحسب ، دون الاستناد إلى الطرق الكيفية ، على الأقل في مرحلة التحليل والتفسير .(١١٣) وهذا لأن المعانى والفهم الذاتى الداخلى للأفراد ليس مما يسهل رصده من خلال البيانات الكمية و ثمة مشكلات عديدة يمكن أن تكتنف البحث الذى لا يستخدم سوى المناهج والأساليب الكيفية .(١١٤) وعليه اعتمد الباحث على التحليل الكمي والكيفى ، حيث كانت استراتيجية الباحث فى التحليل قائمة على الدمج بين البيانات الكيفية والكمية ، من خلال تحويل البيانات الكيفية المستمدة من استمارة البحث غير المقننة إلى بيانات كمية ، ثم الاستعانة ببيانات كيفية من إجابات المبحوثين ، وكذلك من الدراسات والبحوث السابقة ؛ لتأييد أو تفنيد ما جاء بالبيانات الكمية وربطها بالإطار النظرى والدراسات والبحوث السابقة .

وبالنسبة إلى التفسير ، فقد تم تفسير البيانات تفسيراً جزئياً من خلال عرض البيانات فى مباحث رئيسة ، وتفسيرها فى ضوء التوجه النظرى والدراسات السابقة ، وجاء التفسير الكلى فى خاتمة الدراسة من خلال ربط النتائج بتساؤلات البحث . وقد كان تفسير البيانات من خلال عدة مستويات :

- تفسير البيانات من خلال وصف نتائج البحث وصفاً كمياً كيفياً فى إطار تساؤلاتها .



- تفسير البيانات فى ضوء الدراسات والبحوث السابقة.
- تفسير البيانات فى ضوء التوجه النظرى الذى انطلق منه البحث .

## تاسعاً - نتائج البحث ومناقشتها :

### ١-سيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين :

لعل من نافلة القول إن البيانات الميدانية الخاصة بسيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر ، فيما يتعلق بشكل الحكم والدولة ، قد تم جمعها قبل أحداث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، والتي كان الواقع الاجتماعى ، والأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية وقتئذ يؤكد حتمية حدوثها . ومع ذلك كان الباحث قد قام بصوغ الشروط الابتدائية لسيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو، حيث تصور حدوث أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل مصر خلال العقدين القادمين ، يسير السياق الاجتماعى فى أحدها فى المستقبل ، وهى تتضمن ثلاثة سيناريوهات ممكنة ومحتملة ، وسيناريو رابع معيارى ، افترض الأول ( المرجعى) استمرار الوضع على ما هو عليه كما كان خلال فترة حكم الإخوان ؛ وذلك لأن اللياقة المنهجية فى دراسة المستقبل تحتم على الباحث عند صوغ سيناريوهات مستقبلية أن يفترض السيناريو المرجعى ، والذى يعنى استمرار الوضع على ما هو عليه ، وفى السيناريو الثانى افترض سيطرة أحد الأحزاب الدينية الأخرى على الحكم ، من خلال فوز مرشح لها بالرئاسة خلال العقود

التالية ، وفيما يتعلق بالسيناريو الثالث ، تصور فيه الباحث وصول أى من الشخصيات المدنية أو الشخصيات المدنية ذى خلفية عسكرية إلى الحكم . وجاء السيناريو الرابع ( المعيارى) لصوغ الإجراءات والسياسات التى يلزم على الدولة إتباعها ؛ لتصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣ .

وإذا كانت الخريطة السياسة تغيرت بعد ثورة ٣٠ يونيو ؛ حيث يشير الوضع السياسى إلى صعوبة عودة الإخوان المسلمين إلى الحكم ، فإنه لا يزال احتمال وارد - ولو بنسبة ضعيفة جداً - حدوث السيناريو الخاص بسيطرة أحد الرموز الدينية من تيارات الإسلام السياسى - باستثناء الإخوان - على الحكم ، أو احتمال قوى بسيطرة أحد الأشخاص المدنيين الآخرين ، أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية على الحكم فى المستقبل ، وهذا السيناريو الأقرب للحدوث من وجهة نظر الباحث ، وهذا ما أشارت إليه توقعات عينة البحث فيما يتعلق بالتيار السياسى المتوقع أن يسيطر على الحكم فى مصر ، خلال العقدين القادمين فقد كشفت نتائج البحث أن الاستجابة التى تتوقع سيطرة الأحزاب المدنية جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٦٠ ٪ من المشاركين ، وجاءت سيطرة الأحزاب الدينية فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٥ ٪ ، بينما جاءت فى المرتبة الأخيرة الاستجابة التى تتوقع سيطرة ائتلافات تجمع بين التيارين المدنى والدينى بنسبة ١٥ ٪ ، الأمر الذى يشير إلى تآكل شعبية تيار الإسلام السياسى بعد تولى الإخوان حكم مصر ، وأكدت ذلك نتائج انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ . واتفق ذلك مع الإطار النظرى للبحث .

## أ- السيناريو المرجعى أو الاتجاهى ( سيناريو الدولة الفاشلة ) :

انطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها : أن الأوضاع التى كانت سائدة قبل ثورة ٣٠ يونيو فى ظل حكم الإخوان ستظل كما هى فى المستقبل ، وسيبقى الإخوان مسيطرين على الحكم خلال العقدين القادمين ، وعلى الرغم من أن هذا السيناريو مستبعد حدوثه ، فإن معرفته - حسبما يرى الباحث- ستسهم فى الوقوف على أوضاع المجتمع المصرى خلال فترة حكم الإخوان ، وأسباب ثورة ٣٠ يونيو ، ومن أهم سمات وملامح هذا السيناريو :

زواج الدين بالسياسة ، وفشل رئيس الجمهورية فى أن يكون رئيساً لكل المصريين ، والانفراد باتخاذ القرار السياسى ، والإطاحة بسلطات الدولة التشريعية والقضائية ، والتناقض فى إدارة شئون الدولة ، حيث السرعة الشديدة فى اتخاذ قرارات والعدول عنها أحياناً ، وإصدار تشريعات تحتاج إلى مزيد من الدراسة ، وفى المقابل بطء شديد فى اتخاذ قرارات تتطلب الحسم والسرعة ، وتخبط الحكومة وفشلها فى تسيير أمور البلاد ، وتزايد الانقسامات والصراعات فى المشهد السياسى ، وارتفاع حدة الصراع بين أنصار الدولة المدنية وأنصار الدولة الدينية ، وغياب الأحزاب السياسية عن التأثير الفعال فى مجريات الأحداث السياسية ، ومحاولات مستمرة من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة ( الحزب الحاكم) لتهميش جميع القوى الوطنية والأحزاب، وإضعاف دورهم فى الحياة السياسية، مثلما كان يفعل الحزب الوطنى المنحل مع باقى الأحزاب فى عهد

مبارك، و من جهة أخرى حضور سياسى كبير لتيارات الإسلام السياسى على الساحة السياسية ، والاعتراف بهم وبضرورة مشاركتهم فى التخطيط لتغيير المجتمع للأفضل ، وإجراء تعديلات فى بعض القوانين مثل ، قانون الأحزاب ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الغدر ، وقانون التظاهر ، وقانون الصوك الإسلامية ، وقانون السلطة القضائية . وكل هذه القوانين تخدم مصلحة الحزب الحاكم فى التمكين من السيطرة على مفاصل الدولة ، والسيطرة على الصحف والمجلات القومية ، ومحاولات لاستقطاب رؤساء ورموز الصحف الأخرى المعارضة ، ومقاضاة عديد من المفكرين والكتاب واتهامهم بالتحريض على العنف .

اختراقات فى ائتلافات الشباب من قبل عناصر مدعومة بتوجهات وأجندات خارجية ، وكذلك من قبل جماعة الإخوان والحزب الوطنى المنحل ، وحدثت تصدعات وانشقاقات بين صفوف الثوار وتكوين جبهة معارضة ؛ لمناهضة تسلط حكم الإخوان ، ولتحقيق أهداف الثورة .

فشل تام لرئيس الدولة الذى ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة فى إدارة شئون البلاد ، وتزايد السخط الشعبى ضد حكم الإخوان ؛ بسبب شعورهم بأن الذى يحكمهم ليس فرداً ولكن تنظيمًا متمثلاً فى مرشد الجماعة ، وتزايد الدعوات للاعتصام فى الشوارع والبياديين ، وكثرة الاحتجاجات والمظاهرات ( المليونية) ضد حكم الإخوان ، وتنامى هذا الشعور ، حتى أصبح

الهدف الرئيس هو إسقاط حكم المرشد ، و" يسقط يسقط حكم المرشد" ، هو أحد شعارات عديد من المظاهرات ، علاوة على استمرار تدهور مستوى المعيشة والخدمات ، وعجز الدولة عن إشباع احتياجات السكان ، وتعالى الأصوات بالدولة المدنية التى تكون فيها الأمة هى مصدر السلطات ، وتساعد حالة الفوضى إلى الدرجة التى تهدد مؤسسات الدولة بالانهيار .

تحول الخطاب الدينى فى المساجد والزوايا الصغيرة إلى خطاب سياسى ، يدعو للحشد فى الانتخابات لصالح تيار الإسلام السياسى والمليونيّات المؤيدة لجماعة الإخوان ، وتبرير تصرفاتهم إزاء معارضيتهم ، واستخدام العنف الشديد ضد المتظاهرين والمعتصمين من التيار الليبرالى والعلمانى ( كما حدث أمام قصر الاتحادية ، وحصار جماعة الإخوان وأنصارها لبعض مؤسسات الدولة الحيوية وتعطيلها عن أداء وظائفها ، والحشد والتحريض ضد مؤسسات وطنية كالأزهر ، والقضاء ... وغيرها ) ، وغياب كامل لهيئة الدولة أوضحت بعض الأحداث ، مثل (حصار المحكمة الدستورية ، ومدينة الإنتاج الإعلامى من قبل جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها ، وإحراق مقرات الإخوان المسلمين ، ومقرات حزب الوفد من قبل مجهولين ، وحصار مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية ، وإلغاء لقاء المصالحة الوطنية الذى رتب له القوات المسلحة.) وتعالى دعوات التكفير لثوار التحرير من الليبراليين والعلمانيين من قبل تيار الإسلام السياسى ، ومحاولة إقصاء شباب الثورة وإبعادهم عن المشهد السياسى ، عن طريق تصنيفهم معنوياً

بإلقاءهم فى السجون والتشهير بهم، وجسدياً عن طريق القتل كما حدث مع كل من (جيكى ،محمد الجندى،والحسينى أبو ضيف ... وغيرهم ) .

وفىما يتعلق بعلاقة مصر بالقوى الخارجية والإقليمية فى إطار هذا السيناريو ، تشهد مصر تحسناً ملحوظاً نسبياً فى علاقاتها ببعض الدول مثل ( قطر ، وتركيا، وإيران ، وأمريكا ،وبعض دول إفريقيا ) ،و فى المقابل تتردى وتتدهور علاقاتها بدول أخرى مثل( دول الخليج العربى ، والسعودية ) ، أما روسيا وألمانيا ، وباقى الدول الأوروبية فالعلاقة معهم فاترة.

ومن أبرز السمات الاقتصادية فى إطار هذا السيناريو، عدم حدوث نقلة نوعية فى الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية تختلف عن فترة حكم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك ، ويستمر الاعتماد على القطاع الخاص ، وعلى نظام السوق الحر فى التنمية، مع حصر دور الدولة فى الاهتمام بقطاع الخدمات والبنية التحتية ، وسيطرة الرأسمالية على الحياة فى مصر ، وزيادة نفوذ رجال الأعمال المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين ، فى الوقت الذى توجد فيه خطة ممنهجة لتقويض رجال الأعمال الناجحين من غير المنتمين للأهل والعشيرة مثال( ما حدث مع نجيب ساويرس وإخوته ) ، وسيطرة أعضاء الجماعة على مواقع هامة داخل الدولة وخارجها فى سفارات مصر فى جميع الدول الخارجية ، والاتجاه نحو خصخصة مشروعات قومية كبرى مثل ( مشروع تنمية قناة السويس ) ، والتعامل غير الجاد والحاسم مع بعض الملفات التى تهدد الأمن القومى المصرى ، مثلما

حدث مع ملف سد النهضة الأثيوبي ، وقصور البنية التكنولوجية ، واستيراد المعرفة وضعف الإنتاج ، وانخفاض مستواه ، وزيادة الاستيراد للسلع الاستهلاكية وضعف التصدير ، وغياب الرؤية المستقبلية للتنمية ، والاعتماد على أهل الثقة من رجال الجماعة مثل " خيرت الشاطر ، وحسن مالك " لإدارة الوضع الاقتصادي من وراء الكواليس ، والتفاوض مع رجال الأعمال الهاربين بأموال الشعب بدون صفة رسمية لهم ، والاعتماد على المضاربات فى البورصة؛ لتنمية الاقتصاد رغم تذبذب أدائها وكثرة خسائرها ، وتمكين رجال الجماعة تدريجياً فى المشروعات الاستثمارية للدولة ، وانتشار الفساد والابتزاز من رجال الجماعة المقربين من الرئيس لعديد من رجال الأعمال المصريين الذين لا ينتمون إلى تيار الإسلام السياسى .

ويتمخض عن كل ما سبق ، تدهور شديد فى الوضع الاقتصادى يتجلى فى الانخفاض الشديد للاحتياطى النقدى ، وانخفاض قيمة الجنية المصرى أمام العملات الأجنبية ( الدولار واليورو ) ، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل كبير ، علاوة على عجز الدولة عن إشباع احتياجات السكان من السلع الأساسية ، وأزمات متكررة فى الكهرباء والبنزين والبتاجاز ، ... وغيرها من السلع الضرورية ، وانتشار الفوضى ودعوات من فئات مشكوك فى انتماءاتها للثوار بتقويض الملاحة فى قناة السويس أو غلق مجمع التحرير ، وقطع الطرق العامة ، وزيادة حالات التعدى على الأراضى الزراعية والبناء عليها دون ترخيص ، وتقلص الاستثمار المحلى والأجنبى ، ورحيل عديد من المستثمرين ، وتدهور قطاع

السياحة بعد تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بعد الثورة ، وارتفاع كبير فى معدلات البطالة ، وتزايد ملحوظ فى السعى للاقتراض من الدول والمؤسسات الخارجية مثل (قطر ، ودول الخليج ، والسعودية ، وروسيا ، و أمريكا ، والاتحاد الأوروبى ، وصندوق النقد الدولى .)

ومن العلامات المضيئة فى هذا السيناريو ارتفاع فى مرتبات بعض الفئات مثل ( أعضاء هيئة التدريس ، القضاة ، ورجال القوات المسلحة والشرطة ، والمدرسين ... وغيرهم ) ولكن هذه الزيادة تآكل معظمها مع زيادة الأسعار ، ومن ثم قلت معدلات الادخار .

ويشهد الوضع السكانى نمواً مطرداً ، حيث ارتفاع فى معدل المواليد ، يقابله انخفاض فى معدل الوفيات ، وخلل فى التوزيع الجغرافى للسكان وتوزيع المشروعات الاستثمارية داخل الدولة ، علاوة على تردى الخصائص السكانية .

وبالنسبة إلى التعليم فى إطار السيناريو المرجعى، يستمر تردى أوضاع التعليم ، ويغلب الكم على الكيف ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، رغم تبنى بعض الاستراتيجيات الإصلاحية للنظام التعليمى المستوردة من الخارج ، وتدهور فى الخدمة التعليمية فى جميع المراحل التعليمية فى المدارس والجامعات المملوكة للدولة ، فى مقابل تحسن نسبى فى المدارس والجامعات الخاصة ، وتناقض مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل ، وتزايد التردى فى



الخدمات الصحية وازدياد انتشار عديد من الأمراض الخطرة دون علاج ناجع لها، وارتفاع أعداد عمالة الأطفال يصاحبها ارتفاع أعداد المتسربين من المدارس ، وخاصة فى المناطق العشوائية والمتخلفة ، واتساع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وزيادة عدد الفقراء والأسر الفقيرة فى مصر ، وتدهور الأوضاع الأمنية وتزايد عنف الشرطة فى مواجهة المتظاهرين ، وارتفاع معدلات العنف والبلطجة والسرقه بالإكراه من الخارجيين عن القانون والهاربين من السجون أثناء الثورة ، وتزايد عدد منظمات المجتمع المدنى فى مصر ، ودور غير ملموس لمعظمها فى الواقع الاجتماعى ، وبعضها يتم اختراقه من جهات أجنبية ، وفوضى وانفلات فى الشارع ومحاولات متكررة من المساجين للهروب من السجن فى بعض الأقسام أو أثناء الترحيل .

إضافة إلى ما سبق تزايد الأزمات اليومية التى يعانى منها المواطنون ، وحدوث خلل فى منظومة الأخلاق والسلوك ، وظهور عديد من الأمراض الاجتماعية . وعلى الرغم من إظهار الإخوان المسلمين مرونة ظاهرية إزاء بعض المسائل مثل السياحة ، وبيع الخمور ، وحجاب المرأة ، فإن الخطاب الدينى المسيطر بشكل عام يحمل مضموناً متشدداً ، ومن أبرز مؤشرات تزايد دعوات القوى الإسلامية إلى أسلمة الدولة والمجتمع ، والدعوة إلى سيادة الدولة الإسلامية وتطبيق الحدود .

وبناءً على ما سبق أمكن رسم المسار المستقبلي الممكن في إطار هذا السيناريو وشروطه الأولية فيما يتعلق بوضع التنمية طوال الفترة الزمنية لهذا السيناريو ، وحتى نهاية الأفق المحدد له وفقاً لتصورات المشاركين في البحث

حيث كشفت معطيات البحث أن توقعات المشاركين بخصوص وضع التنمية إذا استمر حكم الإخوان جاءت في ثلاثة اتجاهات : الأول الذي حاز على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين وهو الاتجاه الذي يتوقع تزدى الأوضاع التنموية خلال العقدين القادمين ، واتفق عليه نحو ٧٠ ٪ من المشاركين . وفي إطار ذلك ذكر أحد المشاركين ( مجدى صبحى ) " أنه في حالة استمرار حكم الإخوان ، فنحن سنستمر في هذا التدهور، أما إذا اقتنع الإخوان بضرورة الالتفات إلى الشعب وجذب الخبرات والكفاءات التي خارج حزبهم يمكن أن تتحسن الأوضاع ، وأعتقد أن الإخوان في الانتخابات القادمة في الرئاسة أو البرلمان سيحصلون على أقل الأصوات ؛ لأنهم فشلوا في إدارة الدولة . " وفي هذا الصدد أضاف أحد علماء الاجتماع المشاركين في البحث ( محمد سعيد فرح ) " أن الأوضاع التنموية ستتزدى إذا استمر حكم الإخوان ؛ لأن تعيين القيادات عندهم يعتمد على أهل الثقة وليس أهل الكفاءة ، وبالنسبة إلى التنمية السياسية ستتزدى جداً ؛ لأن الإخوان عندهم مبدأ السمع والطاعة ، مع أن الديمقراطية هي الرأي والرأى الآخر . " واتفق ذلك مع ما ذكره " سمير أمين " (١١٥) في كتابه الموسوم بـ " ثورة مصر " ، حيث قال : " إنه من المشكوك فيه أن تتحول

جماعة الإخوان المسلمين إلى منظمة ديمقراطية ، فالتنظيم قائم على مبدأ " طاعة المرشد" دون وجود ديمقراطية أو مجال للنقاش .

واتفقت نتائج دراسة حديثة لـ " فرانسيس فوكاياما"<sup>(١١٦)</sup> مع هذه الرؤية ، حيث أوضحت أن الاستعانة بأهل الثقة من الأصدقاء والأقارب بدلاً من أهل الكفاءة عند التعيين فى مؤسسات الدولة من أهم أسباب أفول الأنظمة السياسية ، ويعطى أمثلة كثيرة على ذلك منها : سلالة هان فى الصين ، والانكشاريون فى الإمبراطورية العثمانية ، وكبار الموظفين فى النظام القديم فى فرنسا .

واتفق " السيد يسين"<sup>(١١٧)</sup> مع هذه النتيجة ، حيث ذهب إلى أن المشروع الحقيقى للإخوان المسلمين ، هو عدم الاعتراف بالتعددية السياسية ، وقبولهم لها بعد ثورة ٢٥ يناير ، وهذه هى خطوة تكتيكية للتمكن من حكم الدولة ، ولكنهم عند توليهم السلطة سينقضون على حرية التفكير والتعبير والإبداع .

كما اتفق كذلك " على ليلة"<sup>(١١٨)</sup> مع الرؤية السابقة ، حيث رأى أن دول الربيع العربى بعد ثوراتها تعاني من أزمة سياسية ، تتجسد أبرز صورها فى تهميش القوى الثورية ، وتجاهل المطالب الثورية ، ولا تزال الدولة تعمل لصالح الفئة أو الجماعة التى سيطرت على الحكم - بعد الثورة- ، والالتجاء إلى بطش الأمن فى التعامل مع الجماهير أضحى سمة واضحة .

و من ثم فإن الواقع الاجتماعى بعد الثورة، وسلوكيات الجماعة التى سيطرت على الحكم ، يؤكدان صدق النتيجة السابقة، حيث ظهر ذلك فى إدارة جلسات مجلسى الشعب والشورى الإخواني، واختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لصوغ دستور ٢٠١٢ ، والتعامل مع الشباب الذين حاصروا قصر الاتحادية بمنتهى العنف والقسوة والمهانة ، كما ظهر ذلك عند تعيين النائب العام " طلعت عبد الله" وتقديم محامى الإخوان بلاغ للنائب العام بعد مظاهرات المقطم لجمعة "رد الكرامة" فى مارس ٢٠١٣ يتهم فيه عدداً من المفكرين والكتاب والنشطاء السياسيين ورؤساء الأحزاب بالتحريض على العنف ؛ الأمر الذى أسفر عنه صدور قرار النائب العام بضبط وإحضار عدد من النشطاء والمفكرين والصحفيين وغيرهم .

وعلى الجانب الآخر جاء الاتجاه الثانى الذى توقعه المشاركون فى البحث ، فى حالة استمرار حكم الإخوان ، والذى يفترض استمرار الأوضاع على ما هى عليه دون تغيرات والذى يشير ضمناً إلى استمرار الحالة المتدهورة للدولة ، وهذا السيناريو اتفق عليه نحو ٢٠٪ من المشاركين ، ومن ثم أشار أحد المشاركين ( ابراهيم العيسوى ) إلى " أن البرنامج الانتخابى لحزب الحرية والعدالة لا يكشف عن اختلاف جوهري بين السياسات التى يراد تطبيقها من جانبهم ، والسياسات التى كانت مطبقة قبل الثورة . فهو شكل ونموذج الليبرالية الجديدة أو نموذج واشنطن." ويشير ذلك إلى أن الأوضاع المتردية التى كانت تعاني منها

مصر قبل ثورة يناير كانت نتيجة لانتهاجها سياسات اقتصادية تهمش دور الدولة ، وتزيد من تبعيتها للدول الأخرى .

ويتفق ما سبق مع ما توصل إليه " جون فوران" (١١٩) الذى يرى أن التنمية غير المستقلة أو التنمية المعتمدة على طرف واحد تعد أحد العوامل التى تسهم فى نشوب الثورات . واتفق ذلك مع القضايا المشتقة من نظريات التبعية ، والتى تذهب إلى أن القوى الرأسمالية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطية تزو من ورائها تدعيم نفسها وإضعاف الدول النامية ، مما أفضى إلى ازدياد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ، وهذا ما دفع الدول النامية إلى اللجوء إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسر التبعية والخضوع والتخلف والفقير . (١٢٠) ، الذى يعد نتاجاً طبيعياً للاستغلال الرأسمالى ، ويؤكد ذلك القضية التى ترى أن ما حدث من ثورات منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، لا ينفصل عن السياق الرأسمالى العالمى وتأثيراته السلبية فى البنية المجتمعية للبلدان النامية ، ومن بينها مصر . وهذا ما كشفت عنه أيضاً نتائج دراسة كل من Robert H. Dix ، ودراسة John . Bradley ، ودراسة جيمس بتراس . ( ١٢١ ) كما اتفق ذلك أيضاً مع ما ذهب إليه ديفيد هارفى David Harvey الذى رأى أن مع بداية القرن الحادى والعشرين ، سيكون العالم قد نضج بالقدر الكافى ليحرر نفسه من مآسى رأس المال. (١٢٢) ويتضح من التحليل السابق أن الغالبية العظمى من المشاركين أجمعوا على تردى الأوضاع فى حالة استمرار حكم الإخوان .

وعلى الرغم من الرؤية المتشائمة التي سيطرت على توقعات غالبية المشاركين فيما يتعلق بمستقبل التنمية فى ظل استمرار حكم الإخوان ، فإن ثمة اتجاهاً ثالثاً يتوقع تحسن أوضاع التنمية فى حالة استمرار حكم الإخوان خلال العدين القادمين ، عبر عنه نسبة قليلة من المشاركين تقدر بنحو ١٠٪ ، واتفق ذلك مع دراسة شادية فتحي ، بينما عارض ذلك نتائج دراسة بوحنيه قوى .

وفى هذا السياق قال أحد المشاركين ( عبد المعبود ) : " إن الإخوان لو أتيحت لهم الفرصة السياسية كاملة ، وانتهى الصراع السياسى بإذن الله يمكن إحداث بعض القفزات الاقتصادية الناجحة . " ومن المشاركين ( وفاء يسرى ) من ربط تحسن الأوضاع التنموية فى المستقبل بفتح حوار مجتمعى ، حيث قال : " اعتقد أنه لو فتح باب الحوار المجتمعى الحقيقى والمشاركة الوطنية ، سوف تحل ٨٠٪ من مشاكل مصر خلال حكم الإخوان وستتحسن الأوضاع . " واتفق ذلك مع نتائج دراسة ابتسام الكتبي وآخرون ، ودراسة سلمان بو نعمان .

ويتبين لنا مما سبق أنه على الرغم من أن التوجه السابق عبر عن الاتجاه المتفائل، فإنه كان مشروطاً بانتهاء الصراع السياسى والحوار المجتمعى فى ظل حكم كان يسعى بكل القوى إلى تمكين أهل الثقة وليس أهل الكفاءة ، وبالطبع اعتقد أن هذين الشرطين كانا من الصعب تحقيقهما ؛ لأن الحالة الثورية لم تنته بعد ، وحاجز الخوف من الحاكم الظالم قد كُسر بواسطة المصريين فى ثورة ٢٥ يناير ؛ مما يشير إلى أن المصريين لن يصبروا مرة أخرى على حاكم لهم ،

يحاول تقويض حريتهم من جديد ، ويتجاهل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .  
فتورة ٢٥ يناير أزكت لديهم الوعي بأن الثورة على الحاكم الظالم من أهم مبادئ  
العقد الاجتماعي في حالة فساد الحاكم وطغيانه . واتفق ذلك مع نتائج دراسة أمل  
حسن أحمد (١٢٣) .

يتضح من التحليل الفائق أن مصطلح "الدولة الفاشلة" الذي ظهر في  
بداية التسعينيات ، واعتمدت عليه عديد من المنظمات الدولية لتقويم مدى نجاح  
أو فشل الدول في إدارة أمورها والاستفادة منها .<sup>(١٢٤)</sup> ينطبق على وصف الدولة  
المصرية في ظل حكم الإخوان المسلمين . فقد اتفقت تلك الأوضاع مع المؤشرات  
المتعارف عليها عالمياً وأهمها، فقدان السيطرة الفعلية على زمام الأمور في الدولة  
، والفشل في إدارة الدولة وفي إشباع احتياجات أفراد الشعب ، وتوفير الحد  
المعقول من الخدمات ، والعجز عن التفاعل الإيجابي مع الدول الأخرى في العالم  
كعضو فعال في الأسرة الدولية ، والعجز عن تحقيق العدالة .<sup>(١٢٥)</sup>

وبناءً عليه جاء الطرح السابق متفقاً مع ما أشار إليه التقرير السنوي  
لمؤشرات الدولة الفاشلة Failed states Index والذي أعدته مؤسسة Fund  
for peace الأمريكية عام ٢٠١٣ والذي أوضح أن ترتيب مصر ارتفع ما بين  
الدول الفاشلة من المرتبة ٤٥ عام ٢٠١٠ إلى المرتبة ٣١ من حيث الدول الأكثر  
فشلاً ، أي أن مصر دخلت في مجموعة الدول الأكثر خطورة وفشلاً بين الدول  
الفاشلة.<sup>(١٢٦)</sup> ونستنتج من ذلك أن الأوضاع في ظل حكم الإخوان تحولت من

السيء إلى الأسوأ ؛ مما يشير إلى أن تسمية السيناريو المرجعى بـ ( سيناريو الدولة الفاشلة) ، جاء متوافقاً مع ما اتصف به السياق الاجتماعى أثناء حكم الإخوان وكذلك مع المواصفات التى حددتها التقارير الدولية لسمات الدولة الفاشلة والذى جاءت نتائجه متوافقة مع الإطار النظرى الموجه للبحث ، ومع نتائج الدراسة التحليلية لـ " حسن سلامة" عن سيناريوهات مستقبل الدولة فى مصر .

وعليه نستنتج من نتائج سيناريو الدولة الفاشلة ، أن تدخل مكتب إرشاد الإخوان فى إدارة شئون الدولة من وراء الكواليس ، ومحاولة الرئيس الأسبق محمد مرسى الانفراد بالسلطة والسيطرة على جميع سلطات الدولة ( القضائية- التشريعية- التنفيذية ) ، وعدم تحقيق ما وعد به من ديمقراطية وعدالة اجتماعية ، أو السير نحو ذلك ، وتعالى أعضاء الجماعة على الشعب ، ومحاولاتهم المستمرة للاستحواذ على كل المناصب الهامة فى الدولة ، وإقصاء الشعب والقوى الثورية من الحكم ، وتردى الأوضاع المجتمعية كافة ، والتهديدات الخطيرة للأمن القومى المصرى أثناء حكم الإخوان المسلمين ، من أهم أسباب اندلاع ثورة ٣٠ يونيو فى مصر .

#### ب- سيناريو الدولة الاستبدادية :

انبثق هذا السيناريو من فرضية مفادها : سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى - باستثناء الإخوان- على حكم مصر خلال الأفق الزمنى للبحث .

وتتركز الفكرة الرئيسة لهذا السيناريو فى أن الرجوع إلى الله من خلال الالتزام بالقرآن الكريم والسنة النبوية ، وما جاء به السلف الصالح هو السبيل الأوحى



للارتقاء والنهوض بالمجتمع ، وعليه تم رفض أنصار هذا السيناريو لكل ما هو غربي أو علماني أو ليبرالي أو شيعي ، ومن أهم ملامح هذا السيناريو :

تولى رجال الدين مقاليد الحكم ، وسلطوية نظام الحكم ، وانفراد الرئيس بالقرار السياسي ، وسوء إدارة الدولة والتخبط فى اتخاذ القرارات ، وجمود المشاركة السياسية ، وتعددية سياسية شكلية ، يرافقها تقويض للأحزاب وللديمقراطية ، وظهور عديد من التناقضات داخل النظام ، ورفض الاندماج فى العولمة ، ومحاولات لإلغاء الاتفاقيات التى تلزم الدولة بقبولها والتفاعل معها ، وتزواج الثروة بالسلطة ، وتورط عديد من رجال الحزب الحاكم فى قضايا فساد ، واشتداد حدة الصراع السياسى بين الليبراليين والعلمانيين والشيعية والمسيحيين من جهة ، وبين أنصار التيار الإسلامى من جهة أخرى ، وعودة جماعة الإخوان المسلمين للمشهد السياسى ، ويبدأ الظهور التدريجى لرجال الحزب الوطنى فى المشهد من جديد .

سيطرة التيار الإسلامى على المجلس النيابى والدعوة إلى عودة مجلس الشورى بصلاحيات واسعة تحول المواطنين إلى رعايا ، ودعوات لتطبيق الحدود وإغلاق الخمرات ومنع التمثيل والرقص ، وإصدار فتاوى من قبل تلك الجماعات بتحريم السياحة وضرورة هدم الآثار ، وإلزام المرأة بالزى الشرعى ، وعدم جواز الخروج على الحاكم ، ووضع قيود على تعليم الفتيات بعد سن معين ، وتوقف نسبى للعمليات الإرهابية فى سيناء ، وصراع بين المؤسسة العسكرية ورئيس

الجمهورية ، وتغيرات فى قيادات الجيش لاستقطاب القادة الجدد دون جدوى ، ودعوات لإعادة النظر فى اتفاقية السلام مع إسرائيل .

ويفترض هذا السيناريو تحسن العلاقات الخارجية مع قطر ، وتركيا ، وبعض الدول الإفريقية ، فى مقابل تدهورها - نسبياً - مع أمريكا ، ودول أوروبا ، وروسيا ، والصين ، وعزل مصر عن غالبية دول العالم ، ومحاولات لإجراء ترابط اقتصادى بين الدول الإسلامية .

ويتسم هذا السيناريو كذلك باستمرار الاعتماد على القطاع الخاص الذى تسيطر عليه الرأسمالية المصرية الأجنبية والسوق الحر فى إحداث التنمية ، وسيطرة رجال التيار الإسلامى الذين يعملون فى مجال التجارة على الأوضاع الاقتصادية ، وانهيار السياحة ، وتدهور قيمة الجنية المصرى أمام العملات الأخرى ، وفشل تصدير واستيراد بعض السلع الاستهلاكية ؛ نتيجة سوء العلاقات الخارجية مع غالبية دول العالم ، وزيادة عجز الميزانية ، وزيادة كبيرة فى الديون الخارجية والدين الداخلى ، والتشديد فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ووضع قيود على حرية التفكير وحرية التعبير ، وارتفاع وتيرة العنف ضد المتظاهرين والمعتصمين الليبراليين والعلمانيين ، والسعى بخطى سريعة إلى أسلمة الدولة والمجتمع ، وسيادة الدولة ذات المرجعية الإسلامية .

كثرة الإضرابات والمطالب الفئوية ، التى تقضى إلى اضطرابات داخلية ، وتغيير مستمر للحكومات والوزراء ، ومحاولات لتقويض وتهميش دور الأزهر الشريف ، ومنظمات المجتمع المدنى ، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة ، وإلغاء

جهاز الأمن الوطنى ، وهيكله جهاز الإذاعة والتليفزيون ، وتسريح أعداد غير قليلة من ذى التوجهات الليبرالية والعلمانية المتشددة ، وإنشاء عديد من القنوات الفضائية الدينية ، فى مقابل تقويض القنوات ذات التوجه الليبرالى ، ومنع بعضها من البث ، ومقاضاة عديد من المفكرين والصحفيين ومقدمى البرامج والفنانين بتهم إهانة الرئيس أو التحريض على العنف ، أو الدعوة إلى قلب نظام الحكم ، وارتفاع أصوات التكفير لليبراليين والعلمانيين ، و إهانة الشيعة ومحاولات لتقويض إقامة شعائرهم .

إجراء تعديلات فى مناهج التعليم فى كل مراحله ؛ لتتناسب والتوجه الإسلامى للدولة ، مع عدم القدرة على تحسين أوضاعه ، واحتكار أبناء تيار الإسلام السياسى للوظائف العليا والهامة فى الدولة ، وزيادة الأمية خاصة بين الإناث ، وانخفاض نسبة الملتحقات منهن بالتعليم .

ارتفاع غير مسبوق فى الأسعار ، وزيادة نسبة البطالة والفقراء ، وعدم مقدرة الدولة على إشباع الاحتياجات الأساسية لأفرادها ، وزيادة تدهور أوضاع الطبقة الدنيا والوسطى ، وظهور عديد من الأمراض الاجتماعية ، فضلاً عن تغير اتجاه الدولة بالإيجاب إزاء الزيادة السكانية ، وتحول الخطاب الدينى فى المساجد إلى خطاب سياسى يدعو لدعم الحزب المسيطر على الحكم ، وينهى عن الخروج على الحاكم .

وبالنسبة إلى نتائج البحث الراهن ، ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية لهذا السيناريو من وجهة نظر المشاركين فى البحث ولقد أوضحت معطيات البحث أن توقعات المشاركين عن وضع التنمية فى العقدين القادمين حال تولى

أحد تيارات الإسلام السياسى حكم الدولة جاءت فى ثلاثة اتجاهات ، الأول الذى حاز على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين واتفق عليه نحو ٦٥ ٪ من المشاركين وهو الاتجاه الذى يتوقع تدهور وضع التنمية خلال العقدين القادمين ، . وفى هذا الصدد رأى أحد المشاركين ( ابراهيم العيسوى ) " أنه لا فرق بين حكم الإخوان وحكم أحد التيارات الدينية الأخرى ؛ لأن برامجهم لا تختلف عن التوجه الإخوانى بصفة عامة ، ولكن الخلاف يكون فى شىء من التشدد عند تطبيق أحكام الشريعة مثال حزب النور وموقفه من بعض القضايا كالسياحة ، والمرأة ، والحريات . "

وفى السياق نفسه قال آخر ( مجدى صبحى ) : " لا أظن أنى رأيت حاجة للسلفيين عامة تقول إن عندهم رؤية واضحة لمعالجة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فيما عدا ما يتعلق بالأخلاق والعقيدة الدينية ، ولا أرى ردوداً كبيرة فى توضيح أى رؤية أو خطة لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى نعيشها الآن ، وحتى الجماعة الدينية وذراعها السياسى " حزب البناء والتنمية " ليس لهما رؤية أو برنامج واضح . "

ويشير ما سبق إلى أن نسبة من يرون أن الأوضاع التنموية لم تتحسن فى المستقبل فى ظل وصول أحد التيارات الدينية الأخرى بخلاف الإخوان إلى الحكم بلغ نحو ٨٥ ٪ من المشاركين بعد إضافة أنصار الاتجاه الأول إلى

أصحاب الاتجاه الثانى ، الذى يرى أن الأوضاع ستبقى كما هى متدهورة والتى بلغت نسبتهم ٢٠٪ من المشاركين .

وعلى الرغم من توقع الغالبية من المشاركين بتردى الأوضاع التنموية فى المستقبل فى إطار سيناريو الدولة التسلطية ، فإن هناك اتجاهاً ثالثاً يفترض تحسن أوضاع التنمية خلال العقدين القادمين إذا حكم أحد التيارات الإسلامية خلال العقدين القادمين باستثناء الإخوان وهذا الاتجاه يمثل أقل نسبة اتفاق تقدر بنحو ١٥٪ من المشاركين .

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إنه على الرغم من وجود اتجاه متفائل بخصوص هذا السيناريو ، فإنه لا توجد لدى تيار الإسلام السياسى رؤية واضحة للمستقبل ، أو كوادى علمية مؤهلة لقيادة الدولة ، ولا حتى فهم واضح وصحيح للدين الإسلامى ، وهذا ما أثبتته الشواهد الميدانية قبل وبعد ثورة ٣٠ يونيو ، وما أكدته أحداث عديدة مثل ، مشاركة جانب كبير منهم فى اعتصامات رابعة العدوية ، والتحريض ضد الدولة والتهديد بالعنف وممارسته والمطالبة بالتدخل الخارجى فى شئون الدولة ، وتورط الكثير منهم فى أعمال الحرق والتدمير والتفجير للبلاد والعباد ، وآخرها تفجير الأتوبيس السياحى فى طابا فى فبراير ٢٠١٤ . وبذلك تتوافق نتائج البحث مع ما جاء بالإطار النظرى الموجه له ، والذى أكدت إحدى قضاياه على تردى أوضاع التنمية فى مصر فى المستقبل فى حالة سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى على حكم الدولة خلال العقدين القادمين .

ويؤكد ذلك ما أشار إليه " آصف بيات " (١٢٧) فى كتابه الحياة سياسة ، بأن الحركة الإسلامية فى مصر لم تنجح فى أسلمة الدولة المصرية ، كما لم تنجح النزعة ما بعد الإسلامية فى إيران فى إحداث تحول ديمقراطى فى الجمهورية الإسلامية .

### ج- سيناريو الدولة المتهية للانطلاق ( المفاجأة ):

انطلق هذا السيناريو من افتراض مفاده : أنه سيحكم مصر أحد المدنيين الليبراليين أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية ، وأن حكمه سيستمر طوال الأفق الزمنى للسيناريو - بعد إجراء تعديلات لبعض مواد الدستور - ، والفكرة الرئيسة فى هذا السيناريو هى افتراض حدوث تغيير جوهري ونقله نوعية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، تفضى إلى التحسن التدريجى لأوضاع طوال فترة تقدر بعقد من الزمن ، تنهياً فيها الدولة للانطلاق ، يليها فترة انطلاق تلقائى على المدى البعيد ، يصاحبه فترات من التآرجح ثم الاستقرار ، فالتنمية المستدامة . ومن أهم ملامح هذا السيناريو :

مدنية الدولة ، وتعددية سياسية حقيقية ، وظهور معارضة قوية تبغى الصالح العام وديمقراطية فى اتخاذ القرار ، وصوغ قوانين للحد من السلطة المطلقة للرئيس ، وسيادة دولة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وعودة هبة الدولة داخلياً وكذلك عودة مكانتها على المستوى الخارجى ، ودعم حرية الفكر

والتعبير والإبداع ، وحرية تكوين أحزاب وارتفاع معدلات المشاركة السياسية ، وحدوث احتجاجات ومظاهرات قوية فى بداية مسار السيناريو ، ولكنها تختفى تدريجياً مع مرور الوقت ، بحيث يصبح من النادر حدوثها ، ويقل حدة الصراع السياسى ، ويعود الاستقرار والأمن للدولة وتنظم الحياة العامة وتنتهى الاضطرابات ، وتتبنى الأحزاب السياسية استراتيجية للاندماج مع أفراد الشعب فى الشارع ، وبدء تكوين قواعد جماهيرية لها ، وحدثت تصدعات وانشقاقات بين صفوف تيار الإسلام السياسى ، والاختفاء التدريجى له وللتعصب الدينى ، واندماج أفرادها فى المجتمع، والعودة لأحضانهم وتصحيح أغلبهم لأفكاره ، والتخلى عن أيديولوجية الجماعات التى كانوا ينتمون إليها ، وحدثت تحولات جذرية فى سياسة مصر الخارجية وحضور سياسى قوى لها فى الخارج ، ومن ثم تحسن وتعاون مشترك يطرأ على علاقة مصر بالدول الإفريقية والدول العربية وروسيا والصين ، ومن جهة أخرى علاقات فائرة تتضمن شد وجذب بين أمريكا والدول الأوروبية .

ومن أهم الملامح الاقتصادية لهذا السيناريو ، تدخل الدولة فى التنمية ، وسيطرتها على الأوضاع الاقتصادية مع شراكة محدودة للقطاع الخاص ، وضعف نفوذ الشرائح الرأسمالية المصرية والأجنبية ، وسياسة رافضة للخصخصة ولبيع أراضي الدولة وممتلكاتها. بدء سداد الديون الخارجية على أقساط لا تتجاوز عشر سنوات ، وانخفاض قيمة الدين الداخلى ، وإنهاء العجز فى الميزانية ، وارتفاع معدلات التصدير، فى مقابل انخفاض فى معدلات الواردات خاصة السلع

الاستهلاكية ، والسلع التي لها نظير ينتج في الدولة ، وسن بعض القوانين التي تشجع على الاستثمار المحلى والأجنى وتعديل بعض القوانين ، مثل قانون الضرائب ، والأجور، وغيرها ، وتحسن تدريجى فى أوضاع الصناعة ، بعد تشييد بعض المصانع فى أنشطة متنوعة تؤول ملكياتها إلى الدولة ، وإدراج مصر فى قائمة ضمن الدول الصناعية الجديدة ( جنوب إفريقيا ، المكسيك ، البرازيل، الهند ، الصين ، إندونيسيا ، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، وتركيا) تمهيداً للحاق بدول النمر الأسيوية ( تايوان ، سنغافورا ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية ) والدخول فى قائمة الدول المتقدمة ، أو دول العالم الأول .

زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية فى المجتمع بعد تدخلها بشكل قوى ومباشر فى عديد من المشروعات التنموية فى الدولة ، وإحرازها نجاحات كبيرة فيها ، و تغير سياسة وزارة الداخلية فى التعامل مع الجمهور ، واستقرار الأوضاع الأمنية ، وانخفاض معدلات الجرائم .

تحسن تدريجى فى الإنتاجية ، وارتفاع معدلات الدخل ، وانخفاض نسبى فى معدلات البطالة ، وتحسن فى السياحة ، وانتعاش سوقها خاصة بعد انتهاء الصراع السياسى ، وتقنين وضع الجمعيات الأهلية ، وأحكام الرقابة على أنشطتها وغلق عديد منها ، و بروز عديد من القيم والسلوكيات الإيجابية لدى أفراد الشعب تجاه الدولة وممتلكاتها ونحو بعضهم بعضاً .



انخفاض فى معدل النمو السكانى ، وارتقاء الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتطوير المناطق العشوائية ، وبداية حقيقية لتعمير الصحراء ، وبناء مجتمعات ومدن جديدة تسهم فى خلخلة الكثافة السكانية فى المدن الكبرى . تطوير الزراعة وإدخال أساليب حديثة، و تغيير ملامح الريف المصرى بعد البدء فى تميمته وتحديثه ، وتشيد بعض المصانع فى بعض القرى .

استحداث سياسات وأفكار جديدة فى مجال التعليم تسهم فى تحسن أوضاعه ، والتوسع فى البحث العلمى ، وإحداث ترابط بين احتياجات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية ، فضلاً عن الاهتمام بالتنمية البشرية لخريجى المعاهد والجامعات وتأهيلهم لسوق العمل . تحسن فى الأوضاع الصحية ، وتشيد عديد من المستشفيات لاستيعاب المرضى ، وإنهاء طوابير الانتظار فى المستشفيات .

وبالنسبة إلى نتائج البحث الراهن ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية لهذا السيناريو وآثارها فى التنمية فى نهاية الأفق الزمنى المحدد للسيناريو من وجهة نظر المشاركين فيه

أوضحت معطيات البحث أن توقعات المشاركين المرتبطة بوضع التنمية فى العقدين القادمين إذا سيطر على الحكم أحد المدنيين أو أحد المدنيين ذى الخلفية العسكرية جاءت فى ثلاثة اتجاهات : الأول الاتجاه الذى يفترض

تحسن الأوضاع فى المستقبل النسبة الكبرى من الاتفاق بين المشاركين والتي بلغت ٧٠٪ ، وفى هذا الصدد ذكر أحد المشاركين (مصطفى خلف ) " أن فى حالة سيطرة التيار الليبرالى على الحكم ، ستحصل الحكومة على دعم خارجى ، وهذا سيحسن من الأوضاع التنموية فى الدولة . " وخير دليل على ذلك ما حصلت عليه - ولا تزال - مصر من دعم مادي من بعض الدول العربية بعد ثورة ٣٠ يونيو ، والتي على إثرها خرج الإخوان من الحكم . واتفق ذلك مع نتائج دراسة مريم سلطان لوتاه .

ورأى آخر ( مجدى صبحى ) أن الأوضاع التنموية فى مصر ستتحسن إذا سيطر الليبراليين على حكم مصر حيث قال: وأنا أجد عندهم بوادر برنامج للإصلاح الاقتصادى، مثل حزب الدستور مثلاً ، وأتصور أن مستقبل التنمية فى مصر يدعو إلى دور كبير للقطاع الخاص ودور أكبر للدولة فى تنظيم الأوضاع الاقتصادية ، وفى ضبط حركة السوق، فى تحقيق العدالة الاجتماعية . " كما أشار إلى ذلك مشارك آخر ( محمد سعيد فرح ) ، حينما قال: " ستتحسن الأوضاع فى ظل الليبراليين ، ولكن المعارضة من التيار الإسلامى ستزداد أمام التيار الليبرالى ، وسوف يقولون على الحاكم الليبرالى كافر ، كما قيل على عمرو موسى أنه كافر ويشرب الخمر ، وكما قالوا على بعض النساء الرائدات والفضليات من قبله مثل هدى شعراوى وغيرها كلام سيئ . "

ولقد جاء الاتجاه الثانى يشير إلى بقاء الوضع على ما هو عليه فى المستقبل ( أى متردياً ) ، واتفق على هذا الاتجاه ٢٠٪ من المشاركين . و فى هذا الصدد قال أحد المشاركين ( إبراهيم العيسوى ) : " إنه لا يوجد فرق جوهرى بين سياسات القوى الليبرالية والإسلامية، الفريقان يتحدثان عن اقتصاد سوق حر ، ويهدفان إلى العدالة الاجتماعية ، ولكن بدرجات متفاوتة ، ولكن الأمر مشروط بتغيير سياسات التنمية النيوليبرالية التى كانت تنتهجها قبل الثورة . " ويتفق ذلك مع قضايا الإطار النظرى ، والتى ترى أن الأسلوب الاشتراكى فى التنمية يعد الأسلوب الأمثل ، الذى ينبغى أن تحققه البلدان النامية إذا أرادت أن تتقدم . (١٢٨) ويتفق ذلك مع ما أشار إليه فرانك حيث قال : "إن إحداث التنمية فى الدول النامية والقضاء على تخلفها ، يرتبط بحماية هذه الدول لأسواقها من الدول المتقدمة ."(١٢٩) وذلك لأن علاقات الاستغلال الرأسمالى للدول النامية تعد من أهم العقبات التى تواجه عملية التنمية فى تلك البلدان ، وأن جوهر عملية التنمية يتمثل فى التنمية المعتمدة على الذات . (١٣٠)

واتفق ذلك مع ما أقره " كارل بولانى" فى كتابه الشهير " التحول العظيم والذى ذهب فيه إلى أن اقتصاد السوق لو سيطر على الدولة أو المجتمع ، فلا بد أن يحدث انهيار اقتصادى ، ورأى السيد يسين أن ما حدث من أزمة عالمية عام ٢٠٠٨ ، أكدت صدق رؤية " بولانى" . (١٣٧)

وأكد ذلك أيضا كل من ( كاستيلز ،بيت ،ساس ) حيث ذهبوا إلى أن غياب التنمية فى دول العالم الثالث نتيجة طبيعية لسيطرة النظام الرأسمالى والأندماج فى العولمة .( ١٣٢ ) واتفقت الرؤية السابقة مع ما أقره " جون فوران " (١٣٣) فى دراسته عن مستقبل الثورات ، حيث أوضح أن صوغ بديل اقتصادى للنيوليبرالية والرأسمالية ، يكون قادراً على الصمود أمام الرأسمالية ، يعد أهم تحد يواجه الثورات فى المستقبل .

وفى سياق متصل جاء الاتجاه الآخر الذى يفترض تردى الأوضاع التنموية فى المستقبل حال سيطرة أحد الليبراليين على الحكم ، واتفق على هذا الاتجاه نحو ١٠٪ من المشاركين .

والباحث يؤيد رؤية الاتجاه الأول الذى يتوقع تحسن الأوضاع التنموية حال تولى أحد الليبراليين الحكم ؛وذلك لأن غالبية الشعب - كما أثبتته الأحداث - ضد حكم الإخوان ، وحكم تيار الإسلام السياسى بعامه ، هذا فضلاً عن أن السياق الدولى رضى من رضى ، وأبى من أبى يلعب دوراً رئيساً فى دعم الأنظمة الحاكمة ومساعدتها على تخطى أزمتها الاقتصادية ، وهذا ما عكسه مساندة بعض الدول الشقيقة لنا بعد ثورة ٣٠ يونيو ، وكذلك مساندة روسيا وبعض الدول الأجنبية الأخرى للدولة المصرية - سواء دعم مادى أو معنوى - واتفق ذلك مع نتائج دراسة أحمد فهمى.

## د- سيناريو الدولة المتقدمة ( السيناريو المعيارى):

انطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: أن مصر ستصبح إحدى الدول المتقدمة فى العالم ، بل من أكثر هذه الدول قوة ونفوذاً ، والفكرة الأساسية فى هذا السيناريو أنه سيحدث تغييراً جوهرياً ونقلة نوعية فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بقدر يسهم فى الارتقاء بقطاعات ومؤسسات الدولة كافة ، وإحداث معدلات تنمية غير مسبوقة فى تاريخ مصر ، غير أن الوصول إلى هذه المكانة يتطلب انتهاج بعض الخطوات والسياسات والاستراتيجيات . وبالنسبة إلى أهم ملامح هذا السيناريو :

ديمقراطية فى اتخاذ القرار ، وحكومة تكنوقراط وتعددية سياسية ، ومعارضة وطنية قوية ، وتوافق واستقرار سياسى ، وارتفاع سقف الحريات والتعبير والفكر والإبداع ، واحترام حقوق الإنسان ، ومعدلات مرتفعة للمشاركة السياسية ، وجيش قوى - من حيث الحجم والإمكانيات- ومتطور ومدعم بأحدث الأساليب التكنولوجية العسكرية ، يستطيع حماية مصر والدفاع عنها والوقوف بندية بجوار جيوش الدول المتقدمة ( دول العالم الأول) - والتى ستكون مصر إحداها - ويناسب حجم ومكانة مصر الجديدة - وقتئذ- وسط العالم .

علاقات خارجية قوية مع الدول العربية ، وعودة لمكانة مصر بين أشقائها العرب ، وعلاقات جيدة مع روسيا والصين والهند ، وعلاقات متوترة - إلى حد ما - مع باقى الدول الغربية ؛ بسبب موقع مصر الجديد بين دول العالم والمحاولات

المستميثة من أمريكا والدول الأوروبية وإسرائيل لإسقاطها أو تحييتها عن تلك المكانة .

ويفترض هذا السيناريو كذلك وجود رؤية مستقبلية للتنمية خلال العقود الثلاثة القادمة ، ولا وجود لعجز الميزانية وارتفاع فى الاحتياطي النقدى ، وتدخل الدولة فى التنمية وسيطرتها على زمام الأمور الاقتصادية ، وتكون هى قائد التنمية بمشاركة القطاع الخاص ، وتتعامل الدولة بحرص شديد مع العولمة ، وتجرى اتفاقيات تعاون دولى مع عديد من الدول العربية وروسيا والصين ، فضلاً عن إجراءات وقائية تتعلق بالتعريف الجمركية ؛ للحد من آثار العولمة السلبية ، وحماية الصناعة المحلية ، ومكانة متميزة فى التجارة العالمية ، وإنشاء قلعة صناعية دون إهمال الدعم الكامل للصناعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها وتشجيعها ، ومشروعات قومية واستراتيجية متعددة ، وتحول اقتصاد الدولة من الاقتصاد الريعى إلى اقتصاد القيمة المضافة .

زيادة مساحة الأراضى الزراعية ، وأساليب متطورة للإنتاج الزراعى وإنتاجية مرتفعة من المحاصيل تكفى لإشباع احتياجات السكان والتصدير ، واستراتيجيات حديثة غير نمطية تجارية ، وسياسات صناعية ، وزراعية متكاملة تسهم فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى هذه القطاعات ، وارتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى والنتاج القومى ، وانتهاج سياسة متكاملة للأجور تحقق العدالة والرضا الوظيفى ، وارتفاع فى معدلات التصدير ، يقابله انخفاض فى حجم

الاستيراد ، وتنمية مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل ، وربط الأجر بعدد ساعات العمل والإنتاج ، وانخفاض فى معدلات البطالة حتى المعدل الآمن والطبيعى (٥%) ، و حدوث تعاون بين الدولة والقطاع الخاص ، ومنظمات المجتمع المدنى المحلية ؛ لتطوير المجتمع والارتقاء به وتراجع فى نسبة الفساد ، وعدالة اجتماعية فى توزيع الثروات وعوائد التنمية ، وانحصار فى الفوارق الطبقيه فى المجتمع ، وارتفاع فى مستوى المعيشة وزيادة نسبة إنفاق الأسر على الغذاء ، وإشباع لاحتياجات السكان ، وانخفاض فى عدد الأسر الفقيرة، وزيادة التحضر وتطور وتنمية الريف وإنشاء مصانع فى عديد من القرى .

علاوة على ارتفاع مستوى التعليم بعامة والحكومى بوجه خاص ، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل ، وتحول المجتمع نحو إنتاج المعرفة ، وزيادة التحاق السكان بجميع المراحل التعليمية ، وارتفاع مستوى جودة الخدمات التعليمية ومستوى القائمين على العملية التعليمية ، وانتهاء ظاهرة الدروس الخصوصية ، وزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية. ارتفاع فى مستوى الخدمات الصحية ، ومستوى جودتها ، ومعدل الإنفاق عليها ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد لكل من الذكور والإناث .

وفيما يتعلق بالوضع السكانى يفترض السيناريو نمو بطئ للسكان أقل من ١% سنوياً ، وارتقاء فى الخصائص السكانية ، واتجاه نحو تحقيق توازن فى توزيع السكان فى الدولة بعد غزو الصحراء ، وتشبيد عديد من المجتمعات والمدن

الجديدة فى ربوع الوطن كافة ، وزيادة فى المساحات الخضراء فى المدن وفى أماكن الترفيه ، واختفاء بعض الظواهر السلبية مثل ( التسول، وأطفال الشوارع، عمالة الأطفال ) ، وارتقاء فى سلوكيات الأفراد وتغيير قيمي نحو القيم الإيجابية .

استقرار أمنى ، وانخفاض فى معدلات الجرائم ، وتوافر خدمات البنية التحتية وتحسين جودتها ، وتحسن فى منظومة الطرق ووسائل المواصلات ، يؤدى إلى انخفاض فى الحوادث الخاصة بالطرق .

وبخصوص نتائج البحث ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية للسياريو الراهن من وجهة نظر المشاركين فى البحث كشفت النتائج أن المشاركين فى البحث قد اقترحوا بعض الإجراءات والسياسات التى يلزم إتباعها ؛ من أجل أن تصبح مصر دولة قوية وفى مصاف الدول المتقدمة بنهاية العقدين القادمين ، وقد جاء مقترح عودة دور الدولة التتموى عن طريق إشراكها المباشر فى الإنتاج والاستثمار فى الترتيب الأول بنسبة تقدر بنحو ٩٥٪ من المشاركين ، ويتفق ذلك مع قضايا الإطار النظرى التى تذهب إلى أن التحول من التتمية المتجه إلى الخارج إلى التتمية المتجهة إلى الداخل ، سوف يقضى على تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ، فضلاً عن تحول مراكز صنع القرار من الخارج ( الدول المتقدمة ) إلى الداخل ( الدول النامية) ، ويسهم كذلك فى عودة دور الدولة فى التتمية .<sup>(١٣٤)</sup> ، واتفق ذلك مع نتائج دراسة عمرو عدلى<sup>(١٣٥)</sup> التى أوضحت



أن إحداه التتمية الشاملة فى مصر لن يكون إلا بعودة دور الدولة فى التتمية .  
واتفق ذلك مع رأى " تشاملرز جونسون Chamlers Johnson الذى ذهب  
إلى أن الدولة التتموية لعبت دوراً رئيساً فى دفع التتمية والنمو فى اليابان بعد  
الحرب العالمية الثانية ، ورأى " أمزدين وويد Amsden and Wade أن  
الدولة فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، لعبت دوراً تدخلياً قوياً لتشجيع التصنيع  
والتتمية .(١٣٦) واتفق ذلك أيضاً مع نتائج دراسة أحمد السيد النجار (١٣٧) عام  
٢٠١١ ، والتي أوضحت أن عودة دور الدولة فى التتمية ، من أهم العوامل التى  
ستسهم فى تحقيق نظام اقتصادى قوى لمصر . وجاء فى الترتيب الثانى نسبة  
٩٠٪ من المشاركين كل من وضع حزمة من القوانين لإصلاح أوضاع التعليم،  
والصحة ، والعدالة ، والانتخابات ، والعشوائيات ، والأسعار ، والعمل على تحسين  
بيئة الاستثمار، وزيادة الاستثمارات فى مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع  
الاستثمار المحلى والأجنبى . ثم جاء تطبيق معايير الجودة فى كل مؤسسات  
الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل فى الترتيب الثالث بنسبة ٨٥٪ ، فى  
حين جاء سن بعض القوانين التى تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات السلمية  
فى الترتيب الأخير بنسبة تقدر بنحو ١٠٪ من المشاركين . وعليه جاء ترتيب  
مقترحات المشاركين من الخبراء والعلماء للإجراءات والسياسات التى يلزم على  
الدولة انتهاجها لبلوغ المستقبل المفضل الذى نرنو إليه جميعاً وفقاً لدرجة الاتفاق  
كالتالى :

١- عودة دور الدولة فى التتمية من خلال اشتراكها فى الإنتاج والاستثمار .

- ٢- وضع حزمة من القوانين؛ لإصلاح أوضاع التعليم، والصحة، والعدالة، والانتخابات وارتفاع الأسعار، والعشوائيات، والضرائب.
- ٣- تحسين بيئة الاستثمار، وزيادة الاستثمارات في مجالات اقتصادية جديدة، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنى .
- ٤- تطبيق معايير الجودة فى كل مؤسسات الدولة التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل .
- ٥- الارتقاء بالبحث العلمى فى المجالات كافة، عن طريق زيادة ميزانيته وتشجيع الأبحاث العلمية بعامة، وفى مجال التكنولوجيا المتقدمة بوجه خاص .
- ٦- تبنى مشروعات قومية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة وزيادة النمو .
- ٧- الاهتمام بالتنمية البشرية للطلاب والعمال، وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الحديثة .
- ٨- وضع استراتيجية تنموية تتضمن رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية الشاملة فى مصر .
- ٩- تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق التوزيع العادل لعوائد التنمية .
- ١٠- الاهتمام بتعمير الصحراء والتوسع فى بناء المدن والمجتمعات الجديدة .
- ١١- إعادة هيكلة الداخلية والعمل على إعادة الأمن .
- ١٢- إنماء الوعى الاجتماعى والسياسى ودعم المشاركة السياسية .
- ١٣- إجراء مصالحه وطنية لوضع نهاية للصراع السياسى على السلطة، ولتحقيق الاستقرار السياسى .

١٤- طرح بعض السياسات التي ترشد من الإتفاق وتحد من الاستهلاك .  
١٥- تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة وذوى الاحتياجات الخاصة .

- ١٦- الاهتمام بالخدمات الأساسية ورفع مستوى جودتها .
- ١٧- إنشاء عديد من المصانع فى المحافظات كافة .
- ١٨- تنمية المشروعات الصغيرة .
- ١٩- تطبيق مبدأ الشفافية على كل قطاعات الدولة .
- ٢٠- الاهتمام بالزراعة أفقياً ورأسياً وزيادة الاستثمارات الزراعية .
- ٢١- تمكين المرأة فى المجتمع .
- ٢٢- إتاحة المشاركة الشعبية فى التخطيط للتنمية وتنفيذها .
- ٢٣- تنشيط السياحة الداخلية والخارجية .
- ٢٤- تطبيق قانون الحد الأدنى والأعلى للأجور .
- ٢٥- تحقيق استقلال التنمية والاعتماد على الذات .
- ٢٦- تطبيق نظام إعانة البطالة .
- ٢٧- سن بعض القوانين التى تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية .

ويتبين لنا فى ضوء ما سبق أن العودة إلى دور الدولة فى التنمية جاء فى الترتيب الأول؛ مما يشير إلى أن غالبية المشاركين من المفكرين والعلماء يتفقون على أن التردى الاقتصادى والاجتماعى الذى أصاب الدولة فى العقدين

الماضيين ، كان بسبب تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك ، وسيطرة سياسة السوق الحر ، وعليه فإن مجيء اقتراح المشاركين بوضع حزمة من القوانين لإصلاح كثير من القطاعات فى الدولة يشير إلى أن ثمة تغيرات قد حدثت للواقع الاجتماعى ومتغيرات جديدة ، أضيفت له لم يرافقها قوانين تستوعب هذا التغيير ، وتتوافق معه بما فيه المقترح الخاص بسن قوانين للحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية فى الترتيب الأخير ، ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من ازدياد حجم ومعدلات تلك الاحتجاجات ، فإن غالبية المشاركين يعتقدون أن حرية التعبير التى منحت للمصريين بعد ثورة ٢٥ يناير تعد من أهم استحقاقات الثورة التى يلزم الاحتفاظ بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاقتراحات السالفة الذكر التى قدمها الخبراء والعلماء قد تضمنت معالجة أبعاد التنمية ، فإنه يوجد بعض المقترحات الإضافية التى لم يذكرها المشاركون ، والتى اجتهد الباحث فى صوغها ويعتقد أنها إذا أضيفت إلى المقترحات المقدمة من الخبراء والعلماء ستسهم فى تطوير وتحويل الاقتصاد المصرى من الاقتصاد الريعى إلى اقتصاد القيمة المضافة ؛ الأمر الذى سيفضى إلى تحقيق التنمية الشاملة ورتق أى اختلال تنموى ، وأى فجوة تقوض مسيرة التنمية التى نرنو إليها جميعاً ؛ لبلوغ مصر المكانة التى تليق بها وتصبح فى صدارة الدول المتقدمة وهذه المقترحات هى :

٢١- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بين مصر والدول العربية والنامية المجاورة ، وفتح أسواق تجارية فيها ؛ لتصريف المنتجات المصرية وتنشيط الصادرات .

٢٢- إعادة القطاع العام بشكل تدريجى ، وتعظيم دوره فى التنمية .

٢٣- تشييد عديد من المصانع فى المناطق الريفية فى المحافظات كافة .

٢٤- رفع أسعار التعريفة الجمركية؛ لحماية الصناعات المحلية .

٢٥- ربط الأجر بالإنتاج وساعات العمل لتحفيز العاملين على زيادة الإنتاج .

٢٦- تطوير هيئة التصنيع والإنتاج الحرى وتكليفها بتصنيع كل ما يلزم للمصانع ، وتزويد المصانع بماكينات مصنعة محلياً ؛ لتوفير العملات والترشيد من الاستيراد والاستغناء التدريجى عن الصادرات المرتبطة بقطع غيار المصانع .

٢٧- العمل على القضاء على اقتصاد "بير السلم " بمساعدة تلك الفئات للخروج إلى النور والعمل فى إطار الاقتصاد الرسمى والاستفادة منهم فى دعم الاقتصاد القومى .

٢٨- فتح ملف صفقات الخصخصة المشبوه ، وإعادة تقييم أسعار البيع سواء للأراضى الزراعية أو العقارية أو المصانع أو المؤسسات التى تم بيعها ، ويخير المستثمر بين دفع الفرق أو رد هذه الممتلكات إلى الدولة بالسعر الحقيقى لها بعد خصم حق الانتفاع بها طوال السنوات التى استغل فيها هذه المؤسسات أو الأراضى .

٢٩- ضرورة تحويل الصناديق الخاصة فى كل قطاعات الدولة إلى موازنة الدولة ، وتصفيتهها لوأد الباب الخلفى للفساد فى الدولة .

٣٠- رفع دعم الطاقة الكهربائية والمواد البترولية من الشركات والهيئات الأجنبية ، وبقائه فى مؤسسات وهيئات الدولة بأسعارها العادية ؛ حفاظاً على مستوى الأسعار .

٣١- إنشاء شركات تصدير واستيراد حكومية ؛ لاستيراد وتصدير كل ما تحتاجه الدولة بدلاً من الاعتماد على الشركات الخاصة فى ذلك الشأن .

٣٢- إصدار قانون ينص على توحيد نسبة الربح على كل السلع الاستهلاكية؛ بما يسهم فى توحيد أسعار السلع الاستهلاكية ، والقضاء على ارتفاع الأسعار المبالغ فيه .

٣٣- إنشاء بعض شركات القطاع العام التى تتولى مهام استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية .

٣٤- إنشاء مجتمعات ريفية متكاملة المرافق والخدمات فى مناطق الاستصلاح الزراعى الجديدة ، تكون قريبة من الطرق والمواصلات الرئيسة ؛ لتوطين المهاجرين الجدد ، ولاستيعاب الزيادة السكانية من محافظات الجمهورية المكتظة بالسكان ، أسوة بمشروع شباب الخريجين فى الثمانينيات والتسعينيات ، ومشروع شمال وجنوب التحرير فى الخمسينيات .

٣٥- إنشاء عديد من المزارع الحكومية ؛ لإنتاج الثروة الحيوانية وتربيتها فى مناطق الاستصلاح الجديدة ؛ لسد احتياجات الدولة من اللحوم ومنتجات

الألبان والسيطرة على الأسعار فى الأسواق فيما يخص تلك السلع ، وكذلك  
لسرعة تنمية مناطق الاستصلاح الجديدة .

٣٦- تطوير ودعم الاستثمارات فى مجال الثروة السمكية فى مصر، بما يحقق  
الاستفادة القصوى بأنهار وسواحل مصر المتعددة .

٣٧- إنشاء وزارة خاصة بنهر النيل ، يركز عملها الرئيس على حماية النهر  
والحفاظ عليه من التلوث والحفاظ على المياه من الإهدار ، والعمل على  
زيادة موارده المائية وذلك سيخفف عبئاً كبيراً على الدولة لعلاج عديد من  
الأمراض التى انتشرت بسبب تلوث مياه نهر النيل ، والذى سببه توصيل  
صرف المصانع وكذلك الصرف الصحى به .

٣٨- إنشاء صندوق قومى للتشغيل تشرف عليه الدولة ، يتولى إنشاء  
مشروعات صناعية وزراعية وتجارية ، تسهم فى توفير فرص العمل  
للشباب .

٣٩- إشراك المواطنين فى إعداد السياسات العامة وصناعة القرارات ،  
من خلال الاتصال والتنسيق بين مؤسسات الدولة .

٤٠- إزكاء الوعى بأهمية الدراسات المستقبلية فى استشراف المستقبل وصوغه

وتأسيساً على التحليل السابق ، فإنه إذا كان الباحث قد طرح أربعة سيناريوهات  
يتوقع أن يسير المجتمع المصرى فى أحدها خلال العقدين القادمين (الأفق الزمنى  
للبحث) ، فإن السيناريوهات الثلاثة الأولى ( سيناريو الدولة الفاشلة، وسيناريو

الدولة المستبدة، وسيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق ) جاءت لتمثل السيناريوهات الاستطلاعية ، والتي نستطيع التعبير عنها فى سؤال واحد مفاده : ماذا سيحدث لو ؟ وجاء السيناريو الرابع ( سيناريو الدولة المتقدمة " السيناريو المعيارى" ) يتضمن فكرة عامة يمكن إيجازها فى عبارة واحدة مفادها : إذا أردت أن تصل إلى المستقبل المرغوب ، فعليك أن تقوم بإنجاز بعض الإجراءات والسياسات ؛ لتمكنك من ذلك . ويفرض السياق طرح سؤال مفاده : هل نستطيع أن نشكل المستقبل المفضل أو المرغوب فيه؟

رأى علماء المستقبل أن صورة الإنسان عن المستقبل تسهم فى صنع المستقبل . وفى هذا الصدد قال " دنيس جابور Denis Gabor " إن أفضل وسيلة للتنبؤ بالمستقبل هى أن نخترعه" . فالمستقبل هو المساحة من التجربة الإنسانية التى يمكن للإنسان أن يشكلها كما يشاء ؛ ذلك لأن الماضى انتهى ولا نستطيع تغييره، كما أن الحاضر سيختفى بمجرد رصده ، بينما المستقبل هو وحده الذى نستطيع السيطرة عليه والتخطيط له . فلإنسان قدرة على اختراع المستقبل ، ولو فى حدود معينة . وما من شك أن هذه القدرة هى التى جعلت المجتمع الإنسانى يصل إلى الصورة التى عليها الآن . (١٣٨)

وبناءً على ما سبق ثمة تساؤل هام فى هذا السياق يطرح نفسه ، وهو يا ترى أى من هذه السيناريوهات المطروحة فى البحث الراهن الأقرب للحدوث ؟



نستطيع مما سبق أن نتبين أن السيناريو المرجعى ( سيناريو الدولة الفاشلة) يصعب حدوثه خاصة بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو التى أطاحت بحكم الإخوان المسلمين ، وإن الباحث رغب فى عرض هذا السيناريو رغم تغيير الحال ؛ وذلك لرصد الأوضاع الاجتماعية للمجتمع المصرى فى ظل حكم الإخوان ، أملاً فى التعرف إلى العوامل التى فجرت الثورة. ومن ثم يرى الباحث أن مصر خلال العقدين القادمين يحتمل أن تمر بسيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق لفترة ، تمهيداً لتغيير المسار إلى سيناريو الدولة المتقدمة . ولأن طبيعة أى سيناريو مقترح ربما لا تصل إلى نهاية المدى الزمنى للاستشراف ، حيث قد تقضى ظروف معينة إلى تداعيات ( نتائج) أو تناقضات تقوض استمرار السيناريو فى المسار المحدد له وينتقل الوضع إلى تفرعة جديدة أو سيناريو آخر . (١٣٩) لذا يتوقع ألا يستمر سيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق حتى نهاية أفقه الزمنى والمقدر بعقدين من الزمن ، حيث يتوقع أن يستمر هذا السيناريو حتى نهاية العقد الأول ، وربما نصف العقد الثانى ، ويبدأ بعدها مسار مستقبل التنمية فى مصر دخول السيناريو الخاص بالدولة المتقدمة ، شرط أن يلتزم متخذو القرار بتنفيذ السياسات والإجراءات التى ذكرها المشاركون فى البحث ، وكذلك المقترحات الإضافية التى طرحها الباحث .

**خاتمة الدراسة واستخلاصاتها**

انطلق البحث الراهن من تساؤل رئيس مفاده : ما السيناريوهات المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلان فرعيان على النحو التالى :

١- ما السيناريوهات الممكنة والمحتملة المتوقعة لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟

٢- كيف تصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣ ؟

وقد توصلت نتائج البحث إلى الإجابة عن هذين التساؤلين كما يلى :

بالنسبة إلى السؤال الأول المرتبط بالسيناريوهات المحتملة والممكنة لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ، توصلت نتائج البحث إلى وجود ثلاثة سيناريوهات يتوقع أن ينتهج المجتمع المصرى أحدها فى المستقبل ، وقد جاءت توقعات أفراد العينة لوضع التنمية فى ضوء تلك السيناريوهات كما يلى :

**السيناريو الأول :** وهو السيناريو المرجعى ( سيناريو الدولة الفاشلة) الذى انطلق من تصور مفاده: استمرار الوضع السابق على ثورة ٣٠ يونيو (حكم الإخوان) كما هو فى المستقبل. وعليه أسفرت نتائج البحث عن أن توقعات المشاركين ، فيما يتعلق بهذا السيناريو جاءت فى ثلاثة اتجاهات : حاز الأول على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين ، ورأى أن الأوضاع فى المستقبل

ستزداد تدهوراً في ظل هذا السيناريو . و جاء في المرتبة الثانية الاتجاه الذي رأى أن الأوضاع ستستمر على ما هي عليه من تدهور دون تغييرات ، بينما احتل المرتبة الثالثة الاتجاه الذي رأى أن الأوضاع في المستقبل ستتحسن في إطار هذا السيناريو ، ولكنه ربط تحسن الأوضاع بشروط أهمها ، إنهاء الصراع السياسي ، وإجراء حوار مجتمعي يفضي إلى التوافق الاجتماعي .

**السيناريو الثاني :** وهو سيناريو الدولة التسلطية ، والذي انطلق من تصور مفاده: سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسي - باستثناء الإخوان المسلمين - على حكم الدولة ومفاصلها كافة . ولقد توصلت نتائج البحث إلى أن توقعات المشاركين فيما يتعلق بهذا السيناريو جاءت كذلك في ثلاثة اتجاهات : الأول الاتجاه الذي يتوقع تدهور وتردى الأوضاع عن ما هي عليه ، ونال أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين ، وجاء في المرتبة الثانية الاتجاه الذي يفترض بقاء الوضع على ما هو عليه دون حدوث تغييرات ، بينما جاء في المرتبة الثالثة الاتجاه الذي يتوقع تحسن الأوضاع في المستقبل ، ولكنه اشترط لحدوث هذا التحسن الاستفادة من موارد الدولة المتاحة ، والاستفادة من التجارب التنموية للدول المتقدمة والقضاء على الفساد في الجهاز الإداري للدولة ، وتطبيق الشريعة الإسلامية بصدق وبشكل صحيح .

**أما السيناريو الثالث :** وهو سيناريو الدولة المهيئة للانطلاق ( سيناريو المفاجأة ) ، والذي انطلق من تصور مفاده : سيطرة التيار الليبرالي على الحكم بتولى أحد

الأفراد المدنيين أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية للحكم . وأوضحت نتائج البحث أن توقعات المشاركين فيما يتعلق بمستقبل التنمية فى مصر فى إطار هذا السيناريو ، جاءت فى ثلاثة اتجاهات ، الأول الاتجاه الذى يفترض تحسن الأوضاع التنموية فى المستقبل ، وبدء النهضة المصرية ، وهذا الاتجاه انفق عليه غالبية المشاركين ، وجاء فى المرتبة التالية الاتجاه الثانى الذى يفترض بقاء الوضع على ما هو عليه دون تغيير ، وجاء الاتجاه الثالث الذى يتوقع تردى الأوضاع عن ما هى عليه فى الوقت الراهن فى الترتيب الثالث من حيث نسبة الاتفاق ، حيث حاز على أقل نسبة بين المشاركين .

وبالنسبة إلى **إجابة السؤال الثانى** الخاص بالسيناريو الرابع (المعيارى ، سيناريو الدولة المتقدمة) والذى يفترض أن الأوضاع التنموية فى المستقبل ستصبح أفضل ، بشرط انتهاء الدولة ومتخذى القرار مجموعة من السياسات والإجراءات التى تسهم فى الوصول إلى المستقبل المفضل ، والذى مفاده: أن تصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة ببلوغ عام ٢٠٣٣ ، وهو الأفق المقترح للبحث .

ومن ثم جاءت مقترحات المشاركين بالنسبة إلى الإجراءات والسياسات التى يجب على الدولة إتباعها تركز على الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية ( الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية) ، فبالنسبة إلى المقترحات التى ترتبط بالبعد الاقتصادى جاء أهمها : عودة دور الدولة فى التنمية ، من خلال اشتراكها فى الإنتاج والاستثمار ، وتحسين بيئة الاستثمار ، وزيادة الاستثمارات فى

مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنى ، وتبنى مشروعات قومية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة ، وزيادة النمو ، ووضع استراتيجية تنمية تتضمن رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية الشاملة فى مصر ، وطرح بعض السياسات التى تعمل على ترشيد الإنفاق وتحد من الاستهلاك ، وإنشاء عديد من المصانع فى المحافظات كافة ، وتنمية المشروعات الصغيرة ، والاهتمام بالزراعة أفقياً ورأسياً ، وزيادة الاستثمارات الزراعية ، وتحقيق استقلال التنمية والاعتماد على الذات ، فضلاً عن تطبيق نظام إعانة البطالة ، وتطبيق قانون الحد الأعلى والأدنى للأجور .

وعن مقترحات المشاركين فى البحث الميدانى فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى والثقافى للتنمية كانت على النحو التالى : وضع حزمة من القوانين لإصلاح أوضاع التعليم والصحة والعدالة والانتخابات ، وارتفاع الأسعار ، والعشوائيات والضرائب ، وتطبيق معايير الجودة فى كل مؤسسات الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل ، والارتقاء بالبحث العلمى فى المجالات كافة ، عن طريق زيادة ميزانيته ، وتشجيع الأبحاث العلمية بعامة ، والأبحاث فى مجال التكنولوجيا المتقدمة بوجه خاص ، والاهتمام بالتنمية البشرية للطلاب والعمال ، وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الحديثة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق التوزيع العادل لعوائد التنمية ، والاهتمام بتعمير الصحراء ، والتوسع فى بناء المدن والمجتمعات الجديدة ، وإعادة هيكلة الداخلية والعمل على إعادة الأمن ، وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة ، ولذوى الاحتياجات الخاصة ،

والاهتمام بالخدمات الأساسية ، ورفع مستوى جودتها، وتطبيق مبدأ الشفافية على كل قطاعات الدولة، والعمل على تمكين المرأة ، وإتاحة المشاركة الشعبية فى التخطيط للتنمية وتنفيذها ، وسن بعض القوانين التى تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية .

وبخصوص المقترحات التى ترتبط بالبعد السياسى فأغلبها ارتبط بإنماء الوعى الاجتماعى والسياسى ، ودعم المشاركة السياسية ، علاوة على إجراء مصالحة وطنية لوضع نهاية للصراع السياسى على السلطة ، ولتحقيق الاستقرار السياسى فى الدولة .

وعليه يتضح مما سبق أن نتائج البحث قد أجابت عن تساؤلاته فيما يتعلق بالسيناريوهات المتوقعة للسياق الاجتماعى فى مصر خلال العقدين القادمين . فقد توقع الباحث وجود أربعة سيناريوهات من المحتمل أن يسير السياق الاجتماعى فى أحدها فى المستقبل وهم ، سيناريو الدولة الفاشلة ، وسيناريو الدولة التسلطية ، وسيناريو الدولة المهيئة للانطلاق ( المفاجأة) ، وسيناريو الدولة المتقدمة .

وفى السياق ذاته تبين أنه من المتوقع أن تسير مصر خلال السنوات العشر القادمة فى سيناريو الدولة المهيئة للانطلاق ، وفى العقد الثانى يتوقع أن تصل مصر عند نهايته إلى مصاف الدول المتقدمة ( محققة السيناريو الرابع المعيارى) بشرط أن ينفذ متخذو القرار والقائمون على الحكم ، السياسات

والاجراءات المقترحة ، التى قدمها المشاركون - والتى كانت نتيجة لقرائح أذهان  
صفوة من علماء مصر فى تخصصات متباينة - وكذلك المقترحات الإضافية  
التى طرحها الباحث ، والتى رأى أنها تكميلية لمقترحات المشاركين ؛ لكى تستطيع  
الدولة أن تصل إلى السيناريو الذى نطوق إليه جميعاً.

## المراجع والهوامش

١- جاك الول : خدعة التكنولوجيا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٠ .

٢- Philippe Moati : Esquisse d'une Methodologie pour la Prospective des secteurs , Center de Recherch pour L'Etude et l'observation des conditions de vie ,cahier de recherché n 187,2003, P

٣- جيمس كانتون : المستقبل الأقصى ، أهم الاتجاهات التي ستعيد تشكيل العالم في العشرين عاماً القادمة ، ترجمة لبنى عبد العليم الريدى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .

٤- أمنية الجميل : ماهية الدراسات المستقبلية ، سلسلة أوراق ، الورقة رقم (٥) ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٨ .

٥- توم لومباردو، قيمة الوعي بالمستقبل ، في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية ، سينيثياج واغنز ( محرر ) ، ترجمة صباح صديق الدموجى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، و المنتظمة العربية للترجمة بيروت ٢٠٠٩ ، ص ص ٤٤١ ، ٤٤٢ .



6- E. B. Masini

, New challenges for futures studies , futures  
33,2007 , pp 637- 647 . Elsevier science Ltd , www .  
elsevier . com / locate / futures .

١٢- إبراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربي ، مشروع  
المستقبلات البديلة ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط  
، ١٩٨٩ ، ص ١٧٥ .

١٣- قاسم محمد النعيمي : المستقبل والاقتصاد فى الدراسات المستقبلية  
، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية ٢٠١٠ ، ص ٧ فى [http:// www .  
Alhadhariya . net . dataarch / dr - mostaqbelai](http://www.Alhadhariya.net/dataarch/dr-mostaqbelai)

١٤- سليمان إبراهيم العسكرى : " امتلاك المستقبل وإرادة التغيير " تقديم  
كتاب أحمد أبو زيد، مستقبلات، رقم ٢٨، إبريل ٢٠١٠، ص ٤ .

١٥- محمود عبد الفضيل : " الجهود العربية فى مجال استشراف  
المستقبل ، نظرة تقويمية " ، الكويت ، عالم الفكر ، المجلد الثامن عشر  
العدد الرابع ١٩٨٨ ، ص ٥٣ .

١٦- إدجار جول : الدراسات المستقبلية فى مصر الإطار ، الأمثلة الرؤى ،  
ترجمة محمد العربى ، سلسلة أوراق ، العدد رقم ٨ ، وحدة الدراسات  
المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، ٢٠١٣ ، ص ٣٠

١٧- انظر كلاً من :

- أحمد فاروق غنيم : إصلاح مؤسسى لتفعيل السوق الحر ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، عدد يناير ٢٠١٢ ، ص ١٢ .
- أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

١٨- على ليلة : خرائط العنف على ساحات الثورات العربية ، الديمقراطية ، العدد ٥٠ ، القاهرة ، إبريل ٢٠١٣ ، ص ٢٧ .

١٩- للمزيد انظر :

- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للامم ومسارات إلى التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠١٠ ، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، نهضة الجنوب ، تقدم بشرى فى عالم متنوع ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

٢٠- مركز دعم واتخاذ القرار : ثورة ٢٥ يناير فى عام ، تقارير معلوماتية ، العدد ٦١ يناير ٢٠١٢ ، ص ص ٩ - ١٥ .

٢١- أحمد السيد النجار :نحو برنامج اقتصادى لمصر الثورة ( تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصاد كفاء وعادل )، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٦ - ٢٨ .

٢٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تقارير معلوماتية ، العدد ٦٦ سبتمبر ٢٠١٢ ، ص ص ٤ - ٩ .

٢٣- وزارة التخطيط والتعاون الدولي : المؤشرات الأولية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣

٢٤- مى مجيب : حراك سياسى متسارع : البحث عن طريق ، فى على الدين هلال وآخرون ، عودة الدولة تطور النظام السياسى فى مصر بعد ٣٠ يونيو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .

٢٥- منى بدران وآخرون : لمحة عن الاقتصاد المصرى فى ٢٠١٣ ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٣ ، ص ص ٦ - ٧ . -

٢٦- محمد إبراهيم منصور ( محرر) : الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ ، دراسة استشرافية ، القاهرة، مركز الدراسات المستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، ٢٠١١ .

٢٧- حنة أريندت : رأى فى الثورات ، تعريب خيرى حماد ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

- ٢٨- هيثم مزاحم : لماذا تحدث الثورات ؟ في محمود حيدر ( محرر ) ،  
ثورات قلق ، مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي ، مركز الحضارة  
لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٤ .
- ٢٩- جيفرى أم . بيج : إيجاد المذهب الثورى في الثورة ، مفاهيم العلم  
الاجتماعى ومستقبل الثورة ، في جون فوران ( محرر ) ، مستقبل الثورات ،  
إعادة التفكير بالتغيير الجذرى في عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ،  
بيروت، دار الفارابى ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٥ .
- ٣٠- سلمان بو نعمان : فلسفة الثورات العربية ، مقارنة تفسيرية لنموذج  
انتفاضى جديد ، مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .
- ٣١- مايكل روسكن وروبرت كورد : مقدمة في العلوم السياسية ، ترجمة عزة  
أحمد عفيفى ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ،  
إبريل ٢٠١١ ، المجلد ٤٦ ، ص ١٠ .
- ٣٢- سلمان بو نعمان ، مرجع سابق، ص ١٨ .
- ٣٣- ويكيبيديا الموسوعة الحرة [https:// ar. Wikipedia . org/ wiki/](https://ar.wikipedia.org/wiki/)
- ٣٤- عزمى بشارة : في الثورة والقابلية للثورة ، المركز العربى للأبحاث  
ودراسات السياسات ، الدوحة ، أغسطس ٢٠١١ ، ص ٢٢ .
- ٣٥- أحمد مجدى حجازى : الثورة المصرية علامة حضارية فارقة، مجلة  
الديمقراطية، العدد ١٤٢ ، أبريل ٢٠١١ ، القاهرة ، ص ٣٧ .

- ٣٦- جو ستافو إستيفا : التنمية فى قاموس التنمية دليل المعرفة باعتبارها قوة ، تحرير فولفجاج ساكس ، ترجمة أحمد محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢٢، ٢٧.
- ٣٧- إسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٦٦ .
- ٣٨- كمال التابعى ، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٧.
- ٣٩- آمارتيا صن : التنمية حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٠٣، ٢٠٠٤، ص ١٥.
- ٤٠- الأمم المتحدة: الأبعاد الاجتماعية لمشروعات تطوير المرأة الريفية ، بغداد ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ٢٠٠٠، ص ص ٨٥، ٨٦.
- ٤١- محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٤٢- نصر محمد عارف : التنمية من منظور كتجدد ، التحيز- العولمة- ما بعد الحداثة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤.
- ٤٣- إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير ، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٨.

٤٤- إبراهيم العيسوى : " التتمية البشرية فى مصر، ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤ " ، المجلة المصرية للتتمية والتخطيط، والمجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥، ص ١٠ .

٤٥- إدوارد كورنيش : المستقبلية ، مقدمة لفن وعلم فهم وبناء الغد ، ترجمة محمود فلاحه ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٤ ، ص ١٩١ .

٤٦- الفيروز آبادى : القاموس المحيط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩، ص ١٥٣ .

٤٧- أحمد أبو زيد : المعرفة وصناعة المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

٤٨- إدوارد كورنيش : مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

44- Pentti Malaska : A futures research outline of a post – modern , op , cit , p 228 .

45- Hugues de Jouvenel : la demarche prospective un bref guide Méthodologiques , Revue futuribles n 247 , Novembre 1999 , mise à Jour 2002 , p 10 . www . futuribles . com .

46- Barbara Adam : The future told tamed and traded ,http : //www . cf. ac. Uk/ socsi / whoswho /

adam / .

47- Peter Gololing : " for The coming features Information and communication Technologies and The Sociology of The future , The Journal of The British sociological Association , solihull vol 34,Iss,feb2000,p165.

٤٨ - زهير الأسدي : نحو دراسات مستقبلية إسلامية

www. Alsadrain . com / fker / 16 . htm .

49- Philippe Moati : Esquisse d'une Methodologie pour la Prospective des secteurs , Center de Recherch pour L'Etude et l'observation des conditions de vie ,cahier de recherché n 187,2003, P6 .

٥٠ - أدوارد كورنيش : ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

٥١ - إبراهيم العيسوي : الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

٥٢- مريم سلطان لوتاه: التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،  
قراءة للمشهد السياسى العربى والسيناريوهات المستقبلية ، مجلة  
شئون اجتماعية ، العدد ١١٦ ، الإمارات العربية ، ٢٠١٢ ، ص  
ص ١١٢-١٤٢ .

٥٣- أحمد زايد : تحديات التحول الديمقراطى فيما بعد ثورة ٢٥  
يناير ٢٠١١ ، بحث مقدم فى أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ،  
القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، آداب القاهرة،  
٢٠١٢، ص ص ١٩ - ٢٨ .

٥٤- أسامة إسماعيل عبد البارى : رؤى النخبة المصرية  
للمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ، بحث مقدم فى الندوة السنوية لعلم  
الاجتماع ، كلية آداب القاهرة ٢٠١٢، ص ص ١٨٥ - ٢٣٢ .

٥٥- على الدين هلال وآخرون : الصراع من أجل نظام سياسى  
جديد : مصر بعد الثورة ، القاهرة ، الدار المصرية - اللبنانية ،  
يناير ٢٠١٣ .

٥٦- علاء الشامى : المعارضة الالكترونية وعلاقتها بالتحول  
الديمقراطى فى العالم العربى ، الثورة المصرية نموذجاً ، فى أية  
نصار وآخرون ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ،  
المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، آذار /  
مارس ٢٠١٢، ص ص ٣١٣ - ٣٦٤ .



٥٧- السيد يسين : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة

الشاملة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١٢ .

٥٨- فريدة فرحى : التحول الديمقراطي ، طرق جديدة لفهم الثورة

، فى جون فوران ( محرر ) ، مستقبل الثورات ، إعادة تفكير بالتغير

الجزرى فى عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار

الفارابى ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٨ .

٥٩- عبد الفتاح ماضى : تحديات بناء النظام الديمقراطى فى

مصر ، فى الثورة والدولة الديمقراطية ، تحرير محمد العربى ،

الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٦ .

٦٠- بو حنيه قوى : ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية ،

مجلة الديمقراطية ، العدد ٤٣ ، يوليو ٢٠١١ ، ص ص ٨٢ ، ٨٣

.

٦١- سلمان بو نعمان : أسئلة دول الربيع العربى : نحو نموذج

لاستعادة نهضة الأمة ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت

.٢٠١٢

٦٢- فلورانس جوب ، وألكسندر لايان ( محرران ) : تقرير الاتحاد

الأوروبى للدراسات الأمنية ، السيناريوهات الثلاثة لمستقبل العالم

العربى ٢٠٢٥ ، تقرير رقم ٢٢ ، فبراير ٢٠١٥ ، مجلة الديمقراطية

، العدد ٥٨ ، ٢٠١٥ .

٦٣- لويد س . جاردنر: مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك ، ترجمة فاطمة نصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥٦ .

٦٤- شادية فتحى : الدولة الدينية في مصر : السيناريوهات المستبعدة والتطورات الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل المنطقة العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد رقم ١٨٥ ، يوليو ٢٠١١ .

٦٥- حسن سلامة : ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر ، ملحق السياسة الدولية ، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، النموذج المصرى ، مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، العدد رقم ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢ ، ص ص ٧- ١٠ .

٦٦- منار عز الدين : نظرة في المستقبل السياسى المصرى: الحوار المتمدن ، العدد ٣٦٤١ ، ١٧ / ٢ / ٢٠١٢ .  
Ahewar . org / news/ default , asp .

[http: www.](http://www.)

٦٧- أحمد فهمى : مصر ٢٠١٣ ، مركز البيان للبحوث والدراسات ، ( غير مبينة مكان النشر ) ، ٢٠١٢ .

٦٨- على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير، آليات  
التخلف وتحديات التنمية ، دار المعارف ، القاهرة، ٢٠٠١، ص  
ص ٧٠، ٧١.

٦٩- المرجع السابق ، ص ٧١.

٧٠- سعيد ناصف : الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة  
التحضر ، في سعيد ناصف وماجدة حافظ ، علم الاجتماع  
الحضري ومشكلات التحضر في العالم الثالث، ( غير مبينة  
الناشر)، ٢٠٠٥، ص ص ٨٧، ٨٨.

٧١- للمزيد انظر كل من :

- سعيد ناصف ، المرجع السابق، ص ص ٨٩ - ٩١ .

- أندروستر : مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة عبد الهادي والى والسيد  
عبد الحلیم الزيات ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ١٢٠-  
١٢١.

٧٢- هناء محمد الجوهري : علم الاجتماع الحضري ، دار  
المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ٦٦.

٧٣- سعيد ناصف ، مرجع سابق ، ص ٩٦.

٧٤- كمال التابعى : تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم

اجتماع التنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ص ١٥٤-

١٥٥.

- ٧٥- بي .س. سميث: كيف نفهم سياسات العالم الثالث ،  
نظريات التغيير السياسى والتنمية، ترجمة خليل كلفت ، المركز  
القومى للترجمة، العدد (١٨٧١) ، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٧٩.
- ٧٦- على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير ، مرجع  
سابق، ص ص ٨٢ - ٨٤ .
- ٧٧- السيد الحسينى : التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية ،  
دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧ .
- ٧٨- رايح لونيس : نظريات تفسير تخلف العالم الإسلامى، مجلة  
إضافات ، العدد الرابع عشر ، ربيع ٢٠١١، ص ١٠٦ .
- ٧٩- على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير ، مرجع  
سابق ، ص ٨٣.
- ٨٠- السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، مرجع سابق ، ص  
١٠٤ .
- ٨١- تيمونز روبيرتس وأيمى هايت : من الحداثة إلى العولمة ،  
رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعى ، الجزء  
الأول ، ترجمة سمر الشيشكلى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد  
٣٠٩ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤ ،  
ص ص ٥٠ ، ٢٥١ .
- ٨٢- المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

- ٨٣- ج . نيمونز روبيرتس وأيمن هايت ، من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغيير الاجتماعى ، الجزء الأول ، ترجمة سمر الشيشكلى ، عالم المعرفة ، العدد ٣٠٩ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٤، ص ٢٨ .
- ٨٤- سعيد ناصف ، مرجع سابق، ص ص ٩٩ - ١٠١ .
- ٨٥- تونى بارنت: علم الاجتماع والتنمية ، ترجمة سهير عبد العزيز محمد يوسف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٤٤ ، ٤٥ .
- ٨٦- سمير أمين : الاقتصاد السياسى للتنمية فى القرنين العشرين والواحد والعشرين ، ترجمة فهمية شرف الدين ، دار الفارابى ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ٩ .
- ٨٧- سمير أمين : طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكى ، المستقبل العربى، العدد ٤٣٠، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٤، ص ١٠ .
- ٨٨- رايح لونيس : مرجع سابق ، ص ١٠٨ .
- ٨٩- هناء محمد الجوهري : علم الاجتماع الحضرى ، مرجع سابق، ص ص ٦٧ - ٦٨ .

٩٠- - على عبد القادر على : التطورات الحديثة في الفكر  
الاقتصادي التتموى ، جسر التنمية، مج ٧ ، عدد ٧٦٤، الكويت ،  
٢٠٠٨، ص ١٠ - ١٥ .

٩١- - أما رتيا صن : التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان  
متحرر من الجهل والمرض والفقر ، ترجمة شوقى جلال ، عالم  
المعرفة ، العدد رقم ٣٠٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب  
، الكويت، مايو ٢٠٠٤، ص ص ٢٩٣ - ٣٤٥ .

٩٢- - سعيد ناصف وماجدة حافظ ، علم الاجتماع الحضرى  
ومشكلات التحضر فى العالم الثالث ، غير مبينة الناشر ، ٢٠٠٥،  
ص ١١١ .

٩٣- - أنتونى غدنز : " بمساعدة كارين بيردسال " : علم  
الاجتماع ، مع مدخلات عربية ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة  
العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٨، ص ١٣١ .

٩٤- - د . ورويك موراي : جغرافيات العولمة ، قراءة فى  
تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ترجمة سعيد منناق  
، عالم المعرفة ، العدد ٣٩٧، المجلس الوطنى للثقافة والفنون  
والآداب، الكويت ، ٢٠١٣، ص ٣١٢

٩٥- - أنتونى غدنز " بمساعدة كارين بيردسال " ، مرجع سابق  
، ص ١٣١ .

٩٦- - د . دورويك موراي: مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

٩٧- - أنتوني غدنز " بمساعدة كارين بيردسال " ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

٩٨- - د. ورديك مواري : مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

٩٩- مصطفى خلف ومحمد ياسر الخواجة : الجماعة البوئية كأداة للبحث الاجتماعي ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، القاهرة، يوليو ٢٠٠٩ ، ص ص ٦٧- ٧٢ .

١٠٠- - عبد الباسط عبد المعطى : الدراسات المستقبلية : المتطلبات والجدوى العلمية والاجتماعية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، قطر، ١٩٩٢ ، ص ٥٩ .

١٠١- ميشال غوديه : المستقبل: أنستشرفة أم نبئية ؟ لماذا لاستشراف وكيف يكون ؟، فى ندوة الدراسات المستقبلية فى الوطن العربى الحال والمآل ( تحرير محمد إبراهيم منصور) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ٢٠١٥ ، ص ص ٣٠- ٣٥ .

١٠٢- إبراهيم العيسوى : السيناريوهات بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع ٢٠٢٠ ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة رقم ( ١ ) ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة، يوليو ١٩٩٨ ، ص ٢٣ .

١٠٣- لمزيد حول هذين الأسلوبين انظر :

- رمضان الصباغ : سيناريوهات المستقبل التربوى ، مجلة المعرفة ، عدد ١٧٥ ، مايو ، ٢٠١٠ متاح على [www.almarefh.org / news](http://www.almarefh.org/news) .
- إبراهيم العيسوى : الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .
- Wendell Bell , foundations of futures studies , transac publishers New Jersex , 1997

١٠٤- على عبد الرازق جلى :الدراسات المستقبلية ، الأسس والإستراتيجيات ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٢ ، ١٣٦

١٠٥- ريل ميلز : التطورات الأخيرة لاستخدام المستقبل فى صنع السياسات ، قراءة المستقبلات ومنهج التوقع ، فى ندوة الدراسات المستقبلية فى الوطن الحال والمآل ( تحرير محمد منصور) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، تونس ، ٢٠١٥ ، ص ٦٠-٦٤

١٠٦- الشروط الابتدائية للسيناريوهات صاغها الباحث فى نتائج البحث قبل نتائج كل سيناريو علما بان الباحث كتبها بعد قيام ثورة ٣٠ يونيو هى وتقرير البحث .

١٠٧- إبراهيم العيسوى : السيناريوهات ، بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، أوراق مصر



، ٢٠٢٠ ، العدد الأول ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة، يوليو  
١٩٩٨، ص ٩ .

١٠٨- مركز الدراسات المستقبلية بمجلس الوزراء : تجارب دولية  
في الدراسات المستقبلية ، القاهرة ، مارس ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤ .

١٠٩- تيودور كابلو : البحث الاجتماعي : الأسس النظرية  
والخبرات الميدانية ، ترجمة محمد الجوهري ، الإسكندرية ، دار  
المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣، ص ١١٠ .

١١٠- المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر  
العربية ، ١٩٩٠، ص ١٨٤ .

١١١- ناهد صالح : المنهج في البحوث المستقبلية ، مجلة عالم  
الفكر ، مارس ١٩٨٤، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٨

١١٢- تتحدد ملامح تصنيف منيسوتا في ضوء تقسيم المستقبل  
إلى خمس فترات كما يلي :

(المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين منذ اللحظة الراهنة ، و المستقبل  
القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام ، و المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة  
أعوام إلى عشرين عاماً.

والمستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاماً إلى خمسين عاماً ، و المستقبل غير  
المنظور ويمتد من الآن إلى ما بعد خمسين عاماً أو أكثر ) .

(للمزيد انظر : عواطف عبد الرحمن : الدراسات المستقبلية ، الإشكاليات والآفاق ، عالم الفكر ، الكويت، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع، يناير ، فبراير، ومارس ١٩٨٨، ص ١٨).

١١٣ - إبراهيم العيسوي ، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، ( غير مبينة الناشر) ، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٣، ١٦.

١١٤ - ديرك لايدر : قضايا التنظير في البحث الاجتماعي ، ترجمة عدلى السمرى ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠، ص ١٠٦ .

١١٥ - سمير أمين : ثورة مصر ، دار العين للنشر ، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٢٧، ٢٩ .

١١٦ - فرانسيس فوكاياما : النظام السياسى والتآكل السياسى من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية ، ٢٠١٤ ، عرض يونس بلفلاح ، في [http:// Al Jazeera Centre for studies ,](http://AlJazeeraCentreforstudies.net) [http:// studies . al Jazeera . net .](http://studies.aljazeera.net)

١١٧ - السيد يسين : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦٩ .

١١٨- على ليلة : خرائط العنف على ساحات الثورات العربية ،  
الديمقراطية ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤ .

119- John Foran : Taking power , ob , cit .

١٢٠- السيد الحسيني : مرجع سابق ، ص ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

١٢١- للمزيد أنظر كل من :

- Robert H. Dix : Revolutions succeed & fail, palgrave

Macmillan Journals, [http : // www:](http://www.)

[3234558jstor. Org / stable /](http://www.jstor.org/stable/3234558)

- John R . Bradley , After the Arab spring : How islamiste  
hijacked The Middle Est Revolts , New york ,  
palgrave , Macmillan , ٢٠١٢ .

- جيمس بتراس : الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ، ترجمة  
فاطمة نصر ، القاهرة ، مكتب سطور ، ٢٠١٢ ، في السياسة الدولية ، عدد  
١٩٠ ، ص ١١٦ .

-Fred Dallmayr , Radical changes in The Muslim world :  
Turkey , Iran , Egypt SAGE , http : // www . sage publication  
. . com

١٢٢- آصف بيات : الحياة سياسة ، كيف يغير بسطاء الناس الشرق  
الأوسط، ترجمة أحمد زايد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٤  
، ص ٤٦٨ .

١٢٣- أمل حسن أحمد : عقد اجتماعي جديد عقب ثورة ٢٥ يناير ،  
تحليل سوسيولوجي حول علاقة الشعب بالسلطة ، الندوة السنوية لعلم  
الاجتماع ، ٧ أبريل ٢٠١٢ ، ص ص ٣٠١ - ٣٥١ .

١٢٤- هالة مصطفى : نحو الدولة الفاشلة ، الأهرام، ٢ فبراير ٢٠١٣ .

١٢٥- ويكيبيديا الموسوعة الحرة : الدولة الفاشلة فى : . ar : // http  
Wikipedia . org / Wiki . ولمزيد عن الدولة الفاشلة انظر أيضاً  
( على الزغبى : ما هى الدولة الفاشلة فى : . kw . com .

( [www.alqabas](http://www.alqabas) )

١٢٦- محمد السمهورى : ترتيب متدهور، أوضاع دول الربيع العربى فى  
مؤشر الدول الفاشلة ٢٠١٢ ، دراسة منشورة فى الموقع الالكترونى  
للمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة على الرابط // http  
www . rcssmideast . org .

١٢٧- آصف بيات : مرجع سابق ، ص ٤٨٨ .

- ١٢٨- السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
- ١٢٩- نيمونز روبرتس : مرجع سابق ، ص ٢٤٤ .
- ١٣٠- سعيد ناصف : مرجع سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠٢ .
- ١٣١- د.وردريك مواري ، مرجع سابق ، ص ٣١٢
- ١٣٢- السيد يسين : تحديات الدولة التنموية ، الأهرام ٣ سبتمبر ، ٢٠١٥ .
- ١٣٣- للمزيد أنظر كل من :
- جون فوران : الواقعية السحرية : كيف لثورات المستقبل نتائج ( نهايات ) أفضل ، فى جون فوران ، مستقبل الثورات ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار الفارابى ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢٤ .

- John Foran : Taking power , on The origins of Third world Revolutions . Cambridge  
 . ٢٠٠٥ university press , New york ,
- John Foran , David Lane and Andreja Zivkovic :  
 Revolution in the making of The modern world , social identities globalization , and  
 . ٢٠٠٨ modernity , New york , Routledge ,

- Theda Skocpol : : State and revolution : old regimes and revolutionary crises in france , Russia , and China . Springer [http : // www . jstor . 60999org / stable /](http://www.jstor.org/stable/60999)

-Julia Skinner : Social media and revolution : The Arab Spring and The occupy movement as seen through three information studies paradigms , working papers on information systems , florida state university , 2011 .

١٣٤- السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

١٣٥- عمرو عدلى : دور الدولة الاقتصادية وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٥٧ ، القاهرة، يناير ٢٠١٥ ، ص ص ٩٨ - ١٠٣ .

١٣٦-نادية رمسيس فرح : الاقتصاد السياسى لمصر ، دور علاقات القوة في التنمية ، ترجمة مصطفى قاسم ، القاهرة ، المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧ .

- ١٣٧- أحمد السيد النجار : الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصرى ،  
كراسات استراتيجية ، العدد ٢١٧ ، مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٦ .
- ١٣٨- أحمد أبو زيد : اختراع المستقبل ، فى مستقبلات ، كتاب العربى ،  
رقم ٨٠ ، إبريل ٢٠١٠ ، ص ١٢٢ .
- ١٣٩- إبراهيم العيسوى وآخرون : الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات  
مصر ٢٠٢٠ ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة رقم ٤ ، القاهرة ، منتدى  
العالم الثالث ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ١٦ .

## الفصل الحادى عشر

### فن تصميم واجراء البحث العلمى الاجتماعى

#### تمهيد :

لقد اعتاد الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض على محاولة فهم وتفسير أحداث الكون التى تقع من حوله، وقد كان- ولا يزال- باعث الإنسان الأساسى لفهم الظواهر الكونية المحيطة به، هو إخضاع الطبيعة لإرادته والاستفادة منها فى إشباع احتياجاته المتزايدة . فالله خلق الإنسان ومنحه القدرة على تغيير وتعديل الطبيعة لكى تساعده على إشباع احتياجاته وكذلك أعطاه القدرة على تطوير نفسه ومجتمعه باستمرار ليتوافق مع الأوضاع المتغيرة فى الحياة من حولنا.(<sup>١</sup>) ولقد أفضى بحث الإنسان الدائم عن الحقيقة ورغبته فى تفسير ظواهر الكون من حوله إلى ابتكاره للعديد من الوسائل التكنولوجية التى تساعده على التكيف مع الحياة وإنجاز الكثير من الأعمال .(<sup>٢</sup>) ولقد كان من مستلزمات فهم العلماء للمجتمع هو اجراء عديد من البحوث الاجتماعية، وعلى الرغم من أن ثمة خطوات



اتفق عليها العلماء من اجل تصميم وتنفيذ تلك البحوث ،فإن أساليبها وأنماطها تتباين من بحث لآخر؛ نظراً لتنوع الظواهر الاجتماعية واختلاف الهدف من كل بحث .

وتأسيساً على ذلك جاء الفصل الراهن لتوضيح ماهية المعرفة العلمية وأهدافها والبحث العلمى الاجتماعى وأنماطه وخطوات تصميمه وتنفيذه متضمناً عدة مباحث كما يلي :

**أولاً : ما العلم وما أهدافه ؟**

لعل من الناقل القول إن المعرفة عبارة عن مجموعة من المعانى والمعلومات والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التى تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به .(٣)

ومفهوم المعرفة ليس مرادفاً لمفهوم العلم. فالمعرفة أوسع حدوداً ومدلولاً، وأكثر شمولاً وامتداداً من العلم والمعرفة فى شمولها تتضمن معارف علمية ومعارف غير علمية ؛ ولذا يمكن القول بأن كل علم معرفة وليست كل معرفة علماء، وتقوم التفرقة بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية على محك محورى، وهو استخدام قواعد المنهج وأساليب التفكير التى تتبع فى تحصيل المعارف، فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمى فى التعرف على الأشياء والكشف عن الظواهر، فإن المعرفة حينئذ تصبح علمية ويفرق بعض الباحثين بين المعرفة والعلم بتعريفهم العلم بأنه " المعرفة المصنفة " أو " المعرفة المنسقة"، بينما يذهب فريق آخر إلى

تعريف العلم بأنه عبارة عن " المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب ، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة .

ويرى عبد الباسط حسن<sup>(٤)</sup> أن العلم منهجاً أكثر مما هو مادة للبحث ويؤكد " كارل بيرسون Karl Pearson هذا الرأي بقوله: كل ميدان علم مادام يستخدم على نحو متسق قواعد المنهج العلمى. ويذهب "محمد الجوهري"<sup>(٥)</sup> إلى أن العلم هو التناول المنهجي والتفسيري لبعض جوانب الواقع .

والعلم بالصورة التي حددت في الأطروحات السابقة يمثل مرحلة متطورة من مراحل التفكير الإنسانى ، وقد حاول أوجست كونت أن يثبت أن المعرفة العلمية جاءت متأخرة في تطور العقل البشرى عند صوغ قانونه المعروف بقانون الأطوار الثلاثة، والذي انتهى فيه إلى أن المعرفة العلمية كانت ثمرة لعملية بطيئة من النضج العقلى، استطاع الإنسان بعدها أن يتخلص من كل التفسيرات الدينية ، والتفسيرات الميتافيزيقية، وأن يتجه إلى تفسير الظواهر تفسيراً علمياً يقوم على ربط الظواهر بعضها ببعض ربطاً موضوعياً بحتاً.<sup>(٦)</sup>

وصفوة القول إنه إذا كان العلم لغته يعنى معرفة الشيء أو تيقنه ، أو هو إدراك حقيقة الشيء، فإن العلم اصطلاحاً يعنى الحصول على المعرفة والإدراك واليقين ،باتباع قواعد المنهج العلمى، أى أن العلم هو المعرفة المنهجية .

وبناءً على ما سبق يمكن تقسيم المعرفة إلى ثلاثة أنماط :

## ١- المعرفة الحسية :

ويطلق هذا المسمى على المعرفة التي تقتصر على مجرد الملاحظة للظواهر ملاحظة بسيطة تقف عند مستوى الإدراك الحسى العادى دون أن تتجه إلى إيجاد الصلات أو تسعى إلى إدراك العلاقات القائمة بين الظواهر.

## ٢- المعرفة الفلسفية :

تعتبر المعرفة الفلسفية المرحلة التالية من مراحل التفكير. ف وراء الأمور الواقعة المكتسبة بالملاحظة ، مسائل أعم ومطالب أبعد تعالج بالعقل وحده، وتتناول الفلسفة هذه المسائل بالدراسة والبحث ولا يقتصر على العالم الطبيعى وحده بل ترتقى إلى العالم " الميتافيزيقى " أى البحث فيما وراء الطبيعة فتبحث عن الوجود وعن علته، وعن صفات الوجود(الله) وكثيراً من المسائل التي تتصل بمعرفة الله، وإثبات وجوده ومسائل الفلسفة يتعذر الرجوع فيها إلى الواقع وحسمها بالتجربة .

## ٣- المعرفة العلمية :

تقوم المعرفة العلمية على الأسلوب الاستقرائى الذى يعتمد على الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض، وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للثبوت من صحة الفروض أو عدم صحتها، ولا يقف العلم عند المفردات الجزئية التي يتعرض لبحثها، بل يحاول الكشف عن القوانين والنظريات العامة التي تفسر الواقع الاجتماعى، بما فيه من ظواهر اجتماعية وتوضح العلاقة التي تربط تلك الظواهر ببعضها .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المعرفة العلمية تتسم بعدة خصائص أهمها :

- أ- الموضوعية .
- ب- التراكمية .
- ج- البحث عن الأسباب .
- د- التجريد .
- هـ- الدقة .
- و- التعميم .

ثانياً : أهداف المعرفة العلمية (٧):

تنطلق المعرفة العلمية من ثلاثة أهداف رئيسة :

١- الفهم: يقصد به فهم الظواهر الاجتماعية الموجودة فى البناء الاجتماعى والتوصل إلى أبعادها وأسبابها، وآثارها فى البنية الاجتماعية وعلاقتها بالظواهر الأخرى .

٢- التوقع: إذا تعرفنا على أبعاد الظواهر وأسبابها والعلاقة التى تربطها بغيرها من الظواهر، أفضى ذلك إلى سهولة توقع السيناريوهات المحتملة والممكنة لتلك الظواهر .

٣- الضبط والتحكم: ينتج عن فهم الظاهرة والتعرف على السيناريوهات المتوقعة لها سهولة السيطرة عليها والحد من آثارها السلبية فى المجتمع.

**\*\* ما طرق الوصول إلى المعرفة العلمية ؟**

هناك طرق قديمة وحديثة للوصول للمعرفة العلمية :

## ١- الطرق غير العلمية :

- أ- تفسير الظواهر بواسطة المحاولة والخطأ .
- ب- اللجوء إلى شيخ القبيلة لتفسير بعض الظواهر .
- ج- استخدام التفكير الاستقرائي فى القياس على جمع الحقائق المتعلقة بموقف ما قبل إصدار الحكم .

## ٢- الطرق العلمية :

- أ- تحديد المشكلة .
- ب- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمسكلة .
- ج- وضع بعض الفروض أو الحلول المؤقتة للمسكلة .
- د- اختبار صحة الفروض .
- هـ- الوصول إلى النتائج وحل المشكلات .

## ثالثاً : ما البحث العلمى ؟

ما من شك أن البحث العلمى ليس جمع الوقائع ورصد الملاحظات بشكل عشوائى، وإنما البحث هو نشاط علمى منظم يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية؛ من أجل التعرف على العلاقات بين الظواهر ودرجة الارتباط بينها، ثم استخلاص التعميمات التجريبية أو القوانين التى تسهم فى تفسير العلاقة بين تلك الظواهر، ويذهب جيلفورد مودى G. Mody إلى أن

البحث هو منهج لاكتشاف الحقيقة ، يعتمد على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصوغ المشكلات العلمية ، وفرض الفروض، واقتراح الحلول ، وجمع المعلومات وتنظيمها، ثم يستخلص النتائج.<sup>(٨)</sup> وبناءً على ذلك يعد البحث العلمى وسيلة لاكتساب المعارف، فضلاً عن اعتباره دراسة علمية منظمة لظاهرة معينة للتحقق من صدق فرضيات محددة حولها .<sup>(٩)</sup>

وقد مر البحث العلمى بأربعة مراحل رئيسة<sup>(١٠)</sup> :

- ١-مرحلة الملاحظة العشوائية للظواهر وجمع بيانات عنها .
- ٢-مرحلة البحث المنظم ، وفيها يتم تحديد موضوع ومجال البحث وأهدافه وأدوات جمع البيانات .
- ٣-مرحلة البحوث التى تستند إلى فروض محددة تنطلق منها وتوجه الباحث نحو الحصول على بيانات محددة .
- ٤-مرحلة التجريب العلمى ، التى تهدف إلى التوصل إلى التعميمات والنظريات .

ونستخلص من ذلك أن وظيفة البحث العلمى تتمثل فى سبر أغوار الظواهر الاجتماعية الموجودة فى المجتمع؛ من أجل فهمها وتفسيرها والتعرف على السيناريوهات المحتملة لها والسيطرة عليها وتوجيهها علاوة على ذلك التوصل إلى التعميمات التجريبية ، وبناء التصورات فى ضوء النتائج التى توصل إليها .<sup>(١١)</sup> والموضوعية تقندى القول بأن إجراء البحث العلمى فى مجتمعنا الحالى

ليس بالأمر اليسير، بل إن هناك عدة معوقات تقوض إجراء البحث العلمي في المجتمع أهمها: (١٢)

١- انتشار الفكر الأسطوري والفكر الخرافي، والذي يلجأ إلى الأسطورة والخرافة في تفسير الظواهر الاجتماعية .

٢- الاعتماد على الأفكار الشائعة الانتشار، كالأفكار القديمة والأفكار التي يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع، ويزداد التمسك بتلك الأفكار كلما واجه الإنسان ظروف صعبة ومشكلة تعوق التعبير الحر والتفكير العلمي .

٣- إنكار قدرة العقل البشري، والذي ينظر إليه بالمحدودية والعجز عن الوصول إلى الحقيقة، وعدم القدرة على إيجاد حلول سديدة للمشكلات

#### رابعاً - البحث العلمي الاجتماعي :

في عالم يواجه التغير كل لحظة ..، بل نسمع عن اختراع جديد كل ثانية، وظهرت عديد من الظواهر الاجتماعية الجديدة، مثل التطرف والإرهاب والعولمة، وكلها عوامل تؤثر في الإنسان وعلاقاته، وكذلك في النظم الاجتماعية التي يتفاعل معها؛ ولذا أصبحت الحاجة إلى البحوث الاجتماعية ضرورة ملحة لمواجهة تلك الظواهر وفهمها، والسيطرة عليها والتكيف مع الإيجابي منها. (١٣)

إن البحث الاجتماعي شكل من أشكال السعي للكشف عن حقائق جديدة تتعلق بالمجتمع، ومن ثم فإن البحث يصل إلى حقائق جديدة متصلة بالأنشطة الاجتماعية، والأوضاع الاجتماعية، والتصورات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية، والقيم والأنساق الاجتماعية، علاوة على أنه يهدف إلى التوصل إلى

العلاقة التي تربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض وتتمثل غاية البحث الاجتماعي في بناء وصوغ القوانين العلمية المرتبطة بالبناء الاجتماعي وظواهره (١٤).

ويتكون العلم من شقين أساسيين لا انفصام بينهما، هما الجانب الحسي والذي يتمثل في الاعتماد على معطيات الحس في التعرف على الظواهر التي يدرسها العالم، وهذا ما ينجزه البحث التجريبي، والجانب العقلي والذي يتمثل في التحليل المنطقي للملاحظات واستخلاص ما بين الوقائع المختلفة من علاقات والوصول إلى تعميمات بشأنها وصوغها على شكل بناء أو نسق فكري مترابط يعتمد على المفهومات بوصفها مكونات أساسية، ويسمى هذا البناء بالنظرية، وفي هذا الصدد يعرف البحث الاجتماعي بأنه " عملية تقص مقصود ودقيق ومنظم ومتعمق لموضوع محدد؛ بهدف إثراء المعرفة العلمية بوقائع وأحداث اجتماعية، تساعد الإنسان على التعامل بكفاءة أكبر مع هذه الظواهر من حيث فهمها والتنبؤ بها والتحكم فيها. (١٥)

وعلى الرغم من أن الهدف العلمي للبحث الاجتماعي هو إثراء المعرفة العلمية عن موضوع البحث، عن طريق إثراء النظرية العلمية المرتبطة بموضوعه بقضايا جديدة، أو دحض قضايا أو تعديل قضايا أخرى، فإن الهدف العملي (التطبيقي) هو إسعاد الناس وتحقيق الرفاهية لهم عن طريق إزالة اللبس أو الغموض عن ظاهرة ما، أو التوصل لحل مشكلة اجتماعية يعاني منها المجتمع، تؤرق بنائه الاجتماعي، أو توفير معلومات وقضايا علمية ترتبط بالمشكلات



المجتمعية لمتخذى القرار، تسهم فى اتخاذ القرارات السديدة إزاء مشكلات المجتمع

بيد أن الطرح السالف يسهم فى بلورة الشروط التى يلزم أن تتوفر فى البحث العلمى الاجتماعى وهو: الدقة، والحياد، وعدم التحيز، والالتزام بقواعد المنهج العلمى، والموضوعية، والوضوح، والبساطة، وهذه الشروط هى التى تفرق بين الرجل العادى ورجل العلم، عند التفكير فى مشكلة ما ومحاولة إيجاد حلول لها. (١٦)

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن ثمة اختلافاً بين العلماء فيما يتعلق بالترقية بين البحث والدراسة ومن ثم فهناك بحوث تعتمد على الواقع الإمبريقى؛ من أجل التحقق من فروضها، وبحوث تعتمد على الدراسات النظرية التحليلية، ونتائج البحوث الميدانية فى جمع المعلومات عن موضوعها، دون اللجوء إلى الميدان، وهناك مدرستان فى هذا الصدد: الأولى ترى أنه يمكن التفرقة بين النوعين على أساس محك الالتجاء للواقع الميدانى .

فنطلق مسمى بحث على البحث الذى يعتمد على دراسة ميدانية ، بينما النمط الآخر يسمى دراسة وليس بحثاً، والمدرسة الثانية ترى أن كلتا النمطان يطلق عليهما بحث، الأول بحوث نظرية، والآخر بحوث واقعية أو ميدانية. وفى هذا الصدد نسلط الضوء على ما قدمه "عبد الله عبد الرحمن"<sup>(١٧)</sup> حيث صنف البحوث الى بحوث اجتماعية نظرية وواقعية(ميدانية) كما يلي:

## ١- البحوث النظرية :

يعنى بهذا النمط من البحوث مجموعة الدراسات النظرية التي تهتم بقضايا ومشكلات وظواهر ترتبط بالمجتمع وتؤرق أفرادها، وتم تحليلها بصورة نظرية مجردة وحسب، دون الاعتماد على طرق وأدوات وأساليب البحث الاجتماعي التي تستخدم عند إجراء البحوث الميدانية، وهذا النمط من البحوث يعتمد على الطابع المكتبي، أو يعتمد الباحث في هذا النمط على الوقائع والسجلات مثل، البحوث الاجتماعية، التاريخية، وقد يحاول الباحث أن يحل مشكلة اجتماعية معينة من الناحية النظرية، دون إجراء بحث ميداني، وهذا النمط من البحوث اعتمد عليه علماء علم الاجتماع منذ نشأته الأولى، ونجده في كثير من أعمال " أوجست كونت" وكذلك في بعض أعمال " دوركايم" وخاصة بحثه عن قواعد المنهج العلمي ودراساته النظرية حول تطور النظم القانونية والتربوية والأخلاقية، وكانت تصورات " كارل ماركس" التي تناول فيها تحليلاته عن رأس المال، والأيدولوجية والاعتراق، والصراع الطبقي، المجتمع الشيوعي وغير ذلك من تصورات جاءت جميعها دراسات أو بحوث نظرية . حيث لم يقد " كارل ماركس" بأى دراسة ميدانية أو إمبريقية على الإطلاق .

وتعد بعض دراسات " ماكس فيبر" وغيره من رواد علم الاجتماع أمثال ( زيمل، تونيز، سيمون، وما نهيم، وغير ذلك من العلماء الآخرين) دراسات نظرية، ولاسيما دراساتهم الأولى. وعليه تعد البحوث الاجتماعية والنظرية التي نشأت منذ ظهور علم الاجتماع من أهم البحوث التي أثرت موضوع ومنهج هذا العلم، ولا

تزال فقد كانت الموجة الأولى للبحوث الميدانية التي جاءت بعد ذلك، كما أن البحوث الميدانية تسهم فى اختيار وتوجيه وتعديل مسار الدراسات النظرية .

## ٢- البحوث الميدانية:

يقصد بها الدراسات الميدانية التي تركز على دراسة الواقع مستخدمة عديد من الأساليب البحثية والمنهجية التي تستخدمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة حول الظاهرة التي تدرسها. وبالطبع هذا النمط من البحوث يعد مكملاً للبحوث النظرية ، حيث تسهم جميعها(البحوث النظرية والبحوث الميدانية) فى تطوير مناهج البحث العلمى والنظريات العلمية .

## خامساً- السمات الأساسية للمشتغل بالبحث الاجتماعى :

يتطلب البحث الاجتماعى توفر خصائص اجتماعية محددة فى المشتغلين به . فالباحث الاجتماعى يجب أن يكون كثير الاطلاع والقراءة ملماً بالتراث النظرى المتصل بالموضوع الذى يرغب فى دراسته، وأن تكون لديه الخبرة والمكنة العلمية لإجراء البحث، وأن يكون على علم بأسس تصميم البحوث وأنماطها وخطوات تصميمها .

علاوة على ذلك يلزم أن يكون لديه معرفة بالوسائل والآليات الضرورية لإجراء البحث، وأن يكون قادراً على استخدامها بإتقان وبأسلوب يعكس مهارته ، فضلاً عن ذلك يجب أن يكون لديه مقدرة فى انتقاء الأدوات والأساليب والطرق الملائمة لدراسة موضوعه، وإذا كان الباحث الاجتماعى يتخذ من المجتمع معملاً

له يختبر فى إطاره فروضه ، ويجرى بحثه، فإن عليه أن يمتلك مهارة التعاون والذكاء الاجتماعى فى التعامل مع الآخرين ، ولا بد أن تكون لديه شخصية جذابة وقادرة على التكيف .<sup>(١٨)</sup> وأن يكون لديه مخيلة سوسولوجية .

ولقد كانت سمات الباحث الاجتماعى وأخلاقه من الموضوعات التى شغلت عديد من رواد العلوم الاجتماعية فوجد على سبيل المثال ابن خلدون يحدد فى مقدمته السمات التى يلزم أن يتحلى بها مؤرخ الأحداث الاجتماعية، الذى يجب أن يتوخى الدقة التامة، وأن يعالج التاريخ دون فصلها عن سياقها الاجتماعى الذى حدثت فيه كما أشار " أوجست كونت" عند حديثه عن الفلسفة الوضعية على صفات يلزم أن يلتزم بها الباحث الاجتماعى أهمها البعد عن المثالية وأن يسعى إلى أن يكون موضوعياً فى تحليل أفكاره وتصوراته .<sup>(١٩)</sup>

وفى السياق نفسه يرى محمد سعيد فرح<sup>(٢٠)</sup> أن ثمة ظروفًا تعوق البحث الاجتماعى فى العالم العربى أهمها:

١- عدم وجود هيئات وطنية تقوم بتمويل الأبحاث الاجتماعية رغم وجود هيئات عامة تعمل فى مجال تصميم البحوث، وجهات خاصة تدور حولها كثير من الشبهات، فضلاً عن أنها تخفى نتائج البحوث عن أبناء الوطن فى الوقت الذى تعطى تلك النتائج لجهات التمويل الخارجية .

٢- غياب الباحثين المدربين بشكل جيد على إعداد وتصميم وتنفيذ الأبحاث .

٣- تعامل الجهات الإدارية بشيء من الاستهتار مع البحوث الاجتماعية والقائمين عليها .

٤-افتقاد الأرقام والبيانات التي تعتمد عليها البحوث الاجتماعية إلى الدقة ، فضلاً عن عدم وجود أرقام وبيانات كثيرة للعديد من الظواهر التي تحدث في مجتمعنا .

٥-افتقاد الجدية والالتزام الخلقى في الإشراف على الرسائل الأكاديمية.

٦-غياب الاستقلال العلمى وعدم الارتباط بالواقع الاجتماعى فى كثير من البحوث .

٧-غياب الديمقراطية فى دول العالم العربى، يؤثر فى نتائج الأبحاث وبعدها عن الموضوعية والحيادية .

٨-البعد عن القضايا التي تمس الواقع العربى والاستناد عادة على تصميم أبحاث تم تطبيقها فى سياقات اجتماعية غريبة تتباين سماتها عن مجتمعاتنا .

٩-سلبية بعض المواطنين تجاه ما يحدث فى المجتمع وتجاه البحث العلمى وأهمية وتقدير القائمين به .

١٠-سيطرة المرادفات الغريبة مثل الحداثة وما بعد الحداثة والتفككية والرمزية والقومية والمادية التاريخية على البحوث الاجتماعية فى العالم العربى .

١١-عدم ثقة بعض النظم السياسية فى العالم العربى فى جدوى البحوث الاجتماعية .

١٢-تقوض بعض المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد إجراء بعض البحوث الاجتماعية، خاصة التى تتناول المسائل الشخصية .

١٣- ريبة كثير من المواطنين خاصة القرويين ومحدودى التعليم والثقافة إزاء جدوى البحوث الاجتماعية والمقصود منها ، وقد تفهم على أنها أحوالهم ، أو أنها وسيلة للحصول على معلومات تقدم للضرائب ، فيدلى الأشخاص بمعلومات مضللة .

١٤- انتشار الأمية والفهم الخاطى لأغراض البحوث الاجتماعية .

١٥- تؤثر الجهات الممولة للبحث فى موضوع البحث وأهدافه وتساؤلاته ونتائجه .

١٦- عجز الباحثين العرب عن إبداع وإنتاج نماذج نظرية تفسر واقع مجتمعاتهم .

١٧- قلة عدد الهيئات التى تعمل فى مجال إنتاج وتصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية .

وإذا كان ما سبق يعد مشكلات عملية تقوض مسيرة البحوث الاجتماعية ، فإن هناك مشكلات علمية ترتبط بالقدرة على إبداع طرق بحث ملائمة لجمع البيانات والمعلومات الصادقة، فضلاً عن القدرة على صوغ نظرية علمية تفسر السياق الاجتماعى للمجتمعات العربية بدلاً من استيراد النظريات الغربية ومحاولة الاستفادة منها فى تفسير سياقات اجتماعية تتباين عن السياقات التى نشأت فيها، علاوة على أننا نفتقد الدراسات المقارنة والتتبعية ، وأصبح كل باحث يدور حول نفسه ولا يستكمل ما انتهى إليه الآخريين .

سادساً - أنماط البحوث الاجتماعية :

تعددت تصنيفات البحوث بتعدد المعيار أو المحك الذى اتخذ معياراً للتصنيف، الأمر الذى أفضى إلى صعوبة وجود تصنيفاً واحداً للبحوث الاجتماعية. فهناك من اعتبر المنهج معياراً للتصنيف، فقسمها إلى دراسات تاريخية وأخرى تجريبية، ومن العلماء ما اعتبر مجال البحث محكاً فصنفتها إلى بحوث مسحية وأخرى متعمقة. وهناك من اعتبر خطوات المنهج العلمى المستخدم فى البحث معياراً، فقسمها إلى بحوث استطلاعية وبحوث وصفية وأخرى تشخيصية (تفسيرية)، وهناك فصيل من العلماء وضع الأهداف النهائية للبحث معياراً ، وقال أنها دراسات تطبيقية وأخرى نظرية أو أساسية ... وهكذا. ولأى باحث له مطلق الحرية فى أن يتخذ من المحكات والمعايير ما يشاء أساساً لتصنيف البحوث بشرط أن يكون معياره منطقياً. (٢١)

مما لا جدال فيه أن طبيعة البحث أو الدراسة تحدد المنهج المستخدم وبالتالي يتحدد أسلوب البحث الذى يستعين بأداة مناسبة عن غيرها من أدوات البحث فى دراسة موضوع ما، والأداة البحثية تحتاج إلى فن فى تطبيقها، ونستنتج من ذلك أن هناك أنماطاً متباينة من البحوث الاجتماعية .

### ١- البحوث الكشفية ( الاستطلاعية):

يقصد بها " تلك البحوث التى يقيمها الباحث من أجل سد فجوة معرفية إزاء الموضوع الذى يقوم بدراسته، إذ تضيف إلى الباحث والمعرفة العلمية قضايا وموضوعات جديدة . وتهدف البحوث الكشفية إلى التعرف على ظاهرة معينة باكتشاف معارف وأفكار جديدة؛ مما يسهم فى تحديد المشكلة البحثية بشكل دقيق،

ووضع أو استخلاص بعض الفروض بصورة يسهل اختبارها، أى أن هذا النمط من البحوث يساعدنا على التعرف على أهم الفروض التى ينبغى أن توضع موضع البحث والتجربة فى بحوث تالية، ويمكن رصد أهداف البحوث أو الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية فيما يلى (٢٢):

- ١- صياغة المشكلة صياغة دقيقة تمهيداً لبحثها بحثاً متعمقاً .
- ٢- التعرف على الفروض التى يمكن الاستعانة بها فى أبحاث قادمة.
- ٣- توضيح مفاهيم البحث والتعرف على ماهيتها .
- ٤- جمع البيانات العلمية عن إمكانية تنفيذ البحث الميدانى .
- ٥- التوصل إلى موضوعات جديدة جديرة بالبحث والدراسة .

ويرى كاتب هذه السطور أن من أهم أهداف البحوث الاستطلاعية هو سد الفجوة المعرفية للباحث إزاء موضوعه. فالدراسات الاستطلاعية تهدف كذلك إلى التعرف على ظاهرة مجهولة، أو تكوين رؤية جديدة متعمقة عن موضوع البحث؛ من أجل تحديد دقيق لمشكلة البحث، أى تزويد الباحث بالمعرفة عن الظاهرة التى يرغب فى دراستها من أجل إجراء بحث آخر والدراسات الاستطلاعية هى بحوث رائدة عن موضوع ما وضرورية عندما يتضح أن النظرية التى يتبناها الباحثون محدودة للغاية، أو عامة جداً ويصعب تبنيها فى البحث التجريبي، ومن ثم فهى خطوة مهمة يتلوها خطوة صوغ فروض مستخلصة من الواقع الاجتماعى وتتلاءم مع البيئة ومع ذلك فالدراسات الاستطلاعية لا تختبر فروضاً، بل تستخلصها (٢٣).



## ٢- البحوث الوصفية :

تهتم البحوث الوصفية بدراسة الحقائق المرتبطة بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع . وعليه فإن هذا النمط من البحوث لا يتضمن فروضاً تشير إلى أن متغيراً ما يؤدي إلى متغير آخر. وهذا لا يعنى أن تنحصر أهدافها في جمع الحقائق فقط ، ذلك فالباحث يتناول البيانات التي جمعها بالتحليل والتفسير، لكي يستفيد من هذه البيانات في توضيح بعض الارتباطات المحتملة بين الظواهر وغيرها من الظواهر الأخرى دون أن يؤكد لها . وبالطبع هذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات والبيانات حول موضوع البحث، ويتم توفير هذه البيانات والمعلومات عن طريق إجراء الدراسات الاستكشافية ( الاستطلاعية).<sup>(٢٤)</sup>

ويستهدف البحث الوصفي التعرف على خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها؛ لاستنتاج دلالتها، ويفضى ذلك إلى إصدار تعميمات تجريبية بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، وتشترك الدراسات الوصفية في نقطتين :

**الأولى:** أنها تتجه إلى الوصف الكمي أو الكيفي للظواهر المختلفة بالصورة التي توجد عليها في المجتمع، وذلك للتعرف على معالمها وخصائصها وبنيتها .

**الثانية :** تسعى إلى رصد العوامل المتباينة المؤثرة في الظاهرة، وقد تتضمن فروضاً مبدئية تربط بين متغيرين أو أكثر، إلا أن هذه الفروض ليست من النوع الذي يقول بأن متغيراً ما يسبب أو يحدث متغيراً آخر . فالنوع الآخر من الفروض

يستلزم دراسات تفسيرية أكثر عمقاً.<sup>(٢٥)</sup> فالطريقة المتبعة في البحوث الوصفية هي الإجابة على سؤال مفاده: ما الذى حدث؟ بخلاف البحوث التفسيرية التى تهدف إلى الإجابة على سؤال مفاده لماذا حدث ما حدث ؟ وتبدأ الخطوة الأولى فى البحوث الوصفية من تحديد مشكلة البحث ووصفها وتحديدتها، ويمثل وصف المواقف والأحداث والنظم الاجتماعية أحد الأهداف الرئيسة لكثير من بحوث العلوم الاجتماعية. فالباحث يلاحظ ثم يشاهد ثم يصف، والحقيقة أن الاهتمام بالوصف فى الدراسات الاجتماعية ليس جديداً. فالاهتمام بها ارتبط بالاهتمام بالمسوح الاجتماعية والمسح الاجتماعى طريقة بحث أكثر تعمقاً وأكثر شمولاً لتوضيح طبيعة حياة بعض الجماعات أو الطبقات .

وتدرس البحوث الوصفية الأفراد والجماعات فى بيئاتها الطبيعية وتحاول أن تصف وتصور السلوك والأفعال أو النظم فى مواقف التفاعل الطبيعية غير المصطنعة، كما تبين لنا النشاط التفاعلى للناس الذى يعكس أحوال البناء الاجتماعى ومعتقدات الناس، كذلك تهتم البحوث الوصفية بوصف الباحث لعمليات التفاعل فى السوق بين المشترين والبائعين وسلوك المسجونين فى السجن، ومن أهم عيوب الدراسات الوصفية أنها تستغرق وقتاً طويلاً ، ولا يجدى هذا النوع من الدراسة إلا إذا نجح الباحث فى إقامة علاقة طيبة مع المبحوثين وتقبلوه، ويستخدم الباحث فى الدراسات الوصفية عادة الملاحظة بالمشاركة.<sup>(٢٦)</sup> ويعد الهدف النهائى للدراسات الوصفية صوغ النتائج على هيئة قضايا تقبل الاختبار فى بحوث تالية .

### ٣- البحوث التفسيرية :

يطلق على هذا النمط من البحوث، البحوث التشخيصية أو البحوث التي تختبر الفروض السببية؛ لأنها تهتم بدراسة الأسباب المحتملة التي تسبب الظواهر الاجتماعية، والفكرة المحورية في هذه البحوث هي أن ظاهرة ما أو حادثة ما تؤدي إلى حدوث ظاهرة أو حدث آخر، وتلك البحوث لا ترد حدوث الظاهرة؛ لسبب واحد بل ترجع حدوثها نتيجة لتضافر مجموعة من الأسباب، وقد نصل إلى أسباب الظاهرة من خلال التجربة، ولذلك أحياناً يطلق عليها بحوث تجريبية؛ لأنها قد تستخدم التجربة لاختبار صحة بعض الفروض المحددة مسبقاً، وتستخدم هذه البحوث المقاييس الإحصائية للتعرف على مدى صحة الفروض. (٢٧)

وتتطلق البحوث التفسيرية من فروض توجه البحث ، وتسعى إلى التحقق منها، وتهدف البحوث التفسيرية إلى إجراء البحوث الميدانية تحقيق هدفين: الأول، التحقق من صحة نظرية علمية سائدة أو بعض قضايا نظرية ما ، والآخر التوصل إلى نظرية علمية تستقرأ من الوقائع التجريبية والبيانات الميدانية، وتحاول الدراسات التفسيرية معرفة العلاقات بين سبب ونتيجة العلاقات السائدة أو الأفعال المنتشرة في المجتمع أو الأفعال النادرة أو سبب الظاهرة والنتائج المترتبة عليها، ولا يدرس الباحث المهتم بالدراسات التفسيرية المجتمع كله أو قطاع منه، بل يختار عينة محددة ممثلة للمجتمع الأصلي ويشترط فيها أن تعكس الخصائص الأساسية للمجتمع الذي سحبت منه. (٢٨)

وإلى جانب الأنواع الثلاثة السابقة للبحث الاجتماعي يضيف طلعت عيسى<sup>(٢٩)</sup> نوعين آخرين.

### ١- البحوث النقدية :

ويقصد بها البحوث التحليلية التي تهدف إلى تأكيد حقيقة موجودة بالفعل، أو رفض فكرة ما، أو تصحيح بعض المفاهيم التي انتشرت في الحياة المعاصرة، وهذه البحوث تتطلب ما يلي :

أ- أن تبدأ بفرض أو مجموعة من الفروض، ويبحث عن العوامل التي تمنع ظهور فرض معين وظهور آخر .

ب- إن الفرض أو مجموعة الفروض هذه، تحتاج إلى توثيق مرجعي لا يختلف من ناحية الشكل أو المضمون عن التوثيق الذي استلزمته البحوث الكشفية، وإن كانت طبيعة البحوث التجريبية ذات الطابع التحليلي تستند إلى المراجع في المقام الأول أكثر من اعتمادها على المصادر، هذا فضلاً عن إعداد قائمة بالمراجع تنمو مع تطور ونمو مراحل البحث .

### ٢-البحوث التجميعية :

وهي تلك البحوث التي تركز على جمع شتات الأفكار المتناثرة حول قضية معينة، أو عرض النظريات المختلفة التي تعالج ظاهرة اجتماعية معينة ، وتفسر كل منها من زاوية خاصة، ولهذه البحوث فوائد أهمها :

أ- تجميع الأفكار التي تتناول موضوعاً مبيناً على حقيقة واحدة يسهم في خدمة هذا الموضوع من جهة ، وتساعد الباحثين في تدعيم أبحاثهم بوجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع من جهة أخرى .

ب- تجميع النظريات المصاغة حول ظاهرة اجتماعية معينة، وعرض النظرية وقضاياها والآثار المترتبة على الأخذ بكل نظرية من هذه النظريات التي تتناول موضوعاً واحداً .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن غريب سيد أحمد<sup>(٣٠)</sup> حدد البحوث المستخدمة في الخدمة والرعاية الاجتماعية فيما يلي :

#### ١- بحوث تقيس الاحتياجات الأساسية :

هذا النمط من البحوث تستخدمه الخدمة الاجتماعية بمجالاتها الثلاثة (الفرد والجماعة والمجتمع)؛ من أجل الوقوف على الحاجات الأساسية لمجتمع البحث، مع العلم أن هذا النوع من البحوث يتخذ صفة الاستمرار لأن الحاجات متغيرة ونسبية أى متغيرة حسب الزمان ونسبته وفقاً لظروف المجتمع والجماعة والفرد .

#### ٢- بحوث تقيس الخدمات :

وإذا كان النوع السابق الإشارة إليه ( بحوث الاحتياجات الأساسية) يعتبر مسحاً للاحتياجات والقدرات والمتطلبات ، فإن هذا النوع من البحوث يعتبر تحديداً لأوجه الخدمات التي يجب أن تقدم للفرد وللجماعة وللمجتمع وتهتم بالتعرف على مدى إشباع هذه الخدمات لاحتياجات أفراد المجتمع .

#### ٣- بحوث التقويم :

وتهدف إلى تقويم النتائج التي تترتب على تقديم خدمات معينة دون غيرها، كما تهدف كذلك إلى تقويم الأساليب التي تقدم بها هذه الخدمات ويعتبر هذا النوع من البحوث بمثابة محاولة جادة للكشف عن التأثير الذي يتركه البرنامج أو المشروع الاجتماعي، ولا يعنى ذلك أن هذه البحوث تجرى بعد تنفيذ المشروع أو البرنامج الاجتماعي، بل إنه يمكن إجراؤها أيضاً قبل التنفيذ، وأثناء التنفيذ وبعده، وذلك لرفع مستوى الأداء وتعديله وتغييره إذا تطلب الأمر، وعليه أنقسم التقويم إلى ثلاثة أنماط، تقويم قبلي وتقويم تتبعي، أو مرحلي، وتقويم نهائي أو تجميعي.

#### سابعا - خطوات تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي<sup>(٣١)</sup>:

تباينت خطوات البحث الاجتماعي بين العلماء؛ نظراً لتباين المنطلقات الأيديولوجية لكل منهم، فمنهم من حددها بثلاث مراحل كبرى هي: المرحلة التحضيرية، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة تحليل البيانات وهناك من رأى أنها تتضمن مرحلة تمهيدية، ومرحلة تحضيرية، ومرحلة ميدانية وأخرى نهائية، ومع ذلك إضافة كاتب هذه السطور، مرحلة أخرى للمراحل المتعارف عليها للبحث الاجتماعي لتصبح هذه المراحل كما يلي :

١- المرحلة التحضيرية.

٢- مرحلة صوغ الإطار النظرى.

٣- المرحلة الميدانية .

٤- المرحلة النهائية ( تحليل البيانات واستخلاص النتائج).

وتنقسم كل مرحلة من المراحل السابقة إلى عدة خطوات فرعية كما يلي:

### المرحلة الأولى التحضيرية :

وفى هذه المرحلة يقوم الباحث بعدة خطوات هي:

#### ١- اختيار موضوع البحث :

ويتم اختيار موضوع البحث من بين الموضوعات الطبيعية والاجتماعية المحيطة بالباحث والمرتبطة بتخصصه ، ويجب على الباحث أن يصوغ عنوان لموضوع بحثه يتمشى مع هدف البحث، ويغضى الجوانب الذى يرغب فى دراستها ويربط عنوان البحث بالفروض والنتائج، و لا يكون مبهماً أو غامضاً .

#### ٢- تحديد مشكلة البحث :

تعرف مشكلة البحث بأنها عبارة عن موضوع يحيط به الغموض وأنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير، فهى موضع خلاف، وهى موضوع يتحدى تفكير الباحث، ويتطلب إزالة الغموض وإبراز الحقائق . وثمة خلط بين مشكلة البحث والمشكلة الاجتماعية. فالمشكلة الاجتماعية عبارة عن موقف يتطلب معالجة إصلاحية، حيث ترتبط بالجوانب التى يصطلح على تسميتها بالجوانب السوية أو الجوانب المرضية، وعموماً فإن اصطلاح مشكلة البحث أوسع حدوداً وأكثر شمولاً وامتداداً من اصطلاح المشكلة الاجتماعية .

وهناك عدة اعتبارات يلزم على الباحث أن يراعيها عند اختيار مشكلة البحث هي

:

- ١- إحساس الباحث بالمشكلة وشعوره واهتمامه وميله لدراستها .
- ٢- يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة وأهمية علمية .
- ٣- أن يكون موضوع البحث جديد غير مكرر .
- ٤- توفر المصادر والمراجع العلمية والبيانات المطلوبة للمشكلة .
- ٥- يجب أن يتخير الباحث مشكلته في حدود الإمكانيات البشرية والمادية والزمنية المتاحة .
- ٦- يجب على الباحث اختيار مشكلة بحثه في نطاق تخصصه .
- ٧- مراعاة الدقة البالغة والتأنى في اختيار عنوان البحث . فهناك شروط للعنوان الجيد هي :

- أن يحقق العنوان أهداف البحث .
- أن يغطي العنوان جوانب البحث ومشمولاته .
- أن يكون العنوان موجزاً بقدر المستطاع دون اختصار مخل أو إطالة لا مبرر لها .
- مراعاة سلامة الصياغة في كتابة العنوان والاختيار الدقيق لألفاظه كافة .
- أن يكون واضحاً مفهوماً غير مهم أو غامض .
- أن يكون شيقاً يجذب قارئه .

### ٣- تحديد أهمية البحث :

يتضمن أى بحث أهمية علمية تفيد في إثراء النظرية المرتبطة بتخصيص الباحث من خلال اختبارها أو اختبار بعض قضاياها أو تعديل بعضها أو دحض



النظرية أو بعض قضاياها . أما بالنسبة للأهمية العملية للبحث فتعنى إلى أى مدى سيسهم البحث فى حل مشكلات المجتمع والارتقاء به وتنميته .

#### ٤- عرض التراث النظرى المرتبط بمشكلة البحث أو أحد أبعادها :

يعنى عرض الدراسات السابقة العالمية والقومية والمحلية المرتبطة بموضوع البحث ، سواء كانت أبحاث نظرية أو أبحاث ميدانية فكلاهما يفيد فى معرفة مشكلة البحث وأبعادها وإثراء الإطار النظرى والميدانى له.

#### ٥- عرض التوجه النظرى للبحث :

ويقصد به أن يعرض الباحث لأهم النظريات التى عالجت موضوع بحثه ثم يخبرنا بأى النظريات التى سوف تتبناها من هذه النظريات، ولماذا تم اختيارها وتفضيلها عن غيرها، وقد يجمع الباحث بين أكثر من نظرية علمية وهذا يسمى التوثيق بين الاتجاهات النظرية، وقد حدد عبد الباسط عبد المعطى<sup>(٣٢)</sup> شروط لهذا التوثيق أهمها :

- ١- ألا يحدث التوثيق تناقضاً علمياً بين المكونات والأبعاد المؤلف بينها ولضمان هذا يقترح أن يكون التوثيق بين اتجاهات نظرية ليست متناقضة فى الأسس المعرفية والفلسفية، بمعنى أن تكون تنتمى لاتجاه فكرى واحد .
- ٢- أن يفضى التوثيق إلى رؤية تركيبية مبدعة، تسهم فى بلورة التوجهات المؤلف بينها، وأن تنطبق على التركيب الجديد معظم شروط وخصائص النظرية العلمية .

#### ٦- تحديد المفاهيم الرئيسة فى البحث :

نستقصى مفاهيم البحث من عنوانه، ونركز على المفهومين أو الثلاث الهامة فى العنوان، والذي يعكس العلاقة بين المتغيرات، ونقوم بعرض ثلاث أو أربع تعريفات نظرية (تصورية- تكوينية) لكل مفهوم، ثم نقدم التعريف الإجرائى لكل مفهوم، والذي نعى به تعريف المفهوم بمؤشرات تدل على كيفية قياسه .

#### ٧-تحديد الأهداف الرئيسية للبحث :

أهداف البحث تمثل سبب وجود هذا البحث أو بمعنى لماذا نقوم بتصميم وتنفيذ البحث و ما الغرض منه ؟

#### ٨-وضع تساؤلات البحث ( فروض البحث) :

أحياناً إذا كان البحث ينتمى إلى النمط الاستكشافى أو الوصفى فينطلق حينئذ من تساؤلات تمثل الإجابة عليها قضايا علمية، تصلح للاختبار من خلال بحوث تالية، أما إذا كان البحث يعد بحثاً تفسيرياً فى هذه الحالة ينطلق من فروض علمية؛ بهدف اختبارها حتى نستخلص منها التعميمات التجريبية أو القانون العلمى، وربما النظرية العلمية .

#### ٩-تحديد نوع الدراسة أو البحث :

تقسيم البحوث إلى أنماط ثلاثة تم طرحها فيما سبق و هى البحوث الاستطلاعية، والوصفية، والبحاث التفسيرية أو التشخيصية .

#### ١٠-تحديد الإجراءات المنهجية :

وتعنى تحديد المنهج المناسب والأساليب والطرق والأدوات البحثية المناسبة لموضوع البحث وأهدافه . وفيما يتعلق بالمنهج تجدر الإشارة إلى أن هناك مدرستان إزاء هذا الموضوع، المدرسة الأولى ترى أن هناك مناهج متعددة تستعين بها البحوث الاجتماعية منها، المنهج التجريبي والمنهج التاريخي، ومنهج المسح الاجتماعي ، ومنهج دراسة الحالة ومنهج تحليل المضمون، والمنهج الإحصائي، والمنهج الأنثروبولوجي ومنهج التقويم ، بينما المدرسة الأخرى ترى أن لا يوجد مناهج متعددة فى إطار العلوم الاجتماعية ، إنما هو منهج واحد هو المنهج العلمى؛ وذلك لأن وحدة العلم تفضى إلى وحدة المنهج، وأن ما يطلق عليه مناهج هو عبارة عن أساليب وطرق تسهم فى دراسة الظواهر الاجتماعية، ولا ترتقى لأن تكون مناهج وينتمى كاتب هذه السطور للرأى الأخير .

#### ١١- تحديد مجالات الدراسة (البحث) :

يقصد بها تحديد المجال المكانى والمجال البشرى والمجال الزمنى للبحث ويعنى بالمجال الزمنى تحديد الوقت أو الفترة التى ستجمع فيها المعلومات .

#### ١٢- تحديد حجم عينة البحث وطريقة اختيارها :

ويتم فيها تحديد الحجم المناسب للعينة وفقاً لنوعها ولهدف البحث وتوافقاً مع المقاييس الإحصائية المخصصة لذلك .

#### المرحلة الثانية : صوغ الإطار النظرى للبحث :

نقصد بهذه المرحلة كتابة المباحث النظرية للبحث أو كتابة بعض الفصول النظرية التي تجيب عن تساؤلات أو فروض البحث على المستوى النظرى .

### المرحلة الثالثة : المرحلة الميدانية ( مرحلة جمع البيانات)

وتتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية :

١- وضع خطة متكاملة من أجل جمع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف وفروض البحث، وذلك بتحديد الأبواب والميادين الرئيسة لتلك البيانات.

٢- تحديد طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة وهى :

- الملاحظة بنوعها البسيطة والمنظمة .

- الاستبيان بأنواعه البريدى وغير البريدى والصحفى والتليفزيونى .

- المقابلة.

- القياس وفيها يقوم الباحث بقياس المؤشرات اللازمة قياساً مباشراً بواسطة

مقياس معد لذلك .

٣- تصميم الاستمارة وإجراء اختبارات الصدق والثبات عليها : ويعنى إعداد

بعض الورقات تتضمن الأسئلة أو المؤشرات التى تلزم لتحقيق أغراض البحث

.

٤- إعداد وتدريب الكوادر اللازمة لجمع البيانات .

٥- جمع البيانات من مصادرها .

المرحلة الرابعة : مرحلة تحليل البيانات واستخلاص النتائج :

وفى هذه المرحلة يقوم الباحث بما يلى :

- ١- فرز وتفريغ البيانات .
  - ٢-جدولة البيانات ومعالجتها إحصائياً .
  - ٣-تحليل الجداول(البيانات) وتفسير البيانات، ويأخذ تحليل الجدول عدة مستويات يبدأ بوصف الجدول، من خلال وصف القيم البارزة فيه وحسب( أعلى قيم وأصغر قيم ونحاول تفسير مدلول ذلك) ثم نحاول ربط نتائج الجدول بالدراسات السابقة، ثم نربط نتائج الجدول بالتوجه النظرى الذى انطلق منه البحث، وأخيراً نستخلص أهم القضايا من الجدول .
  - ٤-استخلاص النتائج العامة ويلزم لذلك استخلاص النتائج فى ضوء أسئلة أو فروض البحث ثم عرض النتائج الإضافية على هيئة قضايا علمية تصلح لأن تكون موضع اختبار فى أبحاث قادمة .
- ونختتم هذه المرحلة بكتابة التقرير النهائى للبحث والذى يجب أن يتضمن:

- التعريف بالمشكلة .
- تحديد خطوات البحث والإجراءات المنهجية .
- تفسير وعرض نتائج البحث .
- استخلاص النتائج العامة فى ضوء تساؤلات وفروض البحث .

## مراجع الفصل الحادى عشر

١-سمير نعيم : المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعىة، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٧، ص ١٢.

٢-ميل تشيرتون وأن براون: علم الاجتماع النظرىة والمنهج، ترجمة هناء الجوهرى ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٢، ص ص ٥٨٨، ٥٨٩.

٣- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعى، القاهرة، مكتبة وهبة ، ١٩٨٥، ص ١٨ .

٤-عبد الباسط حسن: مرجع سابق.

٥-أحمد الجوهرى وعبد الله الخرىجى : مناهج البحث العلمى، الجزء الثانى ، طرق البحث العلمى، جدة، دار الشروق، ١٩٧٩، ص ٤١.

٦-باسل محمد سعيد العىدة: مهارات تصمىم وتنفىذ البحوث والدراسات العلمىة وتحلىلها باستخدام برنامج SPSS ، الكوىت، ٢٠٠٥، ص ١٨ .

- ٧- عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ٨- محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، غير مبينة سنة النشر، ص ١٨ .
- ٩- أحمد النكلاوى: طرق البحث الاجتماعى، دار الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٦ .
- ١٠- محمد محمد الهادى: أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ص ٣٥ - ٣٨ .
- ١١- أحمد النكلاوى : مرجع سابق، ص ٣٧ .
- ١٢- باسل محمد سعيد العيدة : مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- ١٣- محمد سعيد فرح: لماذا وكيف نكتب بحثاً اجتماعياً ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢، ص ٣١ .
- ١٤- أحمد النكلاوى، مرجع سابق، ص ٣٨.
- ١٥- سمير نعيم، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ص ٦٧ ، ٦٨ .
- ١٦- على عبد الرازق جلى وأخرون: البحث العلمى الاجتماعى " لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٧ ، ص ١١ .
- ١٧- عبد الله محمد عبد الرحمن، ومحمد على البدوى: مناهج وطرق البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ٤٦ ، ٥١ .

- ١٨- أحمد النكلاوى : مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- ١٩- عبد الله عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- ٢٠- محمد سعيد فرح : لماذا وكيف تكتب بحثا اجتماعيا، مرجع سابق ، ص ٣٥ ، ٣٦ .
- ٢١- غريب سيد أحمد وعبد الباسط محمد : البحث الاجتماعى، الجزء الأول ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ٧٨ - ٧٩ .
- ٢٢- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعى، مرجع سابق ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .
- ٢٣- محمد سعيد فرح : مرجع سابق، ص ٥٨ .
- ٢٤- غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٤٣ .
- ٢٥- محمد ياسر الخواجة : البحث الاجتماعى أسس منهجية وتطبيقات عملية، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، طنطا، ٢٠٠١، ص ص ٦٣ ، ٦٤ .
- ٢٦- محمد سعيد فرح ، مرجع سابق، ص ص ٦١ ، ٦٢ .
- ٢٧- غريب سيد أحمد : مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- ٢٨- محمد سعيد فرح : مرجع سابق، ص ص ٦٩ ، ٧٠ .
- ٢٩- محمد طلعت عيسى : تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعيه، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١ ، ٩٢ - ٩٤ .
- ٣٠- غريب سيد أحمد : مرجع سابق، ص ٤٧ .



٣١- اعتمد الباحث على المراجع التالية لمعالجة هذا المبحث :

- أحمد النكلاوى، مرجع سابق، ص ص ٤١ - ٤٧.

- محمد شفيق: أساليب البحث العلمى بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة

الجامعية، الاسكندرية، غير مبينة سنة النشر، ص ص ١٨ - ٢٣.

- محمد سعيد فرح ، مرجع سابق .

٣٢- عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى محاولة نحو رؤية نقدية

لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥، ص ٩٤ .